بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم التاريخ

العلاقات الأردنية القطرية خلال الفترة (1971-1999)

"دراسة تاريخية "

The Relations between Jordan and Qatar during the period from(1971 to 1999)

"Historical study"

إعداد
غيداء حامد فرج البلتاجي

إشراف
الأستاذ الدكتور أحمد جوارنه

حقل التخصص- التاريخ الحديث والمعاصر

2011 م

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم التاريخ

العلاقات الأردنية القطرية خلال الفترة (1971-1999)

" دراسة تاريخية "

The Relations between Jordan and Qatar during the period from(1971 to 1999)

Historical study

إعداد
غيداء حامد فرج البلتاجي
ماجستير علوم سياسية، الجامعة الأردنية 1998 م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة اليرموك، إربد، الأردن،

وافق عليها

الأستاذ الدكتور أحمد محمد الجوارنه رئيساً
الأستاذ الدكتور هند غسان أبو الشعر عضواً
الأستاذ الدكتور نظام محمود بركات عضواً
الدكتور محمد كنوش الشرعة عضواً
الدكتور وليد صبحي العريض عضواً

تاريخ تقديم الأطروحة: 9 آذار 2011م

الإهـــداء

إلى من أجد في عيونهم طهارة الحياة... إلى والدي ووالدتي وإخواني الأحباء... وإلى رفيقات الدرب... وإلى كل من سار معي على هذه الخطى الطيبة.

غيداء

شكــر وتقديــر

بتوفيقٍ من الله سبحانه وتعالي أتممت هذه الدراسة العلمية، ولا يفوتني في هذا الصدد أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل المشرف الأستاذ الدكتور أحمد الجوارنه، لمـا قدمه لي من دعم مستمر، وإلى الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة، لما كـان لملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة الأثر الكبير في إنجاز رسالتي التي أعتبرها ثمرة غرسه.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة، وساهم في تذليل الصعوبات أمامي لأجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي استطعت من خلالها استكمال رسالتي، وأخص بالذكر كلاً من الدكتورة رائده أخو زهية والأخت سوزى حماد، اللتين قامتا بتنقيح الرسالة لغويا ونحوياً.

غيداء بلتاجي

المحتـــــوى

الجداول

الأشكال

الملخـــــص باللغــــة العربيـــــة

تتناول الدراسة البحث في تاريخ الأردن وقطر والعلاقات التاريخية التي ارتبط بها كلا البلدين منذ الستينيات، وطبيعة السياسة الخارجية الأردنية والقطرية، وكيفية صنع القرار في مؤسساتها، ومن ثم دراسة تطور العلاقات الأردنية القطرية خلال الفترة من 1971-1999 ، والعوامل التي ساهمت في تعزيزها في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، من خلال دراسة الاتفاقيات الثنائية والبرامج التنفيذية المبرمة بين البلدين، واستعراض الزيارات الثنائية وأهدافها ودورها في تعزيز العلاقات الثنائية، والتي مثلت مؤشراً هاماً يعكس مدى التقارب أو التباين في العلاقات القائمة بين البلدين.

وتناول الجانب السياسي تطور العلاقات السياسية والعوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على مسيرتها وساهمت في توسيع آفاق التعاون تارةً أو إصابتها بالفتور تارةً أخرى.

وتناول الجانب العسكري القدرات العسكرية، وحجم الانفاق العسكري لكلا البلدين، وتوضيح دور الأردن في تدريب القوات القطرية في المعاهد والكليات العسكرية الأردنية، وإرسال مستشارين ومدربين أردنيين إلى قطر.

وتناول الجانب الاقتصادي مجالات التعاون بين البلدين وحجم التبادل التجاري من صادرات وواردات، وإقامة المشاريع الاستثمارية القطرية في الأردن، وتقديم إمتيازات لرجال الأعمال والمستثمرين القطريين، وإنشاء خدمات جوية وبحرية وبرية لتنشيط التعاون في قطاع النقل والمواصلات، والعمل على تسويق السياحة بين البلدين لتنشيط القطاع السياحي، وبيان دور الأردن في

إرسال الكفاءات التي ساهمت في تطوير المؤسسات والأجهزة الحكومية المختلفة في قطر، وبيان دور قطر في تقديم المساعدات المالية إلى الأردن لمواجهة مختلف التحديات والصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها.

وتناول الجانب الثقافي والتعليمي مجالات التعاون القائمة بينهما في مجال الثقافة والتعليم وتعزيز سبل التعاون بين المؤسسات والمراكز التعليمية، والاستفادة من تبادل المعلومات والخبرات بين الكوادر الاعلامية والاذاعية والتلفزيونية بين البلدين، وتشجيع التعاون بين الهيئات والمؤسسات المعنية في مجال الرياضة والشباب.

ثم اتجهت الدراسة نحو **بيان الدور القومي** لكل من الأردن وقطر على الساحة العربية والاقليمية والدولية ومواقفهما تجاه **القضايا القومية المشتركة** والمتمثلة في القضية الفلسطينية، والسلام العربي الاسرائيلي، والحرب العراقية الايرانية، وأزمة الخليج الثانية(الحرب العراقية الكويتية). وتبين من خلال الدراسة بأن العلاقات الأردنية القطرية وعلى مدى تاريخها الطويل تميزت بالعلاقات الجيدة على الرغم من أن لكل دولة توجهاتها وحساباتها الذي كان له أثر كبير في تأثر العلاقات الأردنية القطرية ومرورها بفترات تقارب تارةً، وفترات تباين تارةً أخرى، إلا أن القيادتين الأردنية والقطرية حرصت على الارتقاء في العلاقات لصالح الشعبين ولصالح الأمة، من خلال التنسيق والتشاور.

المقدمة:

شهدت العلاقات الأردنية القطرية نمواً مطرداً منذ إقامة العلاقات الدبلوماسيه بين البلدين عام 1972 في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، بفضل توجيهات ورعاية قيادة الملك الحسين بن طلال والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر، ومن ثم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر الحالي. وتجسدت في تعزيز أواصر العلاقات وتطويرها، والحرص على الارتقاء بها إلى أعلى مستوى، تلبيةً لتطلعات القيادتين والشعبين، وذلك من خلال تبادل الزيارات واللقاءات بين القادة والوزراء وكبار المسؤولين، للتشاور بشأن القضايا المشتركة، والقضايا العربية والإسلامية والدولية؛ كالقضية الفلسطينية، والحرب العراقية الإيرانية، وأزمة الخليج الثانية، والسلام العربي الإسرائيلي، وارتقت العلاقات بين البلدين بتوقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية للتعاون بين البلدين، ووصلت إلى أوجها بإنشاء اللجنة العليا المشتركة الأردنية القطرية في 5 آب 1995 لغاية تطوير مختلف أشكال التعاون بين البلدين .

أهمية الدراسة:

تبلورت العلاقات الأردنية القطرية وتوطدت أواصرها في مختلف المجالات منذ الستينيات، وتعززت بإقامة العلاقات الدبلوماسية عام 1972، وعلى الرغم من ذلك، إلا أنها لم تحظ باهتمام دراسات الباحثين من قبل، مما أدى إلى افتقار المكتبة العربية إلى مراجع ودراسات حول هذا الموضوع، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تناول ما يلي:

1- مقدمة تاريخية حول تاريخ الأردن وقطر، والعوامل التي ساهمت في فتح قنوات الاتصال بين البلدين في الستينيات.

2- أجهزة ومؤسسات صنع القرار في الأردن وقطر، والعوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية لكلا البلدين.

3- سبل تعزيز التعاون الأردني القطري في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتعليمية.

4- الموقف الأردني والقطري من القضايا القومية المشتركة، والمتمثلة بالقضية الفلسطينية، والحرب العراقية الإيرانية، وأزمة الخليج الثانية (الحرب العراقية الكويتية)، والسلام العربي الإسرائيلي.

وتم تحديد فترة الدراسة من عام 1971-1999، لأنها تمثل جزءاً هاماً من تاريخ الأردن وقطر على حد سواء، ففي 3 أيلول 1971 انتهى الاستعمار البريطاني وأعلن استقلال قطر وبرزت لأول مرة بوصفها دولة حديثة، وأصبحت عنصراً ديناميكياً على الساحة العربية والإقليمية والدولية، وأصبحت من أكثر الدول الخليجية - بعد السعودية - اقترابا من المشاكل المتعلقة بالمنطقة العربية، وفي 7 شباط 1999 كان الأردن في وداع الراحل الفقيد الملك حسين بن طلال، وبدأت حقبة جديدة في الأردن، إذ ستقتصر الدراسة على البحث في السياسة الخارجية الأردنية تجاه قطر بمختلف المجالات خلال فترة حكم الملك حسين بن طلال.

فرضية الدراسة:

تم وضع بعض الفرضيات المتعلقة بالعلاقات الأردنية القطرية، وسيتم محاولة مناقشتها، وإصابتها أو نفيها، من خلال ما سيرد في هذه الدراسة، ومن هذه الفرضيات:

1- وحدة الظروف التاريخية والجغرافية ووحدة اللغة والدين والانتماء القومي للأمة العربية، ساهم في تعزيز وتوثيق العلاقات الأردنية القطرية.

2- العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية، كالعامل السكاني والجغرافي والاقتصادي والعسكري والبيئة الإقليمية والبيئة الدولية، ساهمت في توفير الظروف المناسبة للقيادة الأردنية والقطرية لاتخاذ قراراتها الخارجية بمرونه، دون أن تشكل أية قيود عليها.

3- الزيارات المتبادلة بين الجانبين الأردني والقطري في مختلف المجالات السياسة والعسكرية والاقتصادية والثقافية، كانت مؤشراً لفتور العلاقات بين البلدين خلال فترة الدراسة من 1971-1999.

4- الموقف الأردني والقطري كان متماثلاً ومتقارباً من القضايا القومية المشتركة، ولم يشوبه أية اختلافات على مدار مختلف السنوات.

منهجية الدراسة:

1. **المنهج التاريخي:** اعتمدت الدراسة على هذا المنهج من خلال سرد المعلومات المتعلقة بتاريخ الأردن وتاريخ قطر حتى تأسيس الدولة الحديثة في كلا البلدين، والعوامل التي ساهمت في فتح قنوات الاتصال بين البلدين في فترة الستينيات، وسرد المعلومات المتعلقة بكيفية صنع القرار في أجهزة ومؤسسات صنع القرار الأردني والقطري، وكيفية تطور العلاقات الأردنية القطرية خلال

فترة الدراسة من عام 1971 ولغاية عام 1999 بالرجوع إلى الوثائق غير المنشورة والوثائق المنشورة، والصحف، والرسائل الجامعية، والمجلات.

2. **المنهج الوصفي:** استخدم هذا المنهج في الدراسة لتنقيح المعلومات وتبويبها وتصنيفها حسب التسلسل الزمني وحسب الموضوع، وذلك للوصول إلى الحقائق كما هي على أرض الواقع لتحديد ووصف طبيعة العلاقات بين البلدين، والعوامل التي ساهمت في تعزيزها أو فتورها وتوترها.

3. **المنهج المقارن:** استخدام هذا المنهج لبيان التغيرات التي طرأت على طبيعة العلاقات بين البلدين خلال فترة الدراسة، وبيان أوجه الشبه والاختلاف في مواقف كلا البلدين تجاه القضايا القومية المشتركة، المتمثلة بالقضية الفلسطينية، والحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية ، والسلام العربي الإسرائيلي.

4. **المنهج التحليلي:** استخدم هذا المنهج لدراسة العوامل المؤثرة بشكل ايجابي أو سلبي على طبيعة العلاقات الأردنية القطرية، وتحليل تأثير هذه العوامل التي تصدر على شكل قرارات يتخذها صانع القرار السياسي في كلا البلدين، وما يترتب عليها من نتائج من شأنها تعزيز العلاقات أو فتورها بين البلدين .

صعوبات الدراسة:

من صعوبات الدراسة، قلة المصادر والمراجع، فمعظم الدراسات تناولت البحث في تاريخ الأردن، وتاريخ قطر ومؤسساته، وعلاقة الأردن مع الدول العربية ودول الخليج، ولكن لا توجد أية دراسة تناولت البحث في العلاقات الأردنية القطرية.

تقسيم الدراسة:

بعد جمع المعلومات، وتبويبها، وفصلها حسب التسلسل الزمني وحسب الموضوع، تم مقارنتها وتحليها مع بعضها البعض، وصولاً إلى نتائج الدراسة.

تتكون الدراسة من مقدمة، وستة فصول، وخاتمة، ثم ثبتت المصادر والمراجع، ومجموعة الملاحق، وعلى النحو الآتي:

الفصل الأول: جاء هذا الفصل للبحث في طبيعة السياسة الخارجية الأردنية والقطرية، وأجهزة ومؤسسات صنع القرار، والعوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية لكلا البلدين.

الفصل الثاني: جاء هذا الفصل للبحث في تاريخ العلاقات الأردنية والقطرية، وبدء فتح قنوات الحوار والاتصال بين البلدين في الستينيات، وتطور العلاقات الأردنية القطرية في **المجال السياسي** من خلال بيان الموقف الأردني من استقلال قطر، ومن الانقلاب الأبيض الأول والثاني في قطر، ثم الوقوف على أسباب توتر العلاقات الأردنية القطرية أبان أزمة الخليج الثانية عام 1990 وصولاً إلى تحسن العلاقات وعودتها إلى سابق عهدها، ودراسة الزيارات الثنائية المتبادلة بين البلدين في هذا المجال.

الفصل الثالث: جاء هذا الفصل للبحث في تطور العلاقات الأردنية القطرية في **المجال العسكري** من خلال دراسة القدرات العسكرية، وحجم الانفاق العسكري للبلدين، ودور الأردن في دعم وتدريب قوات الجيش القطري.

الفصل الرابع: جاء هذا الفصل للبحث في تطور العلاقات الأردنية القطرية في **المجال الاقتصادي**، وتضمن مجالات التعاون الاقتصادية القائمة بين البلدين، من خلال دراسة الاتفاقيات الثنائية، والبرامج التنفيذية، وحجم التجارة الخارجية من الصادرات والواردات، وحجم المشاريع الاستثمارية، والتعاون في مجال النقل والمواصلات، والتعاون في مجال السياحة، ودور الأردن في إرسال الكفاءات والخبرات الأردنية للعمل في المؤسسات القطرية، ودور قطر في تقديم المساعدات المالية إلى الأردن، ودراسة الزيارات الثنائية المتبادلة بين البلدين في هذا المجال.

الفصل الخامس: جاء هذا الفصل للبحث في تطور العلاقات الأردنية القطرية في **المجال الثقافي والتعليمي** بين البلدين، التي تبلورت بتوقيع الاتفاق الثقافي لتعزيز التعاون في مختلف الميادين الثقافية عام 1972، وبإبرام البرامج التنفيذية: الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس خلال الأعوام من 1979- 1999، لتفعيل وتدعيم مسيرة التعليم، ودراسة التعاون في المجال الإعلامي بتوقيع اتفاقية إعلامية عام 1981، ودراسة التعاون بين الهيئات والمؤسسات المعنية في المجال الرياضي والشبابي بتوقيع بروتوكول عام 1996، ودراسة الزيارات الثنائية المتبادلة بين البلدين في هذا المجال.

الفصل السادس: جاء هذا الفصل للبحث في **الدور القومي** الأردني القطري، ومواقفهما المشتركة تجاه القضايا القومية التي شكلت تهديداً واضحاً على أمن واستقرار المنطقة، وتمثلت بالقضية الفلسطينية، والحرب العراقية الإيرانية، وأزمة الخليج الثانية (الحرب العراقية الكويتية)، والسلام العربي الإسرائيلي.

وتنتهي الدراسة بخاتمة تضمنت الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.

أما المصادر التي استقت منها معلومات الدراسة، فقد تمثلت بالرجوع إلى مجموعة من المصادر والمراجع، أهمها:

أولاً: الوثائق غير المنشورة

تضمنت وثائق وزارة الخارجية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، والسفارة القطرية في عمان/الأردن، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التربية والتعليم، والقيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، وهذه الوثائق تضمنت معلومات حول العلاقات الأردنية القطرية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتعليمية.

ثانياً: الوثائق المنشورة

تضمنت الاتفاقيات الموقعة بين الأردن وقطر في المجال الاقتصادي عام 1968، والمجال الثقافي عام 1972، ومجال الشباب عام 1996، ومجال العمالة الأردنية عام 1997، ومجال النقل البحري والتجاري والموانيء عام 1997، واتفاقية النقل الدولي عام 1997، والمنشورة في الجريدة الرسمية الأردنية، وكذلك قرارت رئاسة الوزراء الأردنية المتضمنة تعيين السفراء الأردنيين في قطر منذ عام 1972، والمنشورة في الجريدة الرسمية.

ثالثاً: مطبوعات حكومية (التقارير)

تضمنت تقارير وإحصائيات من دائرة الاحصاءات العامة، احتوت على معلومات حول حجم التجارة الخارجية الأردنية القطرية خلال الفترة من 1971-1999، وتقارير من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي احتوت معلومات حول أعداد الطلبة الأردنيين والقطريين في المؤسسات التعليمية لكلا البلدين.

رابعاً: الصحف

نظراً لقلة المعلومات المتوفرة حول الدراسة، تم الرجوع إلى صحيفة الدستور الأردنية، وصحيفة الرأي الأردنية، وصحيفة صوت الشعب الأردنية، ووكالة الأنباء الأردنية بترا- قسم الأرشيف الإلكتروني، وصحيفة الجوردن تايمز، تم من خلالها حصر المعلومات وتجميعها، ومن ثم الخروج بنتائج للدراسة.

وتم الرجوع إلى صحف قطرية رسمية من خلال شبكة الانترنيت كصحيفة الراية، وصحيفة الوطن القطرية، إلا أن المعلومات المتوفرة في الأرشيف الإلكتروني لهذه الصحف تبدأ في فترة ما بعد الدراسة.

خامساً: الرسائل والأطروحات الجامعية

استفادت الدراسة من المعلومات الواردة في رسالة كل من أروى محمد الصرايرة بعنوان: **موقف الأردن من الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988** رسالة ماجستير عام 2004، ورسالة ناصر العنزي بعنوان: **مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية**

1990- 2006) رسالة ماجستير عام 2008، ورسالة سامي فلاحات بعنوان: **العلاقات السياسية الأردنية الخليجية من عام 1990-2004** رسالة ماجستير عام 2006، وتم الاستعانة بالأولى لبيان الموقف الأردني من الحرب العراقية الإيرانية، والإستعانة بالثانية لبيان الموقف القطري من أزمة الخليج الثانية، باعتبارها واحدة من دول مجلس التعاون الخليجي، والاستعانة بالثالثة لدراسة طبيعة العلاقات الأردنية مع دول الخليج.

سادساً: المصادر والمراجع

تم الرجوع إلى مجموعة من المصادر والمراجع باللغة العربية منها، **الدستور الأردني والدستور القطري**، و**خطابات الملك الحسين** الصادرة عام 1997، وكتاب ياسر قطيشات: **العلاقات السياسية الأردنية في ظل متغيرات النظام الإقليمي من أيدولوجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952-1994** الصادر عام 2002، **ودراسات فكر الحسين بن طلال وتراثه 8-2002/4/10** الصادرعام 2004، **والأحاديث الصحفية للشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر** الصادرة عام 1976، **ومجموعة خطب وبيانات الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر 1971-1981** الصادرة عام 1982، **ومجموعة الأحاديث الصحفية للشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر** الصادرة عام 1989، **الكتاب السنوي لقطر 1992-1993** الصادر عام 1993، وكتاب علي القرني: **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات** والصادر عام 1997، بالإضافة إلى مجموعة من الكتب المثبته في قائمة مصادر ومراجع الدراسة.

أما المراجع باللغة الانجليزية فلم يتوفر في المكتبات أية دراسة باللغة الانجليزية تحدثت حول العلاقات الأردنية القطرية.

أخيراً أتمنى أن أكون قد وفقت فيما قدمت في هذه الأطروحة من مادة تمثل أول مصدر تناول البحث في العلاقات الأردنية القطرية، مع يقيني بأن ما كتبت لن يرقى إلى درجة الكمال، وسيظل النقص محيطاً به، فصدق العماد الأصفهاني حين قال: "إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر." وإن وفقت فلله الحمد والمنة، وإن أخطأت فوزر الأمر علي وحدي.

والله ولي التوفيق

غيداء بلتاجي

الفصـــــــــل الأول

السياسة الخارجية لكل من الأردن وقطر

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

اختلف الباحثون والمفكرون في تحديد مفهوم السياسة الخارجية، إلا أن ثمة من يفسرها بأنها مجموع النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك، أو أنها الخطة أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية، أو أنها المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على ظروفها الدولية، أو أنها النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى تغيير البيئة الخارجية، أو أنها أفعال حكومة احدى الدول في علاقتها مع ظروفها ولا سيما علاقتها مع حكومات الدول الأخرى، أو أنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول، أو أنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، أو برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي،[1] ويرى آخرون بأنها القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات.[2]

وبذلك فإن السياسة الخارجية هي أنماط السلوك السياسي الخارجي الهادفة والمؤثرة التي تتحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات الدولية الأخرى، منفردة أو مجتمعة،[3] وتتخذ الدولة هذا السلوك من أجل الحفاظ على سيادتها وكرامتها لتحقيق أهدافها، ولتعظيم مصالحها القومية وتوسيعها، ويمكن للقرارات والأفعال أن تؤخذ من قبل دولة أو دول أخرى كرد فعل على حالات وأحداث خارجية تتطلب ذلك، وحتى تكون القرارات السياسية حكيمة يجب أن تخدم المصلحة الوطنية وتبنى على أسس علمية وتأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية، وهذا الأمر يتطلب معرفة العوامل التي تحدد الاطار العام للسياسة الخارجية للدولة مثل الموقع

1- الرمضاني، مازن، السياسة الخارجية : دراسة نظرية، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991، ص 24- 27

2- بركات، نظام، وآخرون، مبادئ علم السياسة، ط3، الرياض، دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1989، ص 347

3- الرمضاني، مازن، المرجع السابق، ص 33

الجغرافي، والموارد الطبيعية، والمنشآت الصناعية والعسكرية، والسكان، والقيادة السياسية، والأيدلوجية، وجهاز الاعلام.

وبعد تحديد الهدف الخارجي العام للدولة، تأتي عملية صناعة القرار، وهي العملية التي يتم من خلالها تحويل الهدف القومي العام إلى قرار محدد، وهي عملية في غاية التعقيد لأنها تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي داخل تلك الدولة، وبغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي، يشارك في عملية صناعة القرار عدد من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والتي لها مواقف مختلفة تجاه كل سياسة ولها المقدرة على التأثير على وجهة القرار الحكومي.

ويتلو عملية صناعة القرار السعي لتنفيذه، وعادةً ما يكون لدى الدولة عدد من وسائل تنفيذ القرارات الخارجية، وأبرز هذه الوسائل الدبلوماسية، القوات المسلحة، الوسائل الاعلامية، والأدوات الاقتصادية، وقد تستخدم الدولة احدى تلك الوسائل لتنفيذ القرار الخارجي، كما قد تستعمل أكثر من وسيلة لتنفيذ قرار واحد، كل هذا يعتمد على طبيعية القرار الخارجي وامكانات الدولة والوسائل المتاحة لها.[1]

1- بركات، نظام، وآخرون، المرجع السابق، ص 347، 348

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأردنيــــة

للتعرف على طبيعية السياسة الخارجية الأردنية لا بد من دراسة أجهزة ومؤسسات صنع القرار في الأردن، إذ أن السياسة الخارجية هي نتاج القرارات التي تصنعها القيادات السياسية نيابة عن الدول، فالدول ليس لها سلوك ولا تصنع القرارات، وإنما هي من صنع أفراد رسميين يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرارات، كما لا بد من تناول العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأردنية.

2-1: أجهزة ومؤسسات صنع القرار في الأردن

يتولى الملك في الأردن عملية صنع السياسة الخارجية بالتشاور مع الهيئات التنفيذية والتشريعية في الغالب، وقد تُستشار المؤسسة العسكرية في بعض مواضيع السياسة الخارجية.[1]

والملك مصون من كل تبعة ومسؤولية، وهو رئيس الدولة، وهو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية، وهو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والإتفاقات، وهو رئيس السلطة التنفيذية، يمارسها من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وهو الذي يعين رئيس الوزراء ويقيله ويقبل إستقالته، ويعين الوزراء ويقيلهم ويقبل إستقالتهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء،[2] ويعين السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية، ولا يمكن رسم أو اتخاذ أي قرار في السياسة الخارجية أو الداخلية دون اطلاع وموافقة الملك.[3]

1- الفلاحات، سامي، العلاقات السياسية الأردنية الخليجية من عام 1990-2004، رسالة ماجستير، 2006، عدد الصفحات 105، الجامعة الأردنية – عمان، ص26

2- الدستور الأردني، نص المواد 30- 35

3- العزام، عبد المجيد، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، في: مشاقبة، أمين، محرر، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، ط1، عمان، الحامد للنشر والتوزيع، 2000، ص 59

ويتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب الدستور أو أي تشريع آخر إلى أي شخص أو هيئة أخرى، ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته، ولمجلس النواب الحق في مراقبة سياسة الوزارة وسحب الثقة منها وإسقاطها.[1]

أما السلطة التشريعية فإنها تتألف من مجلسين: الأعيان والنواب (مجلس الأمة)، وللملك أن يحل مجلس النواب، وأن يحل مجلس الأعيان أو يعفى أحد أعضائه من العضوية،[2] وللوزارة صلاحيات التنسيب إلى الملك بحل مجلس النواب، وهذا الأمر جعل بيد السلطة التنفيذية قوة ضغط تمارسها على السلطة التشريعية وتقيد من حريتها باتخاذ ما تراه مناسباً بصدد ما يُطرح عليها خصوصاً في السياسة الخارجية.[3]

وتتمثل الصلاحيات المعطاة للسلطة التشريعية في السياسة الخارجية التصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات أو مساس في حقوق الأردنيين العامة أو الخاصة، ولا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة، ولا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السارية في معاهدة أو إتفاق ما مناقضة للشروط العلنية.[4]

1- الدستور الأردني، نص المادة 1/45، ونص المادة 51، ونص المادة 53 التعديل رقم 1/7

2- الدستور الأردني، نص المادة 34 /3 و4، ونص المادة 62

3- الثبيتات، قاسم، أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة 1989-1999، ط1، عمان، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص100، 101

4- الدستور الأردني، نص المادة 33 التعديل رقم 2/2

2-2: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأردنية

إن سلوك صانع القرار الأردني في السياسة الخارجية تأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، لعبت دوراً هاماً في توجيه حركة سياسته الخارجية، تمثلت بالعوامل الجغرافية، والسكانية، والاقتصادية، والعسكرية، وبالبيئة الإقليمية والدولية.

2-2-1: العوامـــــل الداخليــــة

أولاً: العامل الجغرافي

يعد العامل الجغرافي عاملاً محركاً لدور الاقليم في رسم سياسات الدول، وتتفاوت درجة التأثير تبعاً للقيمة الفعلية للموقع الجغرافي، والتي تتغير فيها نتيجة لتغير العوامل والظروف.

إن الأردن يحتل موقعاً متوسطا بين الأقطار العربية في آسيا وافريقيا، ويحده من الشمال سوريا، ومن الشرق العراق والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية وخليج العقبة، ومن الغرب يفصله عن أرض فلسطين نهر الأردن والبحر الميت ووادي عربه.[1]

والأردن بحكم موقعه الجغرافي يواجه مشكلات عديدة تتعلق بشح الموارد الطبيعية، وشح الموارد المائية؛ إذ يعتمد في الري على مياه الأمطار وعلى موارد نهر الأردن الذي يجري في كل من فلسطين وسوريا ولبنان، وهذه الحاجة للمياه مثلت مصدراً للنزاع الاقليمي وعاملاً محدداً على سياسة الأردن الخارجية.

كما أن الموقع الجغرافي للأردن جعل منه دولة قارية لا تشكل المياه الدولية جزءاً من تخومها، باستثناء منفذ بحري صغير على خليج العقبة، وبذلك فهو يفتقر إلى ميزة تسهيل المياه

1- الخلايله، أحمد، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، ط1، عمان، المطابع العسكرية، 1998، ص 149

الدولية لعملية التبادل التجاري مع الدول الأخرى.[1] وعلى سبيل المثال فإن قيام الكيان الصهيوني وفقدان الأردن للموانيء الفلسطينية، دفع الأردن لاستخدام موانيء سوريا ولبنان، وهذا يعني أن على الأردن الإبقاء على حالة من التفاهم السياسي معهما، للحفاظ على مصالحه التجارية.

ويعتبر الأردن حلقة وصل بين سوريا وتركيا ولبنان، وتشكل سوريا الممر البري الذي يربط الأردن مع تركيا وأوروبا، ويسهل تصدير ونقل المنتجات الأردنية عبر حدودها البرية، وهذا العامل الجيوسياسي لعب دوراً هاماً في السياسة الخارجية للأردن من أجل الحفاظ على العلاقات التجارية الجيدة مع الأقطار المجاورة.[2]

ويعتمد الأردن على أسواق السعودية ودول الخليج في تصدير النفط إليه وخاصة النفط العراقي والسعودي، الذي إذا ما توقف ضخه عن الأردن لسبب أو لآخر سيؤدي إلى ارباك صانع القرار الأردني.[3]

أما من حيث المساحة؛ فإن مساحة الأردن تبلغ (89.287) ألف كيلو متر مربع،[4] لذلك يعتبر الأردن مقارنة مع الدول المجاورة المحيطة الأطول حدوداً والأصغر مساحة بعد إسرائيل، إذ له أطول حدود مع الكيان الصهيوني منذ احتلاله عام 1948، وهذه الحدود شكلت عبئاً على مقدراته الدفاعية وزادت من أعبائه في مد الخدمات، وبات الأردن في ظل ظروف جواره في المنطقة الدولة المركزية الأولى بين الدول العربية في الصراع العربي الاسرائيلي، والدولة الأكثر التصاقاً بالقضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة، وبهذا التجاور تحمل الأردن نفقات دفاع

1- تليلان، أسامة، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، ط1، المفرق، وزارة الثقافة، 2000، ص 33، 34، 46-51

2- الثبيتات، قاسم، المرجع السابق، ص76

3- العزام، عبد المجيد، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، المرجع السابق، ص52

4- المركز الجغرافي الملكي الأردني، معلومات حول الأردن، مساحة الأردن، الرابط الالكتروني:
http//www.rjgc.gov.jo/ar/jordan.html

زادت عن 50% من إجمالي الانفاق العام في العقود الماضية، كما أن الكثير من جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأولويات سياسته الخارجية تشكلت بفعل هذا التجاور وتداعياته.[1]

وبهذا الموقع يكون اجتمع الأردن على رقعة ضيقة شحيحة الموارد وحدود طويلة يشترك فيها بتماس مباشر مع قوى إقليمية كبرى لايفصله عنها حدود طبيعية، وتلك سمة عرضته لدرجة من الضغوط الخارجية، ودفعته لتركيز حيز أساسي من سياسته الخارجية نحو أمن حدوده، وجعلت من تحكمه الفعال في سياسته الخارجية ومن أخذه في الاعتبار الأوضاع العربية وحسابات توازن القوى الاقليمية أمراً ضرورياً لبقائه واستمراره، وبهذه الطبيعة الاتصالية وما نشأ عنها من ترابط جزء كبير من أوضاع الأردن السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأوضاع المنطقة، تفاقمت حدة تأثره بمتغيرات جواره السياسية وبالأزمات التي تطرأ في المنطقة، فالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي والتفاعلات العربية بتناقضاتها الصراعية والتعاونية، ومحصلة العلاقات التفاعلية بين هذه الأبعاد الثلاثة، شكلت أهم القضايا التي توجب على الأردن التعامل معها في حركة سياسته الخارجية،[2] وجعلت صانع القرار الأردني يدرك ضرورة عدم إثارة الكيان الصهيوني على الجبهة معه، والتأكيد على حل الصراع بالوسائل التفاوضية والدبلوماسية، ودفعت صانع القرار الأردني إلى توسيع العلاقات وتحسينها مع العراق على اعتبار أنه يمكن استخدامه كعمق استراتيجي وعسكري.[3]

1- تليلان، أسامة، المرجع السابق، ص 34- 36

2- الثبيتات، قاسم، المرجع السابق، ص 77

3- العزام، عبد المجيد، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، المرجع السابق، ص 53، 54

ثانياً: العامل السكاني

يقوم العامل السكاني بدور هام في تحديد مكانه الدولة وحجمها، إذ يوفر التعداد الضخم للسكان أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي، وبناء القوة العسكرية في الدولة،[1] ويبلغ عدد سكان الأردن (5.980.000) مليون نسمة.[2]

وقد ساهم العامل السكاني بدور هام في عملية التنمية التي شهدها الأردن في فترات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، من بناء هياكل الدولة وتوفير وتطوير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لتلبية احتياجات الدولة المختلفة.

وقد تأثر سلوك القرار الخارجي الأردني بالتركيبة السكانية، وذلك بحكم موقعه الجغرافي، ونتيجة لظروف عدم الاستقرار في بعض الدول العربية المحيطة، إذ تعرض الشعب الفلسطيني لعمليات اقتلاع ديمغرافي وهجرات قسرية متتالية، وقام الأردن من بين الدول العربية باستيعاب الكم الأكبر من اللاجئين والنازحين، نتيجة لظروف الصراع العربي الإسرائيلي، بالاضافة إلى استيعابه 360 ألف نسمة وفدت إليه نتيجة لأزمة الخليج الثانية، الأمر الذي أدى إلى فجوة ما بين الموارد الطبيعية والسكان.[3]

وبذلك فإن البنية السكانية طرحت العديد من القيود على السياسة الخارجية الأردنية في محيطها الاقليمي، وأسهمت بمكوناتها المختلفة والآثار المترتبة على الزيادة غير الطبيعية في عدد السكان في تفاقم حدة حساسية السياسة الخارجية الأردنية، وصعوبة التحكم في متغيراتها ومعطياتها تجاه المحيط الإقليمي العربي، إذ شكلت في فترة الخمسينيات والستينيات بيئة مناسبة

1- الثبيتات، قاسم، المرجع السابق، ص 78

2- دائرة الاحصاءات العامة، احصائية عدد السكان لعام 2009، عدد السكان، عمان، الرابط الالكتروني: www.dos.gov.jo

3- العزام، عبد المجيد، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، المرجع السابق، ص 56، وتليلان، أسامة، المرجع السابق، ص 43

لزيادة فرص الاختراق الخارجي والتأثير على استقرار وسلوك الدولة، ومرد ذلك يعود إلى الطبيعة القومية للقضية الفلسطينية من ناحية، وإلى الارتباط القومي للأردنيين بالقضية الفلسطينية والأمة العربية من ناحية أخرى، فمنذ أن أصبح الأردن يضم ما يقرب من نصف عدد سكانه من الفلسطينيين، وهو يسعى لتحقيق طموح الفلسطينيين القومي في أن يكون لهم وطن خاص بهم، وإيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، التي ظلت بكل أبعادها هي القضية المحورية التي يتحرك الأردن من أجلها في سياستة الخارجية طوال العقود الماضية. كما أن المجتمع الأردني يضم بالاضافة إلى الفلسطينيين العديد من أبناء المجتمعات العربية، الذين أوفدوا إليه طلباً للأمن والاستقرار نتيجة لظروفهم الاجتماعية والسياسية، ووجدوا بآمالهم وطموحاتهم وإحباطاتهم بعد فترة قصيرة إلى جانب الأردنيين جزء أصيلاً من هذا المجتمع ومن العملية السياسية الأردنية.[1]

ثالثاً: العامل الاقتصادي

ارتبط الاقتصاد الأردني بعلاقة تبعية مع الكثير من الدول الخارجية على الصعيدين الاقليمي والدولي، وخاصة السعودية ودول الخليج وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، من حيث اعتماده على المساعدات والقروض الخارجية لتمويل جزء من ميزانيته العامة، ولسد العجز في ميزان مدفوعاته الخارجية.[2]

ويواجه الأردن مشكلات تتعلق بمساحة الأراضي المزروعة التي لا تزيد عن 10% من مساحته،[3] كما ويعاني السوق الأردني من صغر السوق الداخلي، وتزايد النقص في الكفاءات

1- تليلان، أسامة، المرجع السابق، ص45-46

2- العزام، عبد المجيد، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، المرجع السابق، ص54

3- تليلان، أسامة، المرجع السابق، ص 46-51

العاملة بسبب عملها في دول الخليج لارتفاع رواتبها، وضآلة الاستثمارات الخارجية فيه لمحدودية موارده من المصادر الطبيعية وعدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة، مما أدى إلى تردد العديد من الأردنيين في إقامة مشاريع استثمارية وصناعية كبيرة لوجود عنصر المخاطرة، كما أن الأردن اعتمد على الطريق البرية المارة في سوريا لتصدير منتوجات الأردن إلى لبنان وأوروبا، الأمر الذي شكل عامل ضعف في الاقتصاد الأردني، إذ أن الشحن من خلال هذه الطرق كان تحت رحمة سوريا، وكم من مرة تم إغلاق الحدود في وجه الشحن الأردني نتيجة لتوتر العلاقات السياسية بين البلدين.[1]

وتعتبر السعودية والعراق المصدر الرئيسي لاستيرادات الأردن النفطية، وبذات الوقت شكلت الصادرات السلعية الأردنية إلى السعودية والعراق حوالي 81% خلال الفترة من 1979-1991 من مجمل الصادرات الأردنية إلى دول الخليج، الأمر الذي جعل السعودية والعراق أهم الشركاء التجاريين للأردن في محيطه العربي سواء كان ذلك بالنسبة للمستوردات النفطية الأردنية، أم بالنسبة لحجم التبادل التجاري، كما وكان لارتفاع أسعار النفط وانتعاش الدول العربية المصدره له اقتصادياً أثر مباشر على زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة للأردن، وبذات الوقت تأثره بفترات الركود الاقتصادي التي مرت بها الدول العربية المصدرة للبترول في الثمانينيات نتيجة لانخفاض أسعار النفط، الأمر الذي ساهم في انخفاض حجم المساعدات المقدمة للأردن بسبب الانحسار النفطي، إذ قطعت الدول المصدرة للبترول ثلثي مساعداتها السنوية للأردن باستثناء السعودية.

1- العزام، عبد المجيد، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، المرجع السابق، ص55

وبذلك فان محدودية قدرات الأردن الاقتصادية شكلت قيداً على حركة سياسته الخارجية، ولعبت دوراً في توجيه حيزاً كبيراً من سياسته الخارجية نحو تعبئة الموارد الخارجية من أجل التنمية المحلية، ولعل نهج الأردن الواقعي في سياسته الخارجية للمحافظه على أكبر قدر ممكن من العلاقات السياسية الدافئة مع دول الجوار وغيرها، ينسجم مع واقعه الاقتصادي وحرصه على ضمان تمتعه ببدائل وخيارات مختلفه لرفد اقتصاده، والسعي في حركة سياسته الخارجية نحو تحقيق التوازن وإعادة الاستقرار كلما اختل في المنطقة.[1]

رابعاً: القدرات العسكري

تعتبر القدرات العسكرية في الأردن من العوامل المؤثرة على حركة السياسة الخارجية الأردنية، لارتباطه بخطوط التماس الساخنة في منطقة الشرق الأوسط مع إسرائيل، التي شهدت تقلبات حادة ومتباينة في طبيعة التحالفات السياسية، وفي طبيعة مصادر التهديد المحتملة منها، وفي طبيعة توازنات القوى العسكرية السائدة في المنطقة، فالأردن يتوسط مجموعة قوى تمتلك من الإمكانات العسكرية ما يفوق إمكاناته سواء كان ذلك بالنسبة للإنفاق العسكري أم بالنسبة لعدد أفراد القوات المسلحة وأنظمة التسلح،[2] لذلك حاول الأردن إنشاء القوة العسكرية لحفظ الأمن الداخلي وللمحافظة على النظام ومنع الاعتداءات الخارجية على أراضيه، فصغر مساحة الأردن حرمه من العمق الإستراتيجي، وأدى إلى تعليق خيارات صانع القرار السياسي لعدم وجود خيارات كبيرة لإنجاح أي تحرك عسكري كبير، بالاضافة إلى الضعف النسبي للقدرة العسكرية من ناحية التسلح قياساً بالدول المحيطة به، فالأردن كغيره من الدول خصص نسبة كبيرة من موارده إلى النفقات العسكرية على الرغم من محدوديتها، إلا أن الصعوبات التي

1- تليلان، أسامة، المرجع السابق، ص 46-51

2- تليلان، أسامة، نفس المرجع، ص 54، 55

تواجه تطور القدرة العسكرية الأردنية هي اعتماده على المساعدات العسكرية الخارجية، ورغبة تلك الدول في تقديم الدعم العسكري الذي ارتبط مع التطورات الإقليمية، ومدى قناعة تلك الدول في دعم وتقديم المساعدة للأردن.

وبذلك فإن القدرة العسكرية للأردن شكلت عامل ضغط على صانع القرار السياسي على اعتبار أن الأردن لا يستطيع مقاومة أي عدوان خارجي، خصوصاً إذا كان إسرائيلياً، مما دفع القيادة إلى التصرف بالحكمة المطلوبة في ظل إنهيار مقومات معاهدة الدفاع العربي المشترك.[1] ففي الوقت الذي يعتمد الأردن على بعض الدول العربية لتقليص فارق ميزان القوى بينه وبين إسرائيل، إلا أنه في الوقت ذاته حرص في سياسته الخارجية على إبقاء إحدى هذه الدول إلى جانبه لاعتبار حسابات توازن القوى بينه وبين الدول العربية، إذ أن الأردن رغم عدم تبنيه برامج تسليح استثنائية أو سياسة توسعية، إلا أنه لم يكن معفياً من التعرض لتهديدات عديدة لم تقتصر على إسرائيل وأهدافها التوسعية، الأمر الذي حتم على الأردن الأخذ بالاعتبار حسابات توازن القوى في المنطقة بشكل يدّعم وضعه بين دول عربية كبرى، وجعله يتبنى أنماط سلوكيه في سياسته الخارجية تمكنه من الحصول على المزيد من الأسلحة، وتنويع مصادرها لتعزيز قدراته العسكرية، وتحقيق متطلباته الأمنية في المنطقة.[2]

1- الثبيتات، قاسم، المرجع السابق، ص84، 85

2- تليلان، أسامة، المرجع السابق، ص 52

2-2-2: العوامل الخارجيــة

أولاً: البيئة الإقليمية

إن تأثير النظام الإقليمي في السياسة الخارجية الأردنية يتأتى من طبيعة الروابط العرقية والدينية واللغوية ووحدة التجربة، التي تربط الأردنيين بالشعب العربي، وتشدهم دوما للأحداث على ساحة الدول العربية، وهذا يعني أن القرارات التي تتخذها الدول العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص يكون لها انعكاساتها ضمن الاطار الإقليمي العربي.

وقد تراجع تأثير النظام الإقليمي منذ الستينيات نظراً لتكريس القُطرية في العالم العربي، وتزايد الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية والقوى العظمى، وبروز التنافس بين الأنظمة السياسية العربية على الشرعية السياسية والمصالح القُطرية مما أدى إلى التباين في مواقفها تجاه القضايا السياسية كالصراع العربي الإسرائيلي والوحدة العربية والتكامل العربي وأولويات التنمية والتحديث.

وأدى التنافس المستمر بين الأنظمة العربية إلى وضع الأردن تحت ضغوطات سياسية قوية ومواجهة تحديات كبيرة، إذ استمرت العلاقات العربية مع الأردن في حالة مد وجزر بسبب تعقيدات النظام الإقليمي العربي وتداخلاته، لذا كان لزماً عليه أن ينتهج سياسة خارجية معتدلة، ومرنة نتيجة لضعف اقتصاده وإمكاناته العسكرية نسبة لدول الجوار، ليضمن له الأمن والاستقرار والبقاء، والعمل على بذل جهود كبيرة كوسيط للقيام بتسوية النزاعات العربية، وهذا بدوره شكل ضغط رئيسي ومستمر على السياسة الخارجية الأردنية، وحدّ من قدرات صانع

القرار الأردني ومرونته في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها.[1]

ثانياً: البيئة الدوليـــة

إن تأثير النظام العالمي بالأخص الدول العظمى في السياسة الخارجية الأردنية يتم من خلال العلاقات القائمة بينهم، فالأردن يعتمد في علاقاته مع الدول الكبرى على تحصيل الحوافز الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتنموية، نظراً لاعتماده على المساعدات والمعونات الخارجية الأمريكية، إذ يفتقر الأردن إلى الثراء الاقتصادي الذي تتمتع به بعض الدول العربية المجاورة مثل دول الخليج والعراق، ويفتقر إلى الامكانات العسكرية التي تملكها بعض دول المنطقة مثل اسرائيل ومصر وسوريا والعراق والسعودية، الأمر الذي أثر على السياسة الخارجية الأردنية ونشاطاتها،[2] وشكل قيداً على قدرات صانع القرار الأردني في أغلب الحالات، لأن عليه أن يراعي مصالح ورغبات الدول المانحة والصديقة أثناء رسمه لسياسته الخارجية وتنفيذها، إذ أن انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم قلل من إمكانية استخدام الأردن القطبية الثنائية كوسيلة ضغط على أحد الأطراف وكعامل معزز لقدراتها في صنع القرار الخارجي.[3]

1- العزام، عبد المجيد، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، المرجع السابق، ص58، 59

2- العزام، عبد المجيد، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، المرجع السابق، ص117

3- العزام، عبد المجيد، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، المرجع السابق، ص59

المبحث الثالث: السياسة الخارجية القطريــــة

للتعرف على طبيعية السياسة الخارجية القطرية لا بد من دراسة أجهزة ومؤسسات صنع القرار في قطر، والعوامل المؤثرة في صنع سياستها الخارجية.

3-1: أجهزة ومؤسسات صنع القرار في قطر

إن الأمير في قطر هو رئيس الدولة، ذاته مصونه، واحترامه واجب، وهو يتولى السلطة التنفيذية بمعاونة مجلس الوزراء، ويمثل الدولة في الداخل والخارج في العلاقات الدولية، ويقوم برسم السياسات العامة للدولة بمعاونة مجلس الوزراء،[1] ويصدر الأمير القوانين بناء على اقتراح مجلس الوزراء، وبعد أخذ مشورة مجلس الشورى على الوجه المبين في الدستور، ويقوم بالتصديق على القوانين والمراسيم وإصدارها وإبرام المعاهدات، فالأمير يجمع بين منصبي الامارة والوزارة الأمر الذي جعل له الهيمنة الكاملة على كافة مقدرات الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية. [2]

أما مجلس الشورى فتتمثل الصلاحيات المعطاة له في مراقبة سياسة الحكومة، ومسؤولية كل وزير عن أعمال وزارته أمام مجلس الشورى، إلا أن صلاحية الأمير في أن يحل مجلس الشورى، جعل بيد السلطة التنفيذية قوة ضغط تمارسها على السلطة التشريعية وتقيد من حريتها باتخاذ ما تراه مناسباً بصدد ما يطرح عليها خصوصاً في مجال السياسة الخارجية.[3]

1- الدستور القطري، نص المادة 62، 64، 66، 1/67

2- راشد، سامح، العلاقات الخليجية- العربية 1970- 2000 (الأطر والاتجاهات)، ط1، الامارات العربية، مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص 29، 30

3- الدستور القطري، نص المادة 104، 108، 111

3-2: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية القطرية

إن سلوك صانع القرار القطري في السياسة الخارجية تأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، لعبت دوراً هاماً في توجيه حركة سياستهما الخارجية، تمثلت بما يلي:

3-2-1: العوامـــــل الداخليـــة

أولاً: العامل الجغرافي

يحيط قطر من الشمال والشرق والغرب مياه الخليج، ومن الجنوب يحدها إمارة أبو ظبي والمملكة العربية السعودية، وتمتد من خور العديد في الشرق إلى خليج سلوى في الغرب،[1]* وبذلك فإن قطر تستأثر بمركز هام بين بلدان الخليج العربي، إذ يحدها البحر من جهات ثلاث وتجاوز في حدها الرابع المملكة العربية السعودية وإمارة أبو ظبي، وأصبحت بذلك حلقة اتصال للمواصلات الجوية بين الشرق والغرب،[2] وتبلغ مساحة قطر (11.521) ألف كيلو متراً مربعاً.[3]

وتتسم الطبيعية الجغرافية لقطر بانتشار الصحراء، وندرة الموارد المائية، الأمر الذي يؤدي إلى قيامها باستيراد أكثر من ٩٠% من احتياجاتها الأساسية من الغذاء، وهذا النقص الكبير

1- الدباغ، مصطفى، **قطر ماضيها وحاضرها**، ط1، بيروت، دار الطليعة، 1961، ص29

* خور العديد: تبعد مدينة الخور عن الدوحة عاصمة قطر حوالي (57) كم، وتشتهر بمرفأ ترسو فيه سفن صيد الأسماك والمراكب الصغيرة، كما تشتهر بشواطئها ومساجدها وبرجها الأثري إضافة إلى متحف إقليمي افتتح لضم مقتنيات مدينة الخور الأثرية والتاريخية. ويبدأ خور العديد من نقطة الحدود السعودية القطرية الجنوبية في الطرف الشمالي من خور العديد حتى دوحة دويهين مشكلاً شبه جزيرة العديد ثم ساحل دوحة دويهين حتى نقطة الحدود مع الإمارات العربية، ويفصل بين ساحل شبه جزيرة العديد الشمالي والجنوبي مرتفعات صخرية تعرف بجبال العديد تحيط بها السبخات والأراضي الرملية المنخفضة المتصلة بصحراء الربع الخالي من الغرب.

* خليج سلوى: يعتبر ساحل خليج سلوى هو أكثر أجزاء الساحل الشرقي استقامة باستثناء بعض الرؤوس الصغيرة والخلجان التي أهمها رأس صباح وخليج العقير ودوحة حماء.

2- العنابي، زهر، **صاحب حضرة السمو الشيخ حمد آل ثاني في بنية القرار القطري**، ط1، اربد، الرومانتيك للأبحاث والدراسات، 2004، ص43

3- الاتحاد البرلماني العربي، **دولة قطر**، المساحة، الرابط الإلكتروني: http://www.arab-ipu.org/members/index.asp?cc=15

في الاكتفاء الذاتي من الغذاء يجعلها عرضة للضغوط الخارجية لتأمين احتياجاتها من المواد الغذائية.[1]

وساهم الموقع الجغرافي لقطر في تصاعد العديد من الأزمات والنزاعات مع الدول المجاورة لها، نظراً لعدم توافق الحدود المرسومة حديثًا لدول الخليج التي رسمتها أيدي المسؤولين الاستعماريين بطريقة تتجاوب مع المصالح والمخططات الاستعمارية دون مصالح الشعوب، فجاءت المحصلة أزمات وصراعات حدودية مزمنة، إذ لا توجد دولة راضية بحدودها، فكل دولة من هذه الدول تنتظر الفرصة لتغيير الخريطة وتحريك الحدود إلى الداخل أو الخارج في هذا الاتجاه أو ذاك، فمطالب كل دولة بأراضي الدولة الأخرى لا تنتهي، ومنها النزاع القطري السعودي، والنزاع القطري البحريني، التي لا تزال هذه الخلافات عالقة، فعلى الرغم من مذكرة التفاهم بين قطر والسعودية الموقعة عام 1965 فإن الأزمة تصاعدت مرة أخرى عام 1992 وأدت إلى بروز صدع في العلاقات بين الجانبين، ثم اتفقت حكومة البلدين في نيسان 1996 بشأن إجراءات ترسيم الحدود بينهما.

وبذلك فإن الحدود شكلت قيد على صانع القرار القطري، إذ ترتبط قطر بحـدود برية مع السعودية فقـط، أما السعودية فلها ستـة حدود بريـة أخرى، وهذا الأمر دفع صانع القرار القطري لاتباع سياسة معتدلة مع السعودية حفاظاً على مصالحه القائمة على تجارة الترانزيت عبر الحدود البرية مع السعودية، وللحفاظ على أمن واستقرار بلاده.

1- مكي ناس، ماجدة، **الأطماع الدولية والاقليمية في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1971-2003**، رسالة ماجستير، عدد الصفحات (د ع)، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص55

كما أن العراق يعتبر مصدر تهديد لمجموع دول مجلس التعاون الخليجي؛ نظراً لغياب الحواجز الجغرافية الطبيعية بين العراق وهذه الدول، وسهولة الدخول من قبل العراق إلى أراضيها، واشتراكه معها في مناطق محايدة تُستغل من الأطراف المشتركة فيها لاستخراج النفط، الأمر الذي أوجد بؤرة للتوتر وأسباب للخلاف بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، فالهاجس الأمني لهذه الدول أدى إلى اتباعها سياسة موحدة ضد العراق، وخاصة بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990، إذ نمت وجهات نظر وآراء خلال أزمة الخليج الثانية عن إمكانية اجتياح كامل للخليج العربي من قبل العراق، مما دفع قطر إلى بناء علاقات مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وقيامها بتوقيع اتفاقيات دفاع مشتركة من أجل توفير الحماية لاقليمها من الخطر العراقي.[1]

ثانياً: العامل السكاني

تعاني قطر كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي من قلة السكان العرب الأصليون مقارنه مع القادمون من الخارج، إذ بلغ عدد سكانها (1.670.389) مليون نسمة،[2] الأمر الذي ساهم في التدخل الأجنبي في صنع السياسة الخارجية بشكل عام من خلال العمالة الموجودة، ونشأة الولاءات لقطاعات من السكان خارج إطار الدولة التي يعيشون فيها،[3] وضعف مشاركة العمالة المواطنة في القطاعات الإنتاجية الأساسية وتركزها في قطاع الخدمات، الأمر الذي أدى

1- الخزام، خزيم، **العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية لدول الخليج العربي تجاه العراق (1990-2000)**، رسالة ماجستير، عدد الصفحات 177 ، جامعة آل البيت- المفرق، الأردن، ص88، 89، 131، 132

2- قطر لتبادل المعلومات، **السكان**، عدد السكان حتى نهاية شهر نيسان 2010، الرابط الالكتروني:www.qix.gov.qa

3- الخزام، خزيم، المرجع السابق، ص132

إلى سيطرة العمالة الأجنبية الوافدة على أغلب القطاعات الإنتاجية، وخاصة قطاعات الزراعة والنفط والمناجم والصناعات والإنشاءات والخدمات.[1]

ثالثاً: العامل الاقتصادي

تعتبر قطر بأن النفط هو المحرك الرئيسي لاقتصادها الوطني، وتحصل منه على معظم إيراداتها، ووظفت العوائد النفطية في إنشاء البنية الأساسية لغاية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ويعد النفط محوراً هاماً في السياسة الخارجية القطرية، لأنه المصدر الأول لكل الانجازات والإخفاقات المعاصرة في منطقة الخليج، وهو المسؤول عن كل الثروات والتوترات وعن كل هذا الاهتمام والأهمية في منطقة الخليج، فاقتصاد دول الخليج يتسع وينكمش مع ارتفاع وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، فالنفط يمثل 80% من اجمالي صادرات دول الخليج و90% من عملاتها الأجنبية و40% من ناتجها الوطني الإجمالي، وترتب على تضخم العائدات النفطية الاستيراد الكثيف للسلع الغذائية والاستهلاكية والخدمات، والاستثمار في الاقتصادات الخارجية غير العربية بصفة أساسية، والتوظيف المالي في أسواق المال الغربية، فقد بلغ الاستيراد مستويات مرتفعة جداً بكل ما يعنيه من تسرب الموارد المالية إلى الخارج، وعدم استخدامها في تنويع مصادر الدخل أو إعادة تدويرها في فتح مجالات اقتصادية جديدة، فظل اعتماد صادراتها شبه كامل على النفط، ولم تقل هذه النسبة طيلة الفترة من 1970-1985 عن 90% من إجمالي الصادرات، فمن حيث المداخيل فإن قطر تعتمد على قطاع واحد وهو قطاع

1- مكي ناس، ماجدة، المرجع السابق، ص62، 63

2- الأحاديث الصحفية لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، الدوحة، مطابع قطر الوطنية، 1976، ص 57

النفط، الذي لا يساهم بالنسبة الكبرى من حيث التشغيل، وبذلك فان اعتماد قطر على سلعة واحدة في الإنتاج والتصدير بشكل أساسي جعل الهيكل الاقتصادي لها غير متوازن.[1]

كما أن حرب الخليج الثانية حملت دول الخليج مجتمعة تكاليف الحرب التي قادت فيها الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً دولياً لإخراج العراق من الكويت عام 1991، وما تبعها من تحركات عسكرية أمريكية في المنطقة، ونفقات تسلح ضخمة، الأمر الذي ساهم في نضوب مدخرات وعائدات الخليج أعقاب حرب الخليج، فأصيب اقتصاد دول الخليج منها قطر بنكسه كبيرة أدت إلى اختلال الموازنة وتفاقم المديونية.[2]

وبعد انتهاء حرب الخليج واستقرار الجيوش الأمريكية في المنطقة بدأت بوادر السيطرة العالمية الأمريكية المباشرة على منابع النفط في الخليج العربي، إذ أن النفط المستورد من الخليج يؤلف أصلاً ثلثي ما تستهلكه أوروبا الغربية، وعشر ما تستهلكه الولايات المتحدة، وتضم المنطقة 65% من احتياط النفط العالمي المكتشف، وهذا يؤكد على أهمية دول الخليج وأن ضخ النفط سيظل لمدة قرنين على الأقل، في حين احتياط النفط الأمريكي القابل للاستثمار الاقتصادي قد ينضب في بحر عقدين من الزمان،[3] الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى رفض إدراج النفط ضمن سلع منظمة التجارة العالمية وأيدتها في ذلك اليابان والدول الأوروبية، وهذا يعني منع دول الخليج ومنها قطر، وهي المنتج الرئيسي للنفط في العالم، من اتخاذ إجراءات حمائية أو جمركية أو أي إجراءات أخرى تؤثر على حركة الاقتصاد، الأمر الذي أفقد قطر سلاح

1- راشد، سامح، المرجع السابق، ص 51-53
2- الفلاحات، سامي، المرجع السابق، ص 23، 24
3- عصاصه، سامي، **هل انتهت حرب الخليج: دراسة جدلية في تناقضات الأزمة**، ط1، بيروت، مكتبة بيسان، 1994، ص 93-94

اقتصادي فعال، إذ لم يعد بإمكانها تقنين الانتاج أو وقفه أو قطعه عن دولة ما، نظراً لتحييد استخدام النفط كسلاح سياسي.[1]

وبذلك فإن تبذب أسعار النفط أثر على سياسة قطر الخارجية كوسيلة ضغط ، لما له من تبعات تؤثر على الاقتصاد القطري، وتؤدي إلى تفاقم المديونية، فاعتماد قطر بشكل أساسي على سلعة واحدة في الإنتاج والتصدير أي اعتمادها على النفط لوحده، جعل الهيكل الاقتصادي لها غير متوازن، نظراً لارتباطه بارتفاع وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، فارتفاع النفط بعد عام 1973 ترتب عليه ارتفاع هائل في العائدات النفطية لدول الخليج العربي، مما أدى إلى زيادة قوة اقتصاديات دول الخليج، إلا أن انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات حتى الغزو العراقي للكويت، أدى إلى تفاقم المديونية واختلال في الموازنات المالية.

وكذلك شكل النفط أحد عوامل الضغط الدبلوماسي من قبل الدول المستهلكة، الأمر الذي دفع قطر ودول الخليج إلى اتباع سياسة ضمان أمن النفط وأمن انتقاله إلى المستهلكين سواء عن طريق الأنابيب أو ناقلات النفط، وهذا ما تبين أبان حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وإبان حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت، فسارعت قطر إلى اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير المظلة الأمنية للنفط في المنطقة، الأمر الذي شكل ضابط على سياستها وجعلها مخترقة وتابعة للولايات المتحدة الأمريكية في قراراتها، من أجل الحفاظ على سلامة وأمن النفط في بلادها.

1- الفلاحات، سامي، المرجع السابق، ص 23، 24

رابعاً: القدرات العسكرية

تعاني قطر من ضعف في هياكلها العسكرية وقدراتها الدفاعية، الذي شكل قيد على صانع القرار القطري، ويعود ذلك إلى تركيبتها السكانية، إذ أنها دولة قليلة السكان، ويعاني عدد لا بأس فيه من الأمية، الأمر الذي يعيق إمكانية توظيفها الفعال لتلبية احتياجاتها الدفاعية والأمنية، نظراً لمحدودية قدرتها على استيعاب التقنيات المتقدمة في الأمن والادارة والدفاع، كما يشكل الوافدون فيها نسبة كبيرة من سكانها،[1] لذا فإن الجيش القطري يعتمد على الخارج في توفير مستلزماته من الأسلحة والمعدات والقوات الخارجية والوافدين من جنسيات مختلفة، الأمر الذي أدى إلى الإفراط في حجم الانفاق العسكري لتأمين احتياجاتها من العتاد العسكري، ودفعها إلى الارتباط بمعاهدات دفاعية مع دول أجنبية والارتباط معها بتحالف استراتيجي قائم على معادلة الأمن مقابل النفط لغاية حماية استقرارها الداخلي.[2]

وبانهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت مساحة الاختيار ضيقة لدى دول الخليج ومنها قطر، التي وجدت نفسها راضية أو مكرهه تتسابق لعقد اتفاقيات أمنية ودفاعية وصفقات شراء سلاح مع الولايات المتحدة، للحفاظ على سلامة أمنها الوطني بعد أن كانت الأخيرة تسعى لذلك في السابق، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب العسكري الأول، وهي المسؤولة عن حماية منطقة الخليج بعد ما احتوته عسكرياً وسياسياً، وفق رؤية تقوم على أن أمن الخليج من أمن الولايات المتحدة، وتم نشر القوات الأمريكية في منطقة الخليج حتى صار أقرب إلى السيطرة والحصار الكامل، فالتواجد العسكري الأمريكي يخدم ثلاث مصالح أساسية تتمثل في: استمرار الحصول على موارد الخليج النفطية دون توقف، والحفاظ على النشاط التجاري من

1- الفلاحات، سامي، المرجع السابق، ص 20، 24

2- الخزام، خزيم، المرجع السابق، ص134

خلال تأمين المشروعات المرتبطة بالأمن الاقليمي والتي يرتبط جزء منها ارتباطاً مباشراً بالصناعات الدفاعية، والتي لا يعمل فيها سوا عدد محدود من مواطني دول الخليج العربي، بينما غالبية الكوادر والادارات من الرعايا الأمريكية والغربية بوجه عام، اضافة إلى ايجاد قاعدة عسكرية للعمليات تحسباً لقيام أي خصم محتمل معارض لعملية السلام في الشرق الأوسط بشن عدوان على أي شريك في هذه العملية، ومنع أي قوة إقليمية من السيطرة العسكرية أو السياسية على هذه المنطقة الهامة وخصوصا إيران، بعد أن تمكنت من اخراج العراق من المعادلة العسكرية، وعزل إيران بمراقبتها عسكريا وأمنيا من خلال وجودها العسكري والاستخباري الضخم في المنطقة، وبذلك تراجع الدور العربي في ترتيبات أمن الخليج تراجع ملحوظ بعد أزمة الخليج الثانية، وترتب على ذلك تبني قطر مواقف مماثلة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مختلف القضايا في المنطقة العربية، الأمر الذي شكل ضابط على السياسة الخارجية القطرية.[1]

3-2-2: العوامل الخارجية

أولاً: البيئة الاقليمية

إن الزيادة الهائلة في الإيرادات القطرية النفطية عقب حرب اكتوبر 1973، وقيام الثورة الإيرانية وسقوط الشاه عام 1979، واندلاع الحرب العراقية الايرانية عام 1980، أدت إلى زيادة اعتماد النظم العربية على الدول العربية النفطية ومنها قطر، وأدى إلى حدوث تحول في المكانة داخل النظم العربية لصالح الدول النفطية؛ بسبب المعونات المباشرة التي تقدمها للدول غير النفطية وبخاصة مصر وسوريا والأردن من ناحية ، ولازدياد العماله المهاجرة من

1- الفلاحات، سامي، المرجع السابق، ص 20- 22

الدول العربية غير النفطية إلى الدول العربية النفطية وضخامة تحويلاتها المالية من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الثروة النفطية لمنطق الدولة القُطرية على حساب الدولة العربية الواحدة بما أوجدته من مصلحة هائلة للقُطر النفطي في الحفاظ على بنيته كدولة مستقلة، وبالتالي أصبح الحد الأقصى المتصور للوحدة العربية هو التضامن العربي وليس الوحدة الدستورية، وأصبحت الأداة الغالبة لهذا التضامن هي المساعدات الاقتصادية، وحتى هذا التضمان واجه انتكاسات هددت أسس ومرتكزات القناعة الوحدوية وتمثلت بتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية عام 1979 عقب توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل، ثم انفراط عقد جبهة الصمود والتصدي التي تشكلت عقب مؤتمر بغداد بعد خروج العراق منها لخلافاتها مع سوريا التي انحازت إلى صف إيران في حربها مع العراق، وكذلك قيام العراق بغزو الكويت وانقسام الموقف العربي، جعل دول الخليج هي الأجدر بالنفوذ داخل النظام العربي، لتراجع قدرة النظام العربي على التأثير في الخليج العربي، وهذه النتائج دفعت دول الخليج إلى عزل نفسها عن إطار الارتباط الكثيف بالنظام العربي لتراجع حاجته إلى مثل هذا الارتباط، وزاد قناعة دول الخليج ومنها قطر بضرورة إيجاد إطار خاص بها لحماية أمنها، وشيئاً فشيئاً تحول التأثير من القاهرة ودمشق في منطقة الخليج، إلى تأثير من الرياض وأبو ظبي والكويت وقطر والمنامة ومسقط في المنطقة العربية.[1]

وبذلك فإن المتغير الإقليمي لم يعد دافعاً للوحدة والاندماج الإقليمي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي كما كانت نقطة الإنطلاق في الستينيات والسبعينيات، فإذا كانت الحرب العراقية الإيرانية عامل حشد للإمكانات والقدرات الإقليمية، فقد شكلت حرب الخليج الثانية أداة قفز على المعطيات والظواهر السياسية والإقليمية وأداة للحضور الغربي فيها وخصوصاً

1- راشد، سامح، المرجع السابق، ص 59- 62

الولايات المتحدة الأمريكية، إذ سعت السياسة الأمريكية إلى تعويم البيئة الإقليمية للخليج ودفعه بإتجاه إدخال تركيا وإسرائيل في العمق الخليجي، وتعويم هذا العمق لمصلحة إطار إقليمي أوسع هو الشرق الأوسط، مما أدى إلى تراجع النظام العربي بشكل واضح، وساهم في تدخل أمريكي مستمر، الأمر الذي دفع قطر إلى انتهاج سياسة خارجية مرنة تتماشى مع التوجهات الأمريكية.[1]

ثانياً: البيئة الدولية

إن البيئة الدولية ساهمت بالتأثير على قطر في تقرير سياستها الخارجية، إذ تُعد الولايات المتحدة الأمريكية هي الفاعل الرئيسي في الساحة الدولية، فحرب الخليج الثانية منحت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة المناسبة والمواتية لإطباق سيطرتها على منطقة الخليج وتنفيذ سياستها التي تتوافق مع مصالحها، وساهمت في إفلات زمام إدارة المسألة العراقية، لترسيخ الوجود الغربي في المنطقة للحفاظ على الأمن الخليجي، وأصبح لها الدور الكاسح والثقل في إدارة الأزمة العراقية، الأمر الذي جعل قطر توازن في سياستها الخارجية بين علاقاتها الدولية من ناحية، وما تفرضه معطيات الواقع من ناحية أخرى، أو أن توفق بين ما يتماشى مع مصالحها وما تلزمه المرونة بما يتناسب والتوجهات الأمريكية، وأصبح هناك صعوبة أو مقارنة بين ما تعتبره قطر مبادئ هامة في السياسة الإقليمية من الالتزام بقواعد الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبين ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية استحقاقات الشرعية الدولية، أو ما تعتبره شرط ضروري للحفاظ على استقرار المنطقة،[2] وهذا الأمر شكل قيد على صانع القرار الخارجي في قطر لاتخاذ قرارات متوازنة تتلائم والتوجهات الأمريكية، نتيجة لاعتماد قطر عليها في الحفاظ على الجانب الأمني.

1- الخزام، خزيم، المرجع السابق، ص136-138

2- الخزام، خزيم، نفس المرجع، ص 137، 138

الفصـــــــــل الثانـــــي

العلاقـــــات الأردنيــــة القطريــــة

في المجــال السياسيـــــي

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الأردنية القطرية

يعتبر الأردن منطقة استقرار بشري وازدهار حضاري وموطناً لكثير من الهجرات السامية العربية، فقد كانت هناك ممالك العمونيين والمؤابيين والأدوميين، والعرب الأنباط في الجنوب، واحتل الهكسوس والمصريين والاشوريين واليونان والفرس والرومان هذه الأرض، إلى أن هَل عليها الفتح الاسلامي في منتصف القرن السابع للميلاد،[1] ثم دخلت الأراضي الأردنية تحت الحكم العثماني في أعقاب هزيمة المماليك أمام العثمانيين عام 1516 في معركة مرج دابق، واستمرت تحت حكم الدولة العثمانية حتى قيام الثورة العربية الكبرى عام 1916 بقيادة الشريف حسين بن علي.

تأسست إمارة شرقي الأردن عام 1921، واعترفت بريطانيا باستقلال الإمارة في 25 أيار 1923، وفي 20 شباط 1928 وقعت الحكومة الأردنية مع حكومة الإنتداب البريطاني في فلسطين معاهدة لتنظيم العلاقات بين الطرفين،[2] تضمنت مبادىء تُعد خطوة إلى الأمام نحو الاستقلال التام، ونصت على وضع دستور للبلاد، وتنازل حكومة الانتداب عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للأمير، ووضع يد بريطانيا على الإدارة والجيش والشؤون المالية.[3]

وفي 25 أيار 1946 استقلت الأردن استقلالاً تاماً على أساس النظام الملكي النيابي، وتم مبايعة عبد الله الأول بن الحسين ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية. وبعد اغتيال الملك عبد الله الأول أثناء دخوله إلى المسجد الأقصى في 20 تموز 1951، تُوج الملك طلال على عرش المملكة في 6 أيلول 1951، وبسبب مرضه، لم تدم فترة حكمه طويلاً، واضطر إلى

1- الطرزي، عبد الله وآخرون، الموسوعة الأردنية: الأرض والانسان، ط1، ج1، عمان، دار الكرمل، 1989، ص 194- 251

2- موسى، سليمان، **إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946**، ط1، عمان، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، 1990، ص 113، 150، 153، 194

3- محافظة، علي، **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الامارة 1921- 1946**، ط2، عمان، مركز الكتب الأردني، 1989، ص 63، 64

التنازل عن العرش إلى الملك حسين بن طلال الذي بُويع في 11 آب 1952 ملكاً على البلاد، ولصغر سنه شُكل مجلس الوصاية على العرش حتى استلامه سلطاته الدستورية في 2 أيار 1953.[1]

وفي 14 كانون الأول 1955، بدأت حقبه جديدة في تاريخ الأردن بقبول الأردن عضواً في هيئة الأمم المتحدة،[2] صاحبها تعريب الملك حسين للجيش الأردني في الأول من آذار 1956، وإعفاء الضابط كلوب باشا من منصبه رئيساً لأركان الجيش الأردني، وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية في 13 آذار 1957،[3] وبذا تخلص الأردن من الهيمنه الأجنبية، وأخذ الملك الحسين على كاهله مهمة بناء الدولة الأردنية، وإرساء دعائم النهضة الشاملة في كافة المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والعمرانية، وعمل على تحديث التشريعات وتكريس مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان.[4]

وفي الرابع والعشرين من كانون الثاني 1999 أصدر الملك الراحل إرادته الملكية السامية بتعيين الأمير عبدالله الثاني وليا للعهد، وفي السابع من شباط عام 1999 كان الأردن في وداع الراحل الفقيد الملك حسين، وتولى عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، وأصبح ملكاً على الأردن.

1- موسى، سليمان، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946، المرجع السابق، ص283، ولمزيد من المعلومات حول تاريخ الأردن باللغة الانجليزية أنظر

Wilson ,Rodney, **politics and the Economy in Jordan** , London, First Published, 1991, Center for Near & Middle Eastern Studies School of Oriental And African Studies, P 169-182

2- الخلايله، أحمد، المرجع السابق، ص 137، 138

3- **الميثاق الوطني الأردني**، عمان، كانون الأول عام 1991، ص 21، 22

4- الوخيان، نهار، **مواقف جلالة الملك الحسين بن طلال**، ط3، عمان، د ن، 1994، ص10

أما قطر فهي قد تكون أكثر أراضي حوض الخليج العربي حدباً إلا أن بعض القبائل العربية أقامت بها وتحدت عوامل الطبيعة القاسية، ويبدو أنها كانت تسكن وتهجر على فترات متقطعة منذ عصور ما قبل التاريخ.[1]

بدأ تاريخ قطر الحديث مع نزول آل ثاني إلى قطر، حيث كان تجمعاً قبلياً استقر في واحة (جبرين) جنوبي نجد فترة طويلة من الزمن قبل أن ينتقلوا إلى قطر في أوائل القرن الثامن عشر، ووصلوا إلى شمال البلاد ثم انتقلوا منها إلى الدوحة في منتصف القرن التاسع عشر بزعامة الشيخ محمد بن ثاني،[2] وتولى تقاليد الأمور في البلاد الشيخ ثاني بن محمد وهو أول شيخ حاكم لشبة جزيرة قطر خلال القرن التاسع عشر، وبعد وفاة الشيخ ثاني آلت الزعامة إلى إبنه محمد ثم إلى الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني الذي كانت فترة حكمة مفعمة في الأحداث،[3] وبرع بسياسة حكيمة في التعامل مع أكبر قوتين عالميتين متنافستين للهيمنة على الخليج العربي وأقطاره، هما الدولة العثمانية التي كانت تحاول جاهدة المحافظة على سيادتها في الإقليم بعد أفول النفوذ البرتغالي في القرن السادس عشر، والإمبراطورية البريطانية التي بدأت ببسط نفوذها عبر حكومتها في الهند.

وقد خضعت كل المناطق في الجزيرة العربية بما في ذلك قطر لحكم الإمبراطورية العثمانية، واستمر ذلك لحوالي أربعة قرون متوالية.[4] ثم فرض على قطر معاهدة حماية بعد أن تنازلت الدولة العثمانية عام 1913 عن حقوقها في قطر، وتم توقيع معاهدة مع بريطانيا عام 1916 تنص على حماية أرض قطر ورعاياها، غير أن بريطانيا لا تتحمل أية التزامات

1- الخليفي، يوسف عبد الرحمن، **التحف البهية في الآداب والعادات القطرية**، ط2، د م، د ن، 1986، ص 38

2- **قطر الكتاب السنوي 1992-1993**، الدوحة، وزارة الاعلام والثقافة، 1993، ص 24، 25

3- **قطر اليوم**، الدوحة، وزارة الاعلام القطرية، 1979، ، ص 15

4- وزارة الخارجية القطرية، **نبذة تاريخية لدولة قطر**، الرابط على الموقع الالكتروني: www.mofa.gov.qa،http//

عسكرية بموجبها، ثم اندلعت في قطر عام 1960 ثورة عارمة ضد الاحتلال البريطاني، واستمرت الأوضاع متأزمة حتى عام 1968، إذ أعلنت حكومة بريطانيا قرارها بسحب قواتها من جميع المناطق الواقعة شرق السويس، وبنيتها سحب قواتها من الخليج العربي بحلول عام 1971،[1] وأعلن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في 3 أيلول 1971 استقلال قطر، وقام بإنهاء العلاقات التعاهدية مع بريطانيا، وأصبحت قطر دولة مستقلة ذات سيادة كاملة تمارس واجباتها بحرية مطلقة في الداخل والخارج. [2]

ثم قامت قطر باتخاذ الإجراءات اللازمة لانضمامها إلى جامعة الدول العربية وأصبحت عضواً فيها بتاريخ 14 أيلول 1971، و انضمت إلى هيئة الأمم المتحدة في 22 أيلول 1971.[3]

وفي 22 شباط 1972، تولى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد، استطاع أن ينشئ من قطر دولة حديثة، صاحبها نهضة شاملة في شتى المجالات.[4] وفي عام 1995 تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم، صاحبها نهضة اقتصادية، وصناعية، وعمرانية، واجتماعية، ساهم في إثراء الممارسة السياسية إقليمياً ودولياً. [5]

ومما سبق يتبين بأن تشابة الظروف التاريخية والجغرافية وتقاليد الحكم والمكونات الاجتماعية ساهمت في تطور العلاقات الأردنية القطرية، إذ استقر في كلا البلدين العديد من القبائل العربية التي قدمت من الجزيرة العربية قبل الاسلام، وخضعت لحكم العديد من الممالك إلى أن هلّ عليها الفتح الاسلامي، وخضعت لسلطان الدولة العثمانية، ثم

1- العنابي، زهر، المرجع السابق، ص 43

2- الدستور عمان: نقلاً عن الدوحة – رويتر، 2 أيلول 1971، العدد 1478، ص1، 7

3- الدستور، عمان: نقلا عن الأمم المتحدة، 10 أيلول 1971، العدد 1486، ص1

4- درويش، ماجدة، المرجع السابق، ص 14

5- محمدية، أحميد وآخرون، رحلات الوطن العربي إلى قطر، بيروت، دارالعودة، 1979، ص41

فرضت الحماية البريطانية على الأردن وقطر التي أناطت للحكومة البريطانية مسؤولية تولي الشؤون الخارجية وتسييرها نيابة عنهما، فالسياسة الخارجية الأردنية حتى منتصف الخمسينيات والسياسة الخارجية القطرية حتى بداية السبعينيات، كانت تخضع للتأثير البريطاني، كما كانت هي مصدر الدعم العسكري لكلا البلدين، أما الشؤون الداخلية فقد تركتها تمارس بواسطة الأمراء والشيوخ على نحو لا يتعارض والمصالح البريطانية، وذلك لضمان سيادة الأمن والاستقرار والطمأنينة الداخلية في البلاد بضمانه بريطانية، وبذلك فإن وحدة الاستعمار حددت مسار التعاون مع المستعمرات السابقة، الأمر الذي ساهم بفتح قنوات للاتصال بين الأردن وقطر في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتربوية والمهنية.

لقد أولى الملك حسين بعد أن تولى سلطاته الدستورية عام 1953 عناية كبيرة لبناء الدولة الحديثة، وتطوير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى بناء كوادر بشرية مؤهلة ساهمت بعملية التنمية التي شهدتها البلاد في فترات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وساهمت في مساندة دول الخليج بإرسال كوادرها البشرية المؤهلة إليها، إذ بدأ دخول العماله الأردنية إلى منطقة الخليج منذ الخمسينيات للعمل في مختلف القطاعات، منها شركات النفط الأجنبية المنشأة في منطقة الخليج، ثم اتسع نطاق العمالة الأردنية في الخليج بالتدريج بدءاً من مطلع عقد الستينيات،[1] فقد نُظر إلى الأردن بأنه مصدر للأيدي الماهرة من العمالة، وعامل مهم في قطاعات التعليم والصحة والإنشاءات والبنية التحية والجيش، نظراً لافتقار دول الخليج إلى الأيدي العاملة الماهرة محلياً، كما كان لثورة النفط في دول الخليج العربية أن احتاجت إلى

1- راشد، سامح، المرجع السابق، ص 120

عمالة لم تكن تستطيع أن توفرها من العمالة المحلية، وبالتالي اعتمدت على الدول العربية الأخرى مثل مصر والأردن.[1]

أما الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني الذي تقلد حكم قطر عام 1949، فقد اتجه نحو بناء الدولة العصرية في قطر، إذ استقدم طلائع البعثات الدراسية من مصر وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن للتدريس فيها، واتجه نحو شق الطرق وبناء المدارس وإقامة المستشفيات وتنظيم نواة لتكوين الجيش، ونظراً لعدم توفر العمالة المحلية في قطر،[2] توافدت الأيدي العاملة والكفاءات الأردنية إلي قطر منذ بداية عقد الستينات، وساهمت في بناء مختلف المؤسسات القطرية، وبشكل خاص في مجالات: الجيش، والتربية، والصحة، والبنوك، والشركات العامة والخاصة.[3]

فالأردن تمتع بمكانة متميزة واحترام من قبل دول المنطقة ومنها قطر، لما عُرف عن الملك حسين من سعة الادراك والحكمة والحنكة والخبرة السياسية المنبثقة عن طول مدة حُكمه، والوسطية والاعتدال، ساهمت بتعزيز ثقة الأنظمة العربية بالنظام الأردني، وبالثقة لدى الحكام العرب للاستفادة من خبرات الأردن في مختلف المجالات.

1- هياجنة، عدنان، **العلاقات الخليجية- الأردنية: الواقع والمستقبل 1980-1994**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2006، ص45

2- عبيدان، يوسف، دولة قطر في ظل حكم أسرة آل ثاني، الرابط الإلكتروني: http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad44partie2.htm#_ftn1

3- الرأي، عمان، 26 آب 1982، العدد 4469، ص 24

المبحث الثاني: تطور العلاقات الأردنية القطرية في المجال السياسي

حرص الأردن وقطر على توسيع شبكة علاقاتهما الدبلوماسية، خدمة للمصالح الاقتصادية والتجارية والسياسية مع الدول، الأمر الذي مكن البلدين بأن تحظى بمكانة بارزة على الساحة الدولية والإقليمية بفضل السياسة الحكيمة التي انتهجتها قيادة كلا البلدين، والتي كان لها الدور في المحافظة على استقرار البلاد واستقلاله، وفتح المجال أمام تنمية العلاقات الأردنية والقطرية وتطويرها مع مختلف الدول على مستوى متقدم.

فالأردن ارتبط بعلاقات سياسية مع قطر منذ بداية عقد الستينيات، إذ توافدت الأيدي العاملة، والكفاءات الأردنية إليها لبناء مختلف المؤسسات القطرية، وتطورت العلاقات في عقد السبعينيات، ويبدو هذا الأمر جلياً من خلال المواقف الأردنية تجاه استقلال قطر وتجاه الانقلاب الأول والثاني فيها، ومن ثم تأسيس اللجنة العليا المشتركة بين البلدين عام 1995، لبحث سبل التعاون في مختلف المجالات القائمة بين البلدين.

وقد مثّل تبادل البعثات الدبلوماسية بين الأردن وقطر قناة رسمية لخلق علاقات تعاون متعددة المجالات، فكان الأردن من أوائل الدول التي بادرت إلى تمتين الروابط السياسية، وإقامة علاقاته الدبلوماسية مع قطر بعد استقلالها مباشرة،[1] إذ اعتمد الأردن أوراق أول سفير أردني في قطر هاشم أبو عماره،[2] وقامت قطر بالمثل فاعتمدت أوراق أول سفير قطري لها في الأردن حمد بن محمد بن جبر آل ثاني في 20 أيار 1972.[3]

1- العلاقات الأردنية القطرية، وزارة الخارجية الأردنية- دائرة الشؤون العربية والشرق أوسطية، عمان، 29 كانون الأول 2003، ص1

2- الدستور، عمان، 22 تموز 1973، العدد 2151، ص 2

3- قائمة بأسماء السفراء القطريين المعتمدين في الأردن، وزارة الخارجية القطرية- السفارة القطرية في الأردن، الدوحة، 21 شباط 2010

وتتولى البعثات الدبلوماسية في كلا البلدين تحقيق العديد من المهام، منها: تمثيل الدولة في الخارج، وحماية مصالحها في الحدود المقررة في القانون الدولي، ورعاية شؤون رعايا كلا البلدين، والتفاوض بكل ما يهم البلدين، ومتابعة تنفيذ الالتزامات القائمة بينهما، والاطلاع من خلال كافة الوسائل المشروعة على ظروف وتطور الأحداث في البلد الأخرى، وتزويد وزارة الخارجية لكلا البلدين بتقارير تتضمن آخر المستجدات والأحداث والتطورات والملاحظات لها،[1] والقيام بالجهد الدبلوماسي والإعلامي، وشرح مواقف كلا البلدين للمسؤولين وللرأي العام، والعمل على تقديم الاقتراحات اللازمة لتطوير التعاون وتنسيق العلاقات الدبلوماسية، والقيام بالأعمال الإدارية ذات الصلة برعايا الدولتين مثل حمايتهم وتسجيل المواليد والوفيات وعمل عقود الزواج والتأشير على جوازات السفر.[2]

واستمر تبادل السفراء بين البلدين بشكل متواصل منذ عام 1972 حتى قيام أزمة الخليج الثانية، إذ قامت قطر بسحب سفيرها مما أجبر الأردن على استدعاء سفيره من قطر كذلك، إلا أن قطر سعت بعد أزمة الخليج إلى تطبيع علاقاتها من جديد مع الأردن، وأعلنت نيتها نحو تسمية سفير جديد باعتماد أوراق سعود بن عبد العزيز السويدي سفيراً في الأردن بتاريخ 12 أيلول 1991، في الوقت الذي أبقت الحكومة الأردنية نايف السعود القاضي سفيراً في قطر والمُعيّن منذ أواخر 1989،[3] كما هو موضح في الجدول رقم (1) والجدول رقم (2).

1- الجاسور، ناظم، أسس وقاعدة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001، ص 87-90

2- الكسواني، محمد، القناصل الفخريون في المملكة الأردنية الهاشمية ودورهم في تطوير العلاقات الثنائية مع الدول، رسالة ماجستير، 2003، عدد الصفحات192، الجامعة الأردنية- عمان، الأردن، ص 12

3- غنيم، محمد، وسالم ، تقرير صحفي من صوت أمريكا، 27 كانون الأول 1992، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578، ص2-4

جدول رقم (1): قائمة بأسماء السفراء القطريين المعتمدين في الأردن

الرقم	الاسم	تاريخ الاعتماد	تاريخ الانتهاء
1-	الشيخ حمد بن محمد بن جبر آل ثاني	1972/5/20	أيلول 1988
2-	مبارك بن ناصر الكواري	1988/11/11	1991/9/12
3-	سعود بن عبد العزيز السويدي قائم بالأعمال بالانابة	1991/9/12	1993/2/21
4-	ناصر بن عبد العزيز النصر	1993/2/22	1998/9/22
5-	الشيخ فهد بن جاسم بن عبد الله آل ثاني	1998/11/8	2000/8/26[1]

جدول رقم (2): قائمة بأسماء السفراء الأردنيين المعتمدين في قطر

الرقم	الاسم	تاريخ الاعتماد	تاريخ الانتهاء
1-	هاشم أبو عماره	1972	1974
2-	جودت المحيسن	1974/2/16 [2]	-*
3-	عزيز الكباريتي	1978/7/26[3]	1981
4-	خالد عبيدات	1981/9/27[4]	1986
5-	خالد الكايد	1986/7/20[5]	1989/8/17[6]
6-	نايف السعود القاضي[7]	أيلول 1989[8]	1993
7-	طراد مثقال الفايز	1993/10/30[9]	1997
8-	خالد أحمد العدوان	1997 /10/7[1]	1999

1- وزارة الخارجية القطرية، قائمة بأسماء السفراء القطريين المعتمدين في الأردن قائمة بأسماء السفراء القطريين المعتمدين في الأردن، السفارة القطرية في الأردن، الدوحة، 21 شباط 2010

2- الجريدة الرسمية، عمان، تعيين سفير في قطر، 10 آذار 1973، العدد 2477، ص 254، والدستور، عمان، 30 آذار 1974، العدد 2397، ص2

*- تعذر على الباحث العثور على تاريخ إنتهاء إعتماد السفير جودت المحيسن من قطر

3- الجريدة الرسمية، عمان، تعيين سفير فوق العادة لقطر، 25 آب 1978، العدد 2805

4- الجريدة الرسمية، تعيين سفير لدى قطر، 25 تشرين الأول 1981، العدد 3030، ص 1252، و الرأي، عمان، 23 تشرين الثاني 1981، العدد 4198، ص 24

5- الجريدة الرسمية، تعيين سفير لدى قطر، 25 أب 1986، العدد 3419، ص 1379 و الرأي، عمان، 23 أيلول 1986، العدد 5925، ص 19

6- الرأي، عمان، 18 أب 1989 ، العدد 6968، ص 20 والأخيرة

7- الدستور، عمان، 10 أب 1993، العدد 9326، ص1، 26

8- الجريدة الرسمية، تعيين سفير لدى قطر، 25 تشرين الأول 1989، العدد 3660، ص2081

9- الجريدة الرسمية، تعيين سفير لدى قطر، 11 كانون الأول 1993، العدد 3937، ص2417

2-1: الموقف الأردني من استقلال قطر

استقلت قطر في 3 أيلول 1971، وعلى الفور أعلن الأردن اعترافه باستقلالها، ورحب بإنشاء علاقات دبلوماسية معها على مستوى السفراء، وأيد انضمامها إلى جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، لتكون عضواً فعالاً وعنصر تضامن وتكاتف مع باقي الدول العربية، لتحقيق وحدتهم وازدهارهم، ونصرة قضايا العرب القومية، والمساهمة الإيجابية لخدمة المبادئ الإنسانية. [2]

وبعث الملك حسين برقية تهنئة إلى الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، حاكم قطر، قال فيها: " بمناسبة إعلان استقلال قطر الشقيقة أبعث لعظمتكم ولشعب قطر الشقيق باسمي، ونيابة عن شعب الأردن الصامد المكافح في ضفتّي المملكة، بأخلص التهاني، وأصدق التبريكات، ومؤكداً لعظمتكم تطلع الأردن لتوثيق عرى أخوته بقطر الشقيقة، والمعاونة معها في كل الميادين...". [3]

2-2: الموقف الأردني من الانقلاب الأول في قطر

في 22 شباط 1972 قام الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بانقلاب أبيض على سلفه وابن عمه الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر وهو خارج البلاد في رحلة صيد، [4] واستطاع تولى زمام الحكم والسيطرة على السلطة بمساندة أفراد الأسرة الحاكمة، والقوات المسلحة، وأبناء الشعب، دون وقوع أي أعمال عنف أو معارضة. [5]

1- الجريدة الرسمية، تعيين سفير فوق العادة لدى قطر، 10 تشرين الثاني 1997، العدد 4240، ص4718 و وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 4 كانون الأول 1997

2- الدستور، عمان، 3 أيلول 1971، العدد 1479، ص 1، 8

3- الدستور، عمان، 5 أيلول 1971، العدد 1481، ص 2

4- Zahlan, Rosemarie Said,Opt.Cit ,P88

5- الدستور، عمان، نقلاً عن بيروت- رويترز، 23، شباط 1972، العدد 1645، ص1

واعتبر الأردن الانقلاب شأن داخلي لقطر، وأن على الدول العربية مؤازرة أشقائها في قرارتها الداخلية، التي ترى فيها خير لأمتها، وتحقيق مصلحة شعوبها، وتساهم في تصويب الأوضاع التي من شأنها تحقيق نهضة شاملة في شتى المجالات، ولها أثرها الملموس في الارتقاء بمستوى المجتمع، وبادر الأردن إلى توطيد الروابط السياسية بإقامة العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء بين البلدين، وقام الملك حسين بعد الانقلاب بارسال برقية إلى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بمناسبة تسلمه السلطات الدستورية قال فيها: " يسعدني بمناسبة تسلمكم السلطات أميراً لقطر الشقيق أن أبعث لسموكم ولشعبكم العزيز باسمي واسم الشعب الأردني أطيب التهاني مقرونة بالدعاء إلى العلي القدير أن يوفقكم لما فيه خير شعبكم وتقدمه وازدهاره...".[1]

2-3: توتر العلاقات الأردنية القطرية عام 1990

إن معتقدات كل دولة وحساباتها كان له الأثر الكبير على العلاقات الأردنية القطرية، ومرورها بفترات تعاون وازدهار تارةً، وفترات ركود وجمود وفتور تارةً أخرى، إذ استمرت العلاقات الأردنية القطرية علاقات جيدة حتى قيام أزمة الخليج الثانية عام 1990، التي أدت إلى تدهور العلاقات الأردنية الخليجية، والأردنية القطرية، نتيجة لموقف الأردن تجاه الأزمة،[2] إذ أعلن الأردن صراحةً رفضه لمبدأ الاستيلاء على الأرض بالقوة، ومعارضته لغزو العراق للكويت، وعارض التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، لأنه يؤمن بإمكانية احتواء الأزمة ضمن البيت العربي، لأنه من حق العرب معالجة قضاياهم بأنفسهم، إلا أن دول الخليج وقطر اعتبرت الموقف الأردني تأييداً للاحتلال العراقي للكويت، الأمر الذي دفعها إلى اتباع سياسة

1- الدستور، عمان، 27 شباط 1972، العدد 1649، ص1، 6

2- الدستور، عمان، 29 تموز 1992، العدد 8955، ص 11

معاقبة الدول التي أيدت العراق في غزوه للكويت ومنها الأردن، فمنعت المعونات عن الأردن، وقامت بتسريح عدد كبير منهم، إذ كان الأردنيون العاملون في قطر يشكلون الطبقة الميسورة اقتصادياً؛ ويشكلون رافداً اقتصادياً مهماً للمجتمع الأردني من خلال التحويلات المالية التي يرسلونها إلى أسرهم، إذ بلغ عدد الجالية الأردنية في قطر عام 1990 حوالي 10000، الأمر الذي أدى إلى فقدان الكثير من الأردنيين الذين عملوا لسنوات عديدة في قطر ودول الخليج لوظائفهم.[1]

كما قام مجلس التعاون الخليجي بما فيهم قطر بقطع المساعدات المالية التي تعهدت كل من الجزائر وليبيا ودول الخليج (السعودية وقطر والكويت ودولة الإمارات والبحرين وعُمان) في عام 1978 خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد بتقديمها إلى دول خط المواجهة مع إسرائيل من بينها الأردن، وتقدر قيمة المساعدة المقدمة للأردن (1250) مليون دولار سنوياً ولمدة (10) سنوات،[2] واعتبروا بأنه لا مبرر للاستمرار في تقديم المساعدات للأردن كما أفاد عبد الله بشاره أمين عام مجلس دول التعاون الخليجي، لأن هذه المساعدات لم تأتِ من الأشقاء العرب للأردن من فراغ، وإنما كانت متطلباً هاماً لوجود الأمة وقدراتها على التصدي للتحديات التي يواجهها الأردن.[3]

أما الأردن فقد التزم الصمت على قرار دول مجلس التعاون الخليجي بقطع المساعدات المالية، واتخذ موقفاً حذراً من القرار لأنه لا يريد إلحاق الضرر بالجهود الدبلوماسية المبذولة

1- جريدة اللواء الأردنية، 17 تشرين الأول 1990، ص4، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

2- التميمي، جمال، الرحاحله وماجد، تقرير صحفي لوكالة الأنباء الأمريكية رويتر، 13 آذار 1990، ص 5، 6، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

3- صحيفة النهار الضفة الغربية،" أبناء الأردن شاركوا في بناء البنية التحتية لدول الخليج"، الضفة الغربية، 4 نيسان 1991، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

لإعادة العلاقات بين الأردن من جهة ودول الخليج والدول العربية من جهة ثانية إلى ما كانت عليه قبل اندلاع أزمة الخليج، إذ تأثرت العلاقات الأردنية القطرية خلال الأزمة سلبياً، وعُدّ موقف الأردن من أزمة الخليج انقلاباً على دول المجلس، على الرغم من أن الموقف الرسمي الأردني كان موقف حيادي من حرب الخليج.[1]

كذلك واجه الأردن صعوبات في استخدام الطريق البري بشكل خاص للعبور من خلال الأراضي السعودية إلى دول الخليج العربي، الأمر الذي كان له الأثر السلبي على الاقتصاد الأردني ونقل بضائعة مروراً بحدود دول الخليج في استخدام الطريق البري.[2]

وبذلك كان لأزمة الخليج الثانية آثار سلبية انعكست بشكل واضح على العلاقات الأردنية القطرية، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1- تأييد قطر لجهود الحلفاء ضد العراق.
2- تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق والأردن.
3- تسريح أعداد من العاملين الأردنيين إلى بلادهم.[3]
4- اتهام الأردن بالانحياز نحو العراق، والوقوف إلى جانبة.[4]
5- استدعاء السفير القطري من الأردن، مما دفع الأردن إلى مقابلة المعاملة بالمثل، واستدعاء سفيره أيضاً.[5]

1- التميمي، جمال، الرحاحله، وماجد، تقرير صحفي لوكالة الأنباء الأمريكية رويتر، 13 آذار 1990، ص5، 6، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

2- الرأي، عمان، 11 أيلول 1990، العدد 7350، ص الأخيرة

3- الدستور، عمان، 29 تموز 1992، العدد 8955، ص 11

4- غنيم، محمد، وسالم، تقرير صحفي من صوت أمريكا، 27 كانون الأول 1992، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578، ص2-4

5- الدستور، عمان، 29 تموز 1992، العدد 8955، ص 11

6- على الرغم من دعم الأردن الدائم لقطر، إلا أن الأخيرة لم تعطي الأردن معاملة تفضيلية خلال أزمة الخليج، مثل بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومنها (عُمان).[1]

2-4: تحسن العلاقات الأردنية القطرية

أخذ الأردن زمام المبادرة في إعادة العلاقات مع دول الخليج العربية ومنها قطر بعد أزمة الخليج الثانية، ليس بسبب المساعدات الخليجية فقط، وإنما لاتباع الأردن استراتيجية تقوم على تحسين العلاقات العربية، وموازنة علاقاته بين الولايات المتحدة ودول الخليج من جهة، والعراق من جهة أخرى، واتباع استراتيجية من أجل المحافظة على منحتي النفط الكويتية والسعودية، وتأمين فرص العمل والمشاريع، إذ أن تراجع العلاقات الأردنية الخليجية أبان أزمة الخليج وفر واقعاً داخلياً صعباً في الأردن من الناحية الاقتصادية، إلا أنه في الوقت نفسه أوجد رأي عام متقبل لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية.

أما قطر فقد سعت بعد حوالي العام من أزمة الخليج إلى تطبيع علاقاتها من جديد مع الأردن، نظراً لاتجاهها منذ بداية التسعينيات إلى تمييز مواقفها وسياستها في المنطقة عن بقية أعضاء مجلس التعاون الخليجي، إذ أن قطر من الدول الداعمة للسلام، ومن الدول الداعمة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وشاركت في معظم حل المسائل النهائية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي.[2]

وبذلك فإن توجهات كلا البلدين ساهمت في تحسن العلاقات وإعادتها إلى سابق عهدها، فعلى الرغم من فتور هذه العلاقات خلال الفترة التي تلت أزمة الخليج، إلا أنها اتجهت نحو

1- الدستور، عمان، 29 تموز 1992، العدد 8955، ص 11

2- هياجنة، عدنان، المرجع السابق، ص 30- 32

الخطوة الأولى لتبادل السفراء، وقامت قطر بتسمية سفير جديد واعتماد أوراق سعود بن عبد العزيز السويدي قائم بالأعمال بالإنابة سفيراً لدى الأردن في 12 أيلول1991، وبقي نايف السعود القاضي سفيراً للأردن في قطر والمعين منذ أواخر 1989.[1]

وبذلك فان العلاقات القطرية الأردنية استمرت بشكلها الأخوي رغم الصعوبات التي أرخت بظلالها أثناء أزمة الخليج، والتي أثرت في نواحٍ متعددة، إذ سعى كلا البلدين إلى إعادة الأمور إلى طبيعتها، وفي عام 1993 انعقد مؤتمر العمل العربي الذي انعكس بشكل إيجابي على العلاقات الأردنية الخليجية، إذ قررت قطر استقدام ما بين 1000-1300 معلم أردني في عام 1994.[2]

وتوجت العلاقات الثنائية بين البلدين، بتأسيس اللجنة العليا المشتركة بين الحكومة الأردنية والحكومة القطرية،[3] ووقع على الاتفاقية في 3 آب 1995 من قبل وزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، ووزير الخارجية الأردني، عبد الكريم الكباريتي، بهدف تنمية وتعميق مجالات التعاون الثنائية، وتوسيع مجالاته، ووضع برامج تنفيذية مشتركة تلبي تطلعات الشعبين وطموحاتهما المستقبلية، تجسيداً للتوجهات السامية لقيادتي البلدين التي يرعاها الملك حسين والشيخ حمد بن خليفة، من خلال التأكيد على الأمور التالية: [4]

1- وضع الأسس والقواعد اللازمة لتنمية العلاقات بين البلدين في شتى المجالات، وخاصة الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والاجتماعية والإعلامية، والعمل على تطويرها.

1- غليم، محمد، وسالم ، تقرير صحفي من صوت أمريكا، 27 كانون أول 1992، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578، ص2-4

2- الدستور، عمان، 11 نيسان 1993، العدد 9209، ص1

3- وزارة الصناعة والتجارة، محضر اجتماع اللجنة العليا الأردنية القطرية المشتركة في دورتها الأولى عمان للفترة 6-7 تموز 1996، مديرية السياسات والعلاقات التجارية والخارجية، عمان، 18 نيسان 2010، ص2، 3

4- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 3 آب 1995

2- متابعة تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بين البلدين، وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي قد تنجم عن تطبيقها، ووضع برامج تنفيذية للاتفاقيات الموقعة بينهما.

3- تيسير تبادل المعلومات والخبرات، وتنظيم المشاورات الثنائية التي تخدم مجالات التعاون، وتحديد مجالات العمل للجان متخصصة يتم الاتفاق على إنشائها.

وفي اجتماع اللجنة بدورتها الأولى في 6 و7 تموز 1996، ودورتها الثانية في 15 تموز1997، أكّد الجانب الأردني والقطري على ضرورة الاهتمام بالأوضاع العربية والدولية، وضرورة التركيز على القضايا التالية: [1]

1- التأكيد على مواصلة العمل، وتكثيف الجهود لتنمية وتطوير العلاقات الثنائية بما يحقق مصالح البلدين في التنمية والرخاء.

2- التشاور والتنسيق من أجل تعزيز دور جامعة الدول العربية، ومؤسسات العمل العربي المشترك حسب قرارات القمة العربية، مما يمكن الأمة العربية من الدفاع عن حقوق ومصالح شعوبها وأجيالها.

3- التأكيد على أهمية إعادة التضامن العربي ووحدة الصف، وإقرار مبدأ تسوية الخلافات بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ القانون الدولي، والعمل على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

4- التأكيد بأن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية، باعتبار أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وتحقيق الحقوق المشروعة

1- وزارة الصناعة والتجارة، محضر اجتماع اللجنة العليا الأردنية القطرية المشتركة في دورتها الأولى عمان للفترة 6-7 تموز 1996، مديرية السياسات والعلاقات التجارية والخارجية، عمان، 18 نيسان 2010، ص1-3

للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وأن تحقيق السلام يستوجب كذلك انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة الأخرى غير فلسطين والمتمثلة بهضبة الجولان السورية المحتلة وجنوب لبنان وبقاعه الغربي.

5- التأكيد على ضرورة تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لكافة قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والإتفاقيات التي وقعتها مع الأطراف المعنية في إطار عملية السلام والتعهدات التي التزمت بها، واستئناف المفاوضات على المسار اللبناني والمسار السوري وفق المرجعية المتفق عليها في مدريد، ومن النقطة التي توقفت عندها عام 1996 .

6- التأكيد على تمسك البلدين بقضية العراق وضرورة إيجاد حل سلمي في نطاق الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يسمح برفع المعاناة عن الشعب العراقي وضرورة الحفاظ على سيادة ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

2-5: الموقف الأردني من الانقلاب الثاني في قطر عام 1995

في 27 حزيران 1995 قام الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بانقلاب أبيض على والده في أثناء تواجده خارج البلاد في رحلة إلى أوروبا، واستطاع تولي مقاليد الحكم وزمام السلطة بعد حصوله على مبايعة عائلة آل ثاني الحاكمة.[1]

وصرّح الشيخ خليفة بن حمد بعد حدوث الانقلاب بأنه لا يزال هو الحاكم الشرعي، إلا أن الشيخ حمد بن خليفة استطاع أن يسيطر على زمام الحكم بقوة في قطر، وأعاد تشكيل

1- الدستور، عمان، نقلاً عن الدوحة- عواصم – وكالات الأنباء القطرية، 28 حزيران 1995، العدد 1000، ص 1، 26، 27

الوزارة من جديد وتولى هو بنفسه رئاستها، وأكّد بأن بلاده ستبقى ملتزمة بكافة المواثيق، والمعاهدات، والاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول الشقيقة والصديقة والمحبة للسلام.[1]

وانطلاقاً من سياسة الأردن الخارجية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ودعمه السياسي لأشقائه العرب، اعترف الأردن بالشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أميراً لقطر بعد تسلمه زمام الأمور، وكان الملك حسين من أوائل المهنئين، فبعث برقية تهنئة إلى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بمناسبة مبايعته أميراً لقطر، قال فيها: " أبعث إليكم بصادق التحية وخالص التهنئة بمناسبة مبايعتكم أميراً لقطر الشقيقة وتسلمكم مقاليد الحكم بثقة أهلكم وشعبكم لمواصلة مسيرة البناء والعطاء في بلدكم العزيز، وإنني إذ أعرب لكم عن عميق التمنيات بأن يكون عهدكم حافلاً بالخير والعطاء لأسأل الله العلي القدير أن يوفقكم لما فيه عزة شعبكم ورفعة بلدكم وخير أمتنا العربية العزيزة ".[2]

وأرسل الشيخ حمد بن خليفه برقية تتضمن شكر وتقدير للملك الحسين، لمبادرته كأول زعيم عربي بتهنئتة لتوليه مقاليد الحكم، وأشار إلى قدم العلاقة التي تربط بينه وبين الملك حسين، وأن حكومة وشعب قطر على استعداد لتطوير علاقاتهم ومد يدهم لجميع من يريد أن يمد يده لهم.[3]

1- Jordan Times, Amman, 28 Jun 1995,P 1,7, Archive Section، و Jordan Times, Amman,12 Jul 1995

2- الدستور، عمان، نقلاً عن الدوحة- وكالات الأنباء، 28 حزيران 1995، العدد 1000، ص1، 26، 27، والراي، عمان، نقلاً عن الدوحة- وكالات الأنباء القطرية، 28 حزيران 1995، العدد9096، ص1، و Jordan Times, 28 Jun 1995, P1, Archive Section

3- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 5 تموز 1995

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في العلاقات الأردنية القطرية في المجال السياسي

خضعت العلاقات الأردنية القطرية إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على مسيرتها، وتمثلت بالعوامل التالية:

3-1: الدستور الأردني والدستور القطري

لقد تأثر كلا الدستورين الأردني والقطري بنظام الحكم في المملكة المتحدة أعرق الممالك وأكثرها تأثيراً على أنظمة الحكم الحديثة، فمنذ كتابة الماجناكارتا وحتى الآن، أعتبر نظام الحكم في المملكة المتحدة وما يتصل به من مبادىء وأفكار تمس رأس الدولة من أهم العوامل المؤثرة على الدساتير الحديثة فيما يخص حقوق الملك – الأمير– وما يترتب عليه من تنظيم للسلطات الثلاث في الدولة، فإذا علمنا بأن الأردن قد خضع للانتداب البريطاني منذ تأسيس الامارة عام 1921 وحتى الاستقلال عام 1946، وخضعت قطر إلى الاستعمار البريطاني منذ عام 1916 وحتى استقلالها عام 1971، يتبين بأن التشابه بين الدستورين إنما هو حتمي ومنطقي ينعكس بشكل واضح في نصوص كلا الدستورين، إذ اتخذ النظام الملكي– الأميري – الوراثي أساساً لنظام الحكم فيها، وإن كان النظام الأردني قد جعل نظام الحكم ملكي نيابي وراثي، متماشياً بشكل أكبر مع نظام الحكم في المملكة المتحدة، كما اعتبر كلا الدستورين اللغة العربية هي اللغة الرسمية، والاسلام دين الدولة الرسمي، متماشياً بذلك مع معظم الدول العربية والاسلامية، كما ذكر الدستورين بأن الأمة مصدر السلطات، وأن الشعب في كلا الدولتين جزء من الأمة العربية، إضافة إلى المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات مع الإشارة إلى عدم التمييز بينهم بسبب العرق أو اللغة أو الدين، كما كفل الدستوران الحقوق الأساسية كحرية العمل، والعبادة، والسكن، وحرية الرأي والصحافة والطباعة والنشر، وكافة الحقوق الأساسية في المجتمع منظمة بالقانون.

أما فيما يخص السلطات الثلاث في الدولة، فإن تكوين السلطات في مجملها متشابه مع وجود بعض الاختلافات، فالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية منظمة في الدستور مع منح صلاحيات واختصاصات كبيرة لرأس الدولة (الملك- الأمير) فهو الذي يعلن الحرب، ويعقد الصلح، ويبرم المعاهدات والاتفاقيات، وهو الذي يصادق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها، فالسلطة التنفيذية تناط بالملك- الأمير ويمارسها عن طريق مجلس الوزراء، والسلطة التشريعية تناط بمجلس يمثل بأعضاء منتخبين إضافة إلى أعضاء معينيين من قبل رأس الدولة وتكون نسبة المعينيين نصف أعضاء المجلس المنتخب ضماناً لتوازن المجلس وللمزاوجة ما بين الخبرة السياسية الممثلة بالأعضاء المعينيين والأعضاء المنتخبين من قبل الشعب، أما السلطة القضائية فإن الأحكام القضائية تصدر بإسم الملك - الأمير ولا سلطان على القضاة في ممارسة عملهم، والمحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها.

إلا أن خصوصية نظام الحكم والظروف السائدة في كل دولة جعل من الصعوبة تطابق كلا الدستورين وتماثلهما بشكل تام، إلا أن هذه الاختلافات لا تعدو عن كونها من الأمور غير الجوهرية والتي لا تمس أساس نظام الحكم في البلدين، ومن هذه الاختلافات بأن الملك في الأردن يرأس السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، فهو رئيس السلطة التنفيذية بواسطة مجلس الوزراء دون أن يكون مسؤولاً، أما في قطر فهو يمارس السلطة التنفيذية بشكل مريح ويعاونه مجلس الوزراء، أما السلطة التشريعية فيرأسها الملك ويمارسها مجلس الأمة المكون من مجلس النواب والأعيان، على خلاف قطر إذ أن مجلس الشورى هو الذي يمارس السلطة التشريعية ويتم الدمج فيه ما بين الأعضاء المنتخبين والأعضاء المعينيين، أما السلطة القضائية فإنها تتم بنفس الطريقة في كلا البلدين وتصدر الأحكام القضائية باسم رأس الدولة، إلا أن الدستور الأردني أفرد تفصيلاً أكبر لأنواع المحاكم، كما أن هناك اختلاف آخر إذ أن

الدستور القطري نص صراحة على اعتناقة لمبدأ الفصل ما بين السلطات على خلاف الدستور الأردني الذي لم ينص صراحة على هذا المبدأ، ولكن من الثابت أن هذا المبدأ مستقر ومتجذر في الدساتير الحديثة دون الإشارة صراحة على ذلك.[1]

ومما سبق يتبين بأن أوجة التشابه ما بين الدستور الأردني والقطري إنما يعكس وحدة الظروف والنظام الأساسي للحكم في الدولة من حيث وجود النظام الملكي في الأردن والأميري في قطر، وما ينتج عن ذلك من الصلاحيات والامتيازات لرأس الدولة (الملك– الأمير)، وما ينتج عنه من توزيع للسلطات الثلاث في الدولة بما يتناسب ومكانة رأس الدولة، مع عدم إغفال أهمية الظروف التاريخية والجغرافية المؤثرة، ووحدة اللغة والدين والانتماء القومي للأمة العربية والتي تنعكس بشكل واضح في كلا الدستورين، فالتشابة الكبير في دستور البلدين ساهم في توثيق العلاقات بينهما، نظراً لاتباع كلا البلدين سياسات موحده تجاه المعطيات الداخلية والخارجية للبلاد.

3-2: النمط القيادي

يعتبر الملك حسين ملكاً محافظاً، يتصف بالذكاء والشجاعة، والتسامح، والحلم، ويتمتع بهدوء الأعصاب في وقت الشدائد، وكان انتقالياً وليس تقليدياً،[2] نظراً لتأثره بالحياة المتحضرة التي عاشها في سنوات الدراسة في مدرسة هارو في انجلترا، والتدريب في كلية ساند هيرست (الأكاديمية العسكرية في انجلترا) في أوائل الخمسينات، التي أثرت على اتجاهاته السياسية، فكان معجباً بالممارسة الديمقراطية البريطانية وخاصة حرية الرأي والصحافة والأحزاب السياسية، إذ اعتبر الملك حسين أن كثير من الأفكار التي من شأنها أن تسعد الشعب الأردني انبثقت من

1- أنظر دستور المملكة الأردنية الهاشمية، أنظر دستور دولة قطر

2- العزام، عبد المجيد، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، المرجع السابق، ص59، 60

الأشياء التي شاهدها في بريطانيا، الأمر الذي عزز من توجهات الملك للأعجاب بالنظام السياسي البريطاني، وبارساء مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان. [1]

أما الشيخ خليفة بن حمد فقد امتاز بصفات قيادية كالاهتمام بالشؤون العامة، وحصافة الرأي والأخلاق الحميدة، وقوة الشخصية، إذ أوكلت إليه العديد من المهام الأمنية والقضائية في أواخر الأربعينيات، وسعى لاعمار وتشييد مجتمع ينعم بالرفاهية والاستقرار،[2] أما الشيخ حمد بن خليفة فقد تلقى تدريباته العسكرية في كلية ساند هيرست (الأكاديمية العسكرية في انجلترا)، وتمتع بعقلية شابة متفتحة، وكان لدراسته في بريطانيا الأثر في تبنيه لمشروعات إصلاحية والسعي لبناء دولة القانون والمؤسسات من خلال تعميق المشاركة الديمقراطية وممارستها ممارسة سليمة.[3]

والسياسة الخارجية هي نتاج القرارات التي تصنعها القيادات السياسية نيابة عن الدول، فالدول ليس لها سلوك ولا تصنع القرارات، وهذه الاتجاهات تتأثر بشخصية الملك- الأمير ونمطه القيادي وتجاربه وخلفيته الثقافية والفكرية ومعتقداته الدينية وإدراكه للأحداث السياسية، وبذلك فإن دراسة الملك حسين والشيخ حمد بن خليفة (ولي العهد وقائد القوات المسلحة القطرية حتى عام 1995، ومن ثم أمير قطر منذ عام 1995 حتى الآن) في المدارس العسكرية البريطانية قد أثرت في اتجاهاتهما السياسية، وعلى مبادئهما ومعتقداتهما، وكان دافعاً لهما للاعجاب بالنظم الديمقراطية والتعددية السياسية، والايمان بقواعد الحرية والمساواة بين المواطنين، فكان عاملاً لتعزيز العلاقات الثنائية بينهما، نظراً لتقارب وجهات القيادة في إدارة

1- العزام، عبد المجيد، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، المرجع السابق، ص88

2- قطر الكتاب السنوي 1992-1993، المرجع السابق، ص 24

3- عبيدان، يوسف، دولة قطر في ظل حكم أسرة آل ثاني، الرابط الإلكتروني: http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad44partie2.htm#_ftn1

وتنظيم شؤون بلادها الداخلية والخارجية إستناداً إلى مبادئ ومعتقدات متقاربة انعكست على طبيعة نظام الحكم، وعلى السياسة الخارجية لكلا البلدين.

3-3: نمط توجهات السياسة الخارجية

ارتكزت السياسة الخارجية الأردنية منذ تولي الملك حسين سلطاته الدستورية في 11 آب 1952 على قواعد ثابتة أساسها المصداقية والتفاهم والحوار والمصارحة، والحرص على حسن الجوار،[1] والالتزام بمبادىء الحق والعدالة والمساواة، والسلام العادل بين الشعوب، واحترام حقوق الانسان، ورفض التمييز والهيمنة الدولية بكافة أشكالها، ووضع أساس واضح راسخ لتوثيق العلاقات الأردنية العربية والإسلامية، بالاستناد إلى عقيدة الأمة وقيمها وتاريخها المشترك، والتركيز على القضايا المصيرية لشعوب العالمين العربي والإسلامي لمواجهة التحديات والأخطار التي تهدد مصالحها، والتمسك بالتضامن العربي والتعاون الإسلامي،[2] والالتزام بمبادئ وأفكار الثورة العربية الكبرى؛ لأن الأردن هو الوريث الشرعي الوحيد للثورة العربية الكبرى،[3] واحترام حرية الشعوب واستقلالها، وحقها في تقرير مصيرها، وحقها في اختيار نظامها السياسي، ونهجها الاقتصادي بعيداً عن أي تدخل خارجي، والعمل على اتباع سياسات متوازنة ووسطية تمكن الأردن من الشراكة الفعالة في تطويق الأزمات العربية، وإبقائها ما أمكن في الإطار العربي،[4] واستخدام الدبلوماسية، والتفاهم بدل القوة العسكرية لحل الخلافات والنزاعات الدولية.[5]

1- قطيشات، ياسر، المرجع السابق، ص385- 388

2- الميثاق الوطني الأردني، المرجع السابق، ص 53

3- الرفوع، فيصل، ملامح في السياسة الخارجية الأردنية، عمان، وزارة الشباب، 1995، ص55

4- تليلان، أسامة، المرجع السابق، ص68، 69

5- المشاقبة، أمين، المرجع السابق، ص 51

أما قطر فقد ارتكزت سياستها الخارجية على توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام،[1] والسعي نحو إنماء روح التعاون والصداقة مع جميع الدول والشعوب، وتدعيم صلات حسن الجوار، والتعاون معها على أساس الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة، والحرص على تعزيز علاقاتها الأخوية مع جميع الدول العربية، والدعوة إلى توحيد الصف العربي، وتقريب المواقف، وتعميق تضامن الدول العربية،[2] وتوطيد الروابط السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية مع الدول العربية، وتطوير العلاقات مع كافة دول العالم، بإقامة العلاقات الدبلوماسية، وتبادل السفارات، وإبرام الاتفاقيات الثنائية في مختلف مجالات التعاون،[3] والعمل على استثمار العلاقات الطيبة في سبيل دعم القضايا القومية والعربية والإسلامية، وأولت أهمية كبرى لدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحرصت على المشاركة الفاعلة في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة الخليجية.

كما أن الأردن وقطر عضوين في منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وتلتزمان بقرارات هيئة الأمم وميثاق جامعة الدول العربية والمواثيق الدولية والمعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع مختلف دول العالم، وتسعى إلى إتباع سياسة الحياد الايجابي

---

1 – برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، قاعدة النصوص القانونية المتعلقة بالهيئات التشريعية العربية، دستور دولة قطر 5 تشرين الأول 2003، المادة (7)، الرابط الإلكتروني: http://www.arab-ipu.org/pdb/RelatedArticlesGvnSPName.asp?SPName=CHRN&StructuredIndexCode=&LawBookID=14112003=8947661&Year1=&Year2=&YearGorH

2– النظام الأساسي المؤقت لدولة قطر 19 نيسان1972، المادة (5)، الرابط الإلكتروني: http://www.arab-ipu.org/pdb/LoadLawBook.asp?SC=021020011648619

3– مهنا، محمد نصر، المرجع السابق، ص 279

وعدم الانحياز، ومواصلة الانفتاح والتفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية، وتبادل الخبرات والتعاون في شتى الميادين المختلفة لتطوير مقدرات الدولة.[1]

كما واتبعت كلا الدولتين سياسة خارجية موحدة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990 وسيطرة القطب الواحد على النظام الدولي، وهيمنة الولايات المتحدة على شؤون السياسة الدولية، وخاصة على التطورات التي تجري في منطقة الشرق الأوسط (حيث موارد النفط، والحليف الإسرائيلي)، فالأردن ارتبط بعلاقة صداقة تقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية استثمرها لتأمين تسلح القوات المسلحة، والحصول على المساعدات الاقتصادية. أما قطر فقد ارتبطت أيضاً بعلاقة صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبارها الحليف الاستراتيجي وقامت بتوقيع معاهدات دفاع لتوفير المظلة الأمنية لها في منطقة الخليج.

وهذا يعني بأن هناك تماثل لدى القيادتين في مرتكزات السياسة الخارجية، الأمر الذي ساهم في توثيق وتعزيز العلاقات بين البلدين.

3-4: المنافع المشتركة لتحقيق المصلحة الوطنية

إن دوافع المصلحة المشتركة تُعد من عوامل التقارب بين البلدين، وذلك لوجود المقومات المادية لتحقيق التعاون الثنائي بما يعود بالمنافع المشتركة للطرفين، فقطر من الدول الغنية في ثرواتها الطبيعية، وتعتبر دولة منتجه ومصدرة للبترول، ولديها احتياطي من الغاز الطبيعي والنفطي الكبير،[2] وبالتالي يمكن استثمار عوائدها المالية في مشاريع مشتركة تعود

1- المشاقبة، أمين، المرجع السابق، ص 51، والقرني، علي، المرجع السابق، ص 130

2- وزارة الخارجية القطرية، العلاقات الثنائية بين دولة قطر والمملكة الأردنية الهاشمية، السفارة القطرية في الأردن، الدوحة، 15 شباط 2010 ، ص1

بالمنفعة المشتركة بين البلدين، خاصة أن الأردن يعتبر بلد شحيح الموارد الإقتصادية، وتنقصه المواد الأولية اللازمة للصناعة، وينقصه رأس المال للاستثمارات،[1] في الوقت نفسه لدى الأردن كفاءات وخبرات في مختلف المجالات العسكرية والصحية والتعليمية والاقتصادية الأمر الذي ساهم في تصدير تلك الكفاءات إلى قطر والاستفادة منها في بناء وتطوير المؤسسات الرسمية فيها.

لذلك انطلقت السياسة الخارجية الأردنية والقطرية من قاعدة مؤداها إقامة علاقات تعاون بين البلدين بما يحقق المصالح الوطنية، ويخدم مصالح الشعبين.

3-5: الموقع الجغرافي لكلا البلدين

يقع الأردن بين دول المشرق العربي، وتقع قطر بين دول الخليج، فبعد المسافات بين البلدين وعدم الجوار ساهم دون قيام احتكاكات أو نزاعات خلافية حدودية بينهما، أو إيجاد نوع من التضارب بين المصالح الحيوية بينهما جراء علاقات الجوار، وحال دون الشعور بوجود مطامع توسعية من قبل إحداهما تجاه الأخرى، فالتقارب الجغرافي يساهم أحياناً بوجود مطامع توسيعية مما يؤدي إلى تصاعد النزاعات لأسباب حدودية، كما هو الحال بالنسبة للأردن وإسرائيل، إذ ارتبط الأردن بأطول خط حدودي مع فلسطين المحتله التي تتاخمها من الغرب، والذي فرض عليه أعباء تفوق قدراته وإمكانياته وموارده، للحفاظ على أمن واستقرار بلاده، أما قطر فإن ارتباطها الحدودي مع السعودية والبحرين، أدى إلى تصاعد خلافات حدودية معها، وبذلك فإن الموقع الجغرافي ساهم بشكل ايجابي للتقريب بين البلدين، وشعور كلا الدولتين بثقة تجاه نظام الحكم القائم في البلد الآخر.

1- العدوان، مصطفى، القطاطشة ، محمد، السياسة الخارجية الأردنية ودول المغرب العربي، عمان: منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، 2004، ص136

3-6 الانتماء القومي

إن كلا البلدين يشتركان في وحدة الانتماء القومي العربي، فهما ينتميان إلى أمة واحدة وحضارة واحدة تؤلف بينهما عوامل الدين والجغرافيا واللغة والثقافة والتاريخ المشترك، وهذا الانتماء المشترك يترك انعكاسات على العلاقات الأردنية القطرية، لأنه يمثل الإطار المرجعي لتحريك السياسة الخارجية لكل من الأردن وقطر لالتزامهما بالتوجهات الوحدوية والعروبية، وهذا ما يمكن ملاحظته في المنطلقات الدستورية للبلدين بأن الشعب جزء من الأمة العربية.

3-7: العـولمـــــة

شهد العالم تطورات تركت انعكاساتها على واقع المجتمع الدولي، فأصبحت الدول تعيش في واقع يتسم بتزايد التداخل والاعتماد المتبادل وتحقيق التكامل في شتى المجالات، وهذا الواقع الذي تغلب عليه سمة الاعتماد المتبادل في كافة مظاهر الحياة السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما صاحبه من تطور في وسائل الإتصالات والمواصلات يدخل في دائرة ما يسمى في الأدبيات السياسية المعاصرة بـــ العولمة التي تفرض على الدول الانخراط في علاقات تعاون وتكامل، فالاتجاه العام أصبح السعي نحو بناء التكتلات، كالاتحاد الأوروبي، ورابطة دول جنوب آسيا (الاسيان) وغيرها، وهذه التكتلات تفرض على السياسات الخارجية للدول على إقامة علاقات التعاون والتكامل على كافة المستويات الثنائية والجماعية، [1] ولا شك أن العلاقات الأردنية القطرية تتأثر بهذا الاتجاه السائد في حركة التفاعل الدولي مما يدفع الدولتين إلى تطوير العلاقات الثنائية في اطار ينسجم مع العلاقات الجماعية على المستوى العربي.

1- العدوان، مصطفى ، القطاطشة، محمد ، المرجع السابق، ص137، 138

المبحث الرابع: الزيارات الأردنية القطرية في المجال السياسي

شهدت العلاقات الأردنية القطرية نشاطاً مستمراً على مستوى القيادات تمثل بعدد من الزيارات الملكية السامية والأميرية، المتبادلة بين العاصمتين، وساهمت الأوضاع السياسية السائدة في المنطقة العربية في تبادل الزيارات بين رؤساء الدولتين، ووزراء الخارجية، ورئيس الديوان الملكي، والمستشارين، إذ كان لعقد مؤتمرات القمة العربية بهدف تحقيق التضامن العربي، وتنسيق الجهود لتحقيق العمل العربي المشترك، وتنقية الأجواء العربية من الخلافات، وتصاعد القضية الفلسطينية، واندلاع العديد من الأزمات على الساحة العربية، منها: الحرب العراقية الايرانية، والأزمة اللبنانية، وأزمة الخليج الثانية، والسلام العربي الاسرائيلي، دور فاعل في تبادل الزيارات بين البلدين.

فالأردن بقيادة الملك حسين واصل مساعيه الصادقة نحو خدمة القضية الفلسطينية، والقضايا العربية كافة، للوصول إلى الإجماع على ضرورة دعم خط المواجهة مع العدو المحتل، والتأكيد على ضرورة عودة العلاقات العربية إلى مجراها الأصيل إيماناً بأن صفاء هذه العلاقات يشكل الحد الأدنى الذي يمكن معه الاستعداد لمواجهة الأخطار والتحديات، وقطر بقيادة الشيخ خليفة بن حمد، ومن ثم الشيخ حمد بن خليفة أيضاً واصلا تأييد التضامن العربي، والسعي نحو تعزيز العمل العربي المشترك لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وسعى كل من الأردن وقطر لبذل الجهود الواضحة لتنقية الأجواء العربية، وهذا الأمر يتضح من خلال عدد الزيارات المتبادلة بين البلدين وأهدافها خلال الفترة من 1971-1999.

4-1: الزيارت المتبادلة خلال الفترة 1971- 1979 [1]

4-1-1: زيارات الجانب الأردني إلى قطر

- زيارة رئيس الديوان الملكي، أحمد الطراونه، في 9 أيلول 1971.[2]
- زيارة الشريف حسين بن ناصر، في 17 آذار 1972.[3]
- زيارة الملك حسين بن طلال إلى كل من عُمان والبحرين وقطر، في 11 تشرين الثاني 1973.[4]
- زيارة رئيس الديوان الملكي الأردني، بهجت التلهوني، ومستشار الملك للشؤون الدولية، عبد المنعم الرفاعي، في 13 آذار 1974.[5]
- زيارة الملك حسين بن طلال، في 18 كانون الأول 1976.[6]
- زيارة الملك حسين بن طلال، في 19 تموز 1977.[7]

4-1-2: زيارات الجانب القطري إلى الأردن

- زيارة الشيخ سحيم بن حمد آل ثاني، وزير خارجية قطر، في 22 نيسان 1974.[8]
- زيارة الشيخ خليفة بن حمد أمير قطر، في 8 تموز 1974، وقلّده الملك حسين بقلادة الحسين بن علي، وهي أرفع وسام أردني.[9]
- زيارة وزير الخارجية القطري، سحيم بن خلف آل ثاني، في 29 أيار1979.[1]

1- أنظر جدول رقم (3)، ص 74، وجدول رقم (4)، ص 75

2- الدستور، عمان، 5 أيلول1971، العدد 1481، ص 2

3- الدستور، عمان، 16 آذار 1972، العدد 1667، ص 1، و الدستور، عمان 18 آذار 1972، العدد 1669، ص 1، 6

4- الدستور، عمان، 12 تشرين الثاني 1973، العدد 2263، ص 1، 5

5- الدستور، عمان، 14 آذار 1974، العدد 2381، ص1

6- الدستور، عمان، 19 كانون الثاني 1976، العدد 3372، ص1

7- الدستور، عمان، 20 تموز 1977، العدد 3584، ص 1، و Jordan Times, 20 July1977, P1, Archive Section

8- الدستور، عمان، 20 نيسان 1974، العدد 2418، ص1، والدستور، عمان، 23 نيسان 1974، العدد 2421 ، ص1، 9

9- الدستور، عمان، 9 تموز 1974 العدد 2498، ص1

4-2: الزيارات المتبادلة خلال الفترة 1980- 1989

4-2-1: زيارات الجانب الأردني إلى قطر

- زيارة الملك حسين بن طلال إلى كل من السعودية، والكويت، والبحرين، وعُمان، وقطر، ضمن جولته إلى الدول الخليجية، في كانون الثاني 1980.[2]
- زيارة الملك حسين بن طلال إلى قطر، في 18 أيار 1981.[3]
- زيارة الملك حسين بن طلال إلى قطر ضمن جولته إلى كل من العراق، والكويت، والبحرين، في 18 تشرين الأول 1981.[4]
- زيارة الملك حسين بن طلال ضمن جولتة إلى دول الخليج ، في 6 نيسان 1982. [5]
- زيارة الملك حسين بن طلال، في 22 كانون الثاني 1983.[6]
- زيارة الملك حسين بن طلال، في 13 حزيران 1984. [7]
- زيارة رئيس الديوان الملكي، مروان القاسم، في عام 1984.[8]
- زيارة الملك حسين بن طلال، في 14 كانون الثاني 1985.[9]
- زيارة وزير الخارجية الأردني، طاهر المصري إلى قطر، في آذار 1985.[10]
- زيارة الملك حسين بن طلال لدول مجلس التعاون الخليجي وقطر، في 29 أيلول1987.[11]

1- الدستور، عمان، 30 أيار 1979، العدد 4243، ص1، 19، و Jordan Times, 30 May 1979, P3, Archive Section

2- الدستور، عمان، 15 كانون الثاني 1980، العدد 4466، ص1، و Jordan Times, 13-14 Jan 1980,P1, Archive Section

3- الرأي، عمان، 19 أيار 1981، العدد 4028، ص1، 17، و Jordan Times, 19 May 1981,P1, Archive Section

4- تقرير صحفي لإذاعة السعودية، 18 تشرين الأول 1981، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

5- عبد الرحيم، تقرير صحفي لاذاعة صوت العرب، 6 نيسان 1982، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

6- الرأي، عمان، 22 كانون الثاني 1983، العدد 4614، ص1، 16، و Jordan Times, 22 Jan 1983, P 1, Archive Section

7- الدستور، عمان، 14 حزيران 1984، العدد 6046، ص1، 23

8- الرأي، عمان، 12 تشرين الثاني 1984، العدد 5260، ص1

9- المجالي، راكان، " أوراق الحسين الخليجية"، صحيفة الوطن العربي، الدوحة، 1985، العدد 415، ص 11، 14، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578، و و Jordan Times14-15-16 Jan 1985, P 1, Archive Section

10- الدستور، عمان، 9 آذار 1985، العدد 6308، ص 1، 22

11- مفضي، نبأ من لندن، 1 تشرين الأول 1987 ، ص3، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

- زيارة الملك حسين بن طلال ، ضمن جولته الخليجية إلى الكويت، وقطر، والإمارات العربية، وسلطنة عُمان، في 12 كانون الأول 1987.[1]
- زيارة الممثل الشخصي للملك حسين، الأمير محمد بن طلال، في 17 شباط 1988.[2]
- زيارة الملك حسين بن طلال إلى قطر، ضمن زيارته إلى دول الخليج، في بداية شهر تشرين الثاني من عام 1988.[3]
- زيارة رئيس الوزراء الأردني، الشريف زيد بن شاكر، ضمن جولته إلى الدول الخليجية، في 8 آب 1989.[4]

4-2-2: زيارات الجانب القطري إلى الأردن

- زيارة وزير الخارجية القطري، سحيم بن خلف آل ثاني في 20 آب 1981.[5]
- زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ولي عهد قطر، ووزير الدفاع، والقائد العام للقوات المسلحة، في 9 أيلول 1981.[6]
- زيارة وزير الخارجية القطري، سحيم بن حمد آل ثاني، في21 شباط 1982.[7]
- زيارة وزير الخارجية القطري، سحيم بن حمد آل ثاني، في 23 كانون الثاني1983.[8]
- زيارة الشيخ خليفة بن حمد أمير قطر، لحضور قمة عمان، في تشرين الثاني 1987.[1]

1- أخبار الأسبوع، 17 كانون الأول 1987، ص5، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

2- الدستور، عمان، 18 شباط 1988، العدد 7364، ص1، 19

3- صوت الشعب، عمان، 11 تشرين الثاني 1988، ص1، 15، Jordan Times, 9- 10-12 Nov 1988, P 1, Archive Section

4- صحيفة الأنباء، الكويت، 11 آب 1989، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578، و Jordan Times,8-10-11 Aug 1989, P1, Archive Section

5- الرأي، عمان، 21 آب 1981، العدد 4107، ص1، و Jordan Times, 20-21Aug, P 3, Archive Section

6- الرأي، عمان، 12 أيلول 1981، العدد 4129، ص 1، 18، والروابدة، ذيب، تقرير صحفي، السعودية، 11 أيلول 1981، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

7- الرأي، عمان، 22 شباط 1982، العدد 4289، ص1، 16، و Jordan Times, 24 Feb 1982, P 1, Archive Section

8- الدستور، عمان، 25 كانون الثاني 1984، العدد 5906، ص 1

4-3: الزيارات المتبادلة خلال الفترة 1990- 1999

4-3-1: زيارات الجانب الأردني إلى قطر

- زيارة الملك حسين بن طلال، في 27 شباط 1990.[2]
- زيارة الأمير حسن بن طلال، ولي العهد آنذاك، في 8 آب 1993.[3]
- زيارة الملك حسين ضمن جولته الخليجية إلى قطر، في 23 آذار من عام 1994.[4]
- زيارة رئيس الوزراء الأردني، الدكتور عبد السلام المجالي، في 19 تشرين الثاني 1994.[5]
- زيارة الملك حسين بن طلال، في 3 آب 1995.[6]
- زيارة وزير الخارجية الأردني، عبد الكريم الكباريتي، في 10 كانون الأول 1995.[7]
- زيارة الملك حسين بن طلال، في 26 أيلول 1996. [8]
- زيارة رئيس الوزراء الأردني، الدكتور عبد السلام المجالي، في شهر أيار 1997.[9]
- زيارة وزير الخارجية الأردني، الدكتور فايز الطراونة في 15 تموز1997، لحضور اجتماع الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة الأردنية القطرية في الدوحة.[10]

1- صحيفة الهدى الأسبوعية، البحرين، تشرين الثاني 1987، ص 45، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

2- الدستور، عمان، 28 شباط 1990، العدد 8093، ص1، 18، وصوت الشعب، عمان، 1 آذار 1990، العدد 2508، ص1، 14

3- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 8 آب 1993 ، وصوت الشعب، عمان، 10 آب 1993، العدد 3702، ص1، 16، 18

4- وكالة الأنباء الأردنية بترا،عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 20 آذار 1994، وتقرير صحفي من رويتر، 21 آذار 1994، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

5- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 20 و 21 تشرين الثاني 1994، و Jordan Times, Amman,20&22 Nov 1994, Archive Section

6- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 3 آب 1995، و Jordan Times, Amman, 3 Aug 1995, Archive Section

7- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 10 كانون الأول 1995

8- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 26 أيلول 1996

9- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 4 و5 أيار 1997

10- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 15 تموز 1997

4-3-2: زيارات الجانب القطري إلى الأردن

- زيارة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني، شقيق أمير قطر، في 20 تشرين الأول1993.[1]
- زيارة وزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، في الأول من كانون الثاني عام 1994.[2]
- زيارة وكيل وزارة الخارجية القطري، أحمدبن عبدالله آل محمود، في8 كانون الثاني 1995.[3]
- زيارة الشيخ حمد بن خليفة أمير قطر، في 13 أيلول 1995.[4]
- زيارة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وزير الخارجية القطري، في 6 تموز1996.[5]
- زيارة ولي العهد القطر، الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني، في 5 آذار 1997.[6]

وقد ارتكزت محاور الزيارات الأردنية القطرية في المجال السياسي على تبادل التهاني والتعازي، وتعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات السياسية، والتأكيد على مبدأ المساواة بين الدول، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، واحترام عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبيان مساعي جامعة الدول العربية لحل الأزمات العربية، وبذل الجهود الدبلوماسية الحثيثة لتوحيد الموقف العربي، وبناء القوة الذاتية العربية من أجل الدفاع عن الحق العربي، وتوسيع

1- صوت الشعب، عمان، 21 تشرين الأول 1993، العدد 3774، ص 1، 17، وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 22 تشرين الأول 1993

2- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 1 و 2 كانون الثاني 1994، والرأي، عمان، 3 كانون الثاني 1994، العدد 8541 ص1، 14، 21، صوت الشعب، عمان، 3 كانون الثاني 1994، العدد 2848، ص1

3- وكالة الأنباء الأردنية، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 8 كانون الثاني1995، و Jordan Times, Amman, 9&10&11 Jan 1995, page 3, Archive Section

4- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 13 أيلول 1995

5- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 7 تموز 1996

6- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 5 و6 آذار 1997

مجالات التنسيق المشترك بين الأشقاء العرب، وتنقية الأجواء العربية، وتجسير الفجوات بين العواصم العربية، والمشاركة في مؤتمرات القمة العربية، والبحث في القضايا العربية والإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، والتأكيد على حرص الأردن وقطر الدائم على دعم القضية الفلسطينية، والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني، وضرورة اتمام الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة في سوريا و جنوب لبنان، والبحث في الحرب العراقية- الإيرانية، وأزمة الخليج الثانية، والسلام العربي الإسرائيلي، والأزمات التي تصاعدت وتيرتها في السودان والصومال وأفغانستان والبوسنة والهرسك، وإدانة الارهاب بأشكاله المختلفة.

وتبين من خلال هذه الزيارات بأن العلاقات الأردنية القطرية خلال فترة <u>السبعينيات</u> اتسمت بالهدوء، وكانت (6) زيارات من الجانب الأردني، و(3) زيارات من الجانب القطري، إذ بذل الأردن جهوداً واضحةً في زياراته إلى الدول العربية ودول الخليج ومنها قطر، ليعبر عن دور الأردن القومي تجاه القضية الفلسطينية، وحرصه الشديد على الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، والسعي نحو الحصول على دعم الدول العربية في حروبه مع إسرائيل، نظراً لارتباط الأردن مع أطول خط مواجهة مع إسرائيل، مما فرض عليه أدواراً تفوق قدراته وموارده، كما سعى الأردن جاهداً لتعزيز العمل العربي المشترك لتحقيق التضامن العربي، في الوقت الذي هدفت قطر من زياراتها إلى الأردن التأكيد على دعمها الدائم للقضية الفلسطينية وحق الشعب في تقرير مصيره، وهذا الأمر كان جلياً خلال حرب اكتوبر عام 1973 إذ استخدام البترول كسلاح أثبت فعاليته في المعركة التي خاضتها الأمة العربية ضد إسرائيل، إضافةً أن قطر في السبعينيات هي دولة حديثة الاستقلال، وبحاجة إلى بناء مؤسساتها، والاستفادة من الكوادر والخبرات العربية؛ ومنها الخبرات الأردنية المؤهلة والمدربة في مختلف المجالات

منها: الجيش والتعليم والصحة وغيرها، وهذه الأمور مجتمعة ساهمت في تعزيز العلاقات الأردنية القطرية.

وفي الثمانينيات نلاحظ بأن الزيارات بلغت أوجها بين البلدين وكانت متواصلة ومستمرة وتضاعف عددها مقارنة مع الفترة السابقة، فكانت (14) زيارة من الجانب الأردني، و(5) زيارات من الجانب القطري، فتصاعد الأزمات على الساحة العربية وقيام الحرب العراقية-الإيرانية، التي تعتبر حقبه مهمة أدت إلى تقارب عربي لغاية إقامة نظام عربي أمني، ساهمت بشكل ملحوظ في تكثيف زيارات المسؤولين الأردنيين إلى دول المنطقة، إنطلاقاً من الدور القومي الذي يقوم به الأردن بقيادة الملك حسين لتنقية الأجواء العربية، والسعي نحو حل الأزمات بالطرق السلمية، فالأردن بذل جهوداً واضحة لاحتواء الأزمات، والحد من تصاعدها، نظراً للصعوبات التي تواجه الأردن لقاء تصاعد مثل هذه الأزمات في المنطقة؛ فالموقع الجغرافي للأردن، جعله يتأثر بشكل مباشر في كافة المستجدات التي تطرأ على الصعيدين الإقليمي والدولي، أما قطر فقد بذلت جهوداً لدعم القضية الفلسطينية، ولتنقية الأجواء العربية لتحقيق التضامن العربي، والحد من الخلافات العربية، خاصة مع تصاعد الحرب العراقية-الإيرانية، وقامت بدعم مسيرة الأردن الاقتصادية، وتعزيز قدراته، ليتجاوز الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها، نتيجة تصاعد هذه الأزمات في المنطقة.

كما شارك البلدين خلال هذه الفترة بمختلف مؤتمرات القمة العربية التي عقدت لتنسيق العمل العربي المشترك، وتنقية الأجواء واحتواء الأزمات التي تصاعدت على الساحة العربية.

أما في فترة التسعينيات، نلاحظ بأن الأردن قام بالعديد من الزيارات إلى دول المنطقة ودول الخليج لتوضيح موقفه من الغزو العراقي للكويت، تمهيداً إلى عودة العلاقات الأردنية

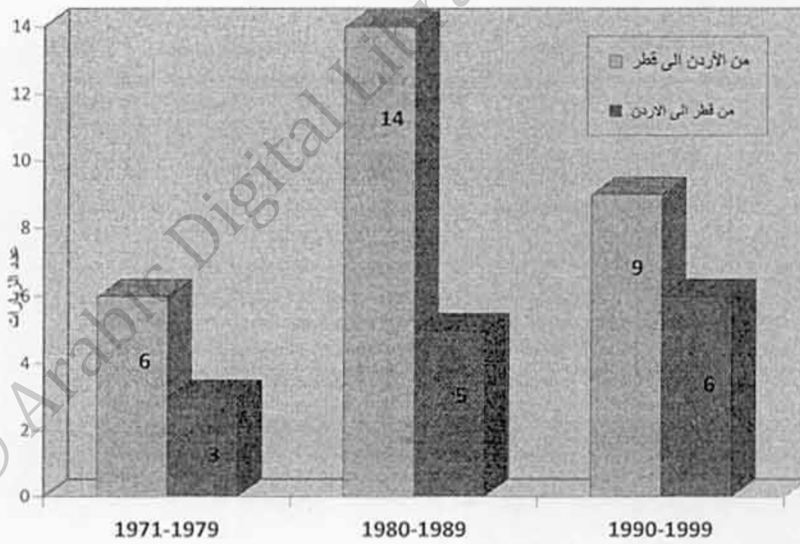
الخليجية، والعلاقات الأردنية القطرية إلى سابق عهدها، فأخذ زمام المبادرة في إعادة العلاقات مع دول الخليج، إذ بلغ عدد زيارات الجانب الأردني (9) زيارات، أما قطر فنلاحظ بأن هناك زيادة في عدد زياراتها إلى الأردن، إذ بلغ عددها (6) زيارات، وذلك إنطلاقاً من التحول الملموس في سياستها الخارجية، ومحاولتها للقيام بدور مكوكي في المنطقة، وطموحها في زيادة ثقلها على الساحة العربية والإقليمية والدولية، وأخذت على عاتقها زمام المبادرة والوساطة لتسوية الأزمات، وأصبحت محاور ومفاوض في مختلف الأزمات الإقليمية والدولية، فقامت بصياغة العديد من المبادرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والقضية العراقية وغيرها من القضايا، فعلى الرغم من أن قطر دولة خليجية صغيرة إلا أنها أصبحت محكماً دبلوماسياً ووسيطا للسلام استقطبت اهتماما عربياً وإقليمياً ودولياً.

وكانت الزيارات خلال الفترة من 1971- 1999 على مستوى رؤساء الدولتين، وولاة العهد، ووزارء الخارجية، ووزارة الداخلية، ورؤساء الدواوين، ورئيس الديوان الملكي، والمستشارين، إذ بلغ عدد الزيارات الأردنية القطرية خلال الفترة من 1971-1999 في المجال السياسي (43) زيارة، منها (29) زيارة من الجانب الأردني إلى قطر، و(14) زيارة من الجانب القطري إلى الأردن، كما هو موضح في الجدول رقم (3) و الجدول رقم (4).

جدول رقم (3): تبادل الزيارات الأردنية القطرية في المجال السياسي خلال الفترة 1971-1999

السنة	الدولة		مجموع الزيارات
	من الأردن إلى قطر	من قطر إلى الأردن	
1979-1971	6	3	9
1989-1980	14	5	19
1999 -1990	9	6	15
المجموع الكلي			43

شكل رقم (١): تبادل الزيارات الأردنية القطرية في المجال السياسي خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٩



جدول رقم (4) أهداف تبادل الزيارات الأردنية القطرية في المجال السياسي خلال الفترة 1971-1999

الرقم	المسؤول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	من	إلى	هدف الزيارة
1-	أحمد الطراونه	رئيس الديوان الملكي	1971/9/9	الأردن	قطر	- التهنئة بمناسبة استقلال قطر
2-	حسين بن ناصر	رئيس وزراء	1972 /3/17	الأردن	قطر	- تعزيز العلاقات الثنائية - مشروع المملكة العربية المتحدة
3-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1973/11/11	الأردن	قطر	-تنسيق الجهود العربية
4-	بهجت التلهوني عبد المنعم الرفاعي	رئيس الديوان الملكي الهاشمي مستشار الملك للشؤون الدولية	1974/3/13	الأردن	قطر	- تنسيق الجهود العربية.
5-	سحيم بن حمد	وزير خارجية قطر	1974/4/22	قطر	الأردن	- تعزيز العلاقات الثنائية. - تنسيق الجهود المشتركة لتحقيق التضامن العربي.
6-	الشيخ خليفة بن حمد	أمير قطر	1974 /7/8	قطر	الأردن	- تعزيز العلاقات الثنائية. - التباحث في أوضاع المنطقة العربية.
7-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1976/12/18	الأردن	قطر	- تعزيزالعلاقات الثنائية. - تنسيق الجهود لتحقيق التضامن العربي.
8-	سحيم بن حمد	وزير خارجية قطر	1979/5/29	قطر	الأردن	- تعزيز العلاقات الثنائية. - تنسيق الجهود لتحقيق التضامن العربي.
9-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1979/7/19	الأردن	قطر	- توثيق التعاون المشترك بين البلدين - التباحث بشأن القضايا العربية، والجهود المبذولة لحل أزمة الشرق الأوسط
10-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	كانون الثاني 1980	الأردن	قطر	- توثيق التعاون في كافة المجالات. - تنسيق العلاقات العربية لأخذ مواقف مشتركة في القضايا العربية والدولية. - تحليل الوضع العربي والتطورات الدولية.
11-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1981/5/ 18	الأردن	قطر	- تنسيق الجهود العربية وتعزيز التضامن العربي.
12-	سحيم بن حمد آل ثاني	وزير خارجية قطر	1981/8/20	قطر	الأردن	- تعزيز العلاقات الثنائية
13-	حمد بن خليفة آل ثاني	ولي عهد قطر ، والقائد العام للقوات المسلحة	1981 /9/9	قطر	الأردن	- تعزيز العلاقات الثنائية. - تنسيق الجهود لتعزيز التضامن العربي، وبناء العمل العربي المشترك. - دعم القضية الفلسطينية
14-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1981/10/18	الأردن	قطر	- تعزيز العلاقات الثنائية. - التباحث في أوضاع المنطقة.

تابع جدول (4): أهداف تبادل الزيارات الأردنية القطرية في المجال السياسي خلال الفترة 1971-1999

الرقم	المسؤول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	من	إلى	هدف الزيارة
15-	سحيم بن حمد آل ثاني	وزير خارجية قطر	1982/2/21	قطر	الأردن	- تعزيز العلاقات الثنائية. - التباحث في وضع منطقة الشرق الأوسط.
16-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1982 /4/6	قطر	الأردن	- تعزيز العلاقات الثنائية. - تناول الأوضاع في المنطقة العربية.
17-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1983/1/22	الأردن	قطر	- تعزيز العلاقات الثنائية. - دعم القضية الفلسطينية - تنسيق الجهود لتعزيز التضامن العربي ووحدة العمل العربي المشترك.
18-	سحيم بن حمد آل ثاني	وزير خارجية	1983/1/23	قطر	الأردن	- تقديم التهاني للملك حسين بمناسبة شفائه.
19-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1984/6/13	الأردن	قطر	- تعزيز العلاقات الثنائية. - تعزيز التضامن العربي. - التباحث بشأن الحرب العراقية-الإيرانية.
20-	مروان القاسم	رئيس الديوان الملكي الهاشمي	1984	الأردن	قطر	- بيان الموقف الأردني من القضايا العربية والدولية، والسعي نحو تعزيز التضامن العربي.
21-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1985/1/ 14	الأردن	قطر	- تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات. - التباحث بالأوضاع على الساحة العربية والخليجية، والسعي نحو تنقية الأجواء العربية لإعادة التضامن العربي لمواجهة التحديات والأزمات. - الترتيب لعقد القمة العربية في عمان، لوضع حل سريع للقضية الفلسطينية.
22-	طاهر المصري	وزير خارجية الأردن	آذار 1985	الأردن	قطر	- التباحث في مشروع العمل العربي المشترك بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.
23-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1987/9/29	الأردن	قطر	- التشاور لعقد قمة عربية في عمان
24-	الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني	أمير قطر	تشرين الثاني 1987	قطر	الأردن	- حضور قمة عمان (الوفاق والاتفاق) .
25-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1987/12/12	الأردن	قطر	- متابعة تنفيذ قرارات قمة الوفاق - العمل على تعزيز التضامن العربي وتنقية الأجواء العربية، (الحرب العراقية- الإيرانية، والصراع العربي الإسرائيلي).
26-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	تشرين الثاني 1988	الأردن	قطر	- التباحث في الحرب العراقية- الإيرانية، والقضية الفلسطينية، والقضية اللبنانية، للوصول إلى سلام عادل دائم شامل في المنطقة، وتعزيز العمل العربي المشترك - تقديم الدعم الاقتصادي من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها دولة قطر إلى دول المواجهة العربية دعماً للقضية الفلسطينية.

تابع جدول رقم (4) تبادل الزيارات بين المسؤولين الأردنيين والقطريين خلال الفترة 1971-1999

الرقم	المسؤول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	من	إلى	هدف الزيارة
-27	محمد بن طلال	الممثل الشخصي للملك حسين	1988/2/17	الأردن	قطر	-التباحث بنتائج قمة عمان الإيجابية التي تم تحقيقها.
-28	زيد بن شاكر	رئيس الوزراء	1989/8/8	الأردن	قطر	- دعم مسيرة الأردن الاقتصادية.
-29	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1990/2/27	الأردن	قطر	- التباحث في العلاقات الثنائية، والأوضاع على الساحتين العربية والخليجية. - العمل على تنسيق الجهود لتعزيز التضامن العربي، وتنقية الأجواء العربية لمواجهة التحديات وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، أزمة الخليج الثانية، المسألة اللبنانية، السلام.
-30	حسن بن طلال	ولي العهد الأردني	1993 /8/8	الأردن	قطر	- إعادة العلاقات الأردنية الخليجية إلى سابق عهدها بعد توترات أزمة الخليج الثانية، والسعي نحو تحقيق الوفاق والتضامن العربي. - التباحث في العلاقات الثنائية ومستقبلها، مع التركيز على ضرورة التوصل إلى حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية، وجنوب لبنان.
-31	محمد بن حمد آل ثاني	شقيق أمير دولة قطر	1993 /10/20	قطر	الأردن	- التباحث في العلاقات الثنائية. - السعي نحو دعم التضامن العربي، وتنقية الأجواء العربية من كل ما يشوبها من خلافات. - تأييد الخطوة الفلسطينية التي أقدموا عليها بإتفاق غزة أريحا، والتأكيد على الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة.
-32	حمد بن جاسم آل ثاني	وزير الخارجية القطري	1994/1/1	قطر	الأردن	- التباحث في العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في مختلف المجالات. - العمل المتواصل لتحقيق التضامن العربي، وتنقية الأجواء العربية، والدعوة للحوار في حل مشكلات المنطقة. - مناقشة تطورات عملية السلام. - منح الملك حسين وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى للشيخ جاسم.
-33	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1994/3/23	الأردن	قطر	- تعزيز العلاقات الثنائية، والسعي نحو إعادة العلاقات الأردنية القطرية إلى سابق عهدها بعد توترها أبان أزمة الخليج الثانية. - السعي نحو تحقيق التضامن العربي.
-34	د. عبد السلام المجالي	رئيس وزراء أردني	1994/11/19	الأردن	قطر	- تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات. - التباحث في أوضاع منطقة الخليج، والشرق الأوسط، والسعي لتحقيق التضامن العربي - التباحث في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. - التباحث في وضع العراق، وأوضاع البوسنة والهرسك.

تابع جدول (4): اهداف تبادل الزيارات الأردنية القطرية في المجال السياسي خلال الفترة 1971-1999

الرقم	المسؤول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	من	إلى	هدف الزيارة
35-	أحمد بن عبد الله آل محمود	وكيل وزارة الخارجية القطري	1995/1/8	قطر	الأردن	- إعداد جدول أعمال اللجنة العليا الأردنية القطرية المشتركة والمقرر عقدها في الدوحة، بهدف إبرام مجموعه من الاتفاقيات والبرتوكولات في مختلف المجـالات بين البلدين.
36-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	3 آب 1995	الأردن	قطر	- تعزيز العلاقات الثنائية والتأكيد على أهمية تعزيز الأمن والاستقرار وتعزيز التضامن في المنطقة العربية. - دعم عملية السلام في الشرق الأوسط. - استنكار العدوان الصربي ضد جمهورية البوسنة والهرسك.
37-	الشيخ حمد بن خليفه آل ثاني	أمير قطر	1995/9/13	قطر	الأردن	- تعزيزالعلاقات الثنائية والتأكيد على أهمية تعزيز الأمن والاستقرار وتعزيز التضامن في المنطقة العربية.
38-	عبد الكريم الكباريتي	وزير خارجية الأردن	1995/12/10	الأردن	قطر	-التباحث في العلاقات الثنائية وسبل تعززها.
39-	حمد بن جاسم آل ثاني	وزيرالخارجية القطري	1996 /7/6	قطر	الأردن	-تعزيز العلاقات الثنائية
40-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1996 /9/26	الأردن	قطر	- التباحث في العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها. - التباحث في الأوضاع الإقليمية في منطقة الخليج، وأهمية تعزيز الأمن واستقرار في المنطقة، ومناقشة عدد من القضايا الإقليمية والعربية في مقدمتها القضية الفلسطينية. - ترسيخ مباديء الاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
41-	الملك حسين بن طلال	ملك الأردن	1994/3/23	الأردن	قطر	- تعزيز العلاقات الثنائية، والسعي نحو إعادة العلاقات الأردنية القطرية إلى سابق عهدها بعد توترها أبان أزمة الخليج الثانية. - السعي نحو تحقيق التضامن العربي.
42-	د. عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء الأردني	أيار 1997	الأردن	قطر	- رفض الممارسات الاستيطانية في القدس والأراضي الفلسطينية.
43-	د. فايز الطراونه	وزير الخارجية الأردني	تموز 1997	الأردن	قطر	- المشاركة في اجتماع الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة، للتباحث في العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في مختلف المجالات.

الفصـــــل الثالـــث

العلاقـــات الأردنيـــة القطريـــة

في المجـــال العسكـــري

المبحث الأول: القدرات العسكرية

تتجه النظم العربية بشكل عام إلى تنمية قدراتها العسكرية لحماية أمنها الداخلي ومصالحها الحيوية ومواجهة أية تهديدات خارجية، ويجري ذلك من خلال التسلح، وإجراء تدريبات مشتركة مع دول أجنبية، والاستعانة بالأساليب الحديثة لتطوير تدريب هيئات القيادة والقوات عن طريق البعثات التعليمية والدورات التعليمية، واستخدام نظم الأسلحة الحديثة، وتظهر هذه الاتجاهات بصفة خاصة في الدول ذات الفوائض المالية، إذ تتجه نحو الاهتمام بالكيف لتعويض الكم غير المتوفر نتيجة لنقص القوة البشرية، بينما تتجه الدول الأخرى على تطوير قواتها في حدود قدراتها المالية معتمدة على المساعدات الأجنبية في حالة وجودها سواء كانت مساعدات فنية أو مالية، أو إيرادت البترول إذا توفرت أو على الناتج القومي.[1]

1-1: الانفاق العسكري

توجه بلدان الشرق الأوسط النفطية وغير النفطية جزءاً كبيراً من موازناتها الحكومية نحو الإنفاق العسكري لغاية زيادة قدراتها التسليحية، لحفظ الأمن القومي، إذ غذت الصراعات التي شهدتها المنطقة العربية النشاط العسكري على حساب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية؛ مما أدى إلى تأخير تطورها في هذه المجالات، ومع بداية الثمانينيات بلغت النفقات العسكرية لبلدان العالم الثالث خُمس الانفاق الإجمالي العالمي، نتيجة لازدياد واردات الأسلحة، وهذه الزيادة تمت على حساب تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، نظراً لمحدودية الموارد المالية فيها، ولجأت هذه الدول إلى تمويل إنفاقها العسكري إما عن طريق تخفيض الانفاق في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات وبقية القطاعات الأخرى، وإما عن طريق زيادة العبء الضريبي على مواطنيها، أو عن طريق الإستدانة من الخارج، فالافتراض القائم على أن

1- مسلم، طلعت، "الإمكانات العسكرية"، المستقبل العربي، العدد 252، 2000، ص 112

التهديد الرئيسي للأمن لأي أمة من الأمم يأتي من أمة أخرى، دفع الأردن وقطر إلى الاحتفاظ بجيوشها، وبذل الجهود إلى تطوير أنظمة جديدة لتسليحها، وقيامها بتخصيص أجزاء كبيرة من مجمل دخولها القومية لشراء السلاح لغاية الحفاظ على أمنها القومي. [1]

وارتبط حجم الإنفاق العسكري الأردني والقطري بالتهديدات والأخطار التي أخذت تجتاح المنطقة العربية، فالأردن يقع على أطول خط تماس مع إسرائيل، و يتوسط مجموعة من القوى (العراق، سوريا ، مصر، السعودية، إسرائيل)، تمتلك من الإمكانات العسكرية ما يفوق إمكاناته سواء كان ذلك بالنسبة للإنفاق العسكري أم بالنسبة لعدد أفراد القوات المسلحة وأنظمة التسلح، الأمر الذي دفعه إلى إنشاء قوة عسكرية للحفاظ على الأمن الداخلي، ومنع الاعتداءات الخارجية على أراضيه، وتخصيص نسبة كبيرة من موارده للنفقات العسكرية على الرغم من محدوديتها، والحصول على المزيد من الأسلحة وتنويع مصادرها لتعزيز قدراته العسكرية. [2]

أما قطر فهي دولة قليلة السكان، الأمر الذي دفعها إلى الاعتماد على الخارج في توفير مستلزمات جيشها من الأسلحة والمعدات والقوات، للحفاظ على أمنها واستقرارها السياسي، لمواجهة التحديات الأمنية التي قد تهدد بلادها وتشكل مخاطر باحتلال منابع النفط ، كما أن النظرة الخليجية بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990، تعتبر بأن التحديات الأمنية التي تواجه بلاده هي تحديات إقليمية في مجملها، وهي حسب تسلسلها: التحدي العراقي، التحدي الإيراني، تحدي السلام مع إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى الإفراط في حجم الانفاق العسكري لتأمين احتياجاتها من العتاد العسكري، والأسلحة والمعدات نتيجة لضعف بنيتها العسكرية، واعتمادها على القوات العسكرية الأجنبية، والارتباط بمعاهدات دفاعية مع دول أجنبية، وتوقيع عشرات

1 -غرايبة، مازن، " تخفيض الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط"، أبحاث اليرموك، المجلد 11، العدد 1، 1995، ص158، 161، 164

2- تليلان، أسامة، المرجع السابق، ص 52

العقود لشراء أنظمة تسليح متطورة، وصفقات شراء سلاح مع الولايات المتحدة وفرنسا، للحفاظ على سلامة أمنها الوطني،[1] كما هو موضح في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): الانفاق العسكري، وتعداد السكان، وعدد القوات العسكرية في الأردن وقطر[2]

الدولة	السنة	الانفاق العسكري بالمليون دولار أمريكي	الناتج القومي الاجمالي بالمليون دولار أمريكي	الانفاق العسكري بالنسبة المئوية للناتج القومي الاجمالي	الانفاق العسكري لكل فرد بالدولار	الناتج القومي الاجمالي السنوي للفرد بالدولار	عدد القوات المسلحة بالألف	عدد السكان بالمليون
الأردن	**1989**	441	3820	11.5	180	1560	190	3.1
	1990	416	3990	10.4	153	1470	100	3.3
	1991	440	4060	10.8	144	1330	100	3.6
	1992	431	5050	8.5	131	1530	100	3.8
	1993	449	5480	8.2	128	1570	100	3.9
	1994	494	5930	8.3	135	1620	100	4.0
	1995	553	6580	8.4	144	1710	100	4.1
	1996	590	6880	8.6	147	1710	100	4.2
	1997	634	7300	8.7	151	1730	102	4.3
	1998	675	7740	8.7	146	1680	102	4.7
	1999	725	7920	9.2	150	1630	102	4.8
قطر	**1989**	-	6690	-	-	18500	7	0.5
	1990	-	7580	-	-	19100	11	0.5
	1991	934	7080	13.2	2160	16400	11	0.5
	1992	806	7870	10.2	1730	16900	8	0.5
	1993	801	7370	10.9	1600	14700	8	0.6
	1994	846	7590	11.1	1570	14100	10	0.6
	1995	874	8380	10.4	1520	14500	10	0.6
	1996	1110	9320	11.9	1800	15200	11	0.6
	1997	1270	9510	13.3	1940	14600	11	0.7
	1998	1080	10200	10.6	1580	14900	11	0.7
	1999	1060	10600	10.0	1470	14700	12	0.7

1- الخزام، خزيم، المرجع السابق، ص134

2- World Military Expenditures & Arms Transfers 1999-2000, U.S Department Of State Bureau Of Verification & Compliance, Library Of Congress, Number JX 1974.AIU52,2002.Page 79,90

ونلاحظ بأن الأردن وقطر توسعت في حجم إنفاقها العسكري خلال الفترة من 1989-1999، وهذا التوسع اقترن بتصاعد الأزمات في المنطقة العربية، وخاصة بعد الغزو العراقي للكويت، وذلك بسبب تكاليف تمويل قوات التحالف الدولي، إضافة إلى أن قطر وجدت ضرورة وضع ترتيبات أمنية ودفاعية، نظراً لعدم استطاعتها خوض حرب شاملة مع أي طرف سواء أكان العراق أم إيران نتيجة لضعف المتغير العسكري لديها، الأمر الذي دفعها إلى الاعتماد على الخارج في توفير مستلزماتها العسكرية، إضافة إلى المخاوف القطرية من تصاعد خلافاتها من جديد حول ترسيم الحدود مع السعودية أو البحرين، إذ ارتفع حجم الانفاق العسكري في قطر من 934 مليون دولار عام 1991 وأصبح 1060 مليون عام 1999، كما أنها سعت نحو زيادة عدد قواتها المسلحة إذ أصبحت 12 ألف جندي في عام 1999.

كما أن الانفاق العسكري الأردني لم يتدني بعد معاهدة السلام العربية الإسرائيلية، بل استمر في الارتفاع، إذ ارتفع حم الانفاق العسكري في الأردن من 441 مليون دولار عام 1989 وأصبح 725 مليون دولار عام 1999، الأمر الذي أثر سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الأردن، أما الأردن فقد اتجهت نحو خفض عدد القوات المسلحة إذ أصبح عددهم 102 ألف جندي في عام 1999، وهذا الإنخفاض ارتبط بقيام الأردن بتجميد التجنيد الإجباري في عام 1990، كما هو موضح في الجدول رقم (5).

وبذلك لا بد من خفض النفقات العسكرية للدول العربية، وتغيير نمط الانفاق العسكري من التسابق على التسلح، وشراء المعدات العسكرية المتطورة والمستوردة من الخارج، إلى التكاتف اقتصادياً بين البلدان العربية، وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية و الإنتاجية والثروات الوطنية.

1-2: سياسات التسليح

يشمل نظام التسليح كميات الأسلحة وأنواعها ومدى تنوعها وتكاملها، وهو من أهم المؤشرات الأساسية لقياس القوة العسكرية للدول، إلا أنه يثير في الوقت نفسه العديد من القضايا، وفي مقدمتها قضايا سباق التسلح، وتجارة السلاح، وما يرتبط بهما من تأثيرات سياسية واقتصادية في السياسات الخارجية للدول المصدرة والمستوردة للأسلحة، إذ أن مبيعات الأسلحة تمثل منفذاً للتأثير والاختراق من جانب الدول المصدرة للأسلحة، كما تساهم في خلق الصراعات الدولية وتصعيدها، إذ أن التفوق في التسلح ينتج بطبيعته الميل إلى استعراض القوة، مما يساعد في تأزيم الصراعات الإقليمية والدولية، كما أن سباق التسلح يتسم دائمًا بالسرية، ويولد مناخًا من الشك والخوف المتبادل بين الدول، والشعور بعدم التيقن في ظل التغير المستمر في معادلات القوة الإقليمية والدولية، مما يكون مدعاة لتفاقم النزاعات.[1]

وبالنسبة للدول العربية فقد اتجهت إلى التفكير في إنشاء صناعة عسكرية عربية مشتركة منذ أوائل الخمسينيات، وقامت بتأسيس الهيئة العربية للتصنيع الحربي عام 1975 بين كل من السعودية وقطر والإمارات العربية ومصر، بحيث تقوم هذه الدول الثلاث بتقديم رؤوس الأموال عبر أنصبة متساوية بلغت 260 مليون دولار لكل طرف، وتقوم مصر بتقديم البنية التحتية الأساسية للمشروع إضافة إلى الأيدي العاملة، بهدف تطوير القدرات العربية على إنتاج الأسلحة بصورة مستقلة عن إرادة القوى العظمى، وسد حاجة المساهمين العرب من المعدات العسكرية وبأسعار أقل من أسعار استيرادها، وتصدير الفائض المتوقع إلى البلدان العربية والإسلامية الأخرى، وتحويل مصر إلى منتج رئيسي للأسلحة، وتمكين الجيوش العربية من القتال في فترة أطول، وتحقيق التعاون والتنسيق العربي والبيني، وتجنب الازدواجية والتكرار في القدرات

1- مكي ناس، ماجدة، المرجع السابق، ص 48

العسكرية، إلا أن الدول العربية الثلاث المساهمة قامت بوقف تمويل أنشطة الهيئة العربية، وإنهاء وجودها من الناحية القانونية عام 1979، جراء المقاطعة العربية لمصر أبان قيامها بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل.[1]

وبعد توقف كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر عن تمويل نشاط الهيئة العربية للتصنيع عام 1979، اتجهت الدول العربية إلى التصنيع الحربي من الأسلحة الصغيرة والذخائر، وتطوير الأسلحة المستوردة، فمثلاً الأردن أصبح ينتج ذخيرة الأسلحة الصغيرة التي تعتبر أكبر قاسم مشترك في التصنيع الحربي بين البلدان العربية، وذخيرة الرشاشات المضادة للطائرات، ثم اتجه بعد تصنيع ذخيرة الأسلحة الصغيرة مباشرةً إلى التعاون في إنتاج وتجميع الدبابات، إلا أن محدودية القدرة العربية على الاشتراك في تصنيع الأسلحة الحساسة جعلها تعتمد في سياسات تسليحها على الاستيراد، إذ يلاحظ من متابعة جدول واردات الأسلحة لكل من الأردن وقطر بأن المصادر الرئيسية لاستيراد الأسلحة هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وتعتبر أغلب الأسلحة المستوردة ذات كفاءة نسبية، كما أن بعض الأسلحة المستوردة تكون من أحدث الأسلحة التي تنتجها الدول المصدرة، الأمر الذي يترتب عليه الحاجة إلى ذخائر وقطع غيار تكون غير متوفرة، ويصبح في قدرة الجهة المصدرة التحكم في إستخدامها عن طريق التحكم في الذخيرة وفي قطع الغيار، وأحياناً يكون شرط التصدير مشروط بإستخدام خبراء ومهنيين من الدولة المستوردة على نحو يؤثر في إستخدامها ضد قوات تراها الجهة المصدرة صديقة أو حليفة لها، وإسرائيل على رأسها، وكثيراً ما يصير تبديل بعض عناصر المعدة بحيث تقل كفاءتها عن تلك التي تصدر إلى إسرائيل أو دول أخرى.[2] وبذلك فإن الاعتماد على

1- راشد، سامح، المرجع السابق، ص 127- 129 .

2- مسلم، طلعت، المرجع السابق، ص 114، 115،119، 120

الاستيراد الخارجي للتسلح كان وسيلة للتحكم في السياسة الخارجية الأردنية والقطرية، إنطلاقاً من التعهد الأمريكي للحفاظ على التفوق الإسرائيلي على الدول العربية في المنطقة. كما هو في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6): طلبات واستلام الأسلحة في الأردن وقطر (1995- 1997) [1]

المعدة	الطراز	العدد	المورد	سنة الطلب	سنة الاستلام
		الأردن			
طائرة هـ 1	ف 116/ب	16	US	1995	1997
هليكوبتر هـ 1	UH-909L	4	US	1995	1995
هليكوبتر	UH-1H	18	US	1995	1996
ط نقل	C-130	2	US	1995	1996
دبابة رئيسية	M-60A3	50	US	1995	1996
		قطر			
ط هـ 1	ميراج 5-2000	12	فرنسا	1995	1997
ط تدريب	هوك 100	15	US	1996	-
مدرعة خ	PIRANHA	36	US	1996	1997
دبابة رئيسية	AMX ×30	10	فرنسا		1997
صاروخ د جو	ستاربيرست	8	US	1996	-
صاروخ س س	إكسوسيت	4	فرنسا	1996	-
لنش دورية	MM40 بارزان	2	-	1996 1992	2000 1995

1 - مسلم، طلعت، المرجع السابق، ص116، 117

أما فيما يتعلق بالسلاح البري والبحري والجوي الأردني والقطري، نلاحظ بأن الأردن تفوق قطر بشكل ملحوظ بكميات الأسلحة، كما هو موضح في الجداول(7) و(8) و(9)، وهذا الأمر مرتبط بمساحة الأردن وتعداده السكاني، وموقعه إذ بات الأردن في ظل ظروف جواره في المنطقة، الدولة المركزية الأولى بين الدول العربية في الصراع العربي الاسرائيلي، والدولة الأكثر التصاقاً بالقضية الفلسطينية، وتأثره بمتغيرات جواره السياسية وبالأزمات التي تطرأ في المنطقة والتفاعلات العربية بتناقضاتها الصراعية والتعاونية، أما قطر فقد اتجهت نحو زيادة عدد قواتها العسكرية بعد الغزو العراقي للكويت لمجابهة أي تحديات ومخاطر قد تواجه بلادها.

جدول رقم (7):السلاح البري والبحري لدى الأردن وقطر (1998-1999) [1]

الدولة	عربات القتال البرية					سلاح البحرية	
	دبابات قتال	دبابات استطلاع	دبابات خفيفة	عربات قتال	ناقلات جند مصفحة	زوارق خفر سواحل	زوارق صاروخية
الأردن	1217	170	19	35	1100	3	0
قطر	34	36	0	40	172	4	3

جدول رقم (8): سلاح المدفعية والصواريخ لدى الأردن وقطر (1998-1999)

الدولة	مدافع مقطورة	مدافع ذاتية الحركة	مدافع هاون	مدافع مضادة للطائرات	سلاح مضاد للدبابات	قاذفات عديمة الارتداد	قاذفات صواريخ أحادية	قاذفات صواريخ أرض- جو	راجمة صواريخ
الأردن	115	406	800	360	640	330	4800	+890	0
قطر	12	28	39	0	+100	0	0	0	4

جدول رقم (9): سلاح الطيران لدى الأردن وقطر (1998-1999)

الدولة	طائرات مقاتلة			طائرات هليوكبتر مصفحة			عدد القوات الجوية			نسبة أفراد سلاح الجو لطائرات القتال (فرد لكل طائرة)		
	1990	1995	1999	1990	1995	1999	1990	1995	1999	1990	1995	1999
الأردن	104	82	93	24	24	16	10000	8000	13500	-	97.5	145
قطر	18	12	18	20	20	18	800	800	1500	-	67	83

1- كسروان، ربيع، "الإحصاءات العسكرية للأقطار العربية"، المستقبل العربي، العدد 28، 1998، ص189- 191، و حليمة، عزيز، "الإحصاءات العسكرية للأقطار العربية ولإيران وإسرائيل"، المستقبل العربي، العدد 209، 1996، ص186،

المبحث الثاني: تطور العلاقات الأردنية القطرية في المجال العسكري

إن جذور العلاقات الأردنية القطرية في المجال العسكري قديمة، إذ بدأت قبل حصول قطر على استقلالها عام 1971، من خلال إرسال أبناء الأردن للانضمام إلى القوات المسلحة وأجهزة الأمن القطرية، ومعظمهم كانوا من العسكريين المتقاعدين.[1]

فالأردن من أوائل الدول العربية التي استقلت في المنطقة العربية، ومنذ استقلاله أولى الملك حسين عناية خاصة وجهود حثيثة لبناء الجيش العربي وإعداده، وتنظيمه، وتدريبه، وتطويره في مختلف المجالات العسكرية منها؛ سلاح المشاه، وسلاح الجو الملكي، وسلاح الدروع، وسلاح المدفعية، وسلاح الهندسة، وسلاح اللاسلكي، وسلاح الصيانة، وسلاح خفر السواحل، ورفده بآخر التقنيات الحربية والعسكرية، وتوفير الكفاءات اللازمة من القادة، من خلال التدريبات اللازمة التي تلقوها على يد القادة والضباط والمدربين والمستشارين البريطانيين، وإنشاء المعاهد العسكرية العليا الكفيلة بتوفير مستلزمات إدارة وتطوير العلوم العسكرية المتقدمة. وتوسيع مجال الثقافة العسكرية، ليكون هذا الجيش كما أراده جده الملك المؤسس عبد الله الأول جيشاً لكل العرب.[2]

أما قطر فقد اهتم الشيخ خليفه بن حمد آل ثاني منذ توليه إمارة البلاد بالأمن في الدولة، وأخذ يرعى شؤون الجيش، وجعل قيادة القوات المسلحة القطرية من أعضاء العائلة المالكة، وحرص على الاهتمام بالجيش وتوجيه عنايته إلى القوى البشرية التي تُعد الركيزة الأساسية التي

1- رويتر، تقرير صحفي، عمان، 20 تشرين الأول 1990، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578 ، ص 3، 4

2- خطابات جلالة الملك الحسين المعظم القائد الأعلى في القوات المسلحة، ج3، عمان، وزارة الاعلام دائرة المطبوعات والنشر،1997، ص13، 42، 43؛ والكفارنه، محمود، المرجع السابق، ص 28

يعتمد عليها وعمل على تزويد جيشه بالسلاح المتطور الذي يواكب أحدث ما أنتجته مصانع السلاح العالمية.[1]

ودفع افتقار قطر إلى القوى البشرية، التي بلغ عددها في عام 1999 إلى ما يقارب 700 ألف نسمة، إلى الاعتماد أساساً على العرب الأجانب والباكستانيين لاستكمال التشكيلات المقاتلة من الجيش،[2] وهذا جعلها بحاجة إلى مساعدات خارجية لتأهيل قواتها المسلحة وتدريبها، فاتجهت للاستفادة من مستشارين بريطانيين، وفرنسيين، وأردنيين، ومصريين وسعوديين، وباكستانيين في المجال العسكري، وبذلك خلفّت قطر وعاءً نامياً من القوى البشرية الوطنية تتدرب في بريطانيا وفرنسا والأردن ومصر والباكستان والسعودية. [3]

ونظراً لثقة الملوك والحكام العرب بالملك حسين وخبرته السياسية، ونظراً لثقة الدول العربية بالعناية الخاصة التي أولتها القيادة الهاشمية في بناء الجيش العربي؛ توجهت القيادة القطرية لتعزيز علاقتها مع الأردن في المجال العسكري لتساهم في بناء مؤسساتها العسكرية في مجال الجيش والشرطة والمخابرات.

كما أن البعد الجغرافي لموقع الأردن عن قطر، حال دون شعور قطر بوجود أية أهداف توسعية من قبل الجانب الأردني، الأمر ساهم بثقة القيادة القطرية للاعتماد على ضباط ومستشاريين أردنيين لتدريب جيشها وقواتها.

واهتم الجانب الأردني والقطري بتطوير الجيوش العربية وزيادة فاعليتها القتالية، وتطوير صناعة السلاح العربي سواء فيما يتعلق بتصنيع وإنتاج قطع الغيار، أو صناعة

1- قطر الكتاب السنوي 1992-1993، المرجع السابق، ص 36

2- World Military Expenditures & Arms Transfers 1999-2000, Opt.Cit, p 79,90

3- مهنا، محمد نصر، المرجع السابق، ص 346- 349

الذخائر، أو المعدات وجميع المستلزمات العسكرية، بحيث تستغني الأقطار العربية تدريجياً عن اللجوء إلى الدول الأجنبية في تأمين حاجتها من الأسلحة، على اعتبار بأن الأمة العربية والإسلامية ليست بأقل قدرة من غيرها للنهوض والتقدم لمواجهة التحديات.[1]

وأكّد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير قطر، باعتزازه في العلاقات الأردنية القطرية، وعمقها في الجانب العسكري، وقال: "أذكر في سنة 1972 حضرت إلى الأردن، وتحدثت مع جلالة الملك حسين بشأن دعم القوات المسلحة القطرية، فاستجاب جلالته لمطالبنا بإرسال خبرات عسكرية أردنية كانت لها كفاءة مشهودة في تدريب الجيش القطري الحديث، ... حيث أثبتوا كفاءتهم في تدريب الكوادر القطرية، طبعاً هذا كله بفضل توجيه جلالة الملك حسين".[2]

وقد ارتبط التعاون في المجال العسكري بالظروف السياسية السائدة في المنطقة، إذ استمرت العلاقات الأردنية القطرية على درجة من الانسجام والتناغم حتى قيام أزمة الخليج الثانية عام 1990، التي دفعت قطر إلى القيام بحصر أعداد الأردنيين العسكريين في القوات المسلحة الذين يخدمون في جيوشها،[3] ثم قامت هي وكل من البحرين والإمارات العربية المتحدة بتخفيض أعداد الأردنيين، وإلغاء عقودهم، وتسريحهم من القوات المسلحة لديهم، وذلك رداً على الموقف الأردني من الغزو العراقي للكويت،[4] الأمر الذي أدى إلى انضمام الجنود المطرودين

1- الرأي، عمان، 26 آب 1982، العدد 4469، ص24

2- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 15 كانون الأول 1997

3- رويتر، تقرير صحفي، عمان، 20 تشرين الأول 1990، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578 ، ص 3، 4

4- صحيفة الأهرام، القاهرة، " دول تستغني عن الأردنيين العاملين بجيوشها"، 21 تشرين الأول 1990، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

إلى صفوف العاطلين عن العمل في الأردن، وتشير الإحصائيات أن عدد الأردنيين الذين كانوا يعملون في دول الخليج بما فيها قطر بلغ عام 1990 حوالي (300.000) ألف أردني.[1]

ومع عودة العلاقات الأردنية القطرية إلى سابق عهدها بعد عام 1994، توجهت قطر نحو الاستفادة من الكفاءات الأردنية في المجال العسكري من جديد.

لقد ارتكزت العلاقات العسكرية الأردنية القطرية على جانب التدريب العسكري، وتبادل الزيارات، على النحو الآتي:

2-1: التدريب العسكري

استناداً إلى الرسالة التي يحملها الجيش العربي الأردني بأبعاده الدينية والقومية والتاريخية، أنيط به شرف الدفاع عن تراب الوطن وحماية أمنه واستقراره، واضطلع بدور كبير خلال العقود الماضية في تأهيل الجيوش العربية الشقيقة (ومنها الجيش القطري) تنظيماً وإعداداً وتدريباً، وذلك بإيفاد البعثات التدريبية الأردنية إلى دول الخليج العربي، واستقبال أعداد كبيرة من العسكريين العرب الموفدين في دورات تدريبية إلى المعاهد والكليات العسكرية الأردنية،[2] الذي أطلق عليها منذ عام 1966 اسم الكليات العسكرية الملكية، ثم ظهرت كليات أخرى، منها القيادة والأركان وكلية الحرب الملكية لتقوم بذات الدور لتخريج المئات من الضباط العرب،[3] وقام بالتعاون بشكل واسع مع البرامج التدريبية للدول العربية، واستعان بأجهزة متخصصة لدى

1- رويتر، تقرير صحفي، عمان، 20 تشرين الأول 1990، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578 ، ص4،3

2- تحرير ومراجعة الرقاد، محمد خلف، إعداد: مجموعة من الباحثين، **التاريخ العسكري للقوات المسلحة الأردنية: الجيش العربي 1921-2008**، عمان، مديرية التوجيه المعنوي، 2009، ص13، 24

3- أبو دية، سعد وصالح، قاسم، **الجيش العربي: نشأة وتطور ودور القوات المسلحة الأردنية 1921- 1997**، ط1، عمان، القوات المسلحة، 1997، ص439

الدول المتقدمة،[1] وبذلك فتح الأردن أبوابه أمام الضباط العسكريين القطريين للخضوع إلى الدورات التدريبية التي تعقدها الكليات العسكرية الأردنية، للمشاركة في برامجها التدريبية، كما وقام الأردن بإرسال العديد من المستشاريين والمدربين العسكريين إلى قطر،[2] لتدريب كوادرها العسكرية على مختلف الصنوف، للوصول بها إلى الكفاءات المطلوبة، وإلى أعلى درجات الجاهزية، لأن التدريب الأمني هو الأساس في تحسين العمل، وزيادة الإنتاج ورفع مستوى الأداء للأجهزة الأمنية، الأمر الذي أوجب على وزارة الداخلية في الأردن بذل جهود كبيرة للعمل على تطوير البرامج التدريبية في مختلف معاهد ومدارس الأمن العام، واتجهت نحو استخدام وسائل التدريب الحديثة في الأجهزة المعنية بالتدريب الأمني في الأردن ومنها: إدارة التدريب التابعة لمديرية الأمن العام بوزارة الداخلية، أكاديمية الشرطة الملكية، كلية الشرطة العسكرية، مدرسة الأمير هاشم بن الحسين للتدريب، المعهد المروري الأردني، معهد الأميرة بسمة للشرطة النسائية، مكتب الأمن الوقائي، الأمانة العامة للاتحاد الرياضي للشرطة، وقيادة قوات الأمن الخاص.

واهتمت قطر بارسال الضباط العسكريين والشرطة إلى الأردن لغاية تنمية قواها البشرية، على اعتبار أن التدريب الأمني هو إحدى الوسائل لتحقيق الكفاءة والفاعلية للمؤسسات الشرطية في الدولة، ولتنمية طاقات وقدرات الضباط وضباط الصف والأفراد من أجل خدمة المواطنين ومواجهة الجرائم التقليدية والمستحدثة،[3] كما وتقوم القوات المسلحة الأردنية منذ عام 1974 بارسال بعثات تدريبية عسكرية إلى القوات المسلحة القطرية، بلغ مجموع المشاركين

1- الكبيسي، عامر، التدريب الأمني العربي: واقعه وآفاق تطويره، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص 70- 77

2- هيلر، مارك محرر وآخرون، ترجمة: الجزائري، لبيه، التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ط1، عمان، دار الجليل للنشر، 1984، ص190

3- الكبيسي، عامر، المرجع السابق، ص70-77، 124

بهذه البعثات (432) مندوباً منهم (31) ضابطاً و(401) ضابط صف، إضافة إلى قيام الجانب القطري بتنفيذ تمارين عسكرية شارك بها ضباط من القوات المسلحة الأردنية.[1]

ويخضع المتدربون (الأردنيون والأشقاء العرب) في المدارس والمعاهد والمؤسسات العسكرية الأردنية إلى دورات متعددة المجالات منها: دورات في مجال البرامج الشرطية المتخصصة والبرامج الإدارية للمستويات القيادية المختلفة كدورات القيادة العليا، الإدارة الشرطية العليا، مكافحة المخدرات، الإقامة والحدود، إدارة الأزمات، الأمن السياحي، وغيرها من الدورات، ودورات تختص في التدريب على الموضوعات الشرطية والقانونية والمهارات الأساسية والدفاع عن النفس، وأخرى تختص في التدريب على دورات الصاعقة والقناصين والقتال، وأخرى تختص في البرامج المعنية بالمرور، وأخرى في مجال التدريب النسوي، وغيرها من الدورات،[2] إذ بلغ عدد المتدربين القطرين من ضباط وضباط صف في المعاهد والمدارس العسكرية الأردنية منذ عام 1975 ما مجموعة (1672) متدرباً.[3]

1- التعاون التدريبي العسكري بين الأردن وقطر، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية- مديرية التوجيه المعنوي، عمان 7 تشرين الثاني 2010

2- الكبيسي، عامر، المرجع السابق، ص70-76

3- الدورات العسكرية الأردنية القطرية، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية- مديرية التوجيه المعنوي، عمان، 7 تشرين الثاني 2010

2-2: الزيارات المتبادلة في المجال العسكري

تم تبادل العديد من الزيارات لتوثيق العلاقات بين البلدين في المجال العسكري خلال الفترة من 1971-1999، كانت على مستوى قادة الجيش، وقادة الشرطة، وعلى النحو الآتي:

2-2-1: زيارات الجانب الأردني إلى قطر[1]

- جولة مدير الأمن العام الأردني، اللواء أنور محمد، إلى بعض دول الخليج العربي، ومنها قطر، في شباط 1975.[2]
- زيارة اللواء الركن، بسام قاقيش، المفتش العام للقوات المسلحة الأردنية، في 19 أيلول 1981.[3]
- زيارة القائد العام للقوات المسلحة الأردنية، زيد بن شاكر، في 2 آذار 1982.[4]
- زيارة اللواء عبد الرؤوف حسين، مساعد مدير الأمن العام لشؤون السير الأردني، في 8 تشرين الثاني 1998.[5]

2-2-2: زيارات الجانب القطري إلى الأردن

- زيارة اللواء حمد بن خليفة آل ثاني، القائد العام لقوات قطر، في 23 تموز 1972.[6]
- زيارة الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، قائد الشرطة والأمن العام في قطر، في 30 كانون الأول 1972.[1]

1- انظر جدول رقم (10)، ص 97، وجدول رقم (11)، ص 98

2- الدستور، عمان، 11 شباط 1975، العدد 2706، ص3

3- جرار، فواز، تقرير صحفي من بغداد، 19 أيلول 1981، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

4- الرأي، عمان، 2 و 4 آذار 1982، العدد 4297، 4299، ص19، 21، 26

5- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 19 أيلول 1995

6- الدستور، عمان، 22 - 26 تموز 1972، العدد 1794 - 1798، ص1، 5، 6

- زيارة الشيخ حمد بن جاسم، مدير الأمن القطري، للمشاركة في مؤتمر قادة الشرطة العرب، في 21 نيسان 1974.[2]
- زيارة وزير الداخلية القطري، الشيخ خالد بن حمد آل ثاني، في 15 نيسان1981.[3]
- زيارة الشيخ حمد بن خليفة، ولي عهد قطر ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، 9 أيلول 1981.[4]
- زيارة نائب القائد العام للقوات المسلحة القطرية، محمد عيد الله العطيه، في 22 آب 1982. [5]
- زيارة رئيس جهاز المخابرات القطري، الشيخ حسن آل ثاني، 18 أيلول 1995.[6]

وقد ارتكزت محاور الزيارات الأردنية القطرية في المجال العسكري لتعزيز سبل التعاون بين الأجهزة العسكرية والأمنية، وتعزيز سبل تطوير الجيوش العربية، والاستفادة من الخبرات الأردنية للمساهمة في تحديث، وتدريب الجيش القطري، وخاصة بعد حصول قطر على استقلالها عام 1971، والمشاركة في المؤتمرات المتعلقة بقادة الشرطة العرب بهدف تعزيز التعاون بين سلطات الأمن في الوطن العربي.

1- الدستور، عمان، 31 كانون الأول 1972، العدد 1952، ص2

2- الدستور، عمان، 22 و23 نيسان 1974، العدد 2420 و 2421، ص1

3- الدستور، عمان، 16 و 19 نيسان1981، العدد 4914 و 4914، ص1، 3، 20

4- الرأي، عمان، 10 أيلول 1981، العدد 4127، ص1، 18

5- الرأي، عمان، 24 و 26 آب 1982، العدد 4467، 2469 ، ص1، 24

6- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 8 تشرين الثاني 1998

ففي **السبعينيات** كانت قطر حديثة الاستقلال، وبحاجة إلى إنشاء مؤسستها العسكرية، والاستعانة بخبرات الدول العربية وكوادرها، لذلك سعت جاهدة للاستعانة بكفاءات وخبرات القوات المسلحة الأردنية لتدريب جيشها وتطويره، والارتقاء به إلى أعلى المستويات.

وفي **الثمانينيات** كان للحرب العراقية- الإيرانية دور كبير في سعي الدول العربية لا سيما دول الخليج، ومنها قطر، لتطوير جيوشها، وذلك تحسباً من الخطر الإيراني، الأمر الذي ساهم في ارتفاع عدد الزيارات وخاصة من الجانب القطري.

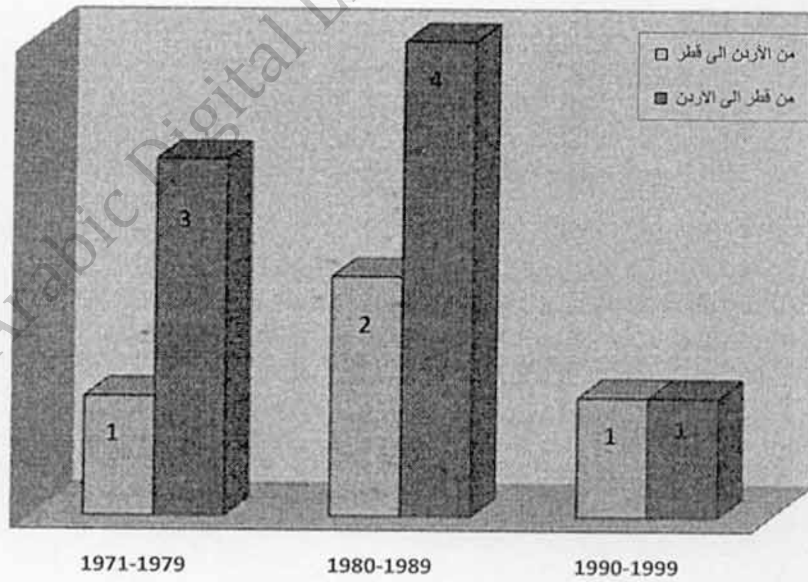
وفي **التسعينيات** كان لحرب الخليج الثانية أثرسلبي على العلاقات الأردنية القطرية في المجال العسكري؛ الأمر الذي أدى إلى تقليص عدد الزيارات بين البلدين بشكل ملحوظ.

وبذلك فإن العلاقات الأردنية القطرية في المجال العسكري خلال فترة السبعينيات والثمانينيات اتسمت بالتقارب والتعاون، إلا أن التوتر والفتور أصابها في بداية التسعينيات أبان أزمة الخليج الثانية حتى عام 1995، الأمر الذي يشير إلى مدى انعكاس طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين على كافة المجالات، ومنها المجال العسكري، إذ بلغ مجموع الزيارات بين البلدين خلال الفترة من 1971-1999، (12) زيارة، منها (4) زيارات قام بها الجانب الأردني إلى قطر، و(8) زيارات قام بها الجانب القطري إلى الأردن، كما هو موضح في الجدول رقم (10) والجدول رقم (11).

جدول رقم (10): تبادل الزيارات الأردنية القطرية في المجال العسكري خلال الفترة 1971-1999

السنة	الدولة		مجموع الزيارات
	من الأردن إلى قطر	من قطر إلى الأردن	
1979-1971	1	3	4
1989-1980	2	4	6
1999 -1990	1	1	2
المجموع	4	8	12
	المجموع الكلي		

شكل رقم (٢): تبادل الزيارات الأردنية القطرية في المجال العسكري خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٩



جدول رقم (11): أهداف تبادل الزيارات الأردنية القطرية في المجال العسكري خلال الفترة 1971-1999

الرقم	المسؤول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	من	إلى	هدف الزيارة
1-	حمد بن خليفه	القائد العام لقوات قطر	1972/7/23	قطر	الأردن	- تعزيز التعاون في المجال العسكري، والتباحث في الأمور التي تهم الجيشين.
2-	حمد بن جاسم آل ثاني	قائد الشرطة والأمن العام	1972/12/30	قطر	الأردن	الاطلاع على مستوى أجهزة الأمن العام الأردنية.
3-	حمدبن جاسم آل ثاني	قائد الشرطة والأمن العام	1974/4/21	قطر	الأردن	المشاركة في مؤتمر قادة الشرطة العرب، للسعي نحو تعزيز التعاون بين سلطات الأمن في الوطن العربي.
4-	أنور محمد	مدير الأمن العام الأردني	شباط 1975	الأردن	قطر	تعزيز التعاون في مجال الأمن العام
5-	خالد بن حمد آل ثاني	وزير الداخلية القطري	1981/4/15	قطر	الأردن	تعزيز سبل التعاون بين أجهزة الأمن العربي.تبادل الخبرات بين البلدين في المجالات العسكرية.
6-	حمد بن خليفه	القائد العام لقوات قطر	1981/9/9	قطر	الأردن	التباحث بشكل مفصل حول المشاريع المشتركة في شتى المجالات وبرامج التعاون التنموي بين البلدين.
7-	بسام قاقيش	المفتش العام للقوات المسلحة الأردنية	1981/9/19	الأردن	قطر	تعزيز سبل التعاون في المجالات العسكرية بين البلدين.
8-	حمد بن خليفة آل ثاني	القائد العسكري القطري	1982	قطر	الأردن	تطوير الجيوش العربية.
9-	زيد بن شاكر	القائد العام للقوات المسلحة الأردنية	1982/3/2	الأردن	قطر	تعزيز سبل التعاون في المجالات العسكرية بين البلدين.
10-	محمد بن عبد الله العطيه	القائد العام للقوات المسلحة القطرية	1982/8/22	قطر	الأردن	تعزيز سبل التعاون في المجالات العسكرية
11-	حسن آل ثاني	رئيس جهاز المخابرات	1995/9/18	قطر	الأردن	زيارة خاصة.
12-	عبد الرؤوف حسين	مساعد مدير الأمن العام الأردني لشؤون السير	1998/11/8	الأردن	قطر	تعزيز سبل التعاون في المجالات الأمنية بين البلدين.

الفصل الرابع

العلاقات الأردنية القطرية

في المجال الاقتصادي

العلاقات الأردنية القطرية في المجال الاقتصادي

شهدت العلاقات الأردنية القطرية تطوراً على الصعيد الاقتصادي، إذ سعى البلدان إلى الارتقاء بها إلى مستويات متقدمة في إطار الثقة المتبادلة، والرغبة المشتركة بين القيادتين لتطويرها.

واتبع الأردن سياسة المحافظة على علاقات جيدة مع الأطراف العربية الغنية ومنها قطر، نظراً للدور الذي تقوم به هذه الدول في دعم نمو الاقتصاد الأردني، وذلك من خلال ما يلي:

1- رفد أسواق عمل بعض الدول العربية، وبالذات النفطية منها، بالقوى البشرية الأردنية المؤهلة والمدربة، والتي شكلت تحويلاتها المالية أهم مصادر العملة الصعبة للأردن، وخففت من وطأة البطالة في السوق الأردني في ظل الانكماش الاقتصادي بسبب حالة الركود الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى زيادة حساسية تأثر الأردن بمختلف التوترات الاقتصادية والسياسية في المنطقة نتيجة لهذا التداخل والترابط.

2- العائدات المالية من حركة التجارة (الترانزيت) من دول الخليج العربي منها قطر وإلى سواحل البحر المتوسط، لقاء ما يتقاضاه الأردن من رسوم عبور البضائع التي تمر من أراضيه.

3- المساعدات والمنح التي تقدمها قطر في ظل ما يسمى بالتعاون العربي.

4- تُعد قطر من الدول المنتجة والمصدرة للبترول، الأمر الذي ساهم في توجه الأردن وسعيه نحو الاستفادة لاستثمار عوائد قطر المالية في مشاريع متعددة تعود بالمنفعة المشتركة بين البلدين.[1]

1- تليلان، أسامة، المرجع السابق، ص 49، والهزايمة، محمد، المرجع السابق، ص 97

المبحث الأول: التعاون الأردني القطري في المجال الاقتصادي

قام الجانبان الأردني والقطري بتعزيز العلاقات الاقتصادية في مجالات التبادل التجاري، والاستثمار، والنقل والمواصلات، والسياحة، والعمالة الأردنية الوافدة إلى قطر، والمساعدات المالية المقدمة من الجانب القطري إلى الأردن، وعلى النحو الآتي:

1-1: التعاون في المجال الاقتصادي

ارتكز التعاون الاقتصادي الأردني القطري على قيام كلا الجانبين بعقد وتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية التي لا تزال قيد التنفيذ، والعمل على زيادة حجم التبادل التجاري لمنتجات كلا البلدين من صادرات وواردات.

1-1-1: الاتفاقيات الثنائية

ارتبط الأردن مع قطر بمجموعة من الاتفاقيات في المجال الاقتصادي والتبادل التجاري، التي ساهمت في تعزيز العلاقات بين البلدين، منها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت والنقل، التي مثلت الأساس الذي ارتكزت عليه الاتفاقيات اللاحقة في مجال التبادل التجاري والنقل، ووقع عليها في 15 نيسان 1968، بهدف تحقيق التنمية والتعاون الاقتصادي بينهما.

وفي 22 كانون الأول عام 1975 عقد اتفاق تجاري واقتصادي، بهدف تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية، وتعزيز التكامل الاقتصادي، وتحرير التبادل التجاري بين البلدين.[1]

1- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العلاقات التجارية والاستثمارية بين الأردن وقطر، مديرية الشؤون العربية والإسلامية، عمان، 27 كانون الثاني 2010

وفي 8 تموز 1980 عقد اتفاق تجاري تم المصادقة عليه في 26 كانون الثاني 1981،[1] بهدف تشجيع تنمية التعاون الاقتصادي، بإقامة مشاريع وشركات مشتركة، ومنح رعايا البلدين حرية الإقامة والعمل، وممارسة النشاط الاقتصادي في البلد الآخر، وتوظيف رؤوس أموال أحد البلدين أو رعاياه في البلد الآخر، وتشجيع السياحة والاصطياف، وإنشاء مشروعات سياحية مشتركة.[2]

وفي تشرين الثاني 1993 قامت شركة مناجم الفوسفات الأردنية بتوقيع مذكرة تفاهم مع الشركة القطرية للصناعات التحويلية، بهدف إجراء دراسات فنية واقتصادية، وإقامة مشاريع مشتركة بين البلدين لإنتاج حامض الفسفوريك والأسمدة الفوسفاتية.[3]

وقامت غرفة تجارة وصناعة قطر بعقد اتفاقية، وقع عليها في 15 تموز 1997، لغاية " **تأسيس مجلس الفعاليات الاقتصادية الأردني القطري**" مع اتحاد غرف التجارة الأردنية وغرفة صناعة عمان، وتهدف الاتفاقية إلى تعريف رجال الأعمال في كلا البلدين بفرص العمل والاستثمار المتاحة، وتنمية الصلات بينهم، والتشجيع والترويج لإقامة الشركات والمشاريع المشتركة، والتعريف بأفضل سبل التمويل، والقوانين، والأحكام المنظمة للاستثمار، وتوفير الخدمات والتسهيلات والمعلومات لهم، وتشجيع الصادرات، وتبادل السلع والخدمات، والاهتمام ببرامج التدريب، ونقل التكنولوجيا، وإعداد الدراسات اللازمة لتوفير سبل تطوير التعاون، والاستفادة من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التى صدرت من جامعة الدول العربية، خاصة في مجال التعاون

1- وزارة الخارجية الأردنية، العلاقات الأردنية القطرية، دائرة الشؤون العربية والشرق أوسطية ،عمان، 29 كانون الأول 2003، ص4

2- وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي عام 1980، قسم السياسات والعلاقات التجارية الخارجية، عمان، 18 نيسان 2010

3- الدستور، عمان، 29 تشرين الثاني 1993، العدد 9437، ص3

والتكامل التجاري والصناعي والاقتصادي العربي، ودراسة المشكلات التي تواجه رجال الأعمال في المجالات الاستثمارية والتجارية والصناعية في كلا البلدين، ويتكون المجلس من (12) عضواً من كل جانب، يمثلون كبار رجال الأعمال في مختلف المجالات الاقتصادية، والخبرات المتخصصة.[1]

وفي 18 تشرين الثاني 1997 عقدت اتفاقية مشتركة بين شركة مجموعة العصر للاستثمار الأردنية، وشركة دياركو الدولية للتجارة القطرية،* بهدف المشاركة والاستثمار في المجال الصناعي في كل من الأردن وقطر، وإنشاء المصانع الصغيرة والمتوسطة في كلا البلدين، وبلغ رأس المال المستثمر فيها (25) مليون دولار أمريكي.[2]

وفي الأول من كانون الثاني عام 1998، عقدت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بهدف تنمية وتيسير التبادل التجاري، وإعلان منطقة التجارة الحرة العربية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية كبرنامج لتفعيل الاتفاقية، وتشمل في عضويتها (17) دولة عربية وهي: الأردن، والإمارات المتحدة، والبحرين، والسعودية، وعُمان، وقطر، والمغرب، وسوريا، ولبنان، والعراق، ومصر، وفلسطين، والكويت، وتونس، وليبيا، والسودان، واليمن، وتبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 72 قراراً بإلغاء التصديق على شهادات المنشأ والوثائق المرافقة من قبل سفارات وقنصليات الدول الأعضاء في المنطقة ووفق

1- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 15 تموز 1997

* **شركة مجموعة العصر للاستثمار الأردنية:** هي شركة رائدة في المجال الصناعي، وتملك أكثر من 10 مصانع قائمة في عدة مجالات منها الصناعات الإلكترونية والنسيجية والغذائية والبلاستيكية، **وشركة دياركو الدولية للتجارة القطرية:** هي شركة قطرية للاستثمار في المجالات الصناعية في دولة قطر وبعض الدول الخليجية

2- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 18 تشرين الثاني 1997

مبدأ المعاملة بالمثل، ويطبق القرار حاليا في (12) دول عربية إضافة إلى الأردن، إلا أن قطر لم تكن ضمن الدول العربية التي طبقت القرار، وتعمل الدول العربية حاليا على التفاوض لتحرير قطاعات الخدمات فيما بينها، تحقيقا لهدف التكامل الاقتصادي من خلال تحرير التجارة في الخدمات وتحرير تجارة السلع.[1]

وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الاقتصادي المشترك؛ لإسهامها في الجهود المبذولة في إقامة سوق عربية مشتركة، وقرر مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشرة في بيروت، منح الدول العربية الأقل نمواً معاملة تفضيلية، باعفاء سلعهم بالكامل عند دخولها إلى أسواق الدول العربية الأعضاء، وتستثنى فلسطين من الإعفاء الكامل للرسوم الجمركية على صادراتها إلى الدول العربية، بموجب قرار القمة العربية غير العادية في 22 تشرين الأول 2000، وبموجبه تدخل السلع الفلسطينية المنشأ إلى الأسواق العربية بما فيها الأردن معفاة من الرسوم الجمركية، وتعامل السلع التي يتم تبادلها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معاملة السلع الوطنية في الدول العربية الأطراف، فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس، واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية، ووفقا للاتفاقية لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار المنطقة إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.

1- وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي عام 1980، قسم السياسات والعلاقات التجارية الخارجية، عمان، 18 نيسان 2010

ويشرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يضم في عضويته الوزراء العرب المعنيين بشؤون التجارة الخارجية، على تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة، ويقوم بإجراء مراجعة نصف سنوية لتقييم مدى التقدم في تطبيق الاتفاقية، ويتخذ القرارات اللازمة لمواجهة أية عقبات تعترض تطبيقها بما في ذلك فض المنازعات.[1]

1-1-2: التبادل التجاري

تدل مؤشرات حجم التجارة الخارجية، والتمويل الإنمائي الذي يحصل عليه الأردن من المؤسسات العربية المشتركة، إلى عمق العلاقات الأردنية مع العمل الاقتصادي العربي المشترك،[2] ففي مجال التجارة الخارجية، بلغ معدل صادرات الأردن إلى قطر عام 1971 حوالي (89900) دينار، في حين لم تقم الأردن في العام نفسه بالاستيراد من قطر.

وفي عام 1981 بلغت الصادرات حوالي (872982) دينار، أما الواردات فقد بلغت في العام نفسه (3432) دينار.

وفي عام 1991 بلغ ما صدّره الأردن إلى قطر (10417500) دينار، أما ما استورده فقد بلغ في العام نفسه (6485100) دينار، وفي عام 1999 وصلت الصادرات الأردنية إلى قطر(15735100) دينار، وبلغ حجم الاستيراد من قطر في العام نفسه (4033100) دينار، واحتل النفط المرتبة الأولى في الواردات الأردنية من قطر والتي وصلت إلى 60% حسب أسعار النفط،

1- وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي عام 1980، قسم السياسات والعلاقات التجارية الخارجية، عمان، 18 نيسان 2010

2- الدستور، عمان، 24 كانون الأول 1988، العدد 7668، ص7

وتشير هذه الأرقام إلى ارتفاع ملحوظ في حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة من عام 1971- 1999، باستثناء الفترة الواقعة ما بين الأعوام 1994- 1999؛ إذ تشير الإحصائيات إلى انخفاض في حجم التبادل التجاري بين الأردن وقطر.

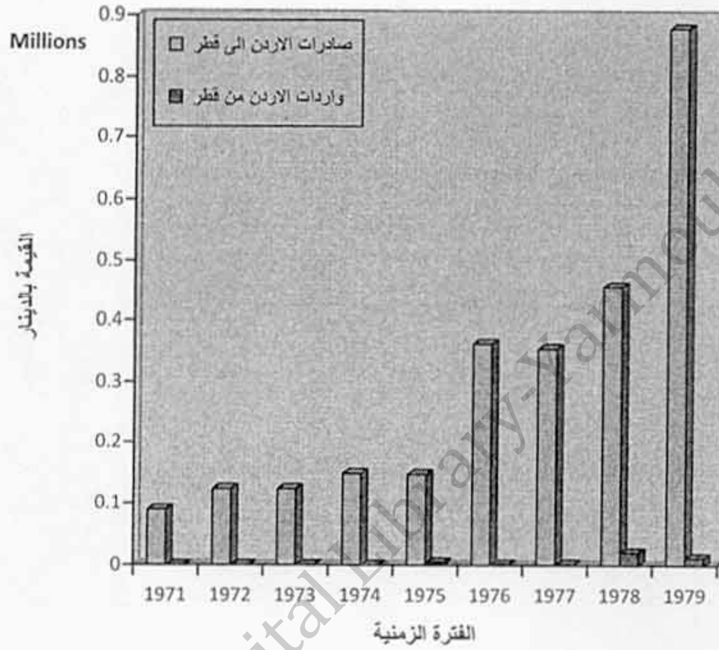
وكانت صادرات الأردن إلى قطر خلال الفترة من 1971-1979 في ارتفاع مستمر وبنسب جيدة، في حين ارتفعت الواردات الأردنية من قطر ارتفاعاً ضئيلاً نسبياً مقارنةً مع صادراته حتى عام 1979، وهذا الأمر قد يعود إلى حاجة قطر إلى شراء المنتجات من مختلف الدول العربية بما فيها الأردن، كونها دولة حديثة الاستقلال، وفي مرحلة بناء وتأسيس لمختلف مؤسساتها، الأمر الذي دفعها للاستعانة بمنتجات الدول العربية ومنها الأردن من ناحية، ونتيجة للسيطرة القطرية الكاملة على إنتاجها النفطي منذ عام 1976 من ناحية أخرى، كما هو موضح في جدول رقم (12).

جـدول رقم (12): التجارة الخارجية بين الأردن وقطر (1971-1979) بالدينار الأردني

السنة	صادرات الأردن إلى قطر	واردات الأردن من قطر
1971	89900	-
1972	123300	200[1]
1973	123305	165
1974	147606	-
1975	146636	4958
1976	363531	1540[2]
1977	355179	1850
1978	455976	20551
1979	878614	11904[3]

1- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، عمان، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، 1974، ص 6
2- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، عمان، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، 1978، ص 5
3- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية،عمان، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، 1979، ص 5

شكل رقم (٣): التجارة الخارجية بين الأردن وقطر (١٩٧١-١٩٧٩) بالدينار الأردني

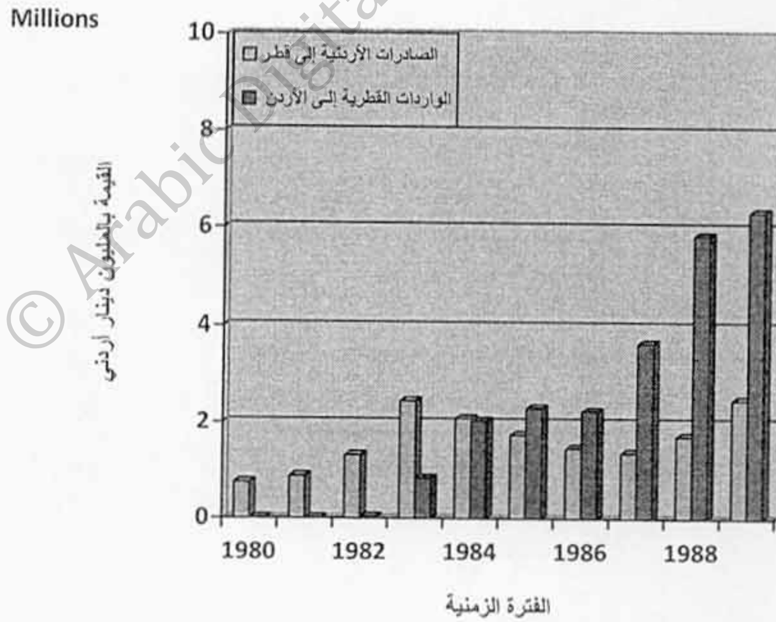


واستمرت الصادرات الأردنية إلى قطر خلال الفترة من 1980-1989 في ارتفاع ملحوظ، صاحبه ارتفاعاً أيضاً في الواردات الأردنية من قطر خاصةً بعد قيام الحرب العراقية-الإيرانية، لحاجة الأردن إلى تأمين النفط والغاز الطبيعي لتحريك عجلة الاقتصاد، إذ كان الأردن يعتمد بشكل مباشر في تأمين إحتياجاته النفطية على العراق، وحال تصاعد الحرب العراقية-الإيرانية دون استمرار العراق على تأمين النفط عبر الحدود الأردنية العراقية، مما دفع الأردن إلى التوجه لدول الخليج ومنها قطر لتأمين احتياجاته من النفط ومن المنتجات الأخرى، كما هو موضح في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13): التجارة الخارجية بين الأردن وقطر (1980–1989) بالدينار الأردني

السنة	صادرات الأردن إلى قطر	واردات الأردن من قطر
1980	734099	[1] 4261
1981	872982	3432
1982	1310586	32380
1983	2465527	824577
1984	2088744	2029457
1985	1733766	2309093
1986	1454921	[2]2235246
1987	1355607	3648638
1988	1704259	5829543
1989	2486526	[3]6308156

شكل رقم (٤): التجارة الخارجية بين الأردن وقطر (١٩٨٠-١٩٨٩) بالدينار الأردني



1- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، عمان، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، 1980، ص 5

2- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، عمان، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، 1986، ص4، 5

3- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، ج2، عمان، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، 1989، ص3

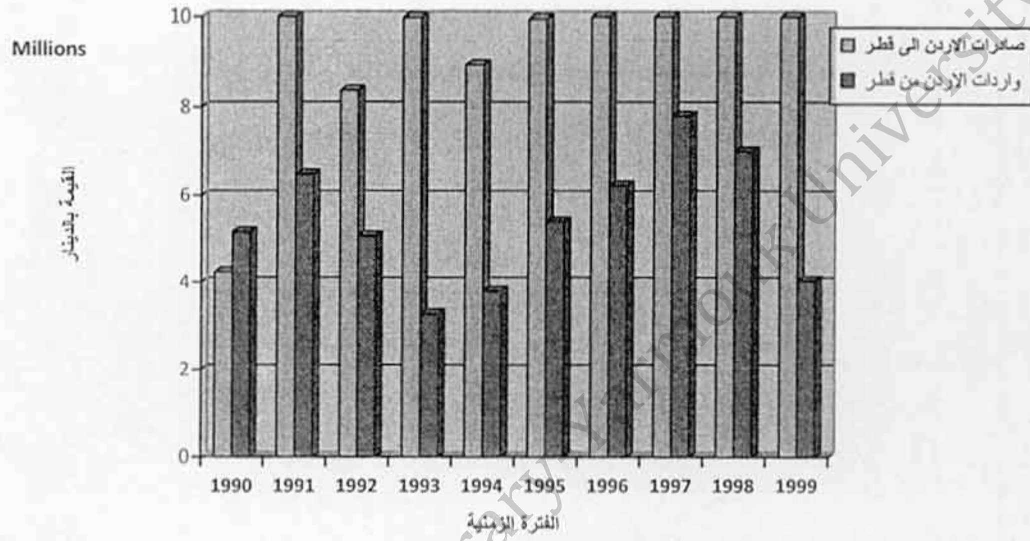
وكانت نسبة الصادرات الأردنية إلى قطر خلال عامي 1990 و1991 جيدة، إلا أن التبادل التجاري اتخذ اتجاهاً واحداً هو الارتفاع التدريجي خلال عقد التسعينيات، وهو أمر طبيعي في ظل التوتر الذي أصاب العلاقات الخليجية الأردنية بعد حرب الخليج الثانية، فالموقف السياسي الأردني تجاه العراق، عدّ موافقة أردنية ضمنية للاحتلال العراقي الكويتي، الأمر الذي أثر سلباً على العلاقات الأردنية القطرية في المجال الاقتصادي، إذ قامت دول الخليج ومنها قطر بمقاطعة الأردن اقتصاديا، ومنعت حافلات النقل الأردنية المحملة بالبضائع من المرور عبر أراضيها، وشاركت في فرض الحصار الاقتصادي على الأردن، وقطع المساعدات المالية عنه، الأمر الذي صاحبه إرباك في الاقتصاد الأردني، وأدى إلى عجز في الميزان التجاري، إلا أن التبادل التجاري بين الطرفين لم يشهد قفزات ولا انخفاضات مفاجئة، إذ انخفضت بعد أزمة الخليج الثانية في عام 1992، ثم أخذت بالارتفاع التدريجي، كما هو موضح في الجدول رقم (14).

جدول رقم: (14): التجارة الخارجية بين الأردن وقطر (1990-1999) بالدينار الأردني

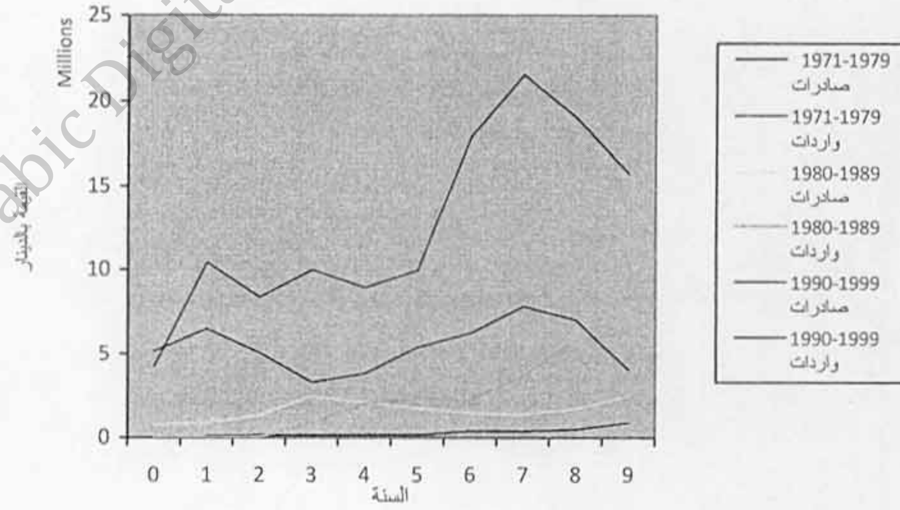
السنة	صادرات الأردن إلى قطر	واردات الأردن من قطر
1990	4234400	5148200
1991	10417500	6485100
1992	8358700	5057100
1993	9988800	3271700
1994	8927100	3796600
1995	9957500	5385200
1996	17891500	6225200
1997	21535300	7801100
1998	19025600	6994300
1999	15735100	[1]4033100

1- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، ج1، عمان، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، 1993، ص2، و 1998، ص2، و 2003 ، ص 2

شكل رقم (٥): التجارة الخارجية بين الأردن وقطر (١٩٩٠-١٩٩٩) بالدينار الأردني



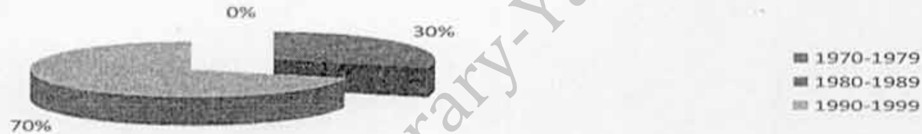
شكل رقم (٦): التجارة الخارجية بين الأردن وقطر (١٩٧١-١٩٩٩) بالدينار الأردني



شكل رقم (٧) صادرات الاردن الى قطر خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٩



شكل رقم (٨): واردات الاردن من قطر خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٩



ويشير المخطط البياني للتجارة الخارجية بين البلدين بأن نسبة **الصادرات الأردنية إلى قطر** خلال الثلاثون عاماً كانت في ارتفاع متواصل، ففي السبعينيات شكلت 2%، وفي الثمانينيات شكلت 11%، وفي التسعينيات شكلت 87% من صادراته، أما نسبة **الواردات الأردنية من قطر** فقد كانت لا شيء في السبعينيات، و30% في الثمانينيات، ثم ارتفعت وأصبحت 70% من وارداته، وهذا مؤشر جيد لتطور العلاقات الأردنية القطرية في المجال الاقتصادي، إذ أن التطورات الاقتصادية الجارية في العالم، وتضاؤل أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية حفز أوجة التعاون بين الأردن وقطر، على اعتبار أن التعاون الاقتصادي بين الدول هو الأساس الصحيح لاقامة علاقات ثنائية متميزة، وبدأت معدلات النشاط الاقتصادي بالزيادة

بين البلدين منذ عام 1995، نظراً لعمليات التكيف والاصلاح الاقتصادي في البلدين، وفتح مجالات واسعة أمام القطاع الخاص وبرامج الخصخصة، وتوسيع عملية التبادل التجاري والاستثماري.

وتمثلت أهم **الواردات الأردنية من قطر** في منتجات الوقود المعدني، والأثاث، والأجهزة، والمعدات الكهربائية، والزجاج ومصنوعاته، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والكتب، والصحف، والحديد والصلب، والمنتجات المعدنية، وتمثلت **الصادرات الأردنية إلى قطر** بمستحضرات الصيدلة، والأثاث، والأسمدة، والخضروات والفواكة، والألبان ومنتجاته، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية، وعجينة الخشب، ومواد نسيجية ومنتجاتها، وحيوانات حية ومنتجاتها، واللدائن ومنتاجاتها كالمطاط ومصنوعاته،[1] كما هو موضح في الجدول رقم (15) والجدول رقم (16).

2- وزارة الخارجية الأردنية، العلاقات الأردنية القطرية، دائرة الشؤون العربية والشرق أوسطية، عمان، 21 كانون الأول 2005، ص1

جدول رقم (15) التجارة الخارجية للأردن(مستوردات) من قطر في الفترة من عام 1994-1999[1]

وصف التصنيف	حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	منتجات المملكة النباتية	منتجات صناعة الاغذية، مشروبات سوائل كحولية وخل، تبغ وابدال تبغ مصنعة	منتجات معدنية	منتجات الصناعات الكيماوية او الصناعات المرتبطة بها	لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	جلود خام وجلود مدبوغة وجلود بفراء ومصنوعات هذه المواد اصناف عدة الحيوانات والسراجة، لوازم السفر، حقائب يدوية وأوعية مماثلة لها، مصنوعات من مصارين الحيوانات (عدا مصارين دودة القز)	عجينة الخشب أو غيرها من عجائن مواد ليفية سليلوزية، نفايات وفضلات ورق أو ورق مقوى (كرتون) وورق مقوى ومصنوعاته	مواد نسيجية ومصنوعاتها
العام	مستوردات: القيمة بالدينار الأردني								
1994	0	0	750	5,177	3,662,977	3,662,977	300	6,155	20,000
1995	56,185	0	750	24,380	4,931,904	4,931,904	-	4,010	2,084
1996	42,475	0	24,100	25,934	6,026,799	6,026,799	-	7,500	0
1997	4,535	0	0	368,229	4,403,807	4,403,807	0	6,800	6,365
1998	13,629	289,114	11,978	14,600	4,268,785	4,268,785	0	4,000	0
1999	3,070	226,638	0	24,544	3,729,118	3,729,118	-	23,609	1,274

وصف التصنيف	معادن عادية ومصنوعاتها	آلات وأجهزة، معدات كهربائية، اجزاؤها، اجهزة تسجيل وإذاعة الصوت، اجهزة تسجيل وإذاعة الصور والصوت في الإذاعة المرئية (التلفزة)، اجزاء ولوازم هذه الاجهزة	معدات نقل	أدوات وأجهزة للبصريات او التصوير الفوتوغرافي او السينمائي او للقياس او الفحص والدقة وأجهزة دقيقة ادوات للطب او للجراحة اصناف صناعة الساعات، ادوات موسيقية، اجزاء ولوازم هذه الادوات والاجهزة	سلع ومنتجات مختلفة	غير مبين
العام	مستوردات: القيمة سيف بالدينار الأردني					
1994	0	7,400	0	0	10,505	11,500
1995	247,169	400	0	850	0	-
1996	7,000	0	2,185	0	0	-
1997	5,530	0	0	0	0	0
1998	0	0	0	0	0	-
1999		0	0	0	10,505	12,085

1 - دائرة الاحصاءات العامة، قسم التجارة الخارجية، عمان، احصائيات خلال الفترة من 1994-1999

جدول رقم (16): التجارة الخارجية للأردن(صادرات) إلى قطر في الفترة من عام 1994-1999[1]

وصف التصنيف	حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	منتجات المملكة النباتية	شحوم ودهون وزيوت حيوانية او نباتية منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع من اصل حيواني او نباتي	منتجات صناعة الاغذية، مشروبات سوائل كحولية وخل، تبغ وابدال تبغ مصنعة	منتجات معدنية	منتجات الصناعات الكيماوية او الصناعات المرتبطة بها	لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	جلود خام وجلود مدبوغة وجلود بفراء ومصنوعات هذه المواد اصناف عدة الحيوانات والسراجة، لوازم السفر، حقائب يدوية واوعية مماثلة لها، مصنوعات من مصارين الحيوانات (عدا مصارين دودة القز)	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي، فلين ومصنوعاته، مصنوعات من القش والحلفاء او غيرها من المواد الضفر، اصناف صناعتي الحصر والسلال	عجينة الخشب أو غيرها من عجائن مواد ليفية سليلوزية، نفايات وفضلات ورق أو ورق مقوى (كرتون) وورق وورق مقوى ومصنوعاته
العام	الصـــــادرات									
1994	437,405	6,906,825	11,455	381,105	1,560	381,105	89,710	-	350	64,331
1995	786,868	6,739,861	186,530	426,874	59,000	426,874	278,722	-	7,448	15,710
1996	3,042,687	8,687,696	288,655	531,574	12,708	531,574	418,070	7,008	1,560	82,405
1997	7,382,176	9,842,466	24,931	459,595	0	459,595	445,337	7,000	60	40,081
1998	3,829,246	10,979,709	15,040	490,374	6,444	490,374	312,004	4,000	4,125	427,999
1999	2,502,444	8,105,425	1,704	435,177	3,803	435,177	370,432	-	8,285	1,086,419

وصف التصنيف	احذية، اغطية راس، مظلات مطر وشمس، عصي وعصي بمقاعد، سياط واجزاء هذه الاصناف، ريش محضر واصناف من ريش، ازهار اصطناعية، مصنوعات من شعر بشري	مصنوعات من حجر او جص او اسمنت او حرير صخري او ميكا او من مواد مماثلة، منتجات من خزف، زجاج ومصنوعات	معادن عادية ومصنوعاتها	آلات واجهزة، معدات كهربائية، اجزاؤها، اجهزة تسجيل واذاعة الصوت، اجهزة تسجيل واذاعة الصور والصوت في الاذاعة المرئية (تلفزة)، اجزاء ولوازم هذه الاجهزة	معدات نقل	ادوات واجهزة للبصريات او التصوير الفوتوغرافي او السينمائي او للقياس او الفحص وادوات واجهزة دقيقة ادوات للطب او للجراحة اصناف صناعة الساعات، ادوات موسيقية، اجزاء ولوازم هذه الادوات والاجهزة	سلع ومنتجات مختلفة	تحف فنية، وقطع للمجموعات وقطع اثرية	مواد نسيجية ومصنوعاتها
العام	الصـــــادرات								
1994	4,846	36,734	0	28,439	245	0	21,249	700	238,203
1995	10,994	110,725	29,651	133,464	31,742	0	33,975	500	317,475
1996	95,308	111,356	167,634	413,461	21,500	6,400	46,721	0	536,721
1997	99,900	86,544	192,288	392,551	9,000	3,950	124,918	4,000	617,502
1998	31,800	176,525	204,133	488,811	168,651	12,170	306,999	9,000	622,130
1999	8,935	166,242	66,532	667,677	70,900	9,566	447,340	700	516,414

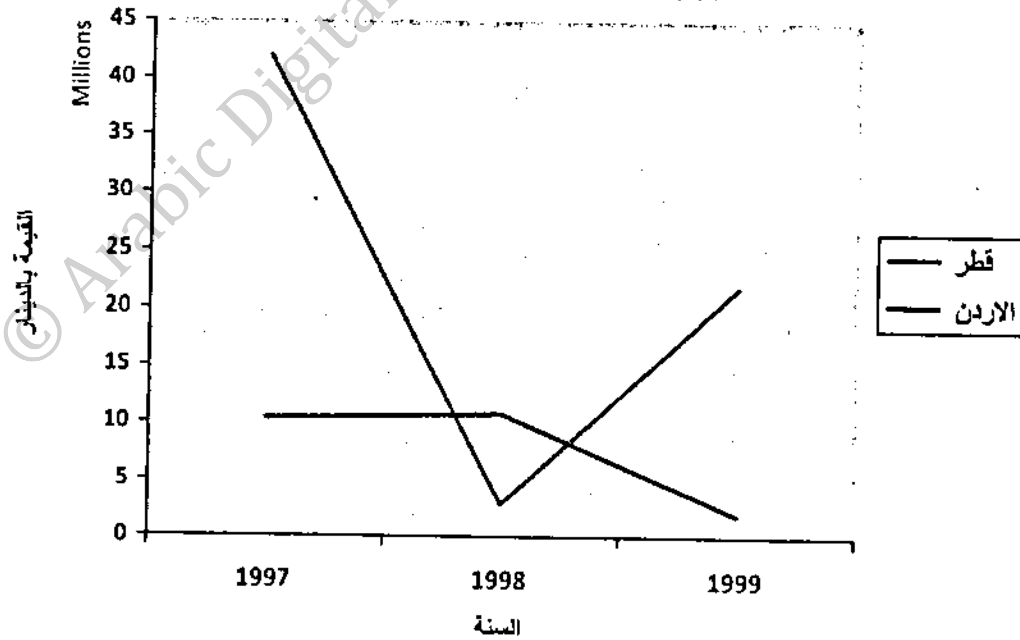
[1] - دائرة الاحصاءات العامة، قسم التجارة الخارجية، عمان، احصائيات خلال الفترة من 1994-1999

أما فيما يتعلق بمعدلات النمو السنوي للناتج المحلي، فإن قطر تفوق الأردن في معدلات النمو كما هو موضح في الجدول رقم (17)، وهذا الأمر يعود إلى الثروة النفطية والغاز الطبيعي التي تمتلكه قطر، فهي تمتلك ثالث احتياطي غاز في العالم بعد إيران وروسيا، كما تمتلك مخزوناً نفطياً احتياطياً جيداً.[1]

جدول رقم (17): الإجمالي معدلات النمو السنوية للناتج المحلي
(باستخدام الأرقام بالمليون دينار)

الدولة	1997	1998	1999
الأردن	10.4	10.8	2.0
قطر	31.6	-7.9	19.9

شكل رقم (٩): معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي



1- وزارة الخارجية الأردنية، العلاقات الأردنية القطرية، دائرة الشؤون العربية والشرق أوسطية، عمان، 29 كانون الأول 2003

1-2: التعاون في مجال الاستثمار

ارتكز التعاون الأردني القطري في مجال الاستثمار من خلال السعي إلى زيادة حجم المشاريع الاستثمارية بين البلدين إذ أولت الحكومة الأردنية القطاع الصناعي اهتماماً كبيراً، تمثل في تشجيع الأموال الأجنبية للاستثمارات داخل الأردن، من خلال منح إعفاءات جمركية على الآلات والأجهزة المستوردة، وإعفاء الأرباح الصافية من ضريبة الدخل، وتأسيس بنك الإنماء الصناعي عام 1958، وتشجيع القطاع الخاص الذي تملك أسهم ومستندات المشاريع الصناعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث قفزت إلى (11.60%) عام 1970، وتروحت ما بين (16.8%-17%) خلال الفترة من عام (1978-1988)، وزاد عدد العاملين بهذا القطاع إلى (13) ألف عامل.[1]

وأنشئت مؤسسة تشجيع الاستثمار بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995، وباشرت مهامها كمؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً اعتباراً من كانون الثاني 1996، بهدف دعم الاقتصاد الوطني، وإيلاء الاستثمار جلّ اهتمامها، ابتداءً من بناء الصورة الفعالة عن الأردن بشكل عام، ومروراً باستقطاب وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية للأردن، وانتهاءً بتسهيل وتبسيط إجراءات ترخيص هذه المشاريع، وتقديم كافة التسهيلات والحوافز والإعفاءات المقررة

1- الهزايمة، محمد، المرجع السابق، ص83

وفيما يتعلق بمعدلات النمو السنوي للناتج المحلي القطري، فإن هناك تباين وتراجع واضح عام 1998، نظراً لتراجع أسعار النفط بنسبة 9%، نتيجة للتدهور العام الذي أصاب اقتصاديات دول الخليج لا سيما ميزانياتها وأرصدتها المالية بعد التكاليف الباهظة التي تكبدتها في حرب الخليج الثانية، إلا أن هذا التراجع شهد تحسناً ملحوظاً بعد عام 1999 بنسبة 34%، الأمر الذي أثر على متوسط دخل الفرد في قطر، إذ وصل الناتج القومي الإجمالي السنوي للفرد عام 1999 ما يقارب 14700 دولار، في حين تراجع الناتج القومي الإجمالي السنوي للفرد في الأردن عام 1999 نتيجة للغزو العراقي للكويت ما يقارب 1630 دولار.[1]

أما الدين العام الخارجي للأردن فقد زاد نتيجة لأزمة الخليج الثانية، التي أدت إلى تقلص المساعدات العربية للأردن، وانخفاض الطلب على العمالة الأردنية وتحويلاتها، مما أدى إلى تقلص الصادرات الأردنية إلى تلك الدول، وبدأ ميزان المدفوعات الأردني يواجه عجزاً تجارياً كبيراً، كما هو موضح في الجدول رقم (18)

جدول رقم(18): اجمالي الدين العام الخارجي المسحوب القائم في ذمة الأردن بنهاية العام بملايين الدولارت الأمريكية

الدولة	1997	1998	1999
الأردن	6,143.0	6,498.0	[2]6,714.0

1- World Military Expenditures & Arms Transfers 1999-2000.Page 79,90

2- صندوق النقد العربي، الاحصاءات، المؤشرات الاقتصادية، الدين العام الخارجي، دولة الإمارات العربية، الرابط الإلكتروني: www.amf.org.ae/ar/econ_indar

بموجب القوانين والأنظمة النافذة، إذ يُعد الاستثمار المحرك الرئيسي لعجلة النمو الاقتصادي، وأحد الفعاليات الاقتصادية الأربعة: الادخار، والاستهلاك، والإنتاج، والاستثمار.[1]

وتطلع الأردن إلى استمرار تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع قطر لما فيه مصلحة مشتركة للبلدين، بالإضافة إلى التطلع نحو مساهمة قطر في دعم الجهود التنموية التي تبذلها الحكومة الأردنية لمواجهة التحديات الاقتصادية والإجتماعية المختلفة من خلال صندوق قطر للتنمية، من أجل المساهمة في دعم الجهود التنموية للدول العربية، وتشجيع القطاع الخاص القطري للاستفادة من التسهيلات والاعفاءات التي تمنح لهم لزيادة حجم استثماراتهم في الأردن.[2]

وتُعد قطر من الدول الغنية في ثرواتها الطبيعية كالغاز والنفط، في الوقت الذي يتمتع الأردن فيه ببنية تحتية جيدة، وموارد بشرية مدربة ومؤهلة، وقادرة على نقل التكنولوجيا والخبرة من الأردن إلى قطر، الأمر الذي دفع الأردن للسعي نحو زيادة الاستثمارات القطرية فيه،[3] وتعريف رجال الاقتصاد والمستثمرين القطريين بالإمكانيات الاقتصادية والاستثمارية، والمناخ الاستثماري الجيد الذي يتمتع به الأردن، والذي يتوافر فيه الكثير من الفرص الاستثمارية المجدية في ظل تشريعات وقوانين مشجعة وحوافز وإعفاءات كثيرة داعياً رجال الأعمال القطريين للاطلاع على أجواء الاستثمار، ودراسة الإمكانات المتاحة لهم في الأردن.[4]

1- مؤسسة تشجيع الاستثمار، نبذة موجزة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار، قسم المعلومات والاحصاء، عمان، الرابط الإلكتروني:
/http://images.jordan.gov.jo/wps/wcm/connect/gov/$$!!941/$$!!946/$$!!1058

2- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الاستثمارات القطرية في الأردن، قسم العلاقات العربية والآسيوية، عمان، 27 كانون الثاني 2010

3- وزارة الخارجية القطرية، العلاقات الثنائية بين دولة قطر والمملكة الأردنية الهاشمية، السفارة القطرية في الأردن، عمان، 15 شباط 2010 ، ص1

4- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العلاقات التجارية والاستثمارية بين الأردن وقطر، مديرية الشؤون العربية والاسلامية، عمان، 27 كانون الثاني 2010

وتوجهت قطر نحو إقامة مشاريع استثمارية في الأردن بقيمة ما يقارب (70.000.000) دولار خلال عام 1998،[1] منها (1.022.000) دولاراستثمارات قطرية مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمارالأردني، ومن هذه المشاريع مشروع شركة أور لصناعة وإنتاج الإسمنت ومشتقاته، ومشروع شركة البلاد للخدمات الطبية- مستشفي الاستقلال، وقد ارتكزت مجالات المشاريع الاستثمارية القطرية المنشأة في الأردن في مجالات الصناعة: كصناعة منتجات التعدين، وصناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية، والطباعة، والنشر، والصحة، والمستشفيات.[2]

<u>1-3: التعاون في مجال النقل والمواصلات</u>

ارتكز التعاون الأردني القطري في مجال النقل والمواصلات على عقد مجموعة من الاتفاقيات بين البلدين، إذ عقدت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وتنظيم تجارة الترانزيت والنقل في 15 نيسان 1968، بهدف تنظيم النقل وتسهيله بما يحقق أهداف التنمية، والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

وعقد اتفاق إنشاء خدمات جوية بين الأردن وقطر في 14 أيلول 1974، بهدف الوصول إلى اتفاق مكمل بين حكومتي الدولتين لمعاهدة الطيران المدني الدولي المفتوحة، لإنشاء خطوط جوية، وخطوط جوية دولية، على أن يمنح كل طرف متعاقد الطرف الآخر الحقوق بتشغيل خطوط

1- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 11 كانون الثاني 1998

2- مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية، حجم الاستثمارات لدولة قطر في الأردن، قسم المعلومات والاحصاء، عمان، 30 آذار 2010

جوية دولية منتظمة؛ مثل الحق في عبور إقليمه دون الهبوط فيه، والحق في الهبوط في إقليمه لأغراض غير تجارية.[1]

وعقد اتفاق أردني قطري في 20 تشرين الأول 1995، بهدف تعديل بعض بنود الاتفاقية التي عقدت في مجال إنشاء الخدمات الجوية عام 1974، لغاية مواكبة ما استجد من تطورات في مجال الخدمات الجوية.[2]

وانبثق عن اجتماع اللجنة الأردنية القطرية المشتركة العليا في تموز 1996، الدعوة إلى الاستفادة من الإمكانيات التدريبية في مجال الطيران المدني في أكاديمية الطيران الملكية الأردنية، وكلية قطر لعلوم الطيران، واللتين توفران فرص التدريب المتخصصة في هذا المجال.[3]

ووقع على اتفاقية النقل البحري التجاري والموانئ بين الأردن وقطر المكونة بنودها من (20) مادة في 15 تموز1997، بهدف تكثيف مساهمة البلدين في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتنظيم الأنشطة البحرية، وسن سياسة موحدة مركزة على مبدأ المشاركة والتكامل بين أساطيل البلدين في نقل المبادلات التجارية البحرية، وتلافي كافة العوائق التي من شأنها أن تضر بتنمية النقل البحري، وتنسيق التعاون في مجال التفتيش، والإرشاد، والإنقاذ البحري، والتأهيل البحري، واستغلال الموانئ البحرية، وإدارة وتشغيل وصيانة السفن، وتبادل المعلومات بقصد توفير

1- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العلاقات الثنائية الأردنية القطرية، قسم العلاقات العربية والاسلامية، عمان، 27 كانون الثاني 2010

2- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العلاقات التجارية والاستثمارية بين الأردن وقطر، مديرية الشؤون العربية والاسلامية، عمان، 27 كانون الثاني 2010

3- وزارة الصناعة والتجارة، محضر اجتماع اللجنة العليا الأردنية القطرية المشتركة في دورتها الأولى عمان للفترة 6-7 تموز 1996، مديرية السياسات والعلاقات التجارية والخارجية، عمان، 18 نيسان 2010، ص8

أنجع السبل لسلامة سفن كلا البلدين، والعمل على تنسيق التشريعات البحرية في البلدين المتعاقدين، وتوحيد المواقف في المحافل والمنظمات البحرية الإقليمية والدولية.

وقام الجانبان بإنشاء لجنة بحرية مشتركة بهدف تطبيق بنود الاتفاقية، ومتابعة برامج العمل المشترك، ودعم العلاقات البحرية، وتكريس مبدأ التشاور والتحاور، وتبادل المعلومات والوثائق والإحصائيات الدورية.[1]

وفي 15 تموز 1997 عقدت اتفاقية النقل الدولي على الطرق بين الأردن قطر، تضمنت بنودها (24) مادة، بهدف تسهيل نقل الركاب والبضائع على الطرق بين بلديهما، وعبر أراضيهما بطريق الترانزيت.

وشكلت لجنة من كلا البلدين لتنفيذ بنود الاتفاقية، ومراجعة المواضيع التي تقع ضمن بنود الاتفاقية وتقديم التوصيات بشأنها، ودراسة المشاكل التي لم تستطيع السلطات المختصة التغلب عليها، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.[2]

1-4: التعاون في مجال السياحة

سعى الجانب الأردني والقطري إلى توثيق العلاقات في المجال السياحي، من خلال تسويق وتنشيط السياحة العلاجية الأردنية، وتشجيع السياحة الترفيهيه والدينية، بزيارة أضرحة ومقامات

1- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العلاقات التجارية والاستثمارية بين الأردن وقطر، مديرية الشؤون العربية والاسلامية، عمان، 27 كانون الثاني 2010، 27 شباط 2010، وأنظر اتفاقية النقل البحري التجاري والموانيء بين الأردن وقطر لسنة 1997، الجريدة الرسمية، عمان، 16 أيلول 1997، العدد 4228، ص4013-4024، ولمزيد من المعلومات حول الاتفاقية أنظر ملحق الاتفاقيات، ص281

2- اتفاقية النقل الدولي على الطرق بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر لسنة 1997، الجريدة الرسمية، عمان، 16 أيلول 1997، العدد 4228، ص 4022، ولمزيد من المعلومات حول الاتفاقية أنظر ملحق الاتفاقيات، ص 287

الصحابة رضي الله عنهم، وإقامة المعارض السياحية، وتبادل الدوريات والنشرات والمطبوعات التي تصدر في كلا البلدين في مجال السياحة، وتشجيع وكلاء السياحة والسفر في كلا البلدين بالتعريف بالسعة السياحية في البلد الآخر، والتعريف بكافة الأنظمة والتشريعات المنظمة لكافة قطاعات السياحة، وتشجيع المستثمرين لإقامة المشروعات السياحية،[1] إذ تشكل عوائد السياحة الخليجية إلى الأردن جزءاً هاماً من العوائد المالية لهذا القطاع في الأردن.

وقد أثرت حرب الخليج الثانية على حركة انتقال الأفراد بين البلدين، ففي الوقت الذي بلغ عدد القطريون القادمون إلى الأردن (3973) عام 1990، تراجع وأصبح (2553) عام 1991، ثم بدأ في الارتفاع التدريجي ليصبح (7976) عام 1997، ليتراجع بشكل ملحوظ ليصبح (1002) عام 1998، ليرتفع بشكل ملحوظ ويصبح (7830) عام 1999، وقد أثر تذبذب أعداد القطريين القادمين إلى الأردن سلباً على مجال السياحة الترفيهية أو السياحة العلاجية، الذي يعتبر مورد هام من موارد الخزينة الأردنية. [2]

1-5: العمالة الأردنية الوافدة إلى قطر

1-5-1: توافد العمالة الأردنية إلى قطر

تعاني قطر كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي من قلة السكان العرب الأصليون ونقص في مواردها البشرية، مقارنه مع القادمون من الخارج، إذ أن العمالة الأجنبية الوافدة إلى قطر تزيد على عدد السكان الأصليين، إذ وصل إليها في السبعينيات مئات آلاف المهاجرين من

1- وزارة الصناعة والتجارة، محضر اجتماع اللجنة العليا الأردنية القطرية المشتركة في دورتها الأولى عمان للفترة 6-7 تموز 1996، مديرية السياسات والعلاقات التجارية والخارجية، عمان، 18 نيسان 2010، ص 8

2- مشاقبة، أمين، **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، عمان، الحامد للنشر والتوزيع، 2001، ص 149، 150

القوى العاملة من يمنيين، ومصريين، وفلسطينيين، وأردنيين، ثم ازداد العدد بعد ذلك من دولة كوريا الجنوبية التي شكل وافدوها الغالبية في قطر،[1] الأمر الذي دفعها إلى النظر في ضرورة تخفيض حجم العمالة الوافدة، وتعديل تركيبتها، وتحسين نوعيتها من خلال التخفيض التدريجي للعمالة، وتحسين التركيب النوعي لقوة العمل الوافدة، واستقدام نسبة أكبر من المهنيين المؤهلين مع مستوى تعليمي معين، وتطلب تحقيق ذلك وضع برنامج محدد من أجل الاعتماد على قوة العمل المحلية، وتعبئة كافة القوى الوطنية، وزيادة نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي، والعمل على القضاء على كافة أشكال البطالة، والترشيد في الاحتياجات من القوى العاملة، وعدم السماح بالاستقدام الهامشي في قطاع الخدمات الأهلية وتجارة التجزئة، والتخطيط المستمر لعملية الإحلال.[2]

أما العمالة الأردنية، فإنها تتمتع بمستوى رفيع نسبياً من المهارة المهنية والتعليم نظراً لما يوليه المجتمع الأردني من اهتمام بالغ بذلك، وتوجهت دول الخليج نتيجة للنهضة الشاملة التي حققتها على كافة المستويات الثقافية والتعليمية والاقتصادية والعمرانية، الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط خاصة في السبعينيات، إلى الاستفادة من كفاءات ومهارات غير متوفرة لديها، ومتواجدة في الدول العربية مثل مصر والأردن، وقامت باستقطاب الكفاءات اللازمة لبناء مؤسساتها، الأمر الذي شكل هجرة عمالية نشطة ما بين الدول العربية النفطية الغنية والدول العربية الأقل حظاً في المنطقة العربية، كان عمادها "**المال مقابل الكفاءات**"، وقد رافق الهجرة العمالية آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة جداً، طالت العمال المهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم التي جاءوا منها، والدول

1- زونر، ادموند، ترجمة: خليفه، محمد، **من يهدد منطقة الخليج العربي**، ط1، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1983، ص14

2- القرني، علي، المرجع السابق، ص 191- 193

المصدرة والمستوردة للعمال في آن واحد، وبذلك كان للهجرة العمالية تأثير كبير على الاقتصاد الوطني للدول المصدرة للعمال.[1]

ونتيجة لارتفاع تكاليف الحياة العصرية التي يعيشها الأردنيون، هاجرت الأيدي العاملة المهنية والمتخصصة من الأردن إلى الدول البترولية، ومنها قطر، نظراً لارتفاع نسبة الأجور هناك عما هو في الأردن، وبلغ عدد القوى الأردنية العاملة في قطر 6000 عاملاً عام 1975، في الوقت الذي ارتفع وأصبح 7250 عاملاً عام 1983، وأصبح 8000 عامل عام 1986، حسب تقديرات وزارة العمل الأردنية،[2] وبلغ عدد أفراد الجالية الأردنية في قطر عام 1990 حوالي 10000، وفي عام 1999 أصبح عددها ما يقارب 15000 ألف عامل أردني حتى عام 1999، توزعوا على جميع مرافق الحياة.[3]

وعلى المستوى النوعي للعمالة، شهد عقد السبعينيات اهتمام قطر بقطاع الإنشاء والتشييد والتعمير والبنية الأساسية، وبناء الدولة الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على العمالة في قطاع الإنشاءات، والتي غالباً ما تنتهي مهمتها بانتهاء المشروع أو مجموعة المشاريع بعينها، بالإضافة إلى استقدام الأطباء والعاملين في المجالات الصحية والاجتماعية والإعلامية والمدرسيين ورجال التعليم.

1- حسين، رمزون، " **الهجرة العمالية الأردنية إلى دول الخليج وأثرها على العمال المغتربين**"، مجلة البلقاء، المجلد الرابع، العدد الثاني 1996، ص81،80

2- الطرزي، عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص 141

3- وزارة الخارجية الأردنية، العلاقات الأردنية القطرية، دائرة الشؤون العربية والشرق أوسطية، عمان، 29 كانون الأول 2003، ص3

وفي عقد الثمانينيات صاحب الاتجاه إلى توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها قطر إلى مواطنيها، زيادة في الطلب على العمالة ذات التخصصات الفنية طويلة المدى مثل الأطباء، والمحاسبيين، والموظفيين الإداريين، ورجال الاعلام والصحافة، بالاضافة إلى التوسع في مجال التعليم، وكلها تقوم بأعمال دائمة ومتجددة، وكان إثبات كفاءة الفرد أو المجموعة في أداء تلك النوعية من الأعمال؛ يعني استمرار الإقامة في قطر.

وفي عقد التسعينيات تراجع عدد العمالة الأردنية في الدول الخليجية ومنها قطر نتيجة لأزمة الخليج الثانية، التي أدت إلى تسريح عدد كبير من العامليين الأردنيين وعودتهم المفاجئة، الأمر الذي فرض أعباء سياسية وضغوط داخلية على الأردن، انعكس بدورة على خطط التنمية ومجمل السياسات العامة نتيجة هذا التطور المفاجيء، الذي أدى إلى ارتفاع في حجم البطالة وانخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات التضخم وعجز موازين المدفوعات وأزمات في مجالات الإسكان والتعليم والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية. [1]

إلا أن قطر بعد عام 1994 توجهت من جديد نحو الاستفادة من الكفاءات الأردنية في مختلف المجالات لتعود العلاقات القطرية الأردنية إلى سابق عهدها. [2]

وبذلك نلاحظ بأن العلاقات الأردنية القطرية في مجال العمالة ارتبطت بحجم المساهمة التي يقدمها كلا البلدين تجاه الآخر، فقطر تعتبر مصدراً مالياً للدخل والإنفاق وتعديل موازين المدفوعات للأردن من خلال التحويلات المالية والاستثمارات الناجمة عن مدخرات العمالة العائدة، في الوقت

1- راشد، سامح، المرجع السابق، ص120، 169، 170، 222

2- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 5 أيار 1997

التي ساهمت العمالة الأردنية إسهاماً أساسياً في تنمية المجالات الاجتماعية والفنية والتخصصية، وذلك بعد أن تم بالفعل بناء الدولة وإقامة هياكلها من عمران وتشييد المؤسسات والنظم والسياسات والخطط المستقبلية لها.

2-5-1: الاتفاقيات الثنائية لتنظيم الاستفادة من العمال الأردنيين في قطر

قامت الحكومة القطرية ممثلة بوزير العمل والشؤون الإجتماعية القطري، الشيخ علي الأنصاري، في 25 أيار1982، بتوقيع اتفاقية مع وزارة العمل الأردنية، بهدف تدعيم مجالات التعاون المتعلقة بالقوى العاملة بين البلدين، وتنظيم تشغيلها وانتقالها بما في ذلك التدريب المهني مع تبادل الخبرات والمعلومات. [1]

وفي 5 أيار عام 1997، عقدت اتفاقية لتنظيم الاستفادة من العمال الأردنيين في قطر، وتبسيط إجراءات استخدامهم، وقامت وزارتا العمل الأردنية وشؤون الخدمة المدنية والإسكان القطرية، بتبادل المعلومات حول احتياجات الجانب القطري من العمالة، وإمكانيات الجانب الأردني في هذا المجال، وقامت الوزارة القطرية بتزويد وزارة العمل بالمعلومات المتوفرة لديها سنويا عن ظروف الحياة والعمل في قطر، ليسترشد بها العمال الأردنيون الذين يقع عليهم الاختيار، إضافة إلى قيام الوزارة القطرية بتزويد وزارة العمل بطلبات الاستخدام المقدمة إليها من أصحاب الأعمال للعمل في قطر، واستجابة وزارة العمل لهذه الطلبات في حدود الإمكانيات المتوفرة لديها.[2]

1- الرأي، عمان، 28 أيار 1982، العدد 4383، ص2

2- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 5 أيار 1997

وتكونت الاتفاقية من (13) مادة، تضمنت الشروط الواجب توافرها في عروض الاستخدام للعمال الأردنيين من حيث؛ نوع المؤهلات، والخبرات، والتخصصات المطلوبة، ومدة الاستخدام المحتملة، وبيان تفصيلي بشروط العمل، وخاصة الأجر، ومكافأة نهاية الخدمة، وظروف العمل، والتسهيلات الخاصة بالانتقال، والمسكن، وجميع البيانات الأساسية للعمال لإبرام عقد العمل، وبموجب الاتفاقية تم تشكيل لجنة مشتركة للتنسيق بين الحكومتين لتنفيذ بنودها واتخاذ التدابير الضرورية بخصوصها، وتأويل أحكام الاتفاقية عند حدوث أي خلاف بشأنها، وتسوية ما قد ينشأ من صعوبات في تنفيذها، واقتراح مراجعة، أو تعديل كل أو بعض مواد الاتفاقية عند الضرورة، بحيث تجتمع اللجنة كل سنتين أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك.[1]

1-6: المساعدات المالية القطرية للأردن

يرتبط الاقتصاد الأردني بعلاقة التبعية مع الكثير من الدول الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وخاصة مع السعودية ودول الخليج وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فهناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي تبين تبعية الاقتصاد الأردني، واعتماده على المساعدات والقروض الخارجية لتمويل جزء من ميزانيته العامة، لسد العجز في ميزان مدفوعاته التجارية.[2]

وقامت قطر بتقديم مساعدات مالية إلى الأردن خاصة في أوقات الأزمات، بحكم مسؤولية دول الخليج عن دورها العربي والقومي في مقاومة إسرائيل ومساندة الشعب الفلسطيني ومساندة دول المواجهة، التي دافعت عن الوطن العربي ضمن الامكانات المتاحة لها، إذ قامت دول الخليج

1- اتفاقية تنظيم استخدام العمال الأردنيين في دولة قطر، 1 حزيران 1997، الجريدة الرسمية، عمان، العدد 4208، ولمزيد من المعلومات حول الاتفاقية أنظر ملحق الاتفاقيات، ص 278

2- المشاقبة، أمين، المرجع السابق، ص 54

باستخدام النفط سلاحاً في العلاقات العربية- الإسرائيلية عام 1973، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع في أسعار النفط في دول الخليج العربية أوصله إلى مرحلة الثراء في فترة وجيزة.[1]

وبعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1978، عقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد خلال الفترة من 3 إلى 5 تشرين الثاني 1978 وحضرته كل الدول العربية باستثناء مصر، تقرر إنشاء صندوق دعم عربي، تعهدت كل من: السعودية وقطر والعراق وليبيا والجزائر والامارات المتحده، بدفع معونات مادية لدول المواجهة بمبلغ (3500) مليون دولار في السنة ولمدة عشر سنوات، وكانت حصة الأردن (1250) مليون.[2] وتسلم الأردن عام 1979 قيمة القسطين الأول والثاني من حكومة قطر من الالتزام المالي الذي تقرر منحه للأردن في مؤتمر القمة العربي التاسع ، وذلك وفاءً لالتزامها نحو الأردن كإحدى دول المواجهة مع إسرائيل، لتقوم الأردن بتعبئة مواردها، والوفاء بالتزامها الوطني والقومي للتصدى لمخططات العدو الصهيوني.[3]

إلا أن المساعدات المالية المباشرة التي كانت قطر تقدمها للأردن توقفت خلال عامي 1991، 1992، وذلك لموقف الأردن تجاه أزمة الخليج الثانية، وقناعة الدول الخليجية بأن حالة المواجهة مع إسرائيل لم تعد قائمة، وبالتالي فهي غير ملزمة بدعم دول المواجهة ومنها الأردن، إضافة إلى الأسباب الاقتصادية وتراجع مدخولات دول الخليج النفطية، والمديونية العالية التي أصبحت تعاني دول الخليج منها جراء تحملها تكاليف عملية تحرير الكويت.

1- هياجنة، عدنان، المرجع السابق، ص 49

2- الموسى، سليمان، **تاريخ الأردن السياسي والمعاصر1967- 1995**، عمان، منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1998، ص147، 148

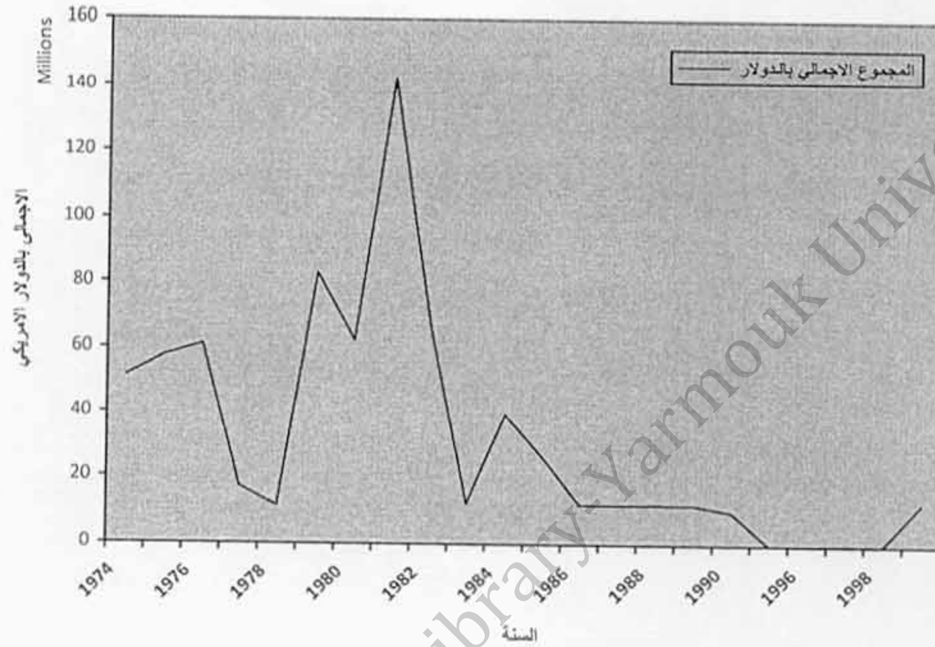
3- الرأي، عمان، 3 تموز 1979، العدد 3374، ص1

وبلغ حجم المساعدات المالية التي قدمتها قطر إلى الأردن (481.209.000) مليون خلال الفترة من 1974-1999، وتشير الأرقام إلى أن المساعدات القطرية كانت جيدة إلى حد ما في الفترة من 1974- 1985، في حين تراجعت المساعدات المالية الحكومية وحجم المشاريع من عام 1986 -1998 تراجعاً ملموساً، إذ كان لأزمة الخليج الثانية عام 1990 أثرها الكبير في هذا التراجع، إلا أن قطر قامت في عام 1999 بتقديم ما مجموعه (12.630.535) مليون دولار، مما أعطى مؤشراً واضحاً لتحسن العلاقات الأردنية القطرية، ومساهمة قطر الإيجابية لدعم الأردن اقتصادياً، لمواجهة التحديات التي عاني منها بعد أزمة الخليج، وكما هو في الجدول رقم (19).

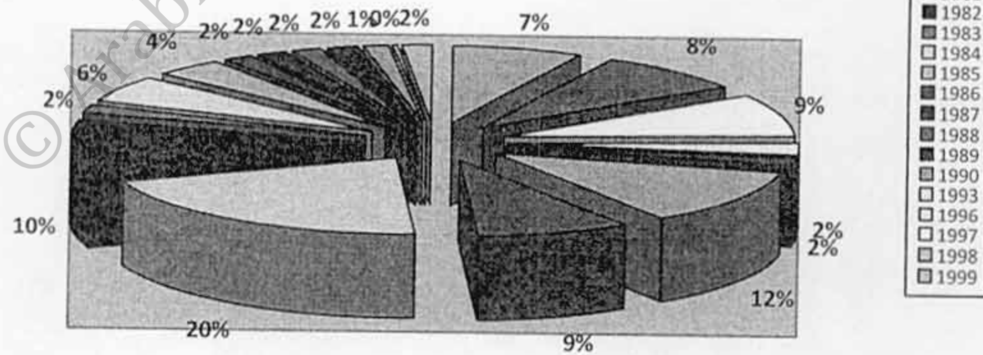
جدول رقم (19): المساعدات المالية التي قدمتها قطر للأردن خلال الفترة (1974-1999)

السنة	حكومية	مشاريع	هيئات وأفراد	خاصة	المجموع بالدولار
1974	46000000	1500000	90000	4000000	51590000
1975	45650000	12120000	5000	-	57775000
1976	35000000	25756000	499000	-	61255000
1977	12000000	-	183000	5000000	17183000
1978	6383000	-	-	5000000	11383000
1979	82143000	-	780000	-	82923000
1980	54762000	-	542000	7000000	62304000
1981	123143000	-	7234000	12000000	142377000
1982	54762000	-	206000	12000000	66968000
1983	-	-	220000	12000000	12220000
1984	27381000	-	-	12000000	39381000
1985	14000000	-	191000	12000000	26191000
1986	-	-	-	12000000	12000000
1987	-	-	28000	12000000	12028000
1988	-	-	46000	12000000	12046000
1989	-	-	12000	12000000	12012000
1990	-	-	-	10000000	10000000
1993	-	-	30000	-	30000
1996	-	-	106000	-	106000
1997	-	44129	177920	-	222049
1998	-	-	123160	-	123160
1999	11000000	1500000	130535	-	12630535

شكل رقم (١٠): المساعدات المالية التي قدمتها قطر إلى الأردن خلال الفترة من (١٩٧٤-١٩٩٩)



شكل رقم (١١): نسب المساعدات المالية التي قدمتها قطر للأردن خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٩)



المبحث الثاني: الزيارات المتبادلة في مجال التعاون الاقتصادي

تم تبادل العديد من الزيارات بين البلدين خلال الفترة من 1971-1999، لتوثيق العلاقات في المجال الاقتصادي بينهما، وكانت الزيارات على مستوى الوزراء، وأمناء عام وزارتي الصناعة والتجارة، ومديري غرف التجارة والصناعة، ورؤساء دواوين شؤون الموظفين، ومدراء الشركات، ورجال الأعمال، والمستثمرين، والوفود الرسمية،على النحو الآتي:

2-1: الزيارات المتبادلة خلال الفترة 1971- 1979[1]

2-1-1: زيارات الجانب الأردني إلى قطر

- زيارة حسن الكايد رئيس ديوان الموظفين الأردني، ضمن زيارته إلى دول الخليج، الكويت وأبو ظبي وقطر وعُمان والبحرين، في آب 1973.[2]

2-1-2: زيارات الجانب القطري إلى الأردن

- زيارة الشيخ علي بن أحمد الأنصاري، وزير العمل والشؤون الإجتماعية القطري، في 1 آذار 1973.[3]
- زيارة الشيخ علي بن أحمد الأنصاري، وزير العمل والشؤون الإجتماعية القطري، في 17 آذار 1973.[4]
- زيارة الشيخ علي بن أحمد الأنصاري، وزير الشؤون الإجتماعية والعمل القطري، في 23 شباط 1976.[1]

---

1 - أنظر جدول رقم (20)، ص 139، وجدول (21)، ص 140، وجدول (22)، ص141

2- الدستور، عمان، 29 آب 1973، العدد 2189، ص 2، والدستور، عمان، 31 آب 1973، العدد 2191، ص3

3- الدستور، عمان، 1 آذار 1973، العدد 2009، ص2

4- الدستور، عمان، 18 آذار 1973، العدد 2026، 1973، ص1

- زيارة وزير السياحة والآثار، في 11 نيسان 1977.
- زيارة رئيس الاتحاد العربي للسياحة في الدوحة، في نيسان 1977. [2]

2-2: الزيارات المتبادلة خلال الفترة 1980-1989

2-2-1: زيارات الجانب الأردني إلى قطر

- زيارة الدكتور جواد العناني، وزير العمل الأردني، لدول الخليج منها البحرين والإمارات العربية المتحدة، والدوحة، في 22 كانون الثاني 1982.[3]

2-2-2: زيارات الجانب القطري إلى الأردن

- زيارة الشيخ علي أحمد الأنصاري، وزير العمل والشؤون الإجتماعية القطري، في 27 أيار 1981.[4]
- زيارة عبد الله بن ناصر السويدي، وزير المواصلات والنقل القطري، في شباط 1982.[5]
- زيارة الشيخ علي أحمد الأنصاري، وزير العمل والشؤون الإجتماعية القطري، في 27 كانون الثاني 1982.[6]
- زيارة الشيخ علي أحمد الأنصاري، وزير العمل والشؤون الإجتماعية القطرية، في 25 أيار 1982.[7]

1- الدستور، عمان، 24 شباط 1976، العدد 3109، ص 3
2- الدستور، عمان، 11 نيسان1977، العدد 3485، ص2
3- الدستور، عمان، 24 كانون الثاني 1982، العدد 5190، ص1، 17 و Jordan Times, 24 Jan 1982, P 3, Archive Section
4- الدستور، عمان، 27 أيار 1981، 4954، ص6
5- الدستور، عمان، 24 شباط 1982، العدد 5222
6- الرأي، عمان، 27 أيار 1982، العدد 4382، ص2
7- الرأي، عمان، 28 أيار 1982، العدد 4383، ص2

- زيارة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني، والمستشار سمير ذيب، في تموز 1989.[1]

2-3: الزيارات المتبادلة خلال الفترة 1990-1999

2-3-1: زيارات الجانب الأردني إلى قطر

- زيارة جمال الصرايرة، وزير البريد والاتصالات الأردني، في 16 شباط 1993.[2]
- زيارة محمود الزعبي، في 6 نيسان 1993، للمشاركة في معرض قطر الدولي للسفر والسياحة للتعريف بالأردن سياحيا.[3]
- زيارة عقل بلتاجي، نائب المدير العام التنفيذي للتسويق والخدمات الملكية الأردنية، في 22 آذار 1994.[4]
- زيارة الوفد الأردني لغرفة الصناعة القطرية برئاسة خلدون أبو حسان، رئيس غرفة صناعة عمان، في 5 نيسان 1994.[5]
- زيارة أحمد جويبر مدير عام سلطة الطيران المدني، في 13 نيسان 1994.[6]
- زيارة عبد السلام المجالي، رئيس الوزراء الأردني، في 5 أيار 1997.[7]
- زيارة عقل بلتاجي، وزير السياحة والآثار، في 10 حزيران 1997.[8]
- زيارة محمد الحلايقة، أمين عام وزارة التجارة والصناعة الأردني، في 4 تموز 1997.[1]

1- الرأي، عمان، 7 تموز 1989، العدد 6929، ص1

2- الدستور، عمان، 17 شباط 1993، العدد 9158، ص22

3- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 6 نيسان 1993

4- الدستور، عمان، 28 آذار 1994، العدد 9553، ص13، 20

5- الدستور، عمان، 5 نيسان 1994، العدد 9562، ص14

6- الدستور، عمان، 14 نيسان 1994، العدد 9571، ص1، 22

7- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 5 أيار 1997

8- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 10 حزيران 1996

- زيارة رجال الأعمال الأردنيين، في 15 حزيران 1998، لمناقشة أهمية وأهداف المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين.[2]
- زيارة وفد أردني، في 27 حزيران 1998، لتبادل وثائق اتفاقيتين للتعاون في مجال النقل البحري والتجاري والموانيء، والنقل الدولي على الطرق.[3]
- زيارة الوفد الأردني ممثلا بمؤسسة تشجيع الاستثمار، في 18 تشرين الأول 1998، للمشاركة في معرض قطر للمال والاستثمار،[4]

2-3-2: زيارات الجانب القطري إلى الأردن

- زيارة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني، شقيق أمير قطر، في 21 تشرين الأول 1993 إلى شركة البوتاس العربية الأردنية.[5]
- زيارة عبد العزيز المناعي وعبدالله العمادي، أعضاء الوفد الاقتصادي القطري، في 24 آذار 1994.[6]
- زيارة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني، وزير المالية والاقتصاد والتجارة القطري، في 28 أيار 1994.[7]

1- وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، محضر اللجنة القطرية الأردنية المشتركة في الدوحة 14 تموز 1997، مديرية السياسات والعلاقات التجارية والخارجية، عمان، 18 نيسان 2010

2- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 15 حزيران 1998

3- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 27 حزيران 1998

4- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 18 تشرين الأول 1998

5- الدستور، عمان، 22 تشرين الأول 1993، العدد 9399، ص 18، 22 والأخيرة

6- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 24 آذار 1994

7- الدستور، عمان، 30 أيار 1994، العدد 9613، ص1، 24

- زيارة الوفد المكون من رجال الأعمال القطريين برئاسة عبد الله العمادي، نائب رئيس مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي، في آذار 1994.[1]
- زيارة الشيخ حمد بن علي آل ثاني، مدير عام مؤسسة الخطوط الجوية القطرية، في 28 أيار عام 1994. [2]
- زيارة عبد العزيز النعيمي، مدير إدارة الطيران المدني القطرية، في 13 آب 1995.[3]
- زيارة الوفد القطري برئاسة سيف مقدم البوعينين، مدير إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية القطرية، في 23 حزيران عام 1996. [4]
- زيارة الوفد المكون من رجال الأعمال القطريين برئاسة سيف مقدم البوعينين، مدير إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية القطرية، في 7 تموز 1996.[5]
- زيارة الوفد الاقتصادي القطري في شهر كانون الثاني 1998، بهدف إقامة مشاريع استثمارية قطرية في الأردن.[6]

وقد ارتكزت محاور الزيارات في مجالات التعاون الاقتصادي الأردني القطري على العديد من المحاور، **ففي <u>المجال الاقتصادي</u>** ارتكزت نحو تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية، وبذل الجهود لتحرير التبادل التجاري وزيادته، وإقامة مشاريع

1- الدستور، عمان، 25 آذار 1994، العدد 9550، ص1، 4، 5، 20

2- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 26 و27 أيار 1994

3- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 13 ، و14 آب 1995

4- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 5 تموز 1996

5- اتفاق انشاء مجلس الفعاليات الاقتصادية القطري- الأردني، الاتفاقيات الأردنية، الاتفاقيات الثنائية بين الأردن وقطر، الرابط الإلكتروني: http://www.agreements.jedco.gov.jo

6- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 11 كانون الثاني 1998

وحضور اجتماعات اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن اللجنة المشتركة العليا الأردنية القطرية، بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بينهما، وإنشاء مجلس الفعاليات الاقتصادي القطري الأردني، بهدف تفعيل دور رجال الأعمال، وتوفير سبل تنمية وتنشيط التجارة والاستثمار.

وفي مجال الاستثمار ارتكزت على التعريف بالمناخ الاستثماري، وتشجيع إقامة مشاريع استثمارية قطرية في الأردن، وتشجيع تبادل زيارات وفود رجال أعمال كلا البلدين، وإقامة المعارض والندوات والمؤتمرات المشتركة، للتعريف بأدوات الاستثمار الحديثة.

وفي مجال السياحية ارتكزت نحو تشجيع إقامة مشاريع مشتركة لتنشيط وتشجيع السياحة العربية الداخلية في الأردن وقطر، والاطلاع على معالم النهضة السياحية في كلا البلدين، وإقامة المعارض، وتبادل اللقاءات، بهدف توسيع آفاق التعاون في المجالات السياحية والاستثمارية المشتركة.

وفي مجال النقل والمواصلات ارتكزت نحو تعزيز مجالات الاتصالات والنقل والنقل الجوي والمواصلات، وتقديم الخبرات والكفاءات الأردنية في مجال النقل والمواصلات إلى الجانب القطري، وافتتاح خط ملاحي من الدوحة إلى عمان.

وفي مجال العمالة الأردنية الوافدة إلى قطر ارتكزت نحو تعزيز العلاقات الثنائية في مجال العمل والعمال، والسعي لإيجاد فرص عمل للأردنيين في قطر، بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطن الأردني، والعمل على إفادة قطر من الكفاءات والخبرات الأردنية في تطوير وبناء مختلف مؤسساتها، وتأمين الرعاية للعمالة الأردنية في قطر.

ونلاحظ بأن أوضاع المنطقة السياسية، ساهمت في زيادة أو تخفيض حجم الزيارات المتبادلة بين البلدين، كما أثرت على طبيعة المجالات التي ارتكز اهتمام البلدين عليها، إذ انصب موضوع اهتمام العلاقات الأردنية القطرية في فترة **السبعينيات** على العمالة الأردنية الوافدة إلى قطر، والتبادل التجاري؛ فقطر دولة حديثة الاستقلال، وبحاجة إلى خبرات وكفاءات الدول العربية المجاورة لها، الأمر الذي ساهم بتعدد الزيارات القطرية إلى الأردن لتعزيز العلاقات في مجال العمل والعمال، وتبادل المعلومات، وكذلك التوجه القطري للاستفادة من منتجات الدول العربية ومنها الأردن مما أدى إلى زيادة عدد الزيارات في مجالات التعاون الاقتصادية، وفي **الثمانينيات** أصبح هناك تركيز على جانب النقل والمواصلات والسياحة بين البلدين، على اعتبارها من القطاعات الهامة لزيادة الدخل الوطني ومصدر من مصادر دخول العملة الصعبة إلى البلاد، وفي **التسعينيات** طرأت تغييرات على النظام الاقتصادي الدولي، الأمر الذي صاحبه عمليات تكيف واصلاح اقتصادي في كل من الأردن وقطر، أدى إلى توجه الحكومات نحو التوسع في المجالات أمام القطاع الخاص وبرامج الخصخصة، وتوسيع عملية التبادل التجاري والاستثماري، لذا نشطت الزيارات المتبادلة بين البلدين في مجال الاستثمار والاقتصاد، وخاصة بعد انتهاء أزمة الخليج الثانية.

ومن أجل زيادة التعاون الاقتصادي بين الأردن وقطر، لا بد من استكشاف مجالات جديدة للتعاون في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والتجارة، وخاصة أن كلا البلدين يمتلك ميزات مكملة لدى الآخر، ففي الوقت الذي تتمتع به قطر بوفرة مالية، فإنه يتوفر لدى الأردن الخبرات المؤهلة في مجالات مختلفة للاستثمار، وبالتأكيد فإن تدعيم التعاون بين البلدين سيرفد العمل العربي المشترك،

الذي تؤمن به كل من القيادة في قطر والأردن، وهذا سيشكل دافع لتنويع أشكال التعاون وزيادة التقارب بين البلدين.

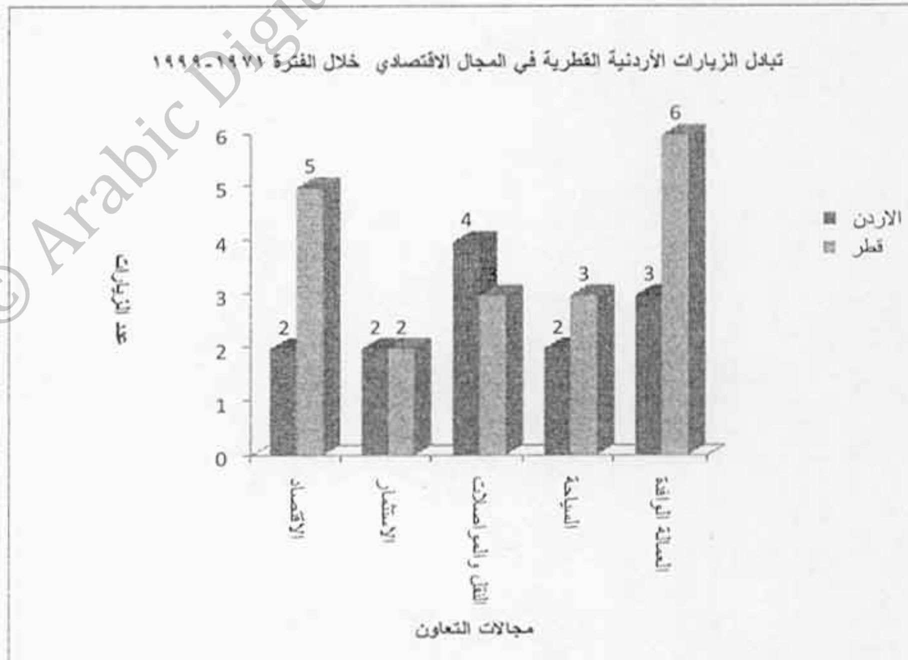
وبلغ مجموع الزيارات المتبادلة بين الأردن وقطر خلال الفترة من 1971- 1999 في مختلف قطاعات التعاون الاقتصادي (32) زيارة، منها (13) زيارة من الجانب الأردني إلى قطر، و(19) زيارة من الجانب القطري إلى الأردن، كانت موزعة كما هو موضح في الجدول رقم (20)، وكانت أعلى نسبة للزيارات بين البلدين في مجال العمالة الأردنية الوافدة إلى قطر خلال الفترة 1971-1999، ومثلت فترة التسعينيات أعلى نسبة للزيارات بين البلدين في مختلف قطاعات التعاون الاقتصادية على الرغم من قيام أزمة الخليج الثانية عام 1990، كما هو موضح في الجدول رقم (21)، والجدول رقم (22).

جدول رقم (20): تبادل الزيارات الأردنية القطرية حسب قطاعات التعاون في المجال الاقتصادي

خلال الفترة 1971-1999

مجال التعاون	الدولة		السنوات
	الأردن	قطر	
الاقتصاد	2	5	1993، 1994، 1996، 1997، 1999
الاستثمار	2	2	1994، 1998
النقل والمواصلات	4	3	1982، 1993، 1994، 1995، 1998
السياحة	2	3	1977، 1989، 1992، 1997
العمالة الوافدة	3	6	1973، 1976، 1981، 1982، 1997
	13	19	32
المجموع			

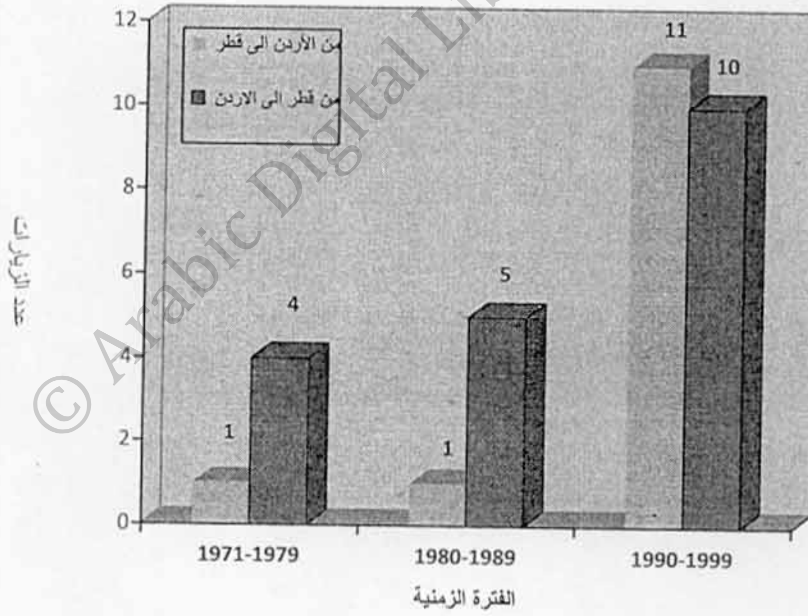
شكل رقم (12): تبادل الزيارات الأردنية القطرية في المجال الاقتصادي خلال الفترة 1971-1999



جدول رقم (21): تبادل الزيارات الأردنية القطرية في المجال الاقتصادي خلال الفترة 1971-1999

السنة	الدولة		مجموع الزيارات
	من الأردن إلى قطر	من قطر إلى الأردن	
1979-1971	1	4	5
1989-1980	1	5	6
1999 -1990	11	10	21
المجموع الكلي			32

شكل رقم (١٣): تبادل الزيارات الاردنية القطرية في المجال الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٩



جدول رقم (22): أهداف تبادل الزيارات الأردنية القطرية في مختلف قطاعات التعاون الاقتصادي خلال الفترة 1971-1999

الرقم	المسؤول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	مجال التعاون	من	إلى	هدف الزيارة
1-	علي بن أحمد الأنصاري	وزير العمل والشؤون الإجتماعية القطري	1973/3/1	العمالة	قطر	الأردن	- التباحث في مجال العمالة الأردنية
2-	علي بن أحمد الأنصاري	وزير العمل والشؤون الإجتماعية القطري	1973/3/17	العمالة	قطر	الأردن	- التباحث في مجال العمالة الأردنية
3-	حسن الكايد	رئيس ديوان الموظفين الأردني	آب 1973	العمالة	الأردن	قطر	- ايجاد فرص وتسهيلات للمواطنين الأردنيين للعمل في الدول العربية الشقيقة. - تزويد الدول العربية بالكفاءات والخبرات الأردنية، والسعي نحو التعاون في مختلف المجالات المشتركة.
4-	علي بن أحمد الأنصاري	وزير العمل والشؤون الإجتماعية القطري	1976/2/23	العمالة	قطر	الأردن	- استعراض العلاقات الأخوية القائمة بين البلدين في مختلف المجالات.
5-	وزير السياحة القطري	وزير السياحة القطري	1977/4/11	السياحة	قطر	الأردن	- توثيق العلاقات بين البلدين في المجال السياحي
6-	رئيس الاتحاد العربي للسياحة	رئيس الاتحاد العربي للسياحة	نيسان 1977	السياحة	قطر	الأردن	- تطوير السياحة
7-	علي بن أحمد الأنصاري	وزير العمل والشؤون الإجتماعية القطري	1981/5/27	العمالة	قطر	الأردن	- تقوية العلاقات بين البلدين في مجالات العمل. - السعي نحو الاستفادة من مؤهلات المسؤولين الأردنيين والخبراء في ميدان التأهيل الإجتماعي كالأعمال اليدوية والتطريز.
8-	جواد العناني	وزير العمل الأردني	1982/1/22	العمالة	الأردن	قطر	- دعم التعاون في مجال العمل والعمال. - تناول أوضاع العمال العرب في الأراضي المحتلة. - استعراض فكرة التكامل الإقتصادي.
9-	علي بن أحمد الأنصاري	وزير العمل والشؤون الإجتماعية القطري	1982/1/27	العمالة	قطر	الأردن	- زيارة قصيره للأردن قبل توجهه إلى جنيف.
10-	عبد الله بن ناصر السويدي	وزير المواصلات والنقل القطري	شباط 1982	النقل والمواصلات	قطر	الأردن	- حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات). - البحث في سبل تعزيز العلاقات في مجال الاتصالات، والسعي للاستفادة من الخبرات الأردنية الفنية في هذا المجال.
11-	علي بن أحمد الأنصاري	وزير العمل والشؤون الإجتماعية القطري	1982/5/25	العمالة	قطر	الأردن	- تدعيم مجالات التعاون المتعلقة في مجالات العمل، وتبادل المعلومات والخبرات.

تابع جدول رقم (22): أهداف تبادل الزيارات الأردنية القطرية في مختلف قطاعات التعاون الاقتصادي خلال الفترة 1971-1999

الرقم	المسؤول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	مجال التعاون	من	إلى	هدف الزيارة
12-	فيصل بن قاسم آل ثاني	مستثمر قطري	تموز 1989	السياحة	قطر	الأردن	- الاطلاع على معالم النهضة السياحية في الأردن. - دعم وتنشيط السياحة العربية الداخلية في أرجاء الوطن العربي، وتشجيع الإستثمارات السياحية العربية في الأردن.
13-	جمال الصرايرة	وزير البريد والاتصالات	1993/2/16	النقل والمواصلات	الأردن	قطر	- التباحث في التعاون الثنائي بين البلدين في قطاع النقل والمواصلات.
14-	محمود الزعبي	وفد أردني	6 نيسان 1993	السياحة	الأردن	قطر	- المشاركة في معرض قطر الدولي للسفر والسياحة، للتعريف بالأردن سياحياً.
15-	محمد بن حمد آل ثاني	شقيق أمير دولة قطر	1993/10/21	الاقتصاد	قطر	الأردن	- زيارة شركة البوتاس الأردنية لاستعراض نشاطات وفعاليات الشركة، وكيفية صناعة الأسمدة الكيماوية وخاماتها.
16-	عبد الله العمادي	رئيس مجلس إدارة مصرف قطر الاسلامي	آذار 1994	الاستثمار	قطر	الأردن	- التعريف بالمناخ الإستثماري في الأردن، وفتح المجال أمام الإستثمارات العربية للنهوض بدورها سيما في الأردن. - استعراض أهمية تنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية.
17-	عقل بلتاجي	نائب المدير العام التنفيذي للتسويق والخدمات الملكية الأردنية	آذار 1994	النقل والمواصلات	الأردن	قطر	- التباحث في إجراءات تأمين حرية حركة النقل الجوي في المطارات.
18-	عبد العزيز المناعي عبد الله العبادي	أعضاء في الوفد الاقتصادي القطري	1994/3/24	الاقتصاد	قطر	الأردن	- استطلاع الوضع الإستثماري في الأردن، والتعرف على المجالات المتاحة. - ايجاد مشاريع مشتركة تخدم مصالح البلدين.
19-	خلدون أبو حسان	عضو في الوفد الأردني لغرفة الصناعة	1994/4/5	الاقتصاد	الأردن	قطر	- المشاركة في أعمال المؤتمر 33 لغرفة التجارة والصناعة والزراعة العربية.
20-	أحمد جويبر	مدير عام سلطة الطيران المدني	1994/4/13	النقل والمواصلات	الأردن	قطر	- التباحث في العلاقات الثنائية مع سلطات الطيران القطرية في مجال النقل الجوي.
21-	حمد بن علي آل ثاني	مدير عام مؤسسة الخطوط الجوية القطرية	1994 /5/28	النقل والمواصلات	قطر	الأردن	- افتتاح خط ملاحي من الدوحة إلى عمان. - دعم التعاون التجاري والإقتصادي بين البلدين.
22-	محمد بن حمد آل ثاني	وزير المالية والإقتصاد	1994/5/28	الاقتصاد	قطر	الأردن	- المشاركة في الدورة الوزارية السابعة عشر للأسكوا. - استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية.

تابع جدول رقم (22): أهداف تبادل الزيارات الأردنية القطرية في مختلف قطاعات التعاون الاقتصادي خلال الفترة 1971-1999

الرقم	المسؤول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	مجال التعاون	من	إلى	هدف الزيارة
-23	عبد العزيز النعيمي	مدير إدارة الطيران المدني القطرية	1995/8/13	النقل والمواصلات	قطر	الأردن	- توقيع مذكرة تفاهم في مجال النقل الجوي والطيران المدني، والتعاون بين سلطات الطيران في مجالات التدريب وتبادل الخبرات
-24	سيف مقدم البوعينين	مدير إدارة الشؤون العربية في وزارة الخارجية القطرية	1996 /6/23	الاقتصاد	قطر	الأردن	- اجتماعات تحضيرية لعقد اجتماع اللجنة الاقتصادية الأردنية القطرية المشتركة العليا. - حث سبل تعزيز العلاقات الثنائية في المجالات الاقتصادية.
-25	سيف مقدم البوعينين	مدير إدارة الشؤون العربية في وزارة الخارجية القطرية	تموز 1996	الاقتصاد	قطر	الأردن	- اجتماعات تحضيرية لعقد اجتماع اللجنة الاقتصادية الأردنية القطرية المشتركة العليا. - البحث في مجالات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين وسبل تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما. - انشاء مجلس الفعاليات الاقتصادي القطري الأردني، لتوفير سبل تنمية وتنشيط التجارة والإستثمار.
-26	د. عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء	1997/5/5	العمالة	الأردن	قطر	- التوقيع على إتفاقية استخدام العمال الأردنيين
-27	عقل بلتاجي	وزير السياحة والآثار الأردني	1997 /6/10	السياحة	الأردن	قطر	- تعزيز التعاون في المجالات السياحية والإستثمارية ، والسعي نحو إقامة مشاريع استثمارية وسياحية مشتركة بين البلدين.
-28	محمد الحلايقة	أمين عام وزارة التجارة والصناعة الأردني	1997/7/4	الاقتصاد	الأردن	قطر	- حضور اجتماع اللجنة الأردنية القطرية المشتركة، لغاية توثيق أواصر التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية.
-29	وفد اقتصادي قطري	وفد رجال أعمال	كانون الثاني 1998	الاستثمار	قطر	الأردن	- التباحث حول امكانية إقامة مشاريع استثمارية قطرية في الأردن. - التركيز نحو إقامة بنك قطري مشترك.
-30	رجال أعمال أردنيين	وفد رجال أعمال	1998 /6/15	الاستثمار	الأردن	قطر	- مناقشة أهمية وأهداف المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين ومؤسسة تشجيع الإستثمار.
-31	وفد أردني	وفد أردني	1998/6/27	النقل والمواصلات	الأردن	قطر	- تبادل وثائق اتفاقيتين للتعاون في مجال النقل البحري والتجاري والموانيء والنقل الدولي على الطرق.
-32	مؤسسة تشجيع الإستثمار	وفد رجال أعمال	1998 /10/18	الاستثمار	الأردن	قطر	- المشاركة في معرض قطر للمال والإستثمار. - السعي نحو إبراز الحوافز ومناخ الأردن لاقامة مشاريع إستثمارية.

الفصـــــل الخامـــــس

العلاقات الأردنيـــــة القطريـــــة

في المجال الثقافـــي والتعليمـــــي

العلاقات الأردنية القطرية في المجال الثقافي والتعليمي

تُعد العلاقات الأردنية القطرية في المجال الثقافي والتعليمي علاقات تاريخية قديمة ووثيقة، ترسخت بفضل روابط التراث الحضاري المشترك، وتعمقت بفضل أواصر الأخوة في الدين الإسلامي الحنيف،[1] لأن أصولها إسلامية، وفروعها عربية وأهدافها وغاياتها ومصيرها واحد.

وقدم الأردن أكثر من ثلث أبنائه المعلمين ليعملوا في الدول العربية ومنها قطر، التي وجدت فيهم كل إخلاص، وجدٍ في العمل، وانضباط في السلوك بشهادة من كانوا يعملون عندهم، وتحمّل الأردن لمدة عقد من الزمان النقص في كفاءاته على المستويين العام والخاص في سبيل تقديم خبراته إلى الدول العربية.[2]

وبدأ التعاون الثقافي الأردني القطري في 21 تشرين الثاني 1972 بإبرام اتفاقية ثقافية بين البلدين، حرصاً منهما على أن يسهم شعباهما في إقامة صرح حضارة عربية حديثة جديرة بماضيها، محققة للأهداف والمثل الواحدة التي يعمل لها أبناء العروبة في مختلف ميادين الثقافة والمعرفة والإبداع.

وسعى الجانبان الأردني والقطري بتعزيز العلاقات بينهما، من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية، وعقد البرامج التنفيذية في المجال الثقافي والتعليمي، وتبادل الزيارات الثنائية بين البلدين.

1- وزارة التربية والتعليم، حجم العلاقات الأردنية القطرية في المجالات التربوية والتعليمية والثقافية، عمان، أيار 1998، ص1

2- الدستور، عمان، 19 شباط 1992، العدد8801، ص 11

المبحث الأول: تطور العلاقات الأردنية القطرية في المجال الثقافي والتعليمي

تُعد الاتفاقية الثقافية الموقعة عام 1972 بين الجانبين الأردني والقطري أول لبنة في سلسلة الاتفاقيات المنظمة للعلاقات الثقافية والتعليمة بينهما، وتهدف الاتفاقية إلى تنظيم أوجه التعاون بين البلدين في المجالات التربوية، والثقافية، والعلمية، والفنية، من خلال تحقيق الأهداف التالية: [1]

1- تبادل الأساتذة والمعلمين والعلماء والباحثين والمفكرين في مختلف المجالات.

2- عقد دورات تدريبية، وندوات، ومؤتمرات، ومحاضرات للأساتذة والمعلمين، ليقفوا على تطور بلديهم، وليتدارسوا القضايا التعليمية والتربوية.

3- تنظيم رحلات جماعية متبادلة للأساتذة والمعلمين والطلاب.

4- تيسير تبادل الزيارات بين المؤسسات العالمية في المجالين الثقافي والفني.

5- توفير منح دراسية تحت تصرف البلد الآخر، والاستفادة منها حسب القوانين المرعية في جامعات البلدين ومؤسسات التعليم المختلفة، بحيث يَخضع مبعوثو كل من البلدين إلى نظام البعثات المعمول به في البلد الآخر.

6- تقريب المناهج التعليمية بين البلدين، والتوسع بتدريس تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأنظمتها، والتعريف برجال العرب في الميادين القومية والثقافية والعلمية والفنية والأدبية، التي تستهدف التعريف بثقافة البلد الآخر.

7- توثيق التعاون بين المؤسسات الثقافية والعلمية والفنية، وتشجيع قيام إنتاج مشترك في الميادين الثقافية والعلمية، على أن تحدد شروط الإنتاج المشترك ومجالاته في اتفاق خاص.

1- اتفاق ثقافي بين الأردن وقطر لسنة 1972، الجريدة الرسمية، عمان، 1 شباط 1973، العدد 2402، ولمزيد من المعلومات حول الاتفاق الثقافي أنظر ملحق الاتفاقيات، ص272

8- تبادل المؤلفات والمجلات، والدوريات، والوثائق التاريخية، والفهارس، وصور المخطوطات والآثار ذات النسخ المتعددة، والمعلومات في مجال التأليف والنشر، وتنسيق العمل في ميادين الترجمة، وتيسير دخول الكتب المطبوعة في أحد البلدين.

9- تبادل الأفلام الثقافية، والعلمية، والتربوية، والتوجيهية، والمطبوعات والنشرات، والشرائح الملونة التي تصور معالم البلد الآخر وتقدمه وحضارته.

10- التعاون في مجالات الإذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي وتبادل البرامج والخبرات الفنية والأشرطة الخاصة.

11- تعزيز سبل التعاون في مجالات رعاية الشباب، وتشجيع إقامة مباريات بين الفرق الرياضية وتبادل الزيارات بين المؤسسات الاجتماعية والرياضية ونوادي الشباب بمختلف أنواعها، والحفاظ على حقوق الملكية الأدبية والفنية بالنسبة للمواد التي يزود بها الطرف الآخر.

وقد صيغت بنود الاتفاقية الثقافية بشكل عام وشامل لمعظم مجالات التعاون الثقافي، والتربوي، والعلمي، والفني، والإعلامي، والرياضي، والشبابي، والفني بين البلدين، لذلك تعتبر هذه الاتفاقية أرضية شاملة لأوجه التعاون في المجال الثقافي والتعليمي بين البلدين، فالمواد من (1-9) تناولت التعاون في مجالات **التربية والثقافة** والعلوم والفنون، والمادتين (10،11) تناولت التعاون في مجال **الإعلام**، والمادة (12) تناولت التعاون في مجالي **الرياضة والشباب**، الأمر الذي ساهم في قيام كلا البلدين بوضع البرامج التنفيذية لتفعيل بنود الاتفاقية.

1-1: التعاون في المجال الثقافي والتعليمي

تفعيلاً للعلاقات الثقافية والتربوية والعلمية بين البلدين، قام الجانبان الأردني والقطري بوضع برامج تنفيذية بهدف تفعيل بنود اتفاقية التعاون الثقافي الموقعة في 21 تشرين الثاني 1972 في الدوحة، فوقع البرنامج التنفيذي الأول في 16 نيسان 1979 للأعوام الدراسية 1979، 1980، 1981.

ثم جاء البرنامج التنفيذي الثاني للتعاون التربوي والثقافي والموقع في 23 كانون الأول 1982 في الدوحة للأعوام الدراسية 1983، 1984، 1985، لتدعيم مسيرة التعليم، وتوثيق التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث؛ بتبادل الأساتذة، وإجراء البحوث المشتركة العلمية والتطبيقية في كافة الوسائل، وتدريب المعلمين، وتبادل زيارات الطلاب، للمساهمة في النهضة التعليمية التربوية القطرية.

ثم جاء البرنامج التنفيذي الثالث، ووقع عليه في عمان في 25 حزيران 1987 للأعوام الدراسية 1987، 1988، 1989، وتضمن ما لم يُنفذ من البرنامج التنفيذي الثاني، وتناول كافة المستجدات في العملية التربوية بما يحقق مصلحة البلدين.

أما البرنامج التنفيذى الرابع فقد جاء بناءً على رغبة الجانبين الأردني والقطري في إعادة تنشيط العلاقات التربوية والتعليمية والثقافية بعد حرب الخليج، ووقع عليه في 23 تشرين الثاني 1994، وشمل الأعوام الدراسية 1994، 1995، 1996، وانتهى العمل به في نهاية العام الدراسي 1996/1997.[1]

1- وزارة التربية والتعليم، حجم العلاقات الأردنية القطرية في المجالات التربوية والتعليمية والثقافية، عمان، أيار 1998، ص1، 2، والدستور، عمان، 7 كانون الثاني 1985، العدد 6247، ص 1، 2، 5

ثم قام الجانبان بإعداد مشروع البرنامج التنفيذي الخامس للأعوام الدراسية 1997، 1998، 1999، واتفقا على صيغة موحدة لكل ماده من مواد بنوده إلا المادة (20) المتعلقة بعدد المقاعد الدراسية التي تخصصها الجامعات الأردنية سنوياً للطلاب القطريين.

وبذلك كان لنجاح البرنامج التنفيذي الأول للتعاون التربوي والثقافي، وما ترتب عليه من نتائج إيجابية لكلا الطرفين، الدور في توقيع البرامج التنفيذية اللاحقة حتى عام 1999، وتضمنت البرامج التنفيذية من عام 1979-1999 تعزيز الجوانب التالية:

أ- **التعليم العام:** تضمنت البرامج التنفيذية للتعاون التربوي والثقافي المبرمة بين الجانبين الأردني والقطري، الاهتمام في تعزيز العلاقات في مجال التعليم العام من خلال ما يلي:[1]

- **تدريب المعلمين:** يتم من خلال قيام وزارة التربية والتعليم القطرية بإيفاد اثنين من موظفي قسم التدريب للاطلاع على برامج التدريب في الأردن، وتقوم وزارة كلا البلدين بإحاطة الوزارة الأخرى بمواعيد الدورات التدريبية التي تنظمها، وعدد الذين يمكن إشراكهم فيها من البلد الآخر، والتشجيع على تبادل زيارات المختصين في حقل التربية والتعليم، وتبادل زيارة المربين في مجال المناهج والكتب المدرسية، وتعليم الكبار ومحو الأمية، وتبادل الخبرات، وتنمية المهنة التربوية، والتوجيه التربوي، والإدارة التربوية، وإعارة المدرسين، وزيادة التعاون في مجالات المناهج والامتحانات وتأهيل المعلمين، وزيادة تبادل المعلومات والوثائق التربوية والكتب

1- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البرنامج التنفيذي الثاني للتعاون التربوي والثقافي 1983-1985، مديرية العلاقات الخارجية والاتفاقيات الثقافية، عمان، 23 كانون الأول 1982، ص1، والدستور، عمان، 26 حزيران 1987، العدد 7131، ص 7، ووكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 23 تشرين الأول 1999

والمناهج المطورة، والاطلاع على مدى التقدم الذي أحرزته كل دولة، وإنجازات النهضة التعليمية للبلدين من حيث التخطيط التربوي، والتوجيه التربوي، والتقويم التربوي، وتطوير المناهج، وتدريب المعلمين، وتعليم الكبار ومحو الأمية.

- **التوثيق التربوي:** يتم من خلال قيام قطر بإيفاد اثنين من موظفي قسم التوثيق التربوي، للتدريب على طرق التوثيق المتبعة في الأردن، وتبادل الدراسات والمطبوعات في مجال التوثيق.
- **التبادل الطلابي:** يتم من خلال قيام كلا البلدين بإرسال وفود طلابية تتكون من عشرين طالباً تقريباً، بغية زيادة التعارف بين الشباب، والتعارف على معالم الدولة الأخرى، وتنظيم مباريات رياضية ودية في كرة القدم، والسلة، وتنس الطاولة، وتنظيم الجولات السياحية، والمسرحيات المدرسية، والزيارات الكشفية التي تنظمها الدول سواء في المخيمات السنوية أو برامج إعداد القادة، وتعزيز التعاون الثقافي بتبادل الكتب والمطبوعات الثقافية والفنية، وإقامة معارض الفنون التشكيلية، والصور الفوتوغرافية، وتبادل زيارات الفنانين والفرق المسرحية والموسيقية والفلكلورية، وتبادل المحاضرين والكُتّاب لإلقاء المحاضرات الثقافية والفنية، والاشتراك في المؤتمرات والندوات.

ب- **تبادل الخبرات الفنية والإدارية:** يتم من خلال تبادل الخبرات في مجال التلفزيون التربوي والبرامج المنتجه في كل منهما، وقيام الأردن باستقبال مجموعة من خبراء المناهج وموجهي المواد والمعلمين من قطر، للاطلاع على طرق إعداد البرامج التلفزيونية والتعليمية، واستخدامها في المدارس، وطرق متابعتها وتقييمها، وتزويد قطر باحتياجاتها من المشرفين التربويين، والمعلمين، ومدرسي المعاهد وكليات المعلمين من خلال الإعارة، وتبادل الخبرات في مجال التعليم المهني والتقني، وما وصلت إليه تجربة كل منهما في هذا المجال.

ج- **التعليم العالـــي:** يتم من خلال تبادل الجامعات الأردنية وجامعة قطر زيارات أعضاء هيئة التدريس والإداريين من مختلف التخصصات، لإلقاء المحاضرات، والاشتراك في المؤتمرات والندوات وبرامج التدريب، واستقبال الإداريين للتدريب العملي في شؤون التسجيل والإدارة الجامعية، وفي أي مجال ضمن برامج يتم الاتفاق عليها بين الجهات المعنية وغيرها من أمور إدارية، إضافة إلى تبادل البحوث والدراسات والمطبوعات والنشرات والوثائق، والتعاون في إجراء بحوث علمية وتطبيقية مشتركة، وتقديم التسهيلات لمن يقوم بعمل بحث أو دراسة من البلد الآخر، ودعم وتنفيذ برامج التعاون الموقعة في 30 تشرين الثاني 1978 بين جامعة قطر وجامعة اليرموك، وبرامج التعاون الموقعة في 6 أيار 1981 بين جامعة قطر والجامعة الأردنية، وتشجيع تبادل زيارات طلبة، وتبادل إقامة المعارض الطلابية الفنية والعلمية، وتقديم المنح الدراسية.

وطالب الجانب القطري بمعاملة الطلبة القطريين معاملة الطلبة الأردنيين في الجامعات الأردنية، من حيث الرسوم الجامعية المقررة أسوة ببعض الدول العربية الأخرى، وتخصيص عدد من المنح الدراسية في الجامعات الأردنية أسوة بما تقدمه قطر للجانب الأردني، وزيادة عدد المقاعد الدراسية في الجامعات الأردنية إلى 35 مقعداً بدلاً من 24 مقعداً؛ مع تحويل 9 مقاعد دراسية من تخصصات الهندسة الكيماوية والمدنية والكهربائية والميكانيكية والاقتصاد إلى تخصصات الطب البشري وطب الأسنان والصيدله والهندسة المعمارية، وتخصيص 15 مقعدا للدراسات العليا؛ 5 منها للدكتوراة و10 للماجستير، وتخصيص مقاعد في هندسة الكمبيوتر.[1]

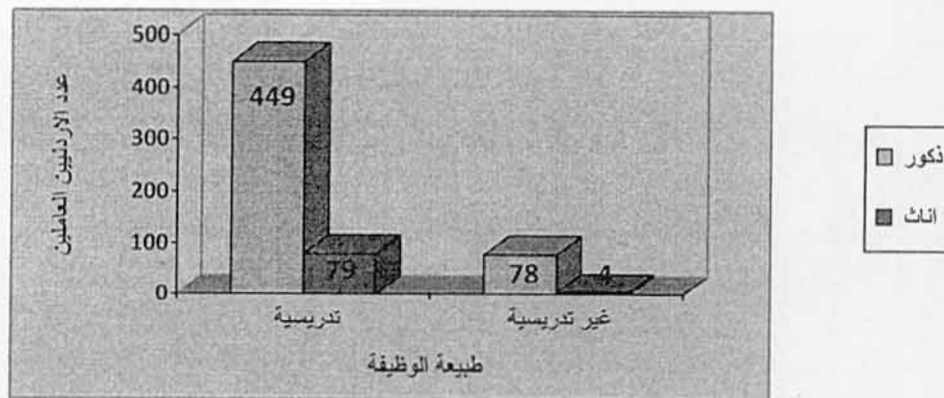
1- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 23 تشرين الأول 1999

وقام الجانبان الأردني والقطري بالعمل على تفعيل الاتفاق الثقافي وتفعيل بنود البرامج التنفيذية، من خلال تبادل الخبرات والمعلومات، والأساتذة والمعلمين والاداريين، وتبادل البعثات الطلابية، ويتبين هذا الأمر من خلال عدد الأردنيين العاملين في المجال التعليمي في قطر، إذ يوجد (610) أردنياً يعملون بمدارس وإدارات وأقسام الوزارة القطرية حتى نهاية عام 1998، وبلغ عدد العمال الأردنيين بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي القطرية (12) عاملاً يعملون في وظائف فنية، ومشرفين، وسائقين وعمال ملفات، وبلغ عدد العاملين الأردنيين في جامعة قطر (6) موظفين و(53) عضو هيئة تدريس،[1] كما هو موضح في الجدول رقم (23).

جدول رقم: (23) أعداد الأردنيون العاملون في المجال التعليمي في قطر حتى نهاية عام 1998

البيان	ذكور	إناث	المجموع
وظائف تدريسية	449	79	528
وظائف غير تدريسية	78	4	82
المجموع	527	83	610

شكل رقم (١٤): عدد الأردنيون العاملون في المجال التعليمي في قطر حتى نهاية عام ١٩٩٨



1- وزارة التربية والتعليم، حجم العلاقات الأردنية القطرية في المجالات التربوية والتعليمية والثقافية، ، عمان، أيار 1998، ص5، 6

وفي مجال نشر البحوث العلمية، هناك ما يزيد على 60 بحثاً من باحثين أردنيين نشرت في المجلات العلمية التي تصدر عن كليات جامعة قطر ومراكز البحوث، وجاءت هذه البحوث في حقول اللغة العربية وآدابها، وفي مجال الدراسات التاريخية والعلوم الشرعية والآثار وعلم الاجتماع والعلوم التطبيقية، كما أن هناك ما يزيد عن عشرة بحوث مشتركة بين أعضاء هيئة التدريس أردنيين وقطريين في مجال التاريخ والاقتصاد والإدارة التربوية، وهناك مؤلفات مشتركة بين أعضاء هئية تدريس قطريين وأردنيين ممن عملوا في جامعة قطر، وهذه المؤلفات جزء منها من الكتب التي تدرس في جامعة قطر، نذكر منها ثلاثة كتب في التاريخ، أولها في تاريخ الجزيرة العربية قبل الاسلام، وثانيها في تاريخ الجزيرة العربية في العصور الإسلامية الوسطى، وثالثها يتعلق بدراسة تاريخ الأيوبيين والمماليك، وقد كان الباحث مشاركاً في هذه البحوث مع زملاء في قسم التاريخ في جامعة قطر، كما اهتم الأردنيون العاملون في قطر بدراسة جوانب من الحياة القطرية والتاريخ القطري.

كما أن هناك مشاركات أردنية في الفعاليات الثقافية في قطر، فقد عقد العديد من المثقفين الأردنيين أمسيات شعرية وندوات علمية في المؤسسات والنوادي القطرية، كما شارك أعضاء هيئة تدريس قطريون في ندوات ثقافية وسياسية عقدت في الأردن.[1]

وفيما يتعلق بعدد الطلبة الأردنيين في المدارس الحكومية، وحسب الإحصائيات التربوية بوزارة التعليم القطرية، فإن عددهم حتى نهاية العام الدراسي 1998 بلغ (3145) طالباً وطالبة.[2]

---

1 – مشاقبة، أمين، السياسية الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، المرجع السابق، ص173، 174

2– وزارة التربية والتعليم، حجم العلاقات الأردنية القطرية في المجالات التربوية والتعليمية والثقافية، عمان، أيار 1998، ص5، 6

وفيما يتعلق بتبادل المنح والبعثات الدراسية والقروض من صناديق مختلفة بين البلدين لتعزيز الشراكة والتعاون العلمي والثقافي مع قطر، ولضمان مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم عالي ونوعي، قام الأردن بتقديم (15) مقعداً دراسياً للحصول على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) ضمن اتفاقية التبادل الثقافي بين البلدين، على أن يعامل الطالب القطري المقبول ضمن هذه الاتفاقية معاملة الطالب الأردني من حيث استيفاء الرسوم،[1] في الوقت نفسه قامت قطر بتقديم عدد من المنح الدراسية الكاملة للحصول على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) للطلبة الأردنيين في قطر، وشملت المنح كل من تخصصات العلوم الإنسانية والدينية، والعلوم والرياضيات، وعلم الحاسب، والقانون، والعلوم الاجتماعية والسلوكية، والهندسة والعمارة وتخطيط المدن، والتربية البدنية وإعداد المعلمين، والزراعة، والتجارة والأعمال، والفنون الجميلة، ويبدو أن التبادل الطلابي على الصعيد التربوي والتعليمي بين الجانبين الأردني والقطري مقبول إلى حد ما، فهو بواقع (15) منحة يقدمها كل طرف للآخر، والجانب الأردني هو الأكثر استفادة من المنح، فهناك أعداد كبيرة من الطلبة الأردنيين ممن يتابعون دراستهم في قطر، إضافة إلى الطلبة الحاصلين على منح دراسية من الجانب القطري.[2]

وبلغ عدد الطلبة الأردنين الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في قطر خلال الفترة 1988-1999 ما يقارب (2207) طالباً في مختلف الدرجات العلمية من دبلوم متوسط، وبكالوريوس، ودبلوم عالي، وماجستير، ومثل عامي 1990/1991 و1991/1992، أدنى نسبة من مجموع التحاق الطلبة الأردنيين خلال الفترة من 1988- 1999 بمختلف الدرجات العلمية، إذ بلغت لاشيء، وهذا الانخفاض ارتبط بالظروف السياسية التي مرت بها المنطقة، وتأثرها بتوتر العلاقات الأردنية القطرية أبان أزمة

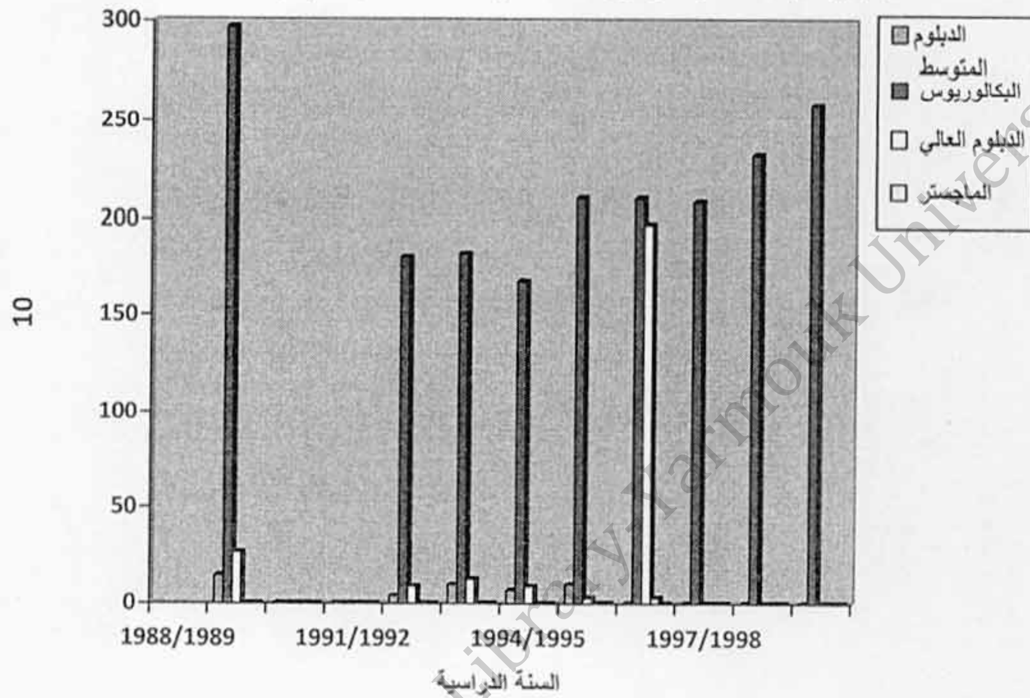
1- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التبادل الثقافي الأردني القطرية، قسم البعثات الطلابية، عمان، 4 شباط 2010

2- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، احصائيات أعداد الطلبة للأعوام 1995- 2000، قسم دائرة الإحصاءات العامة- الأرشيف الإلكتروني، عمان

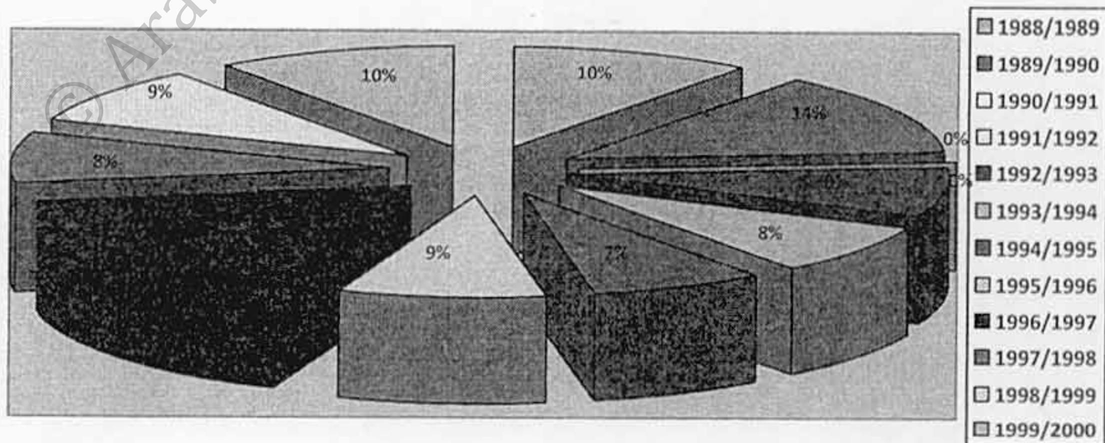
الخليج الثانية، ومثل عام 1997/1996 أعلى نسبة لالتحاق الطلبة الأردنيين في الجامعات القطرية بمختلف الدرجات العلمية، بعد أن نشطت العلاقات الأردنية القطرية خلال هذه الفترة، وعادت إلى سابق عهدها، إذ بلغ عدد الطلبة الملتحقون 17%، كما هو موضح في الجدول رقم (24).

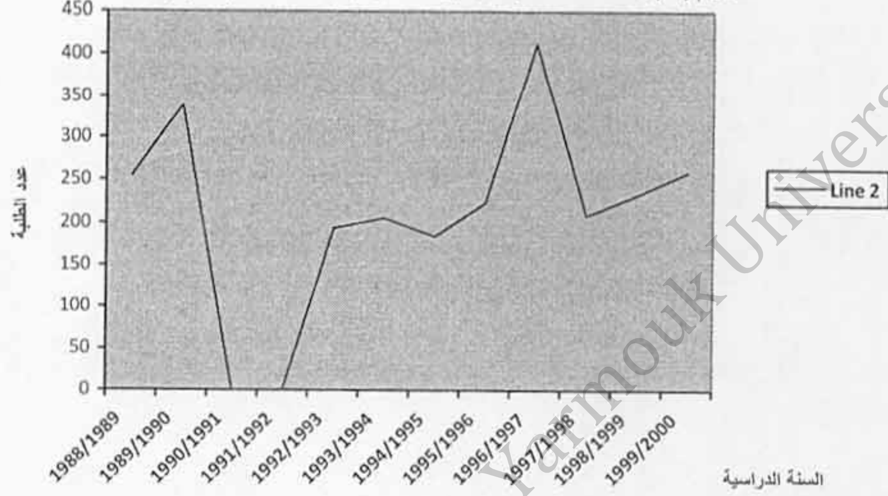
جدول رقم (24): أعداد الطلبة الأردنيين الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في قطر 1988-1999						المجموع
السنة	الدبلوم المتوسط	البكالوريوس	الدبلوم العالي	الماجستير	الدكتوراة	
1989 /1988						255
1990 /1989	15	297	27	0	0	339
1991 /1990	0	0	0	0	0	-
1992 /1991	0	0	0	0	0	-
1993/1992	4	181	9	0	0	194
1994/1993	10	183	13	0	0	206
1995/1994	7	168	9	0	0	184
1996/1995	10	211	3	0	0	224
1997/1996	0	211	198	3	0	412
1998 /1997	0	209	0	0	0	209
1999 /1998	0	233	0	0	0	233
2000 /1999	0	259	0	0	0	259

شكل رقم (١٥): أعداد الطلبة الأردنيين الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في قطر ١٩٨٨-١٩٩٩



شكل رقم (١٦):نسب أعداد الطلبة الأردنيين الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في قطر ١٩٨٨-١٩٩٩

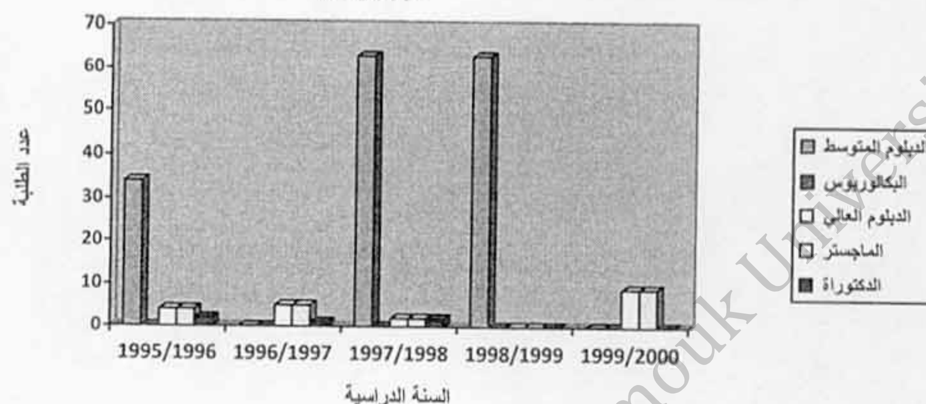




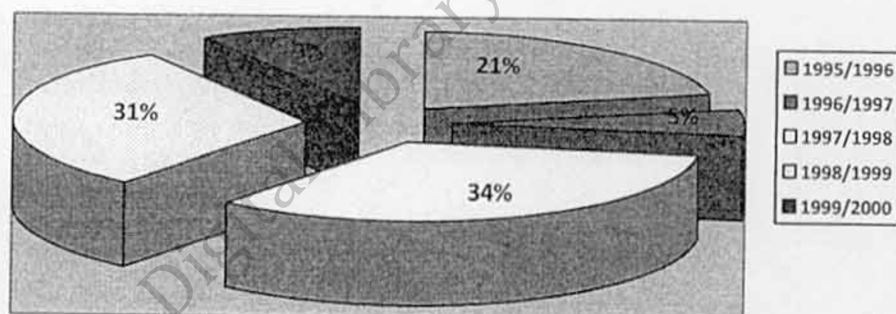
وبلغ عدد الطلبة القطريين الملتحقين في الجامعات الأردنية خلال الفترة من 1995-1999 إلى ما يقارب (185) طالباً، كما هو موضح في الجدول رقم (25).

المجموع	جدول رقم (25): أعداد الطلبة القطريين الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في الأردن 1995-1999					
	الدكتوراة	الماجستير	الدبلوم العالي	البكالوريوس	الدبلوم المتوسط	السنة
44	2	4	4	0	34	1996/1995
11	1	5	5	0	0	1997/1996
69	2	2	2	0	63	1998 /1997
63	0	0	0	0	63	1999 /1998
18	0	9	9	0	0	2000 /1999

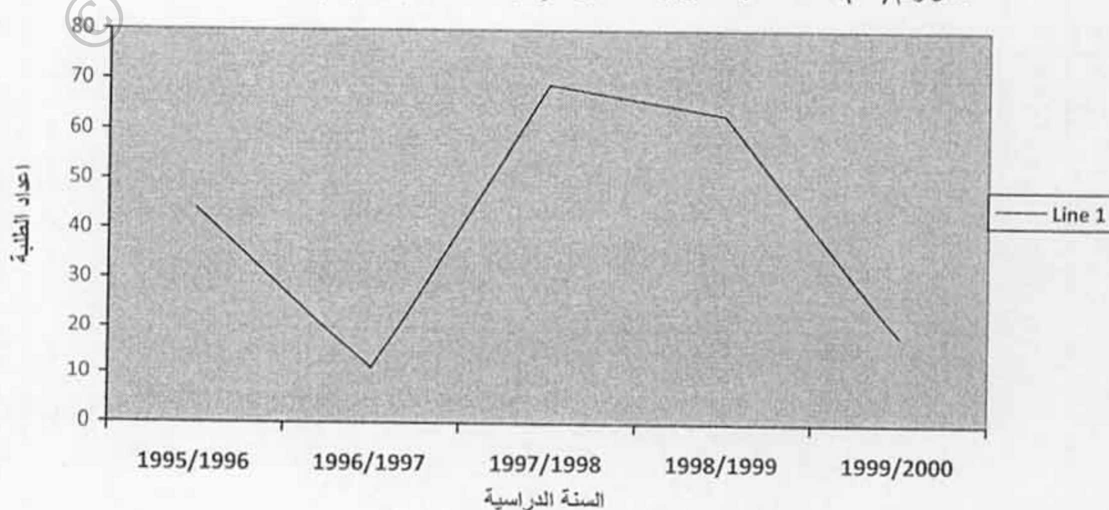
شكل رقم (١٨): مخطط أعداد الطلبة القطريين الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في الأردن ١٩٩٥-١٩٩٩



شكل رقم (١٩): نسب أعداد الطلبة القطريين الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في الأردن ١٩٩٥-١٩٩٩



شكل رقم (٢٠): أعداد الطلبة القطريين الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في الأردن ١٩٩٥-١٩٩٩



وفيما يتعلق بالأنشطة واللقاءات والمؤتمرات الكشفية والإرشادية المتبادلة بين البلدين، بلغت (5) زيارات من الجانب الأردني خلال الفترة من 1985-1995 كما هو موضح في الجدول رقم (26).

جدول رقم (26): الأنشطة والمؤتمرات الكشفية والارشادية بين الجانب الأردني والجانب القطري خلال الفترة 1985-1995

الرقم	الأنشطة	الدولة	التاريخ
1-	ندوة قادة التدريب ومساعديهم	الأردن	1985
2-	ندوة تحديد الاطار العام لبرامج عن خدمة وتنمية المجتمع		1985
3-	الملتقى الكشفي الإسلامي		1989
4-	المؤتمر الكشفي الإسلامي الخامس		1989
5-	المؤتمر الكشفي العربي السابع عشر		1990
6-	زيارة الوفد الكشفي الأردني للدوحة		1995

1-2: التعاون في مجال الإعلام

سعى الأردن لتوثيق التعاون وتبادل الخبرات الإعلامية مع قطر من خلال عقد الاتفاقية الإعلامية الأردنية القطرية في مجالات الإعلام والإذاعة والتلفزيون في 10 أيلول 1981، وتم المصادقة عليها في 18 شباط 1982، [1] بهدف إعطاء صورة مشرقة عن القطرين في الخارج، والتنسيق بين المكاتب الإعلامية، وتبادل تدريب الكوادر الإذاعية والتلفزيونية، وتبادل الخبرات من مخرجين ومذيعين وإعلاميين وسينمائيين، والتعاون في مجالات الصحافة والمطبوعات والنشر عن

1- القرني، علي، المرجع السابق، ص 195، 196

طريق، تبادل الأنباء، والبيانات، والمعلومات، وخاصة بين وكالة الأنباء القطرية ووكالة الأنباء الأردنية، وتبادل البرامج والتسجيلات الصوتية والمرئية والمواد الإعلامية، مع التركيز على نشر التراث الحضاري العربي، والإسلامي، وترسيخ المبادئ والقيم العربية والإسلامية، وقد تم تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين، لمتابعة تطبيق أحكام الاتفاق، تجتمع مرة واحدة في السنة في كل من عمان والدوحة. [1]

وقامت اللجنة الإعلامية المشتركة بعقد اجتماع في 18 أيار 1982 لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية الإعلامية، وانبثق عن الاجتماع وضع برنامج عملي تنفيذي للاتفاقية الإعلامية في ضوء الإنجازات والخطوات العملية التي تحققت منذ توقيعها. [2]

ومنذ عام 1989 شهد الإعلام الأردني نقلة نوعية في الأداء، إذ بدأت مرحلة جديدة من الديمقراطية والحريات السياسية والاجتماعية، وعملت وسائل الإعلام على نقل صورة الوطن وثقافته وحضارته إلى العالم، وإبراز دور الأردن في دعم الحقوق الوطنية والقومية، [3] الأمر الذي ساهم في رغبة دول الخليج ومنها قطر للاستفادة من الخبرات والكفاءات الأردنية في المجال الإعلامي.

وفي حزيران 1990، عقدت اتفاقية إعلامية بين وكالتي الأنباء الأردنية بترا والقطرية قنا، تضمنت تبادل نشرات الأخبار والصور الخاصة بالأحداث والمناسبات، والتعاون في مجال بث الأخبار

1- الدستور، عمان، 11 أيلول 1981، العدد 5059، ص1، 15، والدستور، عمان، 19 شباط 1982، العدد 5216، ص1، 16

2- الرأي، عمان، 19- 20 أيار 1982، العدد 4374- 4375، ص2، 3

3- الخلايله، أحمد، المرجع السابق، ص 217- 219

واستقبالها، وتنسيق المواقف في الاجتماعات العربية والإقليمية لوكالات الأنباء، وتقديم كافة لمساعدات الممكنة للمراسلين الدائمين، وتبادل زيارات الصحفيين والخبرة في المجال الصحفي.[1]

وفي 28 تموز 1993، عقد اتفاق بين مؤسسة الإذاعة والتلفزيون والمؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية كيوتل، يتضمن قيام المؤسسة القطرية باستقبال ثم إعادة بث برامج القناة الفضائية الأردنية ضمن نظام الكيبل التلفزيوني في قطر، حتى يتمكن جميع المشاهدين في قطر، والمشتركين بنظام الكيبل التلفزيوني من مشاهدة برامج القناة الفضائية الأردنية في أوقات مختارة.[2]

وفي 17 تشرين الثاني 1994 شكلت لجنة لصياغة بروتوكول تنفيذي للاتفاق الإعلامي الموقع بين البلدين، إذ أشاد الجانب القطري بكفاءة الكوادر الإعلامية الأردنية، ودورها في إنشاء الأجهزة الإعلامية القطرية المختلفة على أسس علمية سليمة، ودور وسائل الإعلام الأردنية المختلفة لمتابعة وتغطية أخبار ونشاطات ومواقف قطر حيال مختلف القضايا على الصعيد المحلي والعربي والدولي، وأن الجانبين لديهما إدراك تام لمعنى التغيرات التي تجري في ثورة الاتصالات وثورة الإعلام في العالم، وثورة الغزو الثقافي الذي يهدد الأمة العربية وضرورة الاستعداد لمواجهته، وأن سلاح الإعلام الذي هو من أفضل الوسائل لمجابهة هذه الأمور، لأنه يدخل إلى كل بيت ويعرّف الناس، ويجسر الفجوة التي قد تحصل نتيجة التباعد الجغرافي أو الزمني، لذا لا بد من استثمار هذه الناحية ومتابعة اهتمامات الدولتين وأولوياتهما ومخططاتهما.

1- الدستور، عمان، 29 حزيران 1990، العدد 8211، ص1، 16، و العلاقات الأردنية القطرية، العلاقات الأردنية القطرية، وزارة الخارجية الأردنية- دائرة الشؤون العربية والشرق أوسطية، عمان، 29 كانون الأول 2003، ص4

2- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 28 تموز 1993

وتضمن البروتوكول التنفيذي للاتفاق الإعلامي، تحديد أوجه التعاون سواء في مجال الإذاعة أو التلفزيون أو وكالتي الأنباء، والمجالات المختلفة الأخرى ذات الطبيعة المساندة للإعلام، ويمكن تلخيص محاور التعاون في المجالات التالية: [1]

أ- مجال الإذاعة والتلفزيون

يقوم الجانبان الأردني والقطري بالعمل على إذاعة البرامج الخاصة بمناسبة الأعياد الوطنية لكلا البلدين، وتبادل الأفلام الوثائقية والأغاني والرسائل الإخبارية، وتبادل الخبرات والزيارات الميدانية للكوادر المتخصصة، والاطلاع على الإمكانات التقنية والإخبارية والبرامجية فيها، وإتاحة مجالات التدريب الإعلامي، وتبادل قوائم بالدورات المعتمدة التي تعقد من حين لآخر، وأبدى الجانب الأردني استعداده لتقديم خبراته في هذا المجال من خلال مركز التدريب الإذاعي والتلفزيوني الأردني لعقد دورات متخصصة في مجالي الإذاعة والتلفزيون، وتغطية الأحداث الرياضية الهامة بين البلدين، مثل المباريات النهائية في كرة القدم، وبطولات التنس الأرضي المفتوحة، وتدشين المشروعات الرياضية، وتشجيع الإنتاج المشترك في المجالات البرامجية والدرامية التلفزيونية، وتبادل الخبرات بين القناة الفضائية الأردنية العربية والقناة الفضائية القطرية، وتبادل المواد الأرشيفية بين المؤسستين.

ب- مجال وكالتي الأنباء الوطنيتين

اتفقت وكالة الأنباء الأردنية بترا ووكالة الأنباء القطرية قنا 25 حزيران 1994، على تفعيل التعاون المشترك، والعمل بالمواد الواردة في الاتفاقية الموقعة بينهما في المجالين الصحفي والتقني.

1- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 20 تشرين الثاني 1994، و Jordan times, Amman, 21 Nov 1994, p3 , Archive Section

ج- مجال المطبوعات والنشر

اتفق الجانبان على تبادل المطبوعات والكتب والنشرات الإعلامية التي يصدرها كل جانب، والاستمرار بالمشاركة في معارض الكتب التي تقام في كلا البلدين، وتبادل القوانين والتشريعات، خاصة ما يتعلق بحقوق الملكية الثقافية والأدبية والفنية في مجال العلاقات العامة والصحافة، وتقديم التسهيلات الصحفية اللازمة للوفود الصحفية الزائرة لكلا البلدين، وتشجيع التعاون في مجال الإعلام الخارجي.[1]

1-3: : التعاون في مجال الرياضة والشباب

سعى الجانبان الأردني والقطري إلى الاهتمام في المجال الرياضي والشبابي من خلال وضع بروتوكول تعاون في مجال الشباب والرياضة عام 1996، إذ قام وزير الرياضة والشباب الأردني محمد داودية، ورئيس الهيئه العامه للشباب والزياضة القطري الشيخ محمد بن عيد آل ثاني، بالتوقيع على برتوكول التعاون في مجال الشباب والرياضة، في 19 آذار 1996 ولمدة خمس سنوات، بهدف تعزيز العلاقات، وتشجيع التعاون بين الهيئات والأجهزة المعنية بين البلدين في مجال الشباب والرياضة، ويتكون البروتوكول من (8) مواد، تهدف إلى تحقيق ما يلي:[32]

1- تبادل الزيارات بين المسؤولين عن العمل الشبابي والوفود الشبابية، لتحقيق مزيد من التفاهم، وتعميق أواصر الإخاء بين شباب البلدين.

1- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 20 تشرين الثاني 1994

2- وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردني، العلاقات الثنائية الأردنية القطرية، مديرية الشؤون العربية والإسلامية، عمان، 27 كانون الثاني 2010، ووكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 19 آذار 1996

3- بروتوكول تعاون بين الأردن وقطر في مجال الشباب والرياضة لسنة 1996، منشورات مركز عدالة، عمان، ص 1، 2 ،ولمزيد من المعلومات حول البروتوكول أنظر ملحق الاتفاقيات، ص 277

2- تبادل زيارات الفرق الرياضية والأندية، وإقامة لقاءات ودية بينهما، وتبادل زيارات القادة الرياضيين والخبرات الرياضية.

3- إقامة أسابيع الإخاء الشبابية المشتركة بينهما، وتبادل المحاضرين والفعاليات الثقافية بين الأندية والمراكز الشبابية بين البلدين.

4- تبادل الأبحاث والدراسات والنشرات المتعلقة بالعمل الشبابي والرياضي، والمعلومات في مجال إدارة وصيانة المنشآت والمرافق الرياضية، والخاصة ببرامج الرياضة للجميع.

5- الاستفادة من الخبرات الرياضية في مجالي التدريب والتحكيم.

6- المشاركة في المعسكرات والمؤتمرات والندوات الشبابية التي تقام بين البلدين، ودعم وتشجيع التعاون في شتى المجالات التي تخدم الحركة الشبابية من حيث بيوت ومراكز الشباب ومعسكرات العمل والخدمة العامة.

7- التعاون في مجال الطب الرياضي وتنسيق المواقف والمؤتمرات والاجتماعات والدورات العربية والقارية والدولية، وتبادل الوثائق والمعلومات التي تصدر عن المؤتمرات والاجتماعات الشبابية والرياضية، والإفادة من الدورات التدريبية والتأهيلية التي تنظمها مراكز إعداد القادة في البلدين.

وتم وضع برامج تنفيذية لبروتوكول الرياضة والشباب، بهدف دراسة أوجه التعاون الأخرى في مجال الشباب والرياضة، ووقع عليه في 4 آذار1997. [1]

1- بروتوكول تعاون بين الأردن وقطر في مجال الشباب والرياضة لسنة 1996، منشورات مركز عدالة، عمان، ص 2، و وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 4 آذار 1997

المبحث الثاني: الزيارات المتبادلة في المجال الثقافي والتعليمي

تفعيلاً لتعزيز العلاقات الثقافية والعلمية والإعلامية والشبابية والرياضية، تم تبادل العديد من الزيارات بين كبار المسؤولين في البلدين، كانت على النحو الآتي:

2-1: الزيارات المتبادلة خلال الفترة 1971-1979[1]

2-1-1: زيارات الجانب الأردني إلى قطر

- مشاركة البعثة التلفزيونية الأردنية، في آذار1973، باحتفالات قطر بالذكرى الأولى لتسلم الشيخ خليفة بن حمد مقاليد الحكم في قطر.[2]
- زيارة الوفد الإعلامي الأردني برئاسة وكيل وزارة الثقافة والإعلام، ضياء الدين الرفاعي، في تموز 1976. [3]
- زيارة وزير التربية والتعليم الأردني، الدكتور عبد السلام المجالي، في 1 حزيران 1977.[4]
- زيارة وزير الإعلام الأردني، عدنان أبو عوده، في تموز 1977. [5]
- زيارة وكيل وزارة التربية والتعليم الأردني، أحمد العقايلة، في 15 نيسان 1979.

2-1-2: زيارات الجانب القطري إلى الأردن

- زيارة وزير التربية القطري، الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني، في 18 تشرين الثاني 1972. [6]
- زيارة وزير الإعلام القطري، عيسى الكواري، في 18 كانون الثاني 1976.[1]

[1] - انظر جدول رقم (27)، ص 171 ، وجدول (28)، ص 172، وجدول (29)، ص 174

2- الدستور، عمان، 4 آذار1973، العدد 2012، ص2

3- الدستور، عمان، 16 تموز 1976، العدد 3222، ص 12

4- الدستور، عمان، 1 حزيران 1977، العدد 3535، ص3، و Jordan Times,1 Jun 1977, P 3, Archive Section

5- الدستور، عمان، 1 تموز 1977، العدد 3565، ص1

6- الدستور، عمان، 18 – 22 تشرين الثاني 1972، العدد 1910- 1914، ص1

- زيارة وزير الشؤون الاجتماعية القطري، علي بن أحمد الأنصاري، في23 شباط 1976.[2]
- زيارة الوفد القطري الممثل لوزارة التربية والتعليم، في 4 نيسان 1978.[3]
- زيارة وزير التربية والتعليم القطري، الشيخ محمد بن حمد آل ثاني، في 11 حزيران 1979.[4]

2-2: الزيارات المتبادلة خلال الفترة 1980-1989

2-2-1: زيارات الجانب الأردني إلى قطر

- زيارة وزير التربية والتعليم الأردني، محمد نور شفيق، في 9 أيار 1980.[5]
- زيارة الوفد الأردني، في 10 أيلول 1981، لمتابعة تطبيق أحكام اتفاقية في مجالي الإذاعة والتلفزيون.[6]
- زيارة أمين عام وزارة التربية والتعليم الأردني، الدكتور عبد اللطيف عربيات، في 20 كانون الأول 1982.[7]
- زيارة الدكتور عبد السلام المجالي، رئيس الجامعة الأردنية، في 1 آذار 1983.[8]

2-2-2: زيارات الجانب القطري إلى الأردن

- زيارة الوفد القطري، ممثل لوزارة التربية والتعليم، في 2 آذار 1980.

1- الدستور، عمان، 19 ، 21 كانون الثاني 1976، العدد 3372، 3374، ص1،5، 7

2- الدستور، عمان، 9 أيار 1976، العدد 3154، ص3

3- وزارة التربية والتعليم، حجم العلاقات الأردنية القطرية في المجالات التربوية والتعليمية والثقافية، عمان، أيار 1998، ص3

4- الرأي، عمان، 11 حزيران 1979، العدد 3352، ص3، Jordan Time, 11 Jun 1979, page 1, Archive Section

5- وزارة التربية والتعليم، حجم العلاقات الأردنية القطرية في المجالات التربوية والتعليمية والثقافية، عمان، أيار 1998، ص3

6- الدستور، عمان، 11 أيلول 1981، العدد 5059، ص1، 15

7- الرأي، عمان، 21 كانون الأول 1982، العدد 4582، ص 21

8- الرأي، عمان، 6 آذار 1983، العدد 4657، ص 3

- زيارة مدير عام وكالات الأنباء القطرية، علي الكواري، في 17 آب 1981.[1]
- زيارة الوفد القطري، ممثل وزارة التربية والتعليم، في 9 تشرين الثاني 1981.[2]
- زيارة وفد إعلامي قطري، في 18 أيار 1982، بهدف بحث الاتفاق الإعلامي الثنائي الموقع بين البلدين، وتوثيق الاتصال بين الإذاعتين.[3]
- زيارة الوفد المسرحي المدرسي القطري، برئاسة رئيس توجيه التربية المسرحية في وزارة التربية والتعليم القطري حسن حسين جابر، في 28 كانون الثاني 1985، وضم الوفد (45) مشرفاً وإدارياً وطالباً.[4]

2-3: الزيارات المتبادلة خلال الفترة 1990-1999

2-3-1: زيارات الجانب الأردني إلى قطر

- زيارة مدير عام وكالة الأنباء الأردنية بترا، علي الصفدي، في حزيران 1990.[5]
- زيارة وزير التربية والتعليم الأردني، ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء، عبد الرؤوف الروابدة، في 21 تشرين الثاني 1994.[6]
- زيارة وزير الثقافة الأردني، المهندس سمير الحباشنة، في 20 نيسان 1995.[7]
- زيارة الوفد الأردني برئاسة وزير الرياضة والشباب الأردني، محمد داودية،

1- Jordan Times, 20-21Aug 1981 , page 3, Archive Section

2- وزارة التربية والتعليم، حجم العلاقات الأردنية القطرية في المجالات التربوية والتعليمية والثقافية، عمان، أيار 1998، ص3

3- الرأي، عمان، 19 أيار 1982 و 20 أيار 1982، العدد 4374 و، العدد 4375، ص 2، 3

4- الرأي، عمان، 29 كانون الثاني 1985، العدد 5338، ص8

5- الدستور، عمان، 29 حزيران 1990، العدد8211، ص1، 16

6- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 21 تشرين الثاني 1994، و Jordan Times, Amman,24 Nov 1994, Archive Section

7- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 20 نيسان 1995

في 19 آذار 1996.[1]

- زيارة الوفد التربوي الأردني في 18 تشرين الثاني 1996.
- زيارة الوفد الطلابي الأردني في 10 نيسان 1997.[2]
- زيارة الوفد الأردني، في 12 كانون الأول 1997، ضمن إطار تنفيذ بروتوكول التعاون الشبابي والرياضي[3]
- زيارة نائب رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا، الدكتور أحمد أبوالهيجاء، وعميد كلية الطب، الدكتور إبراهيم بني هاني، في 5 أيار 1998. [4]

3-2-2: زيارات الجانب القطري إلى الأردن

- زيارة وزير التربية والتعليم القطري، الدكتور عبد العزيز عبد الله التركي، في 20 كانون الأول 1993 .[5]
- زيارة السفير القطري في الأردن، ناصر بن عبد العزيز النصر، لوكالة الأنباء الأردنية بترا، في 19 أيار 1994. [6]
- زيارة مدير عام وكالة الأنباء القطرية، أحمد جاسم الحمر، إلى مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني، في 23 آب 1994.[7]

1- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 19 آذار 1996

2- وزارة التربية والتعليم، حجم العلاقات الأردنية القطرية في المجالات التربوية والتعليمية والثقافية، عمان، أيار 1998، ص4

3- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 12 و 14 كانون الأول 1997

4- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 5 أيار 1998

5- صوت الشعب، عمان، 21 كانون الأول 1993، العدد 2835، ص 2

6- صوت الشعب، عمان،19 أيار 1994، العدد3981، ص3

7- الرأي، عمان، 24 آب 1994، العدد 8768، ص 8

- زيارة وزير الإعلام والثقافه القطري، الدكتور حمد عبد العزيز الكوارى، في 17 تشرين الثاني 1994.[1]
- زيارة رئيس الهيئة العامة للشباب والرياضة القطري، الشيخ محمد بن عيد آل ثاني، في 27 تشرين الثاني 1994.[2]
- زيارة الوفد الوفد الشبابي القطري برئاسة رئيس الهيئة العامة للشباب والرياضة، الشيخ محمد بن عيد آل ثاني، في 27 تشرين الثاني 1995.[3]
- زيارة رئيس تحرير جريدة الوطن القطرية، أحمد علي العبدالله، الصحف اليومية الأردنية: الأسواق، والدستور، والرأي، والجوردان تايمز، في 17 كانون الأول 1995.[4]
- زيارة الوفد القطري برئاسة وزير التربية والتعليم والثقافة القطري، الدكتور محمد عبد الرحيم كافور، في 20 كانون الأول 1996. [5]
- زيارة الوفد الطلابي القطري ممثلا لوزارة التربية والتعليم القطرية، المكون من 13 طالباً، في 19 شباط 1997.[6]
- زيارة الوفد القطري برئاسة الشيخ سعود بن علي آل ثاني، الأمين العام المساعد للهيئة

1- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 16 و 20 تشرين الثاني 1994، و Jordan times, Amman,21 Nov Archive Section 1994, P 3, Archive Section

2- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 22 و 27 – 29 تشرين الثاني 1994، و Jordan Times, Amman,29 Nov 1994, Archive Section

3- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 26 تشرين الثاني 1994

4 – وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 17 كانون الأول 1995

5- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 20 كانون الأول 1996

6- وزارة التربية والتعليم، حجم العلاقات الأردنية القطرية في المجالات التربوية والتعليمية والثقافية، عمان، أيار 1998، ص4

العامة للشباب والرياضة، أمين عام اللجنة الأولمبية القطرية، في 4 آذار 1997.[1]

وكانت الزيارات بين البلدين في الفترة من 1971- 1999، على مستوى وزراء التربية والتعليم، والإعلام، والرياضة، والشباب، ومدراء ووكلاء الأنباء، والوفود الرسمية، والوفود الطلابية.

وارتكزت محاور الزيارات الأردنية القطرية في مجال التعاون الثقافي والتعليمي على العديد من المحاور، **ففي المجال الثقافي** ارتكزت نحو تعزيز سبل الروابط الثقافية والتعليمية والتربوية بين البلدين، وتقوية العلاقات بين المؤسسات الثقافية، ووضع برامج تنفيذية لتفعيل بنود الاتفاق الثقافي الموقع بين البلدين عام 1972، وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين المؤسسات الثقافية، وإجراء بحوث مشتركة في مجال التعليم العالي، والبحث العلمي، والمشاركة في المؤتمرات لتحقيق الوحدة الثقافية، وتعزيز سبل التعاون بين الجامعات الأردنية والمؤسسات العلمية والثقافية القطرية، وإجراء بحوث علمية مشتركة، وتبادل اللقاءات بين الوفود الطلابية الأردنية القطرية.

وفي مجال الإعلام ارتكزت نحو تعزيز العلاقات الثنائية في الجانب الإعلامي، والمشاركة في المناسبات الوطنية لكلا البلدين، ووضع خطة إعلامية عربية، والعمل على عقد اتفاقيات في مجالات الإذاعة والتلفزيون والإعلام، ودراسة السبل الكفيلة لتنفيذها، والاطلاع على تطور الصحافة والإذاعة والتلفزيون لكلا البلدين، وتبادل الخبرات الإعلامية، والتعاون بين وكالات الأنباء الأردنية القطرية، والاهتمام والتنسيق للتوجه نحو إعلام مشترك في القضايا العربية والاقليمية والدولية.

1- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 4 آذار 1997

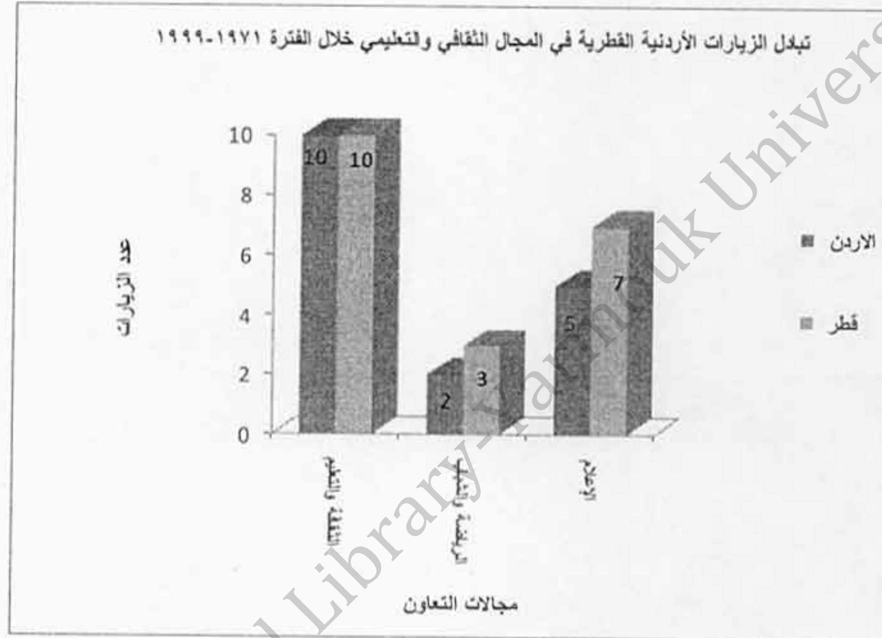
وفي مجال الشباب والرياضة ارتكزت نحو تعزيز سبل التعاون في المجالين الرياضي والشبابي، وعقد بروتوكول لتنظيم العلاقات في هذا المجال، وإعداد البرنامج التنفيذي الأول لبروتوكول الشباب والرياضة عام 1998/1997، وتبادل الوفود والزيارات وإقامة المؤتمرات والمعسكرات والندوات والدورات، وإقامة فعاليات أسابيع الإخاء القطرية الأردنية لتعميق أواصر اللقاءات بين الشباب العربي، وتجسير العلاقات الشبابية.

وبلغ مجموع الزيارات الثنائية المتبادلة خلال الفترة من 1972-1999 في المجالات التعليمية والثقافية والرياضية والشبابية والإعلامية (37) زيارة، منها (17) زيارة قام بها الجانب الأردني إلى قطر، و(20) زيارة قام بها الجانب القطري إلى الأردن، كما هو موضح في الجداول (27) و(28) و(29).

جدول رقم (27): تبادل الزيارات الأردنية القطرية في مختلف قطاعات التعاون الثقافي والتعليمي خلال الفترة 1971-1999

مجال التعاون	الدولة		السنوات
	الأردن	قطر	
الثقافة والتعليم	10	10	1972، 1976-1985، 1993-1999
الرياضة والشباب	2	3	1994-1997
الإعلام	5	7	1973، 1976، 1977، 1981، 1982، 1990، 1994، 1995، 1998
	17	20	
المجموع			37

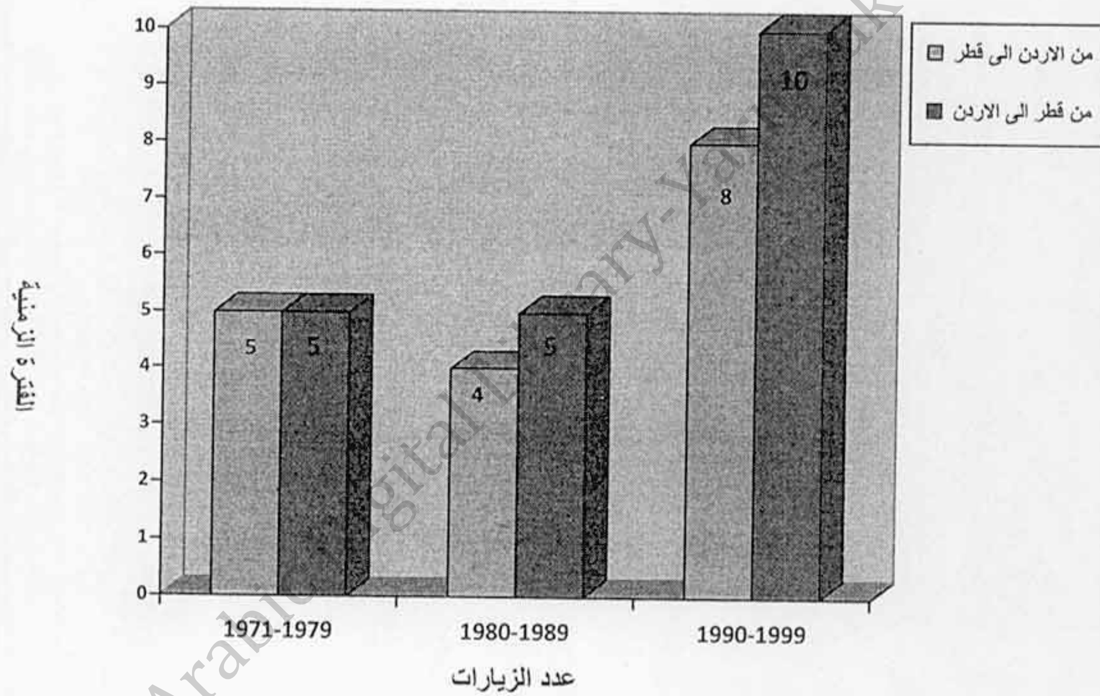
شكل رقم (21): تبادل الزيارات الأردنية القطرية في مختلف قطاعات التعاون الثقافي والتعليمي خلال الفترة 1971-1999



جدول رقم (28): تبادل الزيارات الأردينة القطرية في المجال التعليمي والثقافي خلال الفترة 1971-1999

السنة	الدولة		مجموع الزيارات
	من الأردن إلى قطر	من قطر إلى الأردن	
1979-1971	5	5	10
1989-1980	4	5	9
1999 -1990	8	10	18
المجموع الكلي			37

شكل رقم (٢٢): مخطط تبادل الزيارات الأردنية القطرية في المجال الثقافي والتعليمي خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٩



جدول رقم (29): أهداف تبادل الزيارات الأردنية القطرية في مختلف قطاعات التعاون الثقافي والتعليمي خلال الفترة 1971-1999

الرقم	المسؤول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	مجال التعاون	من	إلى	هدف الزيارة
1-	جاسم بن حمد آل ثاني	وزير التربية القطري	1972/11/18	الثقافة والتعليم	قطر	الأردن	- توقيع الاتفاقية الثقافية بين الأردن وقطر. - استعراض العلاقات في مجالات التربية والتعليم، وترسيخ روابط الأخوة في العلاقات الثقافية.
2-	أحمد الدباس، أرتين كسكزيان، غازي فارس، محمد النابلسي	بعثة تلفزيونية أردنية	آذار 1973	الإعلام	الأردن	قطر	- المشاركة في احتفال قطر بالذكرى الأولى لتسلم الشيخ خليفة بن حمد مقاليد الحكم.
3-	عيسى الكواري	وزير الاعلام القطري	18/ 1/ 1976	الثقافة والتعليم	قطر	الأردن	- المشاركة في مؤتمر وزراء الثقافة العرب /عمان - تعزيز سبل التعاون لتحقيق الوحدة الثقافية وحماية الشباب والتراث العربي .
4-	علي بن أحمد الأنصاري	وزير الشؤون الاجتماعية	1976/2/23	الثقافة والتعليم	قطر	الأردن	- الاطلاع على نشأة الجامعة الأردنية ونشاطاتها المختلفة، ودورها في الحركة العلمية والاقتصادية والاجتماعية الأردنية.
5-	ضياء الدين الرفاعي	وكيل وزارة الثقافة والإعلام الأردني	تموز 1976	الإعلام	الأردن	قطر	- التباحث لوضع خطة إعلامية عربية بين البلدين حتى عام 1980، والسعي لتعزيز العلاقات بين البلدين في الجانب الإعلامي.
6-	د. عبد السلام المجالي	وزير التربية والتعليم	1/6/ 1977	الثقافة والتعليم	الأردن	قطر	- استعراض أوجه التعاون والتنسيق في المجالات التربوية والتعليمية. - التأكيد على حرص الأردن على تقديم امكاناته وخبراته وطاقاته للمشاركة في مسيرة نهضة دول الخليج.
7-	عدنان أبو عودة	وزير الإعلام الأردني	تموز 1977	الإعلام	الأردن	قطر	- تعزيز سبل التعاون الإعلامي بين البلدين.
8-	وفد قطري	وفد قطري يمثل وزارة التربية والتعليم	1978/4/4	الثقافة والتعليم	قطر	الأردن	- بحث سبل التعاون في المجالات التربوية والعلمية بين البلدين.
9-	أحمد العقايلة	وكيل وزارة التربية والتعليم الأردني	1979/4/15	الثقافة والتعليم	الأردن	قطر	- توثيق أواصر التعاون الثنائي، والسعي نحو تطوير التعاون في مجال التعليم التقني والفني.
10-	محمد بن حمد آل ثاني	وزير التربية والتعليم	11/6/ 1979	الثقافة والتعليم	قطر	الأردن	- تنفيذ بنود الاتفاق الثقافي، والعمل على تعزيز التعاون الثنائي وتبادل الرأي والمشورة والمعلومات والخبرة في ميادين التربية والتعليم.
11-	وفد قطري	وفد يمثل وزارة التربية والتعليم القطرية	1980/3/2	الثقافة والتعليم	قطر	الأردن	- تعزيز التعاون في مجال التقنيات التربوية.
12-	محمد نور شفيق	وزير التربية والتعليم الأردني	1980/5/9	الثقافة والتعليم	الأردن	قطر	تعزيز وتوثيق أواصر التعاون في المجالات التربوية بين البلدين.

تابع جدول رقم (29): أهداف تبادل الزيارات الأردنية القطرية في مختلف قطاعات التعاون الثقافي والتعليمي خلال الفترة 1971-1999

الرقم	المسؤول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	مجال التعاون	من	إلى	هدف الزيارة
-13	علي الكواري	مدير عام وكالات الأنباء القطرية	17 /1981/8	الإعلام	قطر	الأردن	- تعزيز التعاون في مجال وكالات الأنباء وتبادل الأخبار بين البلدين
-14	لقاء اردني قطري	وفد أردني	1981 /9/10	الإعلام	الأردن	قطر	- التوقيع على إتفاقية في مجالات الإذاعة والتلفزيون والإعلام.
-15	وفد قطري	وفد يمثل وزارة التربية والتعليم القطرية	1981/11/9	الثقافة والتعليم	قطر	الأردن	- تعزيز وتوثيق أواصر التعاون في المجالات التربوية بين البلدين
-16	لقاء أردني قطري	وفد قطري	1982/5/18	الإعلام	قطر	الأردن	- التباحث في الاتفاق الإعلامي الثنائي الموقع بين البلدين ودراسة السبل الكفيلة لتنفيذه.
-17	د. عبد اللطيف عربيات	أمين عام وزارة التربية والتعليم الأردني	1982/12/20	الثقافة والتعليم	الأردن	قطر	- استعراض البرنامج التنفيذي الثاني للتعاون التربوي والثقافي بين الأردن وقطر .
-18	د. عبد السلام المجالي	رئيس الجامعة الأردنية	1983/3/1	الثقافة والتعليم	الأردن	قطر	- تعزيز سبل التعاون في المجال العلمي والثقافي بين الجامعة الأردنية والمؤسسات العلمية والثقافية القطرية، والسعي نحو إجراء بحوث علمية مشتركة.
-19	وفد طلابي مسرحي برئاسة حسين جابر	رئيس توجيه التربية المسرحية في وزارة التربية والتعليم القطرية	1985/1/28	الثقافة والتعليم	قطر	الأردن	- توثيق الصلات بين الشباب القطري والأردني.
-20	علي الصفدي	مدير عام وكالة الأنباء الأردنية بترا	حزيران 1990	الإعلام	الأردن	قطر	- التباحث في سبل تعزيز العلاقات في شتى المجالات الإعلامية ذات الاهتمام المشترك.
-21	د. عبد العزيز التركي	وزير التربية والتعليم القطري	1993/12/20	الثقافة والتعليم	قطر	الأردن	- الزيارة الأولى لوزير خليجي إلى الأردن بعد أزمة الخليج لاستعراض العلاقات الأخوية وسبل تعزيزها في المجالات والثقافية والتعليمية، وتبادل الخبرات والاستفادة منها في المجالات التربوية والفكرية التي تهم البلدين.
-22	أحمد جاسم الحمر	مدير عام وكالة الأنباء القطرية	1994/5/19	الإعلام	قطر	الأردن	- زيارة لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية.
-23	أحمد جاسم الحمر	مدير عام وكالة الأنباء القطرية	1994/8/23	الإعلام	قطر	الأردن	- تعزيز سبل التعاون في مختلف المجالات الإعلامية
-24	د. حمد بن عبد العزيز الكواري	وزير الاعلام والثقافة	17 /1994/11	الثقافة والتعليم	قطر	الأردن	- التباحث في سبل تعزيز آفاق التعاون في المجالات الثقافية وتطويرها، والتأكيد على أهمية الثقافة في حياة الشعوب.

تابع جدول رقم (29): أهداف تبادل الزيارات الأردنية القطرية في مختلف قطاعات التعاون الثقافي والتعليمي خلال الفترة 1971-1999

الرقم	المسؤول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	مجال التعاون	من	إلى	هدف الزيارة
-25	عبد الرؤوف الروابدة	وزير التربية و التعليم	1994/11/21	الثقافة والتعليم	الأردن	قطر	-استعراض العلاقات الثنائية وبرامج التعاون في مجالات التربية والتعليم، وخاصة مجالات البعثات الدراسية والتوجيه والادارة التربوية، والعمل على زيادة تبادل المعلومات والخبرات.
-26	محمد بن عيد آل ثاني	رئيس الهيئة العامة القطرية للشباب والرياضة	1994/11/27	الشباب والرياضة	قطر	الأردن	- تعزيز التعاون في المجالين الرياضي والشبابي بين البلدين. - مناقشة مشروع اتفاقية تعاون في مجال الشباب والرياضة لتدعيم العلاقات بين البلدين في هذه المجالات، من خلال تبادل الوفود والزيارات وإقامة المؤتمرات والمعسكرات والندوات والدورات.
-27	سمير الحباشنة	وزير الثقافة الأردني	1995/4/20	الثقافة والتعليم	الأردن	قطر	- تعزيز سبل الروابط الثقافية بين البلدين، وتقوية العلاقات بين المؤسسات الثقافية.
-28	محمد بن عيد آل ثاني	رئيس الهيئة العامة القطرية للشباب والرياضة	1995/11/27	الشباب والرياضة	قطر	الأردن	- التباحث في سبيل تعزيز التعاون في العلاقات الشبابية والرياضية بين الجانبين.
-29	أحمد علي العبد الله	رئيس تحرير جريدة الوطن القطرية	1995/12/17	الإعلام	قطر	الأردن	- الاطلاع على تطور الصحافة الأردنية.
-30	محمد داودية	وزير الرياضة والشباب الأردني	1996/3/19	الشباب والرياضة	الأردن	قطر	- توقيع بروتوكول في مجال الشباب والرياضة
-31	وفد تربوي أردني	وفد تربوي يمثل وزارة التربية والتعليم الأردنية	1996/11/18	الثقافة والتعليم	الأردن	قطر	- تعزيز العلاقات الثقافية بين البلدين
-32	د. محمد عبد الرحيم كافور	وزير التربية والتعليم القطري	1996/12/20	الثقافة والتعليم	قطر	الأردن	- المشاركة في المؤتمر الدولي لإعداد المعلمين. - التركيز على التعليم النوعي ومراعاة الجانب الأخلاقي والانساني
-33	وفد طلابي أردني	وفد طلابي أردني	1997/4/10	الثقافة والتعليم	الأردن	قطر	- تفعيل اتفاقية التعاون الثقافي الموقعة بين البلدين
-34	وفد طلابي قطري	وفد طلابي قطري	1997/2/19	الثقافة والتعليم	قطر	الأردن	- تفعيل اتفاقية التعاون الثقافي الموقعة بين البلدين
-35	سعود بن علي آل ثاني	الأمين العام المساعد للهيئة العامة للشباب والرياضة القطري	1997/3/4	الشباب والرياضة	قطر	الأردن	- التوقيع على البرنامج التنفيذي الأول لبروتوكول عام 1998/1997.
-36	وفد شبابي	وفد شبابي أردني	1997/12 /12	الشباب والرياضة	الأردن	قطر	- إقامة أسبوع الإخاء القطري الأردني، لتعميق أواصر اللقاءات بين الشباب العربي، ولتجسير العلاقات الشبابية بين البلدين
-37	د.أحمد أبوالهيجاء، إبراهيم بني هاني	رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية عميد كلية الطب	1998/5/5	الثقافة والتعليم	الأردن	قطر	- تعزيز التعاون في مجال التربية والتعليم، وابتعاث الطلاب القطريين للدراسة في الجامعات الأردنية.

الفـــصــــــل السادس

الموقف الأردني والقطري تجاه القضايا القومية المشتركة

القضايا القومية المشتركة

لما كان الأردن وقطر جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية، آمنت كل منهما بواجبها إزاء أشقائها، وسعى كل منهما باستمرار لتحقيق مفهوم الوحدة العربية، وترسيخ قواعد العمل العربي المشترك، وذلك لإيمانهما بأن الحفاظ على الهوية القومية؛ هو السبيل لتحقيق الرفاهية والمنعة والقوة، وهو السبيل للحفاظ على المفهوم التاريخي للأمة العربية بكل قيمها وتقاليدها وحضارتها، فالحس القومي لدى الأردن وقطر دفعهما لاتخاذ موقف قومي لحل الأزمات، وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، والاهتمام بقضايا العالم العربي ومنها: القضية الفلسطينية، والحرب العراقية الإيرانية، وأزمة الخليج الثانية، والسلام العربي الإسرائيلي. فالأردن وقطر، وبالتعاون مع أشقائهم وأصدقائهم، بذلا كل جهد ممكن من أجل الوصول إلى حل لمثل هذه القضايا الهامة.

وتمثل دعم الأردن وقطر للتضمان العربي، من خلال التركيز على مبادئ القومية العربية والإسلامية، والعمل على إذابة التناقضات والحواجز بين الدول العربية والإسلامية، واستخدام الدبلوماسية، ولغة الحوار، بدلاً من القوة العسكرية لحل الخلافات والنزاعات الدولية، ومشاركة الدول الشقيقة في حضور المؤتمرات العربية، لإسماع صوتها إلى العالم العربي والخارجي، وتبادل الزيارات واللقاءات المتواصلة مع الزعماء العرب والمسلمين.

المبحث الأول: القضية الفلسطينية

1-1: الموقف الأردني من القضية الفلسطينية

ركز الملك حسين منذ توليه سلطاته الدستورية عام 1953 على الدور القومي للأردن، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، تلك القضية التي تحتل المكان الأول في قلوب العرب حكومات وشعوباً وأفراداً، فالملك حسين أخذ زمام المبادرة في إبقاء هذه القضية حية، وفي المكان الأول من الاهتمام، حتى يعود الحق إلى نصابه ويتحرر من مغتصبيه، فالأردن جنّد في سبيل القضية الفلسطينية كل امكانياته المادية والمعنوية للدفاع عن قضيته الأولى، إذ أن قضية فلسطين هي قضية الأردن، وأن الأردن هو فلسطين، التي لم تكن يوماً من الأيام مجرد قضية سياسية، بل هي قضية حياة أو موت.[1]

وفي مؤتمر القمة العربي الثاني في 11 أيلول 1964 الذي عقد في الاسكندرية، اشتركت الأردن مع الدول العربية في القرار الذي اتخذه ملوك ورؤساء هذه الدول بالترحيب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، واعتمادها ممثلة للشعب الفلسطيني في تحمل مسؤولية العمل لقضية فلسطين، والنهوض بواجبها على الصعيدين العربي والقومي، وجاء انشاء منظمة التحرير الفلسطينية، لغرض سياسي هو تنظيم الصوت الفلسطيني في منظمة تتحدث بإسمه لإبقاء القضية الفلسطينية حية على المسرح الدولي، ولهدف معلن هو تحرير فلسطين. فالحكومات العربية آنذاك أرادت أن تؤكد بأن القضية الفلسطينية قضية عربية، فقرار إنشاء المنظمة جاء لا ليعطي القرار كله للفلسطينيين، بل

1- الملك حسين، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون القضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي، اعداد وتحرير محمد أبو عبلة، إبراهيم زهران، عمان، دن، 1999، ص17، 27، 38، 54، 103

لإشراك المنظمة كممثل للشعب الفلسطيني في المواقف والتحركات العربية إزاء فلسطين بقصد إبقاء القضية حيه.

وفي مؤتمر الخرطوم في 29 أب عام 1967 قرر المؤتمر بعد مذكرات دقيقة، العمل على إزالة آثار العدوان الاسرائيلي بالطرق السياسية على الصعيد الدولي والدبلوماسي وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة بعد عدوان 5 حزيران 1967 والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه، وبعد جهود جادة وحثيثة بذلها الملك حسين بالاشتراك مع الوفود العربية المعنية بشكل فعال، صدر قرار مجلس الأمن رقم 242، أصبح في 22 تشرين الثاني1967 الوثيقة الأساسية لجميع المناقشات اللاحقة المتعلقة بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وكان الهدف من اقراره أن يكون أساساً لحل القضية، ونصت مقدمة القرار على مبدأ أساسي منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وهو أنه لا يحق لأية دولة أن تستولي على أراضي دولة أخرى بالقوة، وبيّن القرار الشروط التي ينبغي على الطرفين أن يقبلا بها،[1] وهي: "انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراض احتلت في النزاع الأخير؛ وإنهاء جميع الاعتداءات وحالات الحرب، واحترام سيادة كل دولة في المنطقة، وسلامة أراضيها، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها حرة من التهديدات بالقوة أو أعمال القوة، ويؤكد على ضمان حرية الملاحة عبر الممرات الدولية في المنطقة، وضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وضمان حصانة

1- الملك حسين، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون القضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي، المرجع السابق، ص 158، 296، 297،308، 318، 464، 465

أرض كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي بإجراءات من ضمنها إقامة منطقة منزوعة السلاح".[1]

وقد وافقت الحكومة الأردنية والمصرية على قرار مجلس الأمن الدولي، مع التأكيد على انسحاب إسرائيل الكامل والشامل من جميع الأراضي والمناطق العربية التي احتلتها في حرب 1967، إلا أن موقف إسرائيل من القرار كان موقفاً متصلباً، إذ رفضت الالتزام بتنفيذه وروجت لحكاية المفاوضات المباشرة مع الحكومات العربية، مُصّرين على أن لا يتم تحديد موقفهم من الانسحاب الذي ينادي به القرار، إلا بعد خضوع الجانب العربي وقبوله بالتفاوض،[2] وأعلنت أن القرار يتضمن نقاط عدة، وأن كل نقطة يجب التفاوض بشأنها، ولن تنسحب قبل معرفة شروط التسوية.[3]

وفي 6 تشرين الأول 1973 اندلعت حرب رمضان نتيجة لرفض إسرائيل الموافقة على تطبيق قرار 242، ورفضها المستمر للمشاريع السياسية السلمية، واستمرار حرب الاستنزاف من الجانب العربي تجاه إسرائيل،[4] وفوجيء الأردن بهذه الحرب التي تصاعدت دون تخطيط مسبق مع الأردن من حيث التوقيت والعمليات، وأصدر الملك حسين توجيهاته للقوات المسلحة الأردنية للاشتراك في الحرب لتقوم بواجبها رغم قناعتة بعدم الاستعداد الكافي لهذه الحرب التي تشنها كل

1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن عن أعمال المنظمة حول الوضع في منطقة الشرق الأوسط من حزيران 1967 في 18 أيار 1973، سلسلة الوثائق الأساسية رقم 11، ط1، بيروت، موسسة الدراسات الفلسطينية، 1973، ص 41، 42

2- الملك حسين، **النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون دبلوماسية الحسين ومشاكل الشرق الأوسط**، اعداد وتحرير ابراهيم زهران، عمان، دن، 2002، ص 68، 148-150

3- الموسى، سليمان، المرجع السابق، ص20، 21

4- قطيشات، ياسر، المرجع السابق، ص 195

من مصر وسوريا،[1] وقامت (9) دول عربية بتقديم الدعم العسكري لدولتي المواجهة مصر وسوريا وهي: الجمهورية العراقية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية، والجمهورية الليبية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان الديمقراطية، ودولة الكويت، والجمهورية التونسية، و(7) دول لم تسهم في المعركة بقوات عسكرية وإنما شاركت مادياً ومعنوياً وهي: الإمارات المتحدة، ودولة البحرين، ودولة قطر، وسلطنة عمان، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وظهر التعاون والتضامن العربي في حرب رمضان على أفضل صورة منذ إنشاء دولة إسرائيل.[2]

وفي مؤتمر الرباط الذي عقد في العاصمة المغربية عام 1974، أعلن الأردن قبوله لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وجاء بعد عشرة سنوات من انشاء منظمة التحرير الفلسطينية، حينما أجمعت الدول العربية على رفض مبدأ الفصل بين المسؤولين بتبنيها لقرار اعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وحين وجد الأردن الإصرار على هذا التوجه وافق الأردن على القرار،[3] إلا أن الأردن لم يتنازل عن حقه العربي والديني في الدفاع عن القضية الفلسطينية، وظل يحملها إلى كافة المؤتمرات والمحافل المحلية والعربية والإسلامية والدولية والدينية، ويتحدث إلى كافة الملوك والرؤساء في العالم، فكانت بحق

1- غازي، ربابعة، **الأردن وقضية فلسطين**، ط1، عمان، مكتبة الرسالة الحديثة، 1989، ص 51

2- الدروع، قاسم والعرقان، عبد الله، الأردن في حرب رمضان، ط1، اربد، مؤسسة حماده للدراسات الجامعية والنشر، 2001، ص50

3- الملك حسين، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون القضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي، المرجع السابق، ص 467

شغله الشاغل، وهمه الدائم طيلة حياته، يدافع عن عدالتها، وحق الفلسطينيين في العودة، واسترجاع حقوقهم المغتصبة، وإقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني.[1]

وأكد الملك حسين في المؤتمر البرلماني العربي في 12 آذار عام 1986 بأن الأردن ليس وكيلاً عن الشعب الفلسطيني ولا يقبل أن يكون كذلك، كما أنه ليس بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ولن يكون كذلك، وأن الأردن ملتزم بقرارات القمم العربية وبخاصة قرارات قمتي الرباط وفاس لعامي 1974 و 1982، الأ أنه وبحكم صلته المباشرة بالأرض الفلسطينية المحتلة ومسؤوليته القومية سيظل يقوم بدور الداعم والمساند للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، وفي حدود إمكاناته وبما لا يتعارض مع أمنه الوطني الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي.[2]

وجاءت الانتفاضة عام 1987، التي أبرزت بما تقدمه من تضحيات بأن الشعب الفلسطيني لا يختلف عن أي شعب وقع يوماً ما تحت الاستعمار من حيث حقه الأكيد في نيل الاستقرار، والحرية، وتقرير المصير، وكان قرار الأردن في 21 تموز 1987 بفك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية المحتلة استجابة لمطلب منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني،[3] وجاءت للتعبير عن رفض الواقع الذي تصر اسرائيل على تثبيته، وتعمل على تأزيم الوضع في كل المنطقة، مستهزئة بالقانون الدولي، ومتنكرة لحق تقرير المصير، وماضيه في

1- الزغل، علي، القضية الفلسطينية في مسيرة الحسين، اربد، مركز دراسات اللاجئين والنازحين، 2000، ص7، 16

2- الملك حسين، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون دبلوماسية الحسين ومشاكل الشرق الأوسط، ، المرجع السابق، ص428

3- خطابات جلالة الملك حسين المعظم القائد الأعلى في القوات المسلحة، المرجع السابق، ص91،90

إجراءات القهر والتعسف ضد الشعب الفلسطيني، والمعروف أن التسوية السلمية العادلة الشاملة، هي بوابة الأمن والاستقرار للمنطقة، مثلما هي منطلق التنمية والرخاء للجميع.[1]

وفي مؤتمر الجزائر أعلن الملك حسين في يوم 31 تموز 1988 بفك العلاقة القانونية مع الضفة الغربية لينهي وحدة استمرت 38 عاماً،[2] وأن قرار الأردن بفك الارتباط قصد إلى دعم التوجه الوطني الفلسطيني، والتأكيد على الهوية الفلسطينية.[3]

واعترف الأردن بالدولة الفلسطينية المستقلة التي أعلن عنها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر خلال الفترة من 12-15 تشرين الثاني1988،[4] وتجاوب الأردن مع إعلان قيام الدولة الفلسطينية، واعتبر مكتب المنظمة في عمان سفارة لدولة فلسطين عام 1989، واحتفل في اليوم نفسه برفع العلم الفلسطيني والعلم الأردني على مبنى السفارة.[5]

إن عقيدة الأردن تجاه القضية الفلسطينية لم تتبدل يوماً من الأيام، إذ قال الملك حسين:" إن قضية فلسطين هي بالنسبة لنا في هذا البلد، قضية حياة أو موت، قضية وجود أو لا وجود، نحن أهلها، ونحن أصحابها لا نقبل فيها بمساومة، ولا نصدر في مواقفنا منها عن مزايدة أو ارتجال"، وحمّل الأردن نفسه جهد موصول في مواجهة الخطر الصهيوني بما يملك من قوة واقتدار، ولم

1- الملك حسين، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون القضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي، المرجع السابق، ص491، 492

2- الخلايله، أحمد، المرجع السابق، ص 335

3- الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص164

4- جامعة الحسين بن طلال، **الحسين بن طلال والنظام الإقليمي العربي**، المجموعة الثالثة ، عمان، سلسلة بحث وحوار الثقافة الوطنية، 2004، ص55

5- الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص166

يترك فرصة إلا أرسل من خلالها الصيحة تلو الصيحة إلى قادة العرب يدعوهم إلى الإجتماع على رأي واحد ينطلقون منه صفاً واحداً لوضع حد للاحتلال.[1]

أما فيما يتعلق بالأماكن المقدسة، فقد تمثل الموقف الأردني منها على اعتبار أن زوال الاحتلال الاسرائيلي عن الأراضي المحتلة هو الشرط الأول والأساسي للسلام العادل، وأن عودة القدس للسيادة العربية هو مفتاح الحل العادل للقضية، لأن القدس وفلسطين تمثلان ميراث الأردن الحضاري المشترك، عرباً ومسلمين، على امتداد أربعة عشر قرناً وإلى يوم الدين، وقد كان الأردن طوال تاريخه وسيبقى الأمين على المقدسات الاسلامية والمسيحية واليهودية دون تمييز.

وبالنسبة للأردن فإن القدس لا تعني الأماكن المقدسة فقط، بل تعني جميع الأراضي المحيطة بالمدينة والتي ضمتها إسرائيل وأصبحت تشكل ما يقارب ثلث مساحة الضفة الغربية المحتلة تحت شعار إنشاء منطقة القدس الكبرى، والمشكلة هنا ليست مشكلة أمن إسرائيل كما تدعي، وإنما مشكلة الرغبة في التوسع وهذا يوضح ما تقوم به إسرائيل عندما تنشيء المستوطنات التي هي باعتقاد الأردن قواعد دائمة،[2] فالملك حسين أكّد بأنه ليس هناك حل سلمي أو حل غير سلمي، هناك حل واحد يقبل به الأردن، هو الحل الذي يعيد كل الأراضي المغتصبة ويعيد القدس، وانقاذ أبناء الشعب الفلسطيني المحتل فالأردن ضد فكرة تدويل القدس، وتدويل الأماكن المقدسة لأنه شيء لا يمكن أن يرضى به، وأن المسؤولية تجاه القدس ليست مسؤولية الأردن وحده، وإنما مسؤولية الأمة الاسلامية

1- خطب العرش السامية في افتتاح دورات مجالس الأمة، ج1، عمان: وزارة الإعلام - دائرة المطبوعات والنشر، 1997، ص236، 251، 252

2- الملك حسين، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون دبلوماسية الحسين ومشاكل الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص 319، 325

بالاضافة إلى العرب وحقوق المسيحيين في العالم، وأن القدس العربية جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وأن أي قرار يصدر بشأنها ولا يؤكد على هذه الحقيقة، إنما يمثل خروجاً على الشرعية الدولية، فإسرائيل قامت بحرق المسجد الاقصى، وقبلها الاعتداء على الأماكن المقدسة بما فيها الحرم الابراهيمي، وقبلها الاعتداء على الأماكن المقدسة المسيحية، فالأردن طرح فكرة الولاية على الأماكن المقدسة، والأماكن الاسلامية.

وقد تضمن قرار فك الارتباط عام 1988 استمرار المسؤولية الأردنية القانونية والادارية على الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية والقضاء الشرعي في القدس الشريف، وعدم شمول القرار القدس 396، فالدور التاريخي للأردن في الحفاظ على الوجه العربي والاسلامي والمقدسات الاسلامية في فلسطين والقدس خاصة، ما هو الا تجسيد لحرص الأردن على أداء الواجب نحو الأمة العربية والعقيدة الاسلامية.[1]

1- الملك حسين، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون القدس الشريف والمقدسات، تحرير: أبو عليه، محمد، و الخماش، نبال،عمان، دن، 1998، ص 84، 95،272، 396، 397

1-2: الموقف القطري من القضية الفلسطينية

عدّ الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني القضية الفلسطينية قضية قطر، مثلما هي قضية الشعب الفلسطيني، وأكّد في كافة المؤتمرات العربية على أنها محور سياسة وعلاقة قطر مع الدول الأخرى،[1] ودعت قطر إلى بذل كافة الجهود لتحقيق الوحدة العربية، والكفاح في سبيل نصرة قضايا العرب، وفي مقدمتها قضية أراضي فلسطين، وأعلنت تأييدها تأييداً مطلقاً لحق الشعب الفلسطيني في استرجاع وطنه المغتصب، وحقه في تقرير مصيره بحرية تامة، وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي، والعمل على كسب الدعم الدولي الممكن لتلك الحقوق، وعدّت القضية الفلسطينية لب النزاع في الشرق الأوسط.[2]

وقامت قطر بإنشاء صندوق اجتماعي لمنفعة الفلسطينيين العاملين في قطر، لتحقيق مساعدة مالية للعائلات الفلسطينية المحتاجة عندما تتعرض لصعوبات مالية كبيرة، مثل فقدان معيل العائلة، أو فقدان رب العائلة لعمله، أو إصابته بشكل يمنعه من العمل، واستفاد من هذا الصندوق –أيضاً– الطلبة الفلسطينيون لمواصلة دراساتهم، وكانت ايرادات هذا الصندوق من أموال التبرعات والاستثمارات والمساهمات.[3]

ولعبت دول الخليج العربي، ومنها قطر، دوراً فاعلاً في احتواء الخلاف الأردني الفلسطيني عام 1970، من خلال التوسط والضغط من أجل حقن الدماء وحماية المقاومة الفلسطينية، وحاول

1- الأحاديث الصحفية لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، الدوحة، مطابع قطر الوطنية – وزارة الاعلام ، 1976، ص22

2- قطر ومسيرة التعاون الخليجي، الدوحة، وزارة الاعلام، 1984، ص 15

3- الدستور، عمان، نقلاً عن الدوحة– رويتر، 5 تشرين الثاني 1971، العدد 1542، ص7

الأردن أن لا يؤثر ذلك على علاقاته مع دول الخليج الذي هو بحاجة إلى دعمها المالي والسياسي في ظل التوترات التي كانت تشهدها ساحة النظام الإقليمي العربي آنذاك.[1]

وساهمت قطر مع دول الخليج في الإعداد لحرب رمضان 1973، وأكدت الارتباط بينها وبين دول المواجهة للعدو الإسرائيلي، إذ قامت بفرض الحظر البترولي على دول أوروبا الغربية التي لم تؤيد الحق العربي في النزاع العربي الإسرائيلي،[2] وحظر تصدير النفط كلياً إلى الدول المساندة لإسرائيل،[3] واقتصر الحظر على دولتين هما: أمريكا وهولندا لموقفهما المساند لإسرائيل في هذه الحرب،[4] وقررت الأقطار العربية المنتجة للنفط، ومنهم قطر، التي كونت هيئة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوبك، إجراء تخفيض تدريجي للإنتاج، بنسبة 5% شهرياً إلى أن يتم انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب 1967، وحصول الشعب العربي الفلسطيني على حقوقه المشروعة.[5]

وعملت كل من السعودية وقطر والإمارات العربية على تسعير النفط بطريقة تخدم القضية الفلسطينية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، من خلال رفع أسعار الضرائب المترتبة على شركات النفط، واستخدمت الدخل الإضافي العائد لها من رفع أسعار الضرائب لدعم دول المواجهة العربية في

1- قطيشات، ياسر، العلاقات الأردنية العربية، المرجع السابق، ص190، 193

2- رجب، يحيى حلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية، الكويت، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1983، ص 189

3- رجب، يحيى حلمي، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ج2، دم، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2006، ص17

4- مهنا، محمد نصر، المرجع السابق، ص 295

5- رونر، ادموند، المرجع السابق، ص 40، ورجب، يحيى حلمي، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ج2، المرجع السابق، ص17

كفاحها ضد إسرائيل،[1] تأييداً لدول المواجهة وللأمة العربية وللثورة الفلسطينية تأييداً تاماً على الصعيدين المادي والمعنوي.[2]

ونتيجة لقرارات المقاطعة هذه أصبح لدى دول أوروبا الغربية واليابان، على عكس أمريكا، تصور جديد لحل مشكلة الشرق الأوسط، فأصدرت اليابان، ودول أوروبا الغربية، تصريحاً في تشرين الثاني 1973، طالبت فيه بانسحاب القوات الإسرائيلية، وضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني.[3]

وبذلك لم تتوان قطر في استعمال البترول كسلاح أثبت فعاليته في المعركة التي خاضتها الأمة العربية ضد العدو الصهيوني وأصدقائه، وقامت بتنفيذ كافة التزاماتها لدعم المجهود العربي في حروبه مع إسرائيل، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية، والتزمت باعتبارها واحدة من دول مجلس التعاون الخليجي بمتابعة القضية الفلسطينية، والدفاع عنها في إطار العمل المشترك لجامعة الدول العربية.[4]

وخلال حرب رمضان عام 1973، رفضت قطر تهديدات كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي، بالهجوم العسكري على الدول المنتجة للبترول، وأكّد الشيخ خليفة عن تأييده التام للقضية

1- الدستور، عمان، نقلاً عن أبو ظبي – رويتر، 12 تشرين الثاني 1974، العدد 2622، ص9

2- الدستور، عمان، نقلاً عن الدوحة- و أ ف، 19 تشرين الثاني 1974، العدد 2628، ص 9

3- روتر، ادموند، المرجع السابق، ص 40، 41

4- القرني، علي، المرجع السابق، ص 158، ورجب، يحيى حلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرجع السابق، ص 189

الفلسطينية وحق الشعب في تقرير مصيره، وأن قطر جزء من العالم العربي حتى إذا كان الأمر يتعلق بنسف آبار البترول في حالة ما قامت واشنطن بتنفيذ تهديداتها.[1]

كما قامت قطر بدعم ومساندة الشعب الفلسطيني، ودعم مشاريع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، وإثارة قضايا إقامة المستوطنات الإسرائيلية، وأوضاع المواطنين العرب في فلسطين في مؤتمر "المستوطنات البشرية" الذي عقد في الفلبين عام 1981.[2]

وأكّد الشيخ خليفه بن حمد آل ثاني في عدة مؤتمرات، ومنها مؤتمر السكان العالمي في 7 آب 1984، على الظلم والقهر اللذين لحقا بشعب فلسطين العربي نتيجة لاستلاب وطنه بقوة النار التي ما تزال تلاحقه قتلاً وتدميراً في أماكن لجوئه.[3]

وساهمت قطر باعتبارها عضواً في مجلس التعاون الخليجي في دعم القضية الفلسطينية من خلال الدعم المادي، والإعلامي، والمعنوي، في المحافل الدولية، والإشادة بالانتفاضة التي انطلقت في أواخر عام 1987، والإشادة بقرار المجلس الوطني بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، وإدانة سياسة العدوان في استقدام المهاجرين اليهود، وتوطينهم في الأراضي المحتلة.[4]

وأشار الشيخ خليفة إلى أن القضية الفلسطينية، وعلى رأسها القدس الشريف، تحتل المركز الأول بين القضايا المصيرية للأمة الإسلامية، وأنها ستبقي الشاغل للأمة الإسلامية إلى أن تحل حلاً عادلاً يعيد إلى الشعب الفلسطيني حقوقه الشرعية الثابتة في وطنه، وأن انتفاضة الشعب الفلسطيني

1- الدستور، عمان، نقلا عن الدوحة- و أ ف، 13 كانون الثاني 1975، العدد 2680، ص1، 6

2- حديث وزير العمل والشؤون الاجتماعية القطري، أحمد الأنصاري مع الدستور، الدستور، عمان، 27 أيار 1981، العدد 4954، ص6

3- قطر ومسيرة التعاون الخليجي، المرجع السابق، ص 61

4- القرني، علي، المرجع السابق، ص127، 128

الذي سلبت أرضه وحقوقه السياسية والإنسانية ظلماً وعدواناً، جاءت تعبيراً قوياً وشجاعاً عن رفضه الاستكانة وإصراره على الصمود، وعزمه على المقاومة حتى النصر، وأدى ذلك إلى مزيد من التأييد العالمي لقضية الشعب الفلسطيني التي تقوم على أساس ما يطالب وتطالب به الأمة العربية جمعاء من استعادة حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد.

ووجدت الانتفاضة الفلسطينية كل التأييد من الدول العربية جميعها دون استثناء، انطلاقا من الواجب القومي الذي يحتم عليها نصرة القضايا العربية المصيرية، ولم تتأخر الدول العربية عن تقديم الدعم، كُلٌّ في حدود إمكانياته، لهذه الانتفاضة التي أحدثت صدى عالمياً واسعاً، وكشفت زيف ديمقراطية إسرائيل، وممارساتها القمعية، وانتهاكها الصارخ لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، وأكدت قطر على ضرورة تكثيف الدعم العربي للانتفاضة الفلسطينية لمعاونتها على الاستمرار في عطائها وتصاعدها، وطالبت المجتمع الدولي، وخاصة الدول العظمى المحبة للسلام ببذل مزيد من الجهد لوضع حد لغطرسة إسرائيل، وحضها على الامتثال للمطلب العالمي بتسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة تعيد له حقوقه المغتصبة.[1]

ونالت القضية الفلسطينية اهتماماً واضحاً من الصحافة والمجلات القطرية، ومنها: العروبة، والراية وغيرها، من الصحف التي أخذت تدعو إلى تعزيز صمود المقاتلين في الميدان ضد

1- مجموعة الأحاديث الصحفية لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر **1973-1989**، الدوحة، وزارة الإعلام والثقافة، 1989، ص 188، 218، 219، 230، 271

إسرائيل، وإلى تسليح الفلسطينيين بأسلحة متطورة، وإبعاد القضية الفلسطينية عن الخلافات العربية، والعمل على إبراز التأييد العربي والعالمي لقضية فلسطين. [1]

ومما سبق نلاحظ بأن الأردن عانى الكثير ولا زال يعاني، وتحمل أكثر من غيره بقيادة الملك حسين لدعم الشعب الفلسطيني بأقصى طاقاته، وامكاناته، فالقضية الفلسطينية بالنسبة للأردن ارتبطت ولا تزال ترتبط بالوحدة الوطنية، وارتبطت باستقرار الأوضاع السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية فيه، وبقى الملك حسين يدافع عن القضية الفلسطينية، رغم كل التهديدات، والضغوطات، وأخذ على عاتقه، أن يجاهد من أجل فلسطين، وحقوق الشعب الفلسطيني، وكابد دون كلل، أو ملل، وهو ينقل للعالم صورة ما يعانيه الشعب الفلسطيني، وطالب دول العالم بأن تقف إلى جانب القضية الفلسطينية، لأنها بالنسبة إلى الأردن قضية وطنية لا قضية قومية.

فالأردن ما انفك عن الدفاع عن القضية الفلسطينية في كافة المحافل الدولية والإقليمية، ولم يتخلَ يوماً عن دوره القومي في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عسكرياً وسياسياً ومالياً، نظراً لارتباطه بفلسطين أرضاً وشعباً وحدوداً وقانوناً ومصيراً، إذ تعتبر فلسطين والمدينة المقدسة جزء هام من تراث المملكة التاريخي وعقيدة يؤمن بها الشعب الأردني كافة.

فإستراتيجية السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية تقوم على اعتبار القضية الفلسطينية محوراً من المحاور المهمه، وواحدة من أهم ثوابت الاستراتيجيات الوطنية الأردنية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأردنية، فالمعطيات المختلفة، وفي مقدمتها الجوار الجغرافي في فلسطين،

1- الدسوقي، عاصم وآخرون، **الصحافة القطرية والقضايا العربية 1971- 1981**، الدوحة، مطابع الدوحة الحديثة، 1984، ص119

والتشابكك الديمغرافي معها، والمصالح المشتركة المترابطة والمتداخلة بين الشعبين، فرضت على الأردن التفاعل المستمر مع تطورات القضية الفلسطينية، واعتبارها هي قضية الأردن الأولى، إذ أن الأردن يضم الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين، وجزء كبير من شعبها في الضفتين حملوا جنسيتها واندمجوا اندماجاً عضوياً في كل مناحي الحياة ودوائرها وميادينها ومؤسساتها، لذلك فإن الأردن أكثر من غيره شعوراً وتحسساً بقضية فلسطين، على اعتبار بأن أبناء الأردن بضفتيه يشعرون شعوراً بأنهم شعب واحد، فالأردن بلد الفلسطينيين والأردنيين ويكونون أعضاء أسرة واحدة متساويين في جميع الحقوق والواجبات، فعلاقة الأردن بفلسطين وقضية شعبها ليست مجرد علاقة التزام قومي يشترك به الأردن مع سائر اشقائه العرب، بل هي علاقة متميزة خاصة، هذه الخصوصية ناجمة من خلاصة تفاعل عوامل موضوعيه محضه، تتمثل في الجوار الجغرافي، والتمازج السكاني، والتفاعل الثقافي، والتكامل الاقتصادي، والتجربة التاريخية المشتركة.

أما قطر فقد اعتبرت القضية الفلسطينية قضية قومية، وبأنها قضية كل العرب، ونادت في مختلف المؤتمرات والمحافل الدولية على ضرورة بذل الجهود لتحقيق الوحدة العربية، والكفاح لتحقيق النصر في كافة القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وساهمت في دعمها مادياً ومعنوياً، إلا أن قطر لم تتأثر سياسياً وعسكرياً واقتصادياً بالقضية الفلسطينية؛ نظراً للبعد الجغرافي والمكاني، ولم تعاني كما عانى الأردن من المستجدات التي تطرأ على القضية الفلسطينية، إذ يعتبر الأردن هو خط الدفاع الأول أمام الخطر الصهيوني، الأمر الذي فرض عليه ضغوطات تفوق إمكاناته وقدراته وموارده.

فعلى الرغم من اختلاف درجة تأثير القضية الفلسطينية على كلا البلدين، وتأثيرها بشكل كبير على الأردن دون تأثيرها على قطر، واختلاف الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية عن الدور القطري، إلا أن كلا البلدين قاما ببذل الجهود لاستعادة الأراضي العربية المحتلة، والتأكيد على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، على اعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعاً، وبذلك فإن القضية الفلسطينية تعتبر نقطة تقارب في السياسة الخارجية الأردنية والقطرية.

المبحث الثاني: الحرب العراقية الإيرانية

2-1: الموقف الأردني من الحرب العراقية الإيرانية

بعد نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاه عام 1979، أخذت إيران تعمل على نشر ثورتها في العراق، والقيام بعمليات استفزازية من قبل نظام الخميني ضد المؤسسات العراقية في إيران، كالمقرات القنصلية والمدارس إضافة إلى عمليات الاعتداء على الحدود وخرق أجواء العراق، وتقديم الدعم المادي لمباشرة أعمال التخريب ضد العراق، كما وجه نظام الخميني أجهزته الصحفية والإعلامية للتطاول على العراق والتهجم على قيادته الثورية، إلا أن العراق قام بإرسال الوساطات إلى النظام الإيراني، لاقناعة بضرورة المباشرة بتنفيذ جوانب اتفاقية الجزائر عام 1975، إلا أن النظام الإيراني أعلن رفضه للاتفاقية التي تضمنت ترسيم الحدود بين البلدين، ولم يكتفي بذلك بل راح النظام الإيراني الجديد يستخدم الأراضي العراقية التي نصت اتفاقية 1975 على إعادتها للعراق ليقصف منها المدن والقرى والمنشأت الاقتصادية الحيوية للعراق، مستفيداً من الخاصية الجغرافية التي توفرها له تلك الأراضي، وقام بتقديم الدعم لحركة العصيان والتمرد في العراق.

وظل النظام الإيراني يصعد من أعماله وممارساته الاستفزازية لتبلغ حالة إعلان الحرب يوم 4 أيلول 1980، عندما قصف مدن البصرة وخانقين والمنشآت النفطية، ثم أغلق خطوط الملاحة العراقية في الخليج العربي وشط العرب، ومضيق هرمز في وجه ناقلات النفط العائدة للعراق، وأعلن النفير العام، وقام العراق بإبلاغ الحكومة الإيرانية ضرورة الانسحاب من الأراضي العراقية المقرر إعادتها للعراق بموجب اتفاقية 1975، خلال أربع وعشرين ساعة، وإلا فإن القوات المحلية العراقية ستكون مضطره إلى إعادتها بالقوة، ولكن نظام خميني لم يرد على التحذير العراقي،

وتجاهلته الحكومة الإيرانية، فاضطر العراق إلى إتخاذ إجراء عسكري بعد نهاية مدة الإنذار يوم 7 أيلول 1980 بطرد القوات الإيرانية من الأراضي العراقية التي احتلتها ورفضت الانسحاب منها بالطرق السلمية،[1] وردت إيران بهجمات معاكسة، فقصفت أربع مدن حدودية، مما دفع العراق إلى توجيه ضربة جوية شاملة داخل الأراضي الإيرانية، كما اخترقت القوات المسلحة العراقية الحدود الإيرانية، وقامت باحتلال مساحات واسعة من أراضيها.[2] فانطلقت النداءات من الأمم المتحدة، والمؤتمر الإسلامي، ودول عدم الانحياز لوقف إطلاق النار، وحل النزاع بالمفاوضات السلمية، واستجاب العراق لهذه الدعوات، أما إيران فقد استمرت في عملياتها العسكرية، مما أدى إلى تطور القتال إلى حرب شاملة،[3] وفي 20 تموز 1987 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 598، دعا فيه العراق وإيران إلى وقف إطلاق النار، وانسحاب قواتهما إلى الحدود الدولية، فقبل العراق القرار وأبدى ترحيبه، وصدرت تصريحات من أعلى المستويات الحكومية العراقية التي تؤكد استعداد العراق لتطبيقه بحسن نية بالتعاون مع مجلس الأمن، انطلاقاً من الرغبة المخلصة في احلال السلام مع إيران وفق قواعد القانون الدولي وميثاق هيئة الأمم المتحدة، أما النظام الإيراني فلم يقبل بالقرار وأصدر سلسلة من التصريحات التي تؤكد نواياه في مواصلة الحرب وتعامله مع القرار بأسلوب انتقائي،[4] وترددت إيران التي كانت تحتل بعض الأراضي العراقية، فلم تعلن عن رفضها أو قبولها،

1- وزارة الثقافة والإعلام العراقية، العداء الإيراني للعراق: متابعة أقوال خميني وأعوانه، ط1، بغداد، دائرة الاعلام الخارجي، 1983، ص 13-16

2- مهنا، محمد، مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1996، ص100، 101 ، وانظر حول الحرب العراقية الإيرانية Ghubin, Shahram & Tripp, Charles, Iran And Iraq At War, London, I.B.Tauris & Co Ltd, 1988, P13-31

3- جامعة الحسين بن طلال، المرجع السابق، ص42، 43

4- وزارة الخارجية العراقية، قرار مجلس الأمن 598 (1987) 20 تموز 1987: موقف الجمهورية العراقية، سلام شامل ودائم، بغداد، وزارة الخارجية العراقية، 1987، ص 3

إلا أن الانتصارات العسكرية اللاحقة التي حققها الجيش العراقي على أرض المعركة، وتحرير شبه جزيرة الفاو، وتنامي القوى الضاغطة من أجل السلام في وسط الشعب الإيراني، خلقت معطيات جديدة دفعت الحكومة الإيرانية إلى التعامل معها بإيجابية،[1] وأعلنت إيران رسمياً قبولها للقرار رقم 598، وأصدر الخميني أوامره لوقف إطلاق النار في 18 آب 1988،[2] والتزم الطرفان بالقرار بعد أن خسرا فيها الآلاف من الضحايا، ومئات الآلاف من بلايين الدولارات التي عادت بالآثار السلبية على أمن الخليج، وعلى التضامن الإسلامي والعربي.[3]

وتمثل الموقف الأردني من الحرب العراقية- الإيرانية، بدعم الأردن للعراق ومساندته في جميع المجالات العسكرية والدبلوماسية، وعلى المستويين الرسمي والشعبي،[4] انطلاقا من مبدأ الدفاع العربي المشترك، والواجب القومي، والإيمان بأن الأرض العربية وحدة واحدة لا يمكن قبول الاعتداء عليها،[5] وعلى أساس أن العراق يدافع عن البوابة الشرقية للأمة العربية في حربه، وأن الخطر الإيراني يتهدد الأمة العربية، وليس فقط العراق، بهدف إنشاء امبراطورية فارسية تمتد إلى الدول المجاورة.[6]

وأعلن الملك حسين والحكومة الأردنية دعمها وتأييدها المطلق للعراق في حربه مع إيران من أجل استعادة حقوقه المغتصبة، وحقه الشرعي في ممارسة سيادته على أراضيه، كما عدّ الأردن

1- خطابات جلالة الملك الحسين المعظم القائد الأعلى في القوات المسلحة، المرجع السابق، ص 88

2- جامعة الحسين بن طلال، المرجع السابق، ص 44، 45

3- القرني، علي، المرجع السابق، ص147، 148

4- جامعة الحسين بن طلال، المرجع السابق، ص41، 42

5- الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص161

6- جامعة الحسين بن طلال، المرجع السابق، ص 41، 42، و Wilson ,Rodney,Op.Cit, P 218

معركة العراق معركة قومية، ودعا الملك حسين الأمة العربية بأسرها للوقوف إلى جانب العراق في حربه القومية، وكان لموقف الأردن تجاه الحرب العراقية الإيرانية الأثر الإيجابي في تشجيع العديد من الدول العربية للإعلان عن تأييدها للعراق، لما يتمتع به الملك حسين من احترام كبير في الأوساط العربية الحاكمة لاتصافه بسداد الرأي، وحسن التصرف.[1]

فبعد يومين من نشوب الحرب العراقية- الإيرانية، ذهب الملك حسين، ورئيس الوزراء، مضر بدران إلى بغداد، وعرض استعداده لدعم العراق عسكرياً، إلا أن العراق أجاب بأن لديه قوات كافيه لخوض الحرب وحده، فقام الأردن بحملة تبرعات أردنية لتمويل قوات المتطوعين،[2] ووضع مطاراته في خدمة الطيران العراقي، الأمر الذي دفع إيران عام 1980 بتوجيه اتهام للأردن ومصر والمغرب بتزويد العراق بالسلاح والذخائر وقطع الغيار، وفي فترات متقدمة، تصاعدت وتيرة الدعم الأردني للعراق من خلال إعلان الملك حسين عن تشكيل قوات أردنية متطوعة سميت بقوات "اليرموك الأردنية"، وكان الملك نفسه أول متطوع فيها لنيل شرف الدفاع عن عروبة الأمة العربية، وتوجهت أول دفعة من متطوعي القوات إلى العراق في آذار عام 1982، ولم يقف التعاون العراقي الأردني عند التأييد والدعم السياسي والعسكري، بل تجاوزه بفتح ميناء العقبة الأردني أمام العراق للحصول على وارداته العسكرية وغيرها،[3] وأصبح ميناء العقبة منفذاً رئيسياً له على البحار العالية، كما قام الأردن بمساعدة العراق في ابتياع الأسلحة من الصين وإسبانيا ومن دول أوروبية أخرى، بكميات كبيرة من الدبابات، والذخائر، وقطع الغيار التي كان العراق في أمس الحاجة إليها بعد أن

1- الرواشدة، شاهر، دول مجلس التعاون الخليجي في الميزان، عمان، دار الابداع للنشر والتوزيع، 1990، ص 153

2- الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص161

3- قطيشات، ياسر، العلاقات الأردنية العربية، المرجع السابق، ص 210، 211

أعلن الاتحاد السوفيتي حياده في الحرب،[1] وتم بناء طرق تربط بين العقبة والأراضي العراقية لتسهيل حركة النقل بين البلدين، ووضعت جميع الشاحنات، وسيارات النقل العاملة على الخطوط الأردنية وسائقيها تحت تصرف الأمن العام، الذي وجهها نحو العراق، وتم تأجير العراق مساحات واسعة من الأراضي الأردنية، ثم تطور موقف الأردن من الدعم المعنوي إلى الدعم السياسي، ففتح الحدود بين البلدين.[1]

كذلك قام الملك حسين بالعديد من الزيارات واللقاءات مع مختلف زعماء وقادة دول العالم الغربية والعربية في فترة الحرب من عام 1981 إلى عام 1988، وبذل جهود حثيثة لحشد التأييد للعراق، والقيام باستعراض الحرب العراقية- الإيرانية، ومناقشتها في سبيل الوصول إلى حل سلمي للنزاع العراقي الإيراني، وأوضح الملك حسين خلال زياراته ولقاءاته تعنت إيران ورفضها للسلام، في الوقت الذي وافق العراق على قبول نداءات السلام، وبّين كم عملت هذه الحرب على إضعاف كلا البلدين، وعرّض المنطقة إلى مخاطر التدخل الخارجي، وإستنزاف طاقات الأمة في غير مجالها الصحيح، وبين أن هذه الحرب هم يؤرق العرب، ولا بد من إيجاد حل سلمي عادل لهذا النزاع، وأكّد بأن الأردن سيبقى إلى جانب العراق حتى نهاية الحرب، وبأن الأردن سيدعم كافة الجهود السلمية لإنهاء هذه الحرب.

كما قام الملك حسين بإجراء العديد من الاتصالات، وارسال العديد من الرسائل إلى زعماء دول العالم الأجنبية والعربية، وإلى هيئة الأمم المتحدة، وعبر عن موقفه في كافة المحافل والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، ومختلف وسائل الإعلام التي تضمنت شرح لأوضاع

1- الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص161

الشرق الأوسط، والتحدي الكبير الذي يهدد المنطقة، والوضع المأساوي في العراق، وما يعانيه نتيجة حربه مع إيران، وخصوصاً أن إيران رفضت جميع المساعي السلمية لإنهاء الحرب، ورفضت الانصياع إلى قرارات مجلس الأمن لإنهاء الصراع، وأوضح أنه من واجب الأمة الدفاع عن العراق، لأنه العمق الاستراتيجي للدول العربية، وأدى دوره القومي نحو أمته في كل مراحل الثورة العربية الكبرى وخلال كل المعارك.[1]

ووجد الأردن بأن تنفيذ قرار وقف إطلاق النار بين العراق وإيران رقم 598 هو انتصار للتوجه نحو السلام، وأن النصر لا يكتمل إلا بإنهاء الحرب على أساس تسوية سلمية عادلة متوازنة، فالأردن بارك وبكل حماس هذا التوجه، حقنا للدماء، وصونا للطاقات، وخدمة للعرب والمسلمين.[2]

وبعد أن توقفت الحرب العراقية الإيرانية ذهب الملك حسين للتهنئة بالانتصارات التي أحرزها العراق عام 1988، ووقع على محضر تعاون مشترك، قدم العراق بموجبه أسلحة ومعدات مما اغتنمه من إيران هدية للأردن، وقد استفاد الأردن بصورة غير مباشرة من الحرب، إذ أخذ العراق يستورد الكثير مما يحتاج إليه عن طريق ميناء العقبة، مما دفع الأردن إلى توسيع الميناء، وتوسيع الطرق المؤدية إلى الحدود العراقية، وقام بتزويد العراق بمنتوجاته الصناعية مما أدى إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري، ومال الميزان لصالح الأردن، فأخذ العراق يمده بالنفط تسديداً للفرق في الحساب.[3]

1- الصرايرة، أروى محمد، **موقف الأردن من الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988**، رسالة ماجستير، 2004، عدد الصفحات 138، جامعة مؤتة-الكرك، ص 35-44 ، 45-49، 55-78

2- خطابات جلالة الملك الحسين المعظم القائد الأعلى في القوات المسلحة، المرجع السابق، ص89

3- الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص162

2-2: الموقف القطري من الحرب العراقية الإيرانية

هزت الحرب العراقية الإيرانية أمن الخليج، وهددت الأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي ترتب عليه تأكيد كافة دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيهم قطر، على ضرورة مضاعفة وتكثيف المساعي الحميدة لوضع حد للحرب العراقية- الإيرانية، وتنسيق الجهود لتحقيق موقف عربي موحد لإنهاء الحرب بما يكفل الحقوق المشروعة للبلدين للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، كما أكدت دول مجلس التعاون الخليجي على أن مسؤولية الحفاظ على الأمن الدولي ووضع نهاية لهذه الحرب لا تقع على عاتق دول الخليج وباقي الدول العربية وحدها، بل تقع أيضاً على عاتق المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

وأعلنت قطر تأييدها للعراق في حربه مع إيران، على اعتبار أنه أحد دول الخليج، ولمرونة موقفه من قبول الحل السلمي، ولموقفه الحكيم بقبول وساطة الدول الإسلامية، وعدم الانحياز، وقبوله لوساطة وزير خارجية كوبا، وقبوله لقرار مجلس الأمن الذي أكسبه مزيداً من الاحترام في الأوساط العربية والأوروبية.[2]

والتزمت قطر بمسؤولية في موقفها من الحرب العراقية الإيرانية، فلم تقطع حوارها مع إيران، وجعلت موقفها متوازناً مع العراق، وساهمت من خلال مجلس التعاون الخليجي باستصدار العديد من القرارات من مجلس الأمن الدولي، كان من أهمها قرار مجلس الأمن رقم 540 الصادر

1- رجب، يحيى حلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرجع السابق، ص183، 184، ولمزيد من المعلومات حول الحرب العراقية الإيرانية باللغة الانجليزية، أنظر:

Naff.Thomas, Gulf Security & The Iran- Iraq War,The National Defense University Press & The Middle East Research Institute, 1985, P157-183, and Khadduri, Majid,The Gulf war: the origions and Implications of the Iraq Iran Conflict, New York: Oxford .U.P, 1988

2- الرواشدة، شاهر، المرجع السابق، ص151، 152

عام 1983، والذي يدعو إلى وقف جميع العمليات العسكرية في الخليج، وعدم التعرض لمدن المنشآت الاقتصادية والموانئ، وقرار رقم 552 الصادر عام 1984 والذي أكّد على حرية الملاحة في المياه الدولية بالخليج، والقرار رقم 598 الصادر عام 1987 تضمن على وقف إطلاق النار الذي تم في نهاية المطاف.[1]

وأوضحت قطر مدى الخطورة الكامنة في النزاع العراقي الإيراني، وأبدت استعدادها لبذل الجهود لوقف هذه الحرب المدمرة،[2] وتأملت بشكل كبير أن يكتب للمفاوضات العراقية الإيرانية النجاح لتحقيق أهداف الجميع بالتعايش السلمي، وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام المتبادل،[3] فكانت قطر عنصراً من عناصر التضامن العربي والإسلامي لمواجهة متطلبات المرحلة وما تحتويه من تحديات وأخطار، وسعت لحل الخلافات بين العراق وإيران، كما يتبين من قول الشيخ خليفة بن حمد:" إن تطورات الحرب العراقية –الإيرانية التي دارت بين بلدين جارين مسلمين تربطهما أوثق الروابط كان لها دور في إهدار أرواح الآلاف، وتبديد موارد البلدين وطاقتهما التي كان يجب أن توجه لتنمية ورخاء شعبيهما، وللإسهام في مواجهة المخططات العدوانية والأطماع الأجنبية التي تهدد المنطقة، فالحرب هددت أمن المنطقة بأسرها، وقد بذل الكثير من الجهود الدولية والإسلامية والعربية لإنهاء الحرب"، وأعرب عن تقديره لتجاوب العراق مع

1- القرني، علي، المرجع السابق، ص 126

2- جولة الخير ورسالة السلام، المرجع السابق، ص17، 18

3- مجموعة الأحاديث الصحفية 1973-1989، المرجع السابق، ص240

جهود الوساطة، وناشد إيران أن تحذو حذو العراق، وأن يبذل كافة الجهود لوضع حد لهذه الحرب؛ لأن استمرارها يهدد الأمن والسلم الدوليين.[1]

وفي 31 تشرين الأول 1983 عقد مجلس التعاون الخليجي في الدوحة/ قطر دورته الرابعة، وأكّد على تأييده لقرار مجلس الأمن الذي يدعو إلى وقف جميع العمليات العسكرية في الخليج، ودعا إيران لعدم التعرض لحرية الملاحة في الخليج ومضائقه، وطالب مجلس الأمن بأن ينهض بمسؤوليته تجاه إتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ القرار، وقيام طرفي النزاع بقبول التفاوض والوساطة الإقليمية لحل النزاع بالطرق السلمية، وأبدت دول المجلس رغبتها واستعدادها لاستئناف المساعي الحميدة التي قامت بها كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة نيابة عن دول مجلس التعاون الخليجي.[2]

وتصاعدت الحرب لتشمل الملاحة المدنية المحايدة في الخليج، وأصبحت السفن التجارية التي تنقل المواد الحيوية لشعوب المنطقة ولأمم العالم هدفاً لعمليات كانت سبباً لتزايد الأساطيل الحربية في مياه الخليج وجواره،[3] فاستنزفت هذه الحرب الكثير من الأموال التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب حالة القلق، وافتقار الشعور بالأمن الذي كانت تعاني منه هذه الدول خاصة في أثناء حرب الناقلات البترولية.[4]

1- مجموعة الأحاديث الصحفية 1973-1989، ألمرجع السابق، ص 128، و قطر ومسيرة التعاون الخليجي، المرجع السابق، ص19

2- رجب، يحيى حلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرجع السابق، ص187، 188

3- مجموعة الأحاديث الصحفية 1973-1989، المرجع السابق، ص 198

4- آل نهيان، الشيخه شمة بنت محمد بن خالد، **تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي**، ط1، العين- دولة الإمارات العربية المتحدة، مطبعة الفجيرة الوطنية ومكتبتها، 1999، ص15

وأوضح الشيخ خليفة أن قطر ودول مجلس التعاون الخليجي لم ولن تدخر جهداً في دعم أية مساع مخلصة، وبخاصة تلك التي تبذلها الأمم المتحدة للتقريب بين موقفي العراق وإيران، وإعادتهما إلى مائدة المفاوضات، بغية تنفيذ كامل للقرار الدولي المتفق عليه، والذي يحفظ لكل منهما حقوقه المشروعة، ولتنعم المنطقة بالسلام والاستقرار، وطالب الشيخ خليفه جمهورية إيران الإسلامية بأن تشارك مشاركة إيجابية لوضع حد لحربها مع العراق، لأن المصلحة الإسلامية العليا تحتم إنهاء هذه الحرب.[1]

وعانت دول الخليج بما فيهم قطر من الحرب العراقية الإيرانية، فكانت قطر من أوائل دول الخليج التي رحبت بوقف إطلاق النار، وبدء مفاوضات السلام بين الجارتين الشقيقتين المسلمتين، ومع أن المفاوضات اصطدمت بعقبات ومشاكل حالت دون نجاحها، إلا أن البلدين عام 1988 أبديا الرغبة في مواصلة عملية التفاوض على أساس قرار مجلس الأمن 598 الذي قبلا به.[2]

ومما سبق نلاحظ بأن الموقف الأردني تبلور انطلاقا من الواجب القومي والإيمان بأن الأرض العربية لا يمكن قبول الاعتداء عليها، فالأردن نظر إلى حرب العراق على أنها حرباً قومية، لا بد من الوقوف إلى جانب العراق فيها ضد المخطط الفارسي الهادف إلى السيطرة على المنطقة العربية على أساس أن العراق يدافع عن البوابة الشرقية للأمة العربية في حربه، وأن الخطر الإيراني يتهدد المنطقة بأكملها، إذ قام الأردن بتقديم الدعم والتعاون الكامل للعراق، والوقوف إلى جانبه حتى يسترد أرضه وحقوقه، نظراً للروابط التاريخية التي تربط البلدين، وكون العراق هو

1- مجموعة الأحاديث الصحفية 1973-1989، المرجع السابق، ص 187، 188، 248

2- مجموعة الأحاديث الصحفية 1973-1989، المرجع السابق، ص 273

الحليف الاستراتيجي للأردن بفعل التداخل الشديد للاقتصاد الأردني بالعراق، وقيام العراق بإمداد الأردن بالنفط العراقي بأسعار زهيدة.

أما قطر فقط كان موقفها متوازناً، فعلى الرغم من تأييدها للعراق وقيامها باستصدار العديد من القرارات من مجلس الأمن الدولي، ومنها قرار وقف إطلاق النار رقم 598، وقياماها بتقديم الدعم المادي والمعنوي والسياسي والدبلوماسي للعراق، لتتقي خطر هذه الحرب بعدم المشاركة العسكرية المباشرة، إذ أن العراق يخوض حرباً بالنيابة عنها ضد عدو مشترك يمكن أن يهدد مصالحهم، ليس عن طريق الحرب المعلنة، وإنما عن طريق التغلغل في هذه المجتمعات، وعلى الرغم من القلق الذي يشوب قطر تجاه إيران وخاصة منذ بداية الثورة الإيرانية لاتباعها سياسة تصدير الثورة، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، ومحاولة السيطرة على الممرات المائية في الخليج العربي، وإدراكها للخطورة الكامنة في النزاع العراقي الإيراني، إلا أنها لم تقطع حوارها مع إيران، وبذلت قطر جهود حثيثه للتقريب بين العراق وإيران لقبول البدء بالمفاوضات حتى ينعم السلام والاستقرار في المنطقة، على اعتبار أن طرفي النزاع ينتميان إلى المجموعة الإسلامية، ولا بد من إجراء اتصالات متوالية بطرفي النزاع من أجل التفاوض للتدخل في التسوية السلمية للنزاع، والعمل على إقناع إيران ليشارك بشكل إيجابي لتسوية نزاعه مع العراق بالطرق السلمية.

وبذلك فإن دعم قطر ودول الخليج للعراق خلال الحرب ارتبط مع تطور مجريات الحرب، فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب على أمنها ومصالحها، ازدادت ردود أفعالها السياسية والدبلوماسية وبما يتناسب مع قدراتها.

فالموقف الأردني والموقف القطري من الحرب العراقية الإيرانية متقاربه ولكنها ليست متطابقة، فالأردن أعلن دعمه وتأييده المطلق للعراق في حربه مع إيران، أما قطر فقد أعلنت تأييدها للعراق، ولكن لم يكن تأييداً مطلقاً، بل استمرت في الحوار مع إيران.

المبحث الثالث: أزمة الخليج الثانية (النزاع العراقي الكويتي عام 1990)

3-1: الموقف الأردني من أزمة الخليج الثانية

يُعد الصراع على الحدود بين العراق والكويت، وحقوق استخراج النفط من حقل الرميلة سبباً للنزاع بين حكومتي الدولتين، يضاف إليهما رغبة العراق القديمة في تأمين منفذ له على مياه الخليج، والذي حُرم منه بسبب الطريقة التي رسمت فيها الحدود بين البلدين من ممثل الحكومة البريطانية عام 1922،[1] إضافة إلى قضية الديون، إذ كلفت الحرب العراقية الإيرانية أكثر من 80 مليار، وكان الكويت من أكبر الدائنيين للعراق إذ قدمت له تقريباً 30 مليار دولار خلال الحرب، ورغب الرئيس صدام حسين في إسقاط هذه الديون؛ لأنه اعتبر الأموال التي استدانها من الدول الخليجية خصوصاً الكويت هي فاتورة دفاعه عن الخليج العربي كونه يمثل البوابة الشرقية للوطن العربي، وأن من واجب الدول الخليجية شطب هذه الديون.[2]

وانفجرت الأزمة صباح يوم 2 آب 1990 بالاجتياح العسكري العراقي للكويت، إذ قامت القوات العراقية المسلحة بهجوم شامل على الكويت، ولم تلبث أن أحكمت سيطرتها على الأراضي الكويتية.[3]

وكان يمكن لهذا الاحتلال أن ينتهي خلال أيام لو أتيحت الفرصة الكافية للمساعي الحميدة التي بذلها الملك حسين، إذ حاول تقريب وجهات النظر العراقية والكويتية، والمساعدة في حل

1- درويش، سائد، الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج، عمان، دائه للعلاقات العامة للنشر والترجمة، 1992، ص95، وأنظر : Ali, Omae, Crisis in the Arabian Gulf: an independent Iraqi view, Firs Published , U.S.A, Library of Congress, 1993, P29

2- قطيشات، ياسر، السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية 1990-1991، المرجع السابق، ص22، 24

3- الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص 177

المشكلة بالتراضي، غير أن المساعي لم يكتب لها النجاح، فاشتعلت أزمة الخليج في المنطقة، وتحركت القوى الأجنبية ذات المصالح بسرعة مذهلة للنفاذ منه، والتدخل المباشر في الشؤون العربية، فالأردن رأى من اليوم الأول أن الواجب القومي يقتضي عدم الانسياق مع تيار التمحور لاحتواء المشكلة، ووأد بذور الفتنة، وحل الخلاف بالطرق السلمية، وأن لا تخرج المسألة من الأيدي العربية لتصبح قضية دولية فتزداد تعقيدا واتساعاً، ومن هنا جاء حرص الأردن على حل النزاع بالطرق السلمية، وفي إطار عربي، لأنه من حق العرب معالجة قضاياهم بأنفسهم، ومنذ انفجار أزمة الخليج، أوضحت القيادة الأردنية موقفها الصريح والواضح، بأن الأردن لم يوافق قط على غزو العراق للكويت، من منطلق التمسك بمبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وتأمين حقوق ومصالح الشقيقين المتنازعين، ولكنه لم يرد معالجة الخطأ بالخطأ، لاعتقاده بوجود إمكانية للتوصل إلى حل عربي، وبأن تلك الإمكانية جديرة بأن تعطى كل الفرص الممكنة.[1]

ولكن سرعان ما توالت الأحداث والإجراءات باتجاه التصعيد، وبادر الرئيس الأمريكي جورج بوش في ذلك الصباح بإصدار بيان أدان فيه العراق وطالبه بالانسحاب فوراً، كما أصدر الأوامر بتحريك السفن الحربية وحاملات الطائرات نحو الخليج العربي، وبتجميد أرصدة العراق في الكويت،[2] وصدر قرار مجلس الأمن رقم 660 الذي طالب بانسحاب العراق إلى الحدود التي كانت عليها فوراً وبدون شروط، والبدء فوراً في مفاوضات مكثفة بين الجانب العراقي والكويتي للتوصل

1- خطابات جلالة الملك الحسين المعظم القائد الأعلى في القوات المسلحة، المرجع السابق، ص116، 257

2- الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص177

إلى حل لخلافاتهما، وفرض الحصار الاقتصادي على العراق استناداً إلى القرار رقم 661، واستثنى القرار الحظر على المواد المخصصة للأغراض الطبية والمواد الغذائية.[1]

وقام الملك حسين بجولات متعددة، وعلى مختلف الأصعدة، وفي كل مكان من الشرق إلى الغرب، في سبيل نزع فتيل الأزمة، وإعطاء الأردن الفرصة لحل الأزمة دون اللجوء إلى القوة العسكرية، وأعلن معارضته لقرار القمة العربي في 10 آب عام 1990 الذي أدان العراق لاحتلالها الكويت، إذ أن الأردن لم يدن العراق صراحة، إنطلاقا من حفاظ الأردن على التضامن العربي، والمحافظة على دور الجامعة العربية كصمام أمان للأمن العربي،[2] وفي يوم 6 شباط 1991 شجب الملك حسين عمليات دول التحالف ضد العراق، وقال بأن العراق يدافع عن راية العروبة والإسلام، وأن الحرب توجه إلى العرب والمسلمين وليس للعراق وحده، وأن المال العربي وضع في خدمة العدوان بسخاء لم يعرفه العرب من قبل.[3]

وسعى الأردن على امتداد فترة الأزمة للحفاظ على توازن دقيق بين احترامه لقرارت مجلس الأمن والحاجة لحل دبلوماسي، والتزم بقرار رقم 661 القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، وإنهاء الاحتلال العراقي للكويت، واستعادة السلطة الشرعية للكويت وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، كما التزم بقرار رقم 665 المتضمن فرض حصار شامل على العراق،[4] تمشياً مع الشرعية الدولية التي لا يستطيع الأردن بإمكانياته تجاوزها، وأكّد الملك حسين بأن الشرعية

1- مهنا، محمد، **الخليج العربي" التطور الحديث والمعاصر"**، الاسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة، 1996، ص 399، 400

2- أحمد الخلايله، المرجع السابق، ص 214

3- الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص185

4- الأمم المتحدة، **قرارات ومقررات مجلس الأمن**، الوثائق الرسمية، 1990، ص 53- 59

الدولية يجب أن تطبق في جميع الحالات المشابهة، فأزمة الخليج وأزمة الشرق الأوسط متشابهتان من حيث أنهما نجمتا عن احتلال أراضي بالقوة، وأن الأردن التزم بقرارات مجلس الأمن التي صدرت حيال أزمة الخليج من منطلق وجوب التعامل مع قضايا الشعوب بمعيار واحد ومقياس واحد.[1]

وتمثل دور الأردن في مجابهة أزمة الخليج الثانية بقيام الملك حسين بأنماط سلوكية متعددة منها: القيام برحلات بين عمان وعواصم عربية، إذ بلغ مجموع الدول التي زارها حوالي 25 دولة، والقيام بإلقاء مجموعة من الخطب الرسمية والمقابلات الشخصية والصحفية، وإرسال الرسائل إلى زعماء الدول،[2] والتي تضمنت التركيز على احتواء الأزمة ضمن البيت العربي، ومنع الانفجار تحسباً لمنع وقوع الكارثة، والدعوة من أجل حوار عربي-عربي، والتركيز على مشاكل المنطقة مجتمعة من خلال التذكير بالقضية الفلسطينية ومأساة شعب فلسطين، والدعوة لحل شامل يتضمن إزالة الأسلحة التدميرية وتسوية مشكلات الفقر والثراء والحفاظ على البيئة، والتأكيد على أن يكون الجهد المبذول من أجل السلام الذي يخدم مصالح الأمة العربية ومستقبل أجيالها.[3]

وفي الأول من آذار 1991، وجه الملك حسين خطاب الأمل الأخير إلى الأمة العربية، وحمل إليها فيه دعوته إلى المصالحة، ولخص الخطاب مختلف مراحل الأزمة منذ بدايتها وحتى نهاية الحرب، وموقف الحكومة الأردنية، ومما قاله الملك حسين:" كانت رؤيتنا ومنذ بداية الفصل

1- عصفور، الفرد، الصيحة الهاشمية" خطب ومقالات وأحاديث جلالة الملك حسين وسمو الأمير الحسن خلال أزمة الخليج 1990-1991"، ط1، عمان، د.ن، 1992، ص10

2- نهار، غازي صالح، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج العربي: آب 1990- آذار 1991،عمان، غازي النهار، 1992، ص93، 94

3- عصفور، الفرد، المرجع السابق، ص12

الأول للمأساة واضحة بينة، إذ أدركنا ما يمكن أن تؤول إليه الأمور لو استمر العراق في احتلال الكويت، ولو لم نوفق في حل المشكلة بالطرق السلمية في إطار عربي، وحاولنا جهدنا لاحتواء المشكلة في بدايتها، وفي كل المراحل التي سبقت بداية الحرب سعياً لحلها ولمنع وقوع الكارثة من منطلق حرصنا على المصلحة القومية العليا والتزامنا بالمبادئ السامية ولم يكتل لنا التوفيق".[1]

1- درويش، سائد، المرجع السابق، ص110

3-2: الموقف القطري من أزمة الخليج الثانية

أصاب احتلال الكويت حكام الخليج بالذعر خوفاً من تنفيذ المخطط المزعوم بوجود تآمر يستهدف الخليج، يقوده كل من العراق والأردن واليمن؛ لذا جاهدوا لإفشال المساعي الأردنية السلمية لحل الأزمة، والسعي نحو استخدام القوة الأجنبية لتحطيم العراق وتحجيم قوته.[1]

واعتبرت قطر، باعتبارها إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، على أن أي اعتداء على أي عضو من أعضاء المجلس هو اعتداء على الجميع، لذلك أعلنت موقفها برفض العدوان العراقي على الكويت، والوقوف ضده عسكرياً، والعمل على تصعيد التحرك لعزل النظام العراقي وتطويقه، والقيام بالمشاورات والاتصالات، وتوفير كافة الإمكانيات السياسية والدبلوماسية، وإعلان التضامن السياسي والإعلامي ضد العراق لصالح الكويت،[2] وقد أثمرت هذه السياسة عن صدور العديد من القرارات الدولية أهمها القرار660 الصادر عام 1990 الذي أدان العدوان على العراق، وطالب بالانسحاب الفوري، وتبعها أحد عشر قراراً كان آخرها وأهمها قرار مجلس الأمن 678 الصادر عام 1990 الذي أجاز استخدام الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرارات المجلس السابقة (660-677)، لإعادة الأمن والسلم الدوليين إلى نصابهما.[3]

وتضامنت قطر مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا خلال أزمة الخليج الثانية، فوافقت باعتبارها جزء من اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة مستقلة عن دول مجلس التعاون الخليجي، على تمركز مسبق لمعدات بحجم لواء الجيش الأمريكي، لتكون

1- نهار، غازي صالح، المرجع السابق، ص95
2- القرني، علي، المرجع السابق، ص 126، 127
3- الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 53- 77

وسيلة لتسهيل رد الفعل الأمريكي في حال القيام بأي اعتداء على دول الخليج العربية، لتؤكد التزامها لمواطنيها، ولتبرهن لكل من طهران وبغداد ولدول التحالف الأخرى مدى استعدادها لتعزيز قدرات الردع والدفاع بمنطقة الخليج العربي، كما استضافت تمارين عسكرية كبيرة بمشاركة القوات الجوية الأمريكية، ووحدات من قوات التدخل السريع التابعة لمشاة البحرية الأمريكية، علاوة على ذلك فقد دفعت قطر ونفذت مع الولايات المتحدة الأمريكية مناورات عسكرية ثنائية مثلما فعلت الكويت.[1]

وبذلك ارتكز موقف دول مجلس التعاون الخليجي منها قطر برد العدوان العراقي، ومنعه من الاعتداء على الدول الأخرى، وإجلاء القوات العراقية عن الأراضي الكويتية المحتلة، وتحريرها مع عودة الحكم الشرعي إليها، والعمل على تنفيذ كافة القرارات الدولية بكافة جوانبها،[2] والتأكيد على ضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وإدانة النظام العراقي لتصرفاته وتحديه للإرداة الدولية، ورفضه الخضوع إلى قرارات مجلس الأمن، وأن الموقف العراقي الرافض قد وضع المنطقة كلها على حافة حرب غير مكترث بنتائجها على الشعب العراقي والشعوب العربية.

وتم تشكيل لجنة ضمت السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية للاتفاق على حجم المساعدات المالية التي ستقدمها الدول الأعضاء في المجلس إلى الدول المتضررة من الأزمة والشروط اللازمة لذلك، كما اتخذ المجلس العديد من الإجراءات لمواجهة أية مواقف طارئة تهدد

1- السويدي، جمال سند، **مجلس التعاون العربي لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين**، ط2، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 1999، ص204، 205

2- العنزي، ناصر، **مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية (1990- 2006)**، رسالة ماجستير، 2008، عدد الصفحات 148، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن ، ص85، 86

أمن منطقة الخليج، خصوصاً ما يتعلق منها بالتركيبة السكانية التي تعتمد في الأغلب على العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة، والقيام بترحيل بعض العاملين فيها في المجالين المدني والعسكري التابعين لجنسيات معينة مثل الأردنيين والفلسطينيين واليمنيين، سواء من خلال إلغاء الامتيازات القانونية الممنوحة لهم، أو من خلال إنهاء العقود أو رفض تجديدها.[1]

وفي 16 شباط 1991 اجتمع وزير الخارجية القطري في القاهرة، قبيل وقف إطلاق النار مع وزراء خارجية ثماني دول وهي الست الخليجية، أهمها السعودية والكويت تضاف إليها مصر وسوريا، وصدر عن الاجتماع بيان ختامي يشير إلى صيغة التعاون فيما بين هذه الدول تحمل اسم " إعلان دمشق" يتم من خلالها التعاون في عدة مسارات أهمها العسكري والاقتصادي، وأعلنوا عن إنشاء صندوق محلي للتنمية بخمسة عشر مليار دولار، الغرض منه مكافأة مصر وسوريا من جهة، وإنشاء قوة عسكرية عربية من الدول الثماني تمثل قوام نظام أمني خليجي، وتمويل النظام الأمني في المنطقة طبقاً للخطة الأمريكية من جهة ثانية، أي قيام الدول الخليجية الست بتمويل القوات المصرية والسورية في المنطقة للقيام بدور الشرطة نيابة عن القوات الأمريكية وبتوجيه منها.[2]

وفي قضية المصالحة مع العراق، فقد تبنت قطر مواقف مختلفة عن بقية دول الخليج، فقد أعادت سفيرها للعراق في تشرين الأول 1992 بعد انقطاع دام 26 شهراً أثناء الغزو العراقي للكويت، وقامت في ذات الوقت بعمل وساطة بين الكويت والعراق بهدف إعادة الأسرى والمحتجزين الكويتيين، وعلى ما يبدو بأن هذا التوجه القطري يرجع إلى مخاوف قطرية من

1- العنزي، ناصر، المرجع السابق، ص 86، 87

2- البكوش، الطيب، **الخليج بين الهيمنة والارتزاق**، تونس، مؤسسة ع. الكريم بن عبد الله، 1992، ص116

السعودية التي لها معها خلافات حدودية تفجرت وتم تهدئتها دون تسوية كاملة، فأرادت كسب ود أطراف أخرى في الخليج العربي لدعمها إذا لزم الأمر، إذ أن الأطراف المطروحة أمامها هي العراق وإيران.[1]

وما سبق نلاحظ بأن الموقف الأردني من أزمة الخليج الثانية اتسم بالحياد الإيجابي الذي يملي عليه أن لا يتدخل لصالح طرف ضد الطرف الثاني، وأن لا يقف متفرجاً دون الاستخدام الأمثل لكافة الوسائل المتاحة لينزع فتيل الأزمة، وتجنيب المنطقة آثار الحرب فيما لو نشبت، لأن انحياز الموقف الأردني إلى جانب العراق يعني تعرضه لتوقف الدعم الخليجي البالغ 500 مليون دولار، بالإضافة إلى تهديد مصالح 300 ألف أردني يعملون في دول الخليج، وبالوقت ذاته فإن انحيازه إلى جانب الكويت يعرض اقتصاده لأخطار كبيرة تهدد استقراره بفعل التداخل الشديد بين الاقتصاد الأردني والعراقي، فالأردن كان يستورد من العراق حوالي 80% من نفطه وبأسعار زهيده، ويصدر إليه ربع صادراته مما يشغل 16% من اليد العاملة، كما أن موقع الأردن بين العراق وإسرائيل دفعه إلى محاولة حل مشكلة الاحتلال الكويتي عربياً، للحفاظ على العراق كعمق استراتيجي للعرب في إطار التعامل مع القوى الإقليمية المحيطة وفي مقدمتها إسرائيل، بعد تصعيدها للتهديد والتأكيد على فكرة إقامة الوطن البديل في الأردن.

أما قطر فقد كانت واحدة من دول التحالف العربي ضد العراق، تمثل موقفها بالدعم الكامل للكويت، ورفض العدوان العراقي، وتأييد القيام بعمليات عسكرية، وفتح أجواء أراضيها للأعمال العسكرية ضد العراق، باعتبار الكويت ضحية للغزو من قبل دولة غير عضو في مجلس التعاون

1- راشد، سامح، المرجع السابق، ص 201، 202

الخليجي، وانطلاقاً من حالة القلق والشك والحذر الذي ساد أوساط جميع قادة دول مجلس التعاون الخليجي، من مخاوف الرغبة العراقية للسيطرة على الخليج العربي، نظراً لعدم إبداء ما يثبت النوايا العراقية الحسنة لمعالجة الآثار المترتبة على غزو الكويت، والمتمثلة بدفع التعويضات المقررة لقاء الدمار المترتب على اعتدائه، وتقديم بيانات كاملة، وإعادة الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى المحتجزين بالعراق، وعدم الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مما شكل تهديداً لأمن واستقرار منطقة الخليج.

وبذلك فإن الموقف الأردني كان معارضاً للموقف القطري تجاه أزمة الخليج الثانية، وهذا التضارب في المواقف أدى إلى توتر العلاقات الأردنية القطرية، على اعتبار أن دول مجلس التعاون الخليجي ومنها قطر اتبعت سياسة معاقبة الدول المؤيدة للعراق، وفُسر الموقف الأردني من الغزو العراقي للكويت بأنه تأييد للنظام العراقي، على الرغم من حياد الموقف الأردني من هذا الغزو.

المبحث الرابع: السلام العربي الإسرائيلي

لم تبرز الجهود والمساعي لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية، والقبول بمبدأ الأرض مقابل السلام على الساحة العربية والإقليمية والدولية فقط منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، بل كان هناك العديد من المبادرات المتعددة لمساعي السلام ومنها، مبادرة الملك حسين في 10 نيسان 1969، ومبادرة روجرز وزير خارجية أمريكا في 25 حزيران عام 1970، ومبادرة الرئيس بورقيبة التي أعلنها في بداية تموز 1973، ومؤتمر جنيف في 21 كانون الأول 1973، ومبادرة كارتر للسلام في آذار عام 1977.

إلا أن التوجه العربي الجماعي نحو السلام بدأ منذ مؤتمر فاس في 6 أيلول 1982 بقبول مبادرة الملك فهد لحل أزمة الشرق الأوسط، والمتضمنة إقرار مشروع السلام العربي مع إسرائيل، بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، وإزالة المستعمرات الإسرائيلية في هذه الأراضي، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتعويض من لا يرغب في العودة،[1] والقبول بمبدأ الأرض مقابل السلام على أساس القرار242، الذي عُدّ الوسيلة الوحيدة المناسبة لتسوية النزاع العربي-الإسرائيلي تسوية سلمية عادلة وشاملة، ومن ثم استمرت مؤتمرات القمة العربية تؤيد هذا التوجه حتى نهاية حرب الخليج الثانية، وانعقاد مؤتمر مدريد في 30 تشرين الأول 1991.[2]

1- رجب، يحيى حلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرجع السابق، ص 193

2- جامعة الحسين بن طلال، المرجع السابق، ص 55، 56

4-1: الموقف الأردني من السلام

أكّد الملك حسين على ثوابت الأردن تجاه عملية السلام، وأن الأردن كان ولا يزال يؤمن بأن السلام المنشود في المنطقة يجب أن يكون سلاماً عادلاً شاملاً ومشرفاً تقبل به الأجيال، سلاماً يعيد الحق لأهله، وأصحابه، وأن الأردن لن يتخلى عن إلتزامه في عملية السلام، باعتباره إحدى دول المواجهة التي تزيد حدودها مع إسرائيل على حدود أي دولة عربية أخرى، فالأردن طرف رئيسي في النزاع العربي الإسرائيلي، وفي مسيرة السلام، وهو يتحمل مسؤولياته الوطنية والقومية على هذا الأساس.[1]

4-2: الموقف الأردني من اتفاقية كامب ديفيد

تمثل الموقف الأردني من اتفاقية كامب ديفيد الموقعة بين الجانب المصري والإسرائيلي عام 1978 بعد أن قام أنور السادات الرئيس المصري وبصورة مفاجئة بزيارة لاسرائيل في 19 تشرين الثاني عام 1977، كأول زعيم عربي من دول الطوق والمواجهة، يزور إسرائيل ويخطب في الكنيست اليهودي وعلى مرأى العالم أجمع، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية توصل مصر وإسرائيل إلى صيغة لوضع حد نهائي للنزاع العربي الاسرائيلي وإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط 1978،[2] بأن قامت الحكومة الأردنية بالاعلان بأن الأردن يؤمن بالحل الشامل، ويعتبر إنفصال مصر عن مسؤولية العمل الجماعي؛ إضعافاً للموقف العربي، وأن التسوية يجب أن تتضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيرة،[3] وأن القرار 242 هو بالنسبة إليه الأساس الوحيد للتسوية،

1- خطابات جلالة الملك الحسين المعظم القائد الأعلى في القوات المسلحة، المرجع السابق، ص91

2- ياسر قطيشات، العلاقات الأردنية العربية، ص200

3 - سليمان الموسى، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص146

وانتقد مجلس الوزراء الأردني قيام أنور السادات بتوقيع اتفاقيتين مع إسرائيل، الأولى تتعلق باطار السلام في الشرق الأوسط والثانية باطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وأكّد الأردن بأنه ليس ملتزماً بهذه الاتفاقية التي لم يفاوض بشأنها،[1] إذ اشتملت قرارات كامب ديفيد على ثغرتين رئيسيتين، أولاهما: أنها لم تربط ربطاً لازماً بين الاتفاقية المصرية- الاسرائيلية وحل باقي جوانب المشكلة العربية الاسرائيلية على الجبهات الأخرى، وثانيهما: بأنها لم توضح نهاية الطريق بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية والقدس وغزة وتقرير مصير الفلسطينيين، وأعلن الأردن بأنه ليس طرفاً في قرارات كامب ديفيد ولا يترتب عليه التزامات المشاركين في المفاوضات.[2]

وبذلك انقسم العالم العربي بين مؤيد ومعارض ومحايد، فكانت الأردن ودول الخليج العربي منها قطر من الدول الذين التزموا الصمت على هذه المبادرة بدايةً، ولكن هذا الصمت لم يدم طويلاً، إذ وافقت جميع الدول العربية باستثناء مصر على حضور مؤتمر القمة العربي في بغداد عام 1978، وخرج المؤتمر بقرارات ترفض كامب ديفيد وتدعو مصر إلى العودة عنها، وأن لا توقع صلحاً منفرداً مع إسرائيل، وأن تلتزم بالسلام العادل الذي يقوم على انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، وازاء رفض الرئيس السادات التراجع عن خطته، اتخذ المؤتمر قرارته ومنها قطع العلاقات السياسية مع مصر، وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية، ونقل مقر

---

1 – جامعة الحسين بن طلال، المرجع السابق، ص 50، 51

2 – الملك حسين، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون دبلوماسية الحسين ومشاكل الشرق الأوسط، المرجع السابق، 296، 297

الجامعة العربية إلى تونس، وفرض مقاطعة اقتصادية عليها تشمل النفط وسحب الأرصدة ووقف المبادلات التجارية.[1]

فالأردن رفض أن يكون طرفاً في اتفاقية كامب ديفيد، لأنها لا تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولأنها تتجاهل الأطراف الأساسية العربية، والدولية، التي يعتمد السلام الشامل على مشاركتها ودورها، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، فكامب ديفيد صلح منفرد مع إسرائيل، وغير متكافىء، وفي مؤتمر قمة بغداد، قال الملك حسين: " إن اتجاه القيادة المصرية إلى طريق كامب ديفيد، بل الوقوع في أسر الفخاخ الدولية، وما يمثله هذا من ضرر على الأمة العربية، ونضالها المشترك، يعبر عن واقع الأمة العربية وضياعها، وحالة الفرقة، والبلبلة، والتشتت، الذي يتصف به هذا الواقع، وإن مهمتنا هي بناء الأسس، لعمل عربي مشترك شجاع صحيح".[2]

وأرسل الملك حسين رفضه للاتفاقية إلى الرئيس أنور السادات، وأعلن أنه إذا توصلت مصر وإسرائيل إلى إعلان مبدئي يتضمن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، وحقوق شعب فلسطين، وعودة القدس العربية، فإن الأردن لن يكون الوحيد الذي سيشترك في مبادرة السلام، إذ أن بقية الدول العربية لن يكون لها أي مبرر بعد ذلك للامتناع عن

1- سليمان الموسى، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص147، 148

2- الملك حسين، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون دبلوماسية الحسين ومشاكل الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص 317

تأييد الرئيس السادات، والسادات لم يخطئ حتى ولو باتت مبادرته بالفشل بسبب التعنت الاسرائيلي، لأنه في تلك الحالة يكون قد أوضح للعالم كله من هو المسؤول عن ضياع السلام في المنطقة.[1]

4-3: الموقف الأردني من السلام العربي الإسرائيلي

بعد تدمير القوة العراقية أدرك الأردن خاصة، والعرب عامة، بأن التوصل إلى اتفاقية صلح في ظل المعطيات الدولية التي يمر بها العالم، هدف يحقق المصالح أكثر من البقاء في حالة اللاسلم واللاحرب مع الكيان الصهيوني، وبهذا اتجه الأردن حول ضرورة اعتماد الحلول السلمية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي دفع الدول العربية للموافقة على المشاركة في مفاوضات السلام.

إذ وجه كل من رئيس الولايات المتحدة جورج بوش ورئيس الاتحاد السوفيتي غورباتشوف في 19 تشرين الأول 1991 دعوات لحضور مؤتمر السلام، يعقد في مدريد عاصمة اسبانيا، للحد من النزاع العربي الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، شريطة ضمان أمن إسرائيل، ومنح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة، وكان توجيه الدعوات إلى حكومات الأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ومصر ولبنان وإسرائيل،[2] وقبل الأردن الدعوة دون أن يتنازل عن مبادئه، وتصوراته للسلام الحقيقي في المنطقة، وقام الجانب الأردني بتوفير المظلة لوفد مشترك أردني فلسطيني للتفاوض مع الإسرائيليين في واشنطن، كأساس لمشاركة الجانب الفلسطيني في عملية السلام، بعد أن رفض الجانب الإسرائيلي مشاركة الفلسطينيين

1- صحيفة الأهرام المصرية، احسان بكار،" المفاجأة المقدمة للملك حسين"، 1978/2/11، الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578

2- الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص 192

في المؤتمر بوفد مستقل، بحيث يتولى معالجة البعد الفلسطيني فيها، وتقديم ما أمكن من دعم وعون للجانب الفلسطيني وتمكينهم من عرض قضيتهم وصورتها على العالم وفق ما يراه الفلسطينيون، وفي هذا الأثناء تعزز التنسيق المشترك الأردني الفلسطيني حول طبيعة الحل النهائي للقضية الفلسطينية، في ظل عمل مشترك مع بقية الأطراف العربية الأخرى، بالاضافة إلى قيام الوفد الأردني بمعالجة القضايا والمسائل المتعلقة بالأردن.[1]

وجرت في مؤتمر مدريد مفاوضات مباشرة بين كل الأطراف العربية المعنية بالصراع مع إسرائيل، وجرت مفاوضات ثنائية في الفترة من 11/1991-10/1994 تم التوصل فيها إلى اتفاق بين كل من إسرائيل وفلسطين والأردن عرف باتفاق أوسلو،[2] ثم انفردت السلطة الفلسطينية بإعلان اتفاق غزة- أريحا الذي تم التوقيع عليه في 13 تموز1993، وبمقتضاه تم الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وأعلن فيه عن اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

وتمثل الموقف الأردني من اتفاق غزة- أريحا بتجديد الملك حسين لموقفه المبدئي والثابت في 18 أيلول1993 حين قال: "في استعراضي لتاريخ قضيتنا الأهم، القضية الأولى، القضية الفلسطينية، وعلاقتنا، وما مرت به من تطورات، أجد بأننا كنا دائماً في الطليعة، ندعم ونساند ضمن أقصى طاقاتنا قضية الأهل والأخوة على أرضهم وترابهم الوطني، وأجد أنه من عام 1974 وحتى الآن التزمنا بقرار القمة العربية، وتلبية للمطلب الفلسطيني في دعم منظمة التحرير الفلسطينية،

1- الملك حسين، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون دبلوماسية الحسين ومشاكل الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص 532، 533

2- خريسات، محمد، **محاضرات في تاريخ الأردن وحضارته**، ط1، اربد، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية، 2000، ص484، 486

والاعتراف بها ممثلا شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، إن الأردن قيادة وشعباً كان دائماً مؤيداً للشعب الفلسطيني، ولقيادتها المجسدة في منظمة التحرير الفلسطينية، وكان الاتفاق عليه بشأن غزة أريحا يشيد بالحرص والمسؤولية، وأن هناك قيادة فلسطينية تحملت مسؤوليتها، وأوصلت الأمر إلى هذا الحد، سيما وأن خيار الاتفاق هو بداية لما هو أوسع في كافة جوانب القضية الفلسطينية، وإحلال السلام العادل الشامل بما في ذلك المسارات العربية الأخرى"، لقد أوضح الملك حسين أن الأردن قيادة وشعباً دوماً كان ولا يزال مؤيداً للشعب الفلسطيني، ولقيادتها المجسدة في منظمة التحرير الفلسطينية.

فالأردن حرص منذ بدء مسيرة السلام على تقديم كل الدعم والعون للوفد الفلسطيني المفاوض، وسعى جاهداً لتعزيز التنسيق الثنائي الذي تفرضه العلاقة الأخوية التاريخية بين الشعبين، ولم يسعَ لفرض وصاية على القرار الفلسطيني. وما دامت منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، قد قبلت بملء إرادتها بهذا الحل، فإن الدول العربية لا تملك إلا احترام الخيار الفلسطيني واحترام القرار الفلسطيني المستقل.[1]

وفي ضوء الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تحرك الأردن تجاه الموافقة على جدول أعمال المفاوضات الأردنية الإسرائيلية،[2] فجاءت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994، التي تؤكد أن المهمة الأساسية للتحرك الأردني ترتكز نحو حماية الأردن، وضمان سيادته على أرضه، واستعادة حقوقه السيادية في ترسيم الحدود، واستعادة الأراضي

1- عبد المنعم، محمود، المرجع السابق ، ص290، 291

2- خطابات جلالة الملك الحسين المعظم القائد الأعلى في القوات المسلحة، المرجع السابق، ص 270

المحتلة، وحقه في المياه، إلى جانب تمتين وضعه الاقتصادي من خلال إنهاء الوضع الصعب الذي يواجهه.[1]

وفي عام 1994 عقد الملك حسين واسحق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي، وبيل كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقاً يهدف إلى إقامة سلام عادل ودائم وشامل بين إسرائيل وجيرانها، مع الاحتفاظ بدور الأردن التاريخي في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، إذ أكّد الأردن بأنه لن يتخلى عن مسؤوليته تجاه القدس بأي شكل من الأشكال،[2] ووقع إعلان واشنطن بين الملك حسين، ورئيس الوزراء الأسرائيلي، اسحاق رابين، وأعلن الملك حسين أن الأردن وإسرائيل الآن شريكين في صنع مستقبل شعوب المنطقة، وأنهما عازمتان على العمل معاً، وفي 26 تشرين الأول 1994 تم توقيع معاهدة وادي عربة الأردنية الإسرائيلية، وفي 27 تشرين الثاني 1994 أعلنت حكومتا الأردن وإسرائيل إقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء بينهما، [3] وقد أعادت هذه المعاهدة جميع الأراضي الأردنية المحتلة وحددت للمرة الأولى في التاريخ الحدود الدولية بين المملكة الأردنية الهاشمية وبين إسرائيل، ويحمي هذه الحدود الجديدة للسلام قوات جيش وأمن أردنية وإسرائيلية دون أي تدخل أجنبي أو دولي أو قوات حفظ السلام، كذلك اعترفت الاتفاقية بحقوق الأردن في المياه ضمن الأبعاد الأردنية الاسرائيلية.[4]

1- محمود، عبد المنعم، أسرار ومواقف الملك حسين ما بين مؤيد ومعارض، القاهرة، مطبعة نيوسافوي، 1999، ص298

2- حداد، تريز، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947-1994، عمان، دن، 1988، ص1

3- الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص200، 201، 203، 211

4- الملك حسين، النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون القضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي، المرجع السابق، ص582

4-4: الموقف القطري من السلام

عدّ الشيخ خليفة بن حمد مشروع السلام العربي، مشروع يجسد التوجه العربي الجاد نحو السلام العادل الشامل الذي يتطلع إليه الشرق الأوسط، الذي يفتقده منذ زمن بعيد بسبب الممارسات الإسرائيلية العدوانية المنكرة على الحقوق والأراضي العربية، وهو مشروع يستمد حيويته وقوته من الاتفاق العربي الإجماعي عليه، ومن قيامه على أساس من قواعد القانون الدولي، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات التي أصدرتها في حق القضية الفلسطينية، الأمر الذي أكسبه تأييداً عالمياً كبيراً، ومن هذا المنطلق يفتح هذا المشروع الطريق السوي أمام العمل العربي المشترك المثمر على الساحة الدولية، للتوصل لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي على أسس عادلة منصفة متوازنة، لا سيما وأن الرأي العام العالمي أصبح متفهماً لعدالة القضية، ومستوعباً الصراع العربي الإسرائيلي، وموقف سلوك طرفيه إزاء الحل السياسي السلمي الذي تصبو إليه الأسرة الإنسانية جمعاء، ولا بد من تكريس الجهود لدعم التأييد الدولي له، ومتابعة المساعي المشتركة لإحلال السلام في المنطقة.[1]

وأكّد الشيخ خليفة بأن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لن يقوم إلا بتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة، وفي مقدمتها القدس، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم اللجوء لحل النزاعات الدولية بالقوة، واحترام حقوق كل دولة في استغلال مواردها، واحترام حرية الملاحة وفقاً للقانون الدولي،[2] وبين أن خيار الحرب والسلام في هذه الحالة يقع على عاتق الإسرائليين وحدهم، ويمكن لهم كسب السلام فيما لو التزموا

1- مجموعة الأحاديث الصحفية 1973-1989، المرجع السابق، ص 131، 132

2- الدستور، عمان، نقلا عن طهران- و أ ف، 17 تشرين الثاني 1975، العدد 2984، ص1، 11

بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة،[1] وأن قطر ستقف بكل إمكانياتها إلى جانب الأشقاء العرب، وستحمل المسؤولية لاستعادة الأراضي العربية المحتلة.[2]

4-5: الموقف القطري من اتفاقية كامب ديفيد

تمثل الموقف القطري بالدعوة إلى مبدأ التضامن العربي والعمل العربي المشترك، وتكلفت صحف قطر بالقيام بالجانب الدعائي الهجومي على مصر، وقامت دول الخليج بمطالبة الدول العربية مساند الملك حسين في المجالين الاقتصادي، والعسكري، حتى لا يستجيب للضغوط الكثيرة التي تحثه على الإنضمام إلى مفاوضات السلام، ففي مؤتمر قمة بغداد الذي عقد خلال الفترة من 3 إلى 5 تشرين الثاني 1978 وحضرته كل الدول العربية باستثناء مصر، تقرر إنشاء صندوق دعم عربي، تعهدت كل من: السعودية وقطر والعراق وليبيا والجزائر والامارات المتحده، بدفع معونات مادية لدول المواجهة بمبلغ (3500) مليون دولار في السنة ولمدة عشر سنوات، بحيث تكون حصة سوريا (1800) مليون، وحصة الأردن (1250) مليون، وحصة منظمة التحرير (150) مليون، وتخصيص (150) مليون لدعم صمود الأرض المحتلة، و(100) مليون لاعادة إعمار لبنان.[3]

وصدر بيان مجلس الوزراء القطري حول كامب ديفيد في قطر في 20 أيلول 1978، تضمن بأن التسوية السلمية يجب أن تقوم على السلام العادل الشامل لحل النزاع العربي الاسرائيلي، والالتزام بتنفيذ قرار 242، وتطبيق المبادىء والأحكام المنصوص عليها في هذا القرار، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية كافة، التي احتلتها إسرائيل بالقوة المسلحة

1- الأحاديث الصحفية لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، المرجع السابق، ص70

2- الدستور، عمان، نقلا عن الدوحة- و أ ف، 17 كانون الأول 1975، العدد 2011، ص10

3 - سليمان الموسى، تاريخ الأردن السياسي والمعاصر 1967- 1995، المرجع السابق، ص147، 148

عام 1967 بما في ذلك القدس العربية، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، الأمر الذي يستوجب أن يسترد هذا الشعب وطنه وأن يكون له حق تقرير مصيره بنفسه فوق أرض هذا الوطن، ولما كانت نتائج مؤتمر كامب ديفيد لم تتضمن اقراراً واضحاً من إسرائيل لتلك الأسس وتعهداً صريحاً منها باحترامها، ولأن هذه الاتفاقية أغفلت منظمة التحرير الفلسطينية التي نصت قرارات مؤتمرات القمة على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتزاما من قطر بما استقر عليه الاجماع العربي، وقرارات مؤتمرات القمة العربية، وبخاصة مؤتمري الجزائر والرباط، أعلن مجلس الوزراء بأن حكومة قطر ترى أن النتائج التي تضمنتها وثيقة مؤتمر كامب ديفيد لا تشكل أساسا صالحا للتمهيد السليم للتسوية السلمية العادلة الشاملة المنشودة، وهذا الأمر يمثل رفض قطر لبنود اتفاقية كامب ديفيد لعدم احتوائها على بنود تحقق السلام العادل والشامل، وتعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.[1]

1- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، بيان مجلس الوزراء القطري حول اتفاقية كامب ديفيد، ط1، م14، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1978، ص 436، 437، و صحيفة العروبة، قطر، 28 أيلول 1978، العدد 443، ص 8، الرابط الالكتروني: http://alfikralarabi.net/vb/showthread.php?p=31291

4-6: الموقف القطري من السلام العربي الإسرائيلي

عندما أعلن وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في 11 أيار1991 بأن الحكومة الأمريكية توصلت إلى اتفاق بدعوة السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، للتفاوض المباشر مع إسرائيل في حالة عقد مؤتمر للسلام حول الشرق الأوسط، أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي بياناً أشارت فيه إلى أن المجلس يعلن استعداده للمشاركة في حالة دعوته بصفته "مراقب" للسلام، وأن أعضاء المجلس سيشاركون في أية ضمانات تضم دول المنطقة لمناقشة المسائل المتعلقة بمصادر المياه وحماية البيئة والحد من التسلح، وتدمير كل أسلحة الدمار الشامل،[1] وأعلنت موافقتها على المشاركة في هذه المفاوضات، وحضورها المستمر بصفة مراقب، وأيدت اتجاه الأطراف المعنية مباشرة بالصراع مع إسرائيل إلى السلام ، على أن يكون سلاماً شاملاً عادلاً يعيد لأصحاب الحقوق من العرب حقوقهم المسلوبة،[2] ومثّل موقف دول مجلس التعاون الخليجي خطوة إيجابية لإحلال السلام، والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وشاركت دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر مدريد الذي بدأ في 30 آب 1991 بصفتها "مراقباً"، ثم شاركت في المفاوضات متعددة الأطراف التي حضرتها تركيا في مؤتمر موسكو، وكانت مشاركة الدول الخليجية في مسار عملية السلام العربية – الإسرائيلية هي المرة الأولى.

1- رجب، يحيى حلمي، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، المرجع السابق، ص373، 374

2 – راشد، سامح، المرجع السابق، ص 264

وبدأت المفاوضات متعددة الأطراف في موسكو يومي 28، 29 كانون الثاني 1992 باعتبارها الحلقة المكملة لمؤتمر السلام والمفاوضات الثنائية، وجوهرها تسهيل عملية السلام العربي الإسرائيلي من خلال تذليل عدد من القضايا الشائكة التي تؤثر على سير المفاوضات الثنائية ما بين الأطراف المباشرة للصراع، وهنا أبدت كل من قطر وعُمان والبحرين رغبتها استضافة ثلاث لجان من لجان المفاوضات متعددة الأطراف، بعد أن بادرت تونس باستضافة لجنة اللاجئين، واستجابت اللجنة العامة لتسيير المفاوضات متعددة الأطراف لطلب هذه الدول.

وشاركت قطر باعتبارها عضواً في مجلس التعاون الخليجي بمفاوضات السلام العربية الإسرائيلية بصفة مراقب، واستضافت الدوحة الاجتماع الخامس لمجموعة العمل الخاصة بضبط التسلح، والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط في 4 أيار1994، وتعد هذه الاجتماعات دلالة رمزية بشأن التعاون مع إسرائيل وإن كانت حضرتها وفود إسرئيلية.[1]

كما أن قطر تقدمت نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل وذلك في إطار الاتجاه نحو تميز مواقفها وسياستها عن بقية أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي، إذ التقى مسؤولون قطريون أكثر من مرة على امتداد العقد بمسؤولين إسرائليين، كما افتتحت تل أبيب مكتب تجاري لها في الدوحة.[2]

وبذلك فإن الموقف القطري من اتفاقية السلام، تمثل بمساندة الأطراف العربية، وخاصة الطرف الفلسطيني في المفاوضات الأولية، وعملت على تقديم الدعم السياسي والمعنوي لتحفيز الدول العربية على إنهاء الصراع بالطرق السلمية طالما أن القوة العسكرية أثبتت عدم جدواها في

1- رجب، يحيى حلمي، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية،ج1، نفس المرجع، ص 373، 374، 375

2- راشد، سامح، المرجع السابق، ص 264، 265

تحقيق المطالب العربية في زوال إسرائيل، وقطعت على نفسها عهداً بمتابعة وتشجيع الأطراف العربية على توقيع اتفاقيات سلام ثنائية مع إسرائيل، ضمن جولة المفاوضات الثنائية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، شريطة أن تحقق تلك الاتفاقيات السلام الشامل الدائم، وتسترجع حقوق الدول العربية كافة، وأن لا يكون لإحداهما أثراً سلبياً على دولة أخرى، وضمن هذا المبدأ تم الإعلان عن اتفاقية أوسلو الفلسطينية الإسرائيلية عام 1993، ورحبت قطر بالاتفاق، واعتبرته خطوة إيجابية نحو تلبية مطالب الشعب الفلسطيني.[1]

فقطر، ومنذ الاحتلال الإسرائيلي، وقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني وكافة الدول العربية التي تضررت جراء الاحتلال عام 1967، وعندما قبلت السلطة الفلسطينية الدخول في المفاوضات، وإعلان اتفاق غزة- أريحا، أبدت قطر رغبة القادة والشعب الفلسطيني في قبولهم للتفاهم السلمي الذي جرى بينهم وبين إسرائيل،[2] وعدّت هذا الأمر شأن فلسطيني، واقتصر دور قطر على مساندة الفلسطينيين في مختلف المراحل ضمن الإمكانات المتاحة، لأهمية القدس الشريف، أولى القبلتين لكل المسلمين الذين يرفضون أن تقع يوماً ما في يد غير عربية أو غير إسلامية.[3]

كذلك رحبت قطر بالمفاوضات الأردنية الإسرائيلية التي عقد بموجبها اتفاقية وادي عربة عام 1994، وبالقمة التي عقدت بين الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين،[4] وتوافد عدد من الأردنيين العاملين في قطر على السفارة القطرية في الدوحة لتأييد مساعي الملك

1- قطيشات، ياسر، العلاقات الأردنية العربية، المرجع السابق، ص281، 282

2- الرأي، عمان، نقلاً عن الدوحة- أ ف ب، 3 كانون الثاني 1994، العدد 8541، ص 1، 21

3- الدستور، عمان، 3 كانون الثاني 1994، العدد 9473، ص1، 27، 28

4- الدستور، عمان، نقلاً عن الدوحة- أ ف ب ،19 تموز 1994، العدد 4027، ص1، 18

حسين وجهوده لتحقيق السلام في المنطقة، وذلك لتحقيق آمال وشعوب وطموحات العرب، على اعتبار أن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ستحقق مكسباً كبيراً للأردن وللأمة العربية، فالأموال التي كانت مخصصة للدفاع ستكون قوة لتحريك الاقتصاد الوطني بما يوفر فرص العمل وإقامة المشاريع الاقتصادية، وأن معاهدة السلام الأردنية ستعطي الأردن حقوقه السياسية في الأرض والمياه والاقتصاد والسياحة. [1]

ووجدت قطر ضرورة الوقوف إلى جانب الأردن في مفاوضاته مع إسرائيل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها، ليشهد استقراراً سياسياً واقتصادياً، وعملت على إعادة علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع الأردن فور تنقية الأجواء العربية. [2]

ومما سبق نلاحظ بأن الأردن وقطر رفضا اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، كونها لا تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولأنها تتجاهل الأطراف الأساسية العربية، والدولية، التي يعتمد السلام الشامل على مشاركتها ودورها، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، فكامب ديفيد صلح منفرد مع إسرائيل، وغير متكافىء، إلا أن كلا البلدين أيدا اتفاقية غزة – أريحا الموقعة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي عام 1993، كما رحبت قطر باتفاقية وادي عربة الأردنية الإسرائيلية عام 1994، وهذا يعني بأن الأردن وقطر اتخذا موقفاً مسانداً ومؤيداً لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة، القائم على انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة بما فيها القدس العربية، مع التأكيد على ضرورة الالتزام في قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338

1- الدستور، عمان، نقلاً عن الدوحة، 31 تشرين الأول 1994، العدد 9767، ص26

2- الدستور، عمان، نقلاً عن الدوحة– أ ف ب، 19 تموز 1994، العدد 4027، ص1، 18

و425، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبذلك فإن السلام العربي أدى إلى تقارب السياسة الخارجية الأردنية القطرية وساهم في تعزيز العلاقات بينهما.

الخاتمـــــــــــة

الخاتمـــــــــــة

إن تشابه الظروف التاريخية التي مرت بها الأردن وقطر والمتمثلة بوحدة المستعمر وخضوع كلا البلدين إلى حكم الدولة العثمانية، والهيمنة البريطانية، ساهم بفتح قنوات الاتصال والحوار بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتربوية والمهنية منذ الستينيات.

وقد تأثر سلوك صانع القرار الأردني والقطري في السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل الداخلية تمثلت: بالعوامل الجغرافية، والسكانية، والاقتصادية، والعسكرية، ومجموعة من العوامل الخارجية تمثلت: بالبيئة الإقليمية والدولية، التي لعبت دوراً هاماً في توجيه حركة سياستهما الخارجية، وكثيراً ما كانت محددة ومقيدة لصانع القرار السياسي الأردني والقطري، إذ ارتبطت سياستهما الخارجية بضرورة المحافظة على أكبر قدر ممكن من العلاقات السياسية الدافئة مع دول الجوار والدول الكبرى، نظراً لتفاعل الدول فيما بينها من واقع مواردها وإمكاناتها، وقدرتها على توظيف هذه الموارد في مختلف الطرق والأساليب، لغاية الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والمرتبطة بالحفاظ على مصالحها وحماية أمنها واستقراها الوطني.

وساهمت مجموعة من العوامل في تعزيز العلاقات الأردنية القطرية والتقريب بينهما، إذ أن التشابه في أنظمة الحكم القائمة على النظام الوراثي، والانتماء إلى أمة وحضارة واحدة تؤلف بينهما عوامل الدين والجغرافيا واللغة والثقافة والتاريخ المشترك، وعدم ارتباط الأردن

وقطر بحدود مشتركة من شأنها إثارة النزاعات الحدودية بينهما، والارتباط بمصالح مشتركة تخدم المصالح الوطنية ومصالح الشعبين، والاعتماد على شراء الأسلحة الغربية والتدريب المتجانس والمرجعية العقائدية للجيوش، لعب دوراً هاماً في التوجه لإقامة علاقات قائمة على التعاون والتكامل، واتباع سياسات متقاربه تجاه المعطيات الداخلية والخارجية في كلا البلدين.

لقد أدركت قطر دور الأردن الحيوي في المنطقة، وأهمية موقعه الإستراتيجي في شبكة العلاقات العربية والإقليمية والدولية، فالأردن تمتع بمكانة متميزة واحترام من قبل دول المنطقة ساهمت بتعزيز ثقة الأنظمة العربية بالنظام الأردني، كما أدرك الأردن من جانبة أهمية قطر باعتبارها أحد دول مجلس التعاون الخليجي، التي اتجهت منذ التسعينيات نحو التفاعل والمشاركة المؤثرة في صياغة قرارات منطقة الخليج العربي، الأمر الذي ساهم بتوثيق سبل التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، من خلال عقد الاتفاقيات المشتركة، ووضع البرامج تنفيذية، وتبادل الزيارات الثنائية بين البلدين.

فعلى المستوى السياسي؛ ساهم الأردن في تقديم الدعم المعنوي إلى قطر ومؤازرتها في مختلف ظروفها السياسية، فكان من أوائل الدول التي اعترفت بقطر بعد إعلان استقلالها في3 أيلول 1971، وسارع في إقامة العلاقات الدبلوماسية معها عام 1972، وكان من أوائل الدول التي باركت الانقلاب الأبيض الأول عام 1972 والثاني عام 1995 في قطر، إلا أن العلاقات بين البلدين توترت أبان أزمة الخليج الثانية عام 1991، لتفسير الموقف الأردني من قبل قطر بأنه تأييد للغزو العراقي للكويت، ثم عادت العلاقات إلى سابق عهدها بتبادل السفراء بين البلدين في أيلول 1992، وتوج تحسن العلاقات بتأسيس اللجنة العليا المشتركة بين

الحكومة الأردنية والحكومة القطرية عام 1995، لغاية تحقيق الأهداف المشتركة، ووضع البرامج التنفيذية، والحلول اللازمة لكافة العوائق والمشكلات التي قد تواجهها.

وعلى المستوى العسكري؛ فإن الأردن وقطر توسعت في حجم إنفاقها العسكري، لإنشاء قوة عسكرية لغاية الحفاظ على الأمن الداخلي والاستقرار السياسي، ومنع الاعتداءات الخارجية على أراضيها، فالأردن يقع على أطول خط تماس مع إسرائيل، و يتوسط العراق، وسوريا، ومصر، والسعودية، وإسرائيل، التي تمتلك من الإمكانات العسكرية ما يفوق إمكاناته، وقطر تملك منابع نفط ، تشكل المصدر الأساسي لثروات بلادها، ولا بد من مواجهة التحديات الأمنية التي قد تشكل تهديد باحتلال منابع نفطها، للحفاظ على أمن واستقرار بلادها، كما تعاني قطر من قلة الموارد البشرية، الأمر الذي دفعها إلى الاعتماد على الخارج في توفير مستلزمات جيشها، وقد ساهمت الكفاءات الأردنية في بناء المؤسسة العسكرية القطرية تنظيماً وإعداداً وتدريباً، وفتح أبواب المعاهد والكليات العسكرية الأردنية أمام الضباط والعسكريين القطريين.

وعلى المستوى الاقتصادي؛ تعززت العلاقات الأردنية القطرية بتوقيع (15) اتفاقية خلال الفترة من 1971-1999 بمختلف المجالات التجارية، والاستثمارية، والنقل والمواصلات، والسياحة، والعمالة الأردنية الوافدة إلى قطر، إذ اتجه الجانب الأردني والقطري إلى زيادة حجم التبادل التجاري من صادرات وواردات بين البلدين، واستمرار حركة التجارة (الترانزيت)، التي تشكل عائداتها المالية التي يتحصل عليها من رسوم عبور البضائع التي تمر بأراضيه مصدر هام للعملة الصعبة، إضافة إلى حرص الأردن على تشجيع المستثمرين القطريين وتقديم الامتيازات لهم، لاستثمار العوائد المالية في مشاريع تعود بالمنفعة المشتركة

بين البلدين، والعمل على مواصلة رفد أسواق العمل القطرية بالقوى البشرية الأردنية المؤهلة، لما لتحويلاتهم المالية من دور هام في دعم الاقتصاد الأردني.

وعلى المستوى الثقافي والتعليمي؛ توطدت العلاقات الأردنية القطرية في المجال الثقافي والتعليمي بعد توقيع الاتفاق الثقافي عام 1972، والذي تضمن توثيق التعاون في المجالات الثقافية والتعليمية والرياضية والشبابية والإعلامية، الأمر الذي ساهم بشكل واضح قيام الأردن بتزويد قطر باحتياجاتها من المشرفين التربويين، والمعلمين، ومدرسي المعاهد والكليات، ومدرسي الجامعات من خلال الإعارة، وتبادل البعثات دراسية ضمن برنامج التبادل الثقافي، وتشجيع التعاون بين الهيئات والأجهزة الشبابية والرياضية، وتعزيز التعاون في المجالات الإعلامية بتبادل المخرجين والمذيعين والإعلاميين والسينمائيين والأنباء والبيانات والمعلومات، والبرامج والتسجيلات الصوتية والمرئية، وتدريب الكوادر الإذاعية والتلفزيونية.

وعلى مستوى الموقف الأردني والقطري من القضايا القومية؛ فإن الأردن وقطر يرتبطان على المستوى العام بما يربط جميع الدول العربية من روابط طبيعية، من حيث الانتماء القومي، ومثّل هذا الأمر النسيج الذي اختزل منه الموقف الأردني والقطري تجاه القضايا القومية، فالملك حسين والشيخ خليفة ثم الشيخ حمد بن خليفة جمعهما منطلقات واحدة ارتكزت على بذل الجهود لتنقية الأجواء العربية، وإزالة الخلافات الجانبية، لتحقيق الأهداف القومية للأمة العربية، إذ ارتكز الموقف الأردني والقطري على التماثل والتقارب تجاه بعض القضايا العربية، إلا أنها لم تكن موحدة تجاه كافة القضايا القومية ولم تكن متطابقة، وارتبط التقارب أو التضارب في مواقف كلا البلدين تجاه القضايا، بدرجة الآثار المترتبة على مصالح

البلدين إزاء مواقفها تجاه تلك القضايا، ففي الوقت الذي التقى الموقف الأردني والقطري تجاه القضية الفلسطينية، والحرب العراقية الايرانية، والسلام العربي الاسرائيلي، إلا أن المواقف والتوجهات الأردنية القطرية تضاربت واختلفت تجاه أزمة الخليج الثانية (الحرب العراقية الكويتية 1990)، التي ساهمت بشكل واضح في توتر وفتور العلاقات الأردنية القطرية.

وعلى مستوى تبادل الزيارات الثنائية بين البلدين في المجالات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية والتعليمية، بلغ مجموع الزيارات في مختلف المجالات بين البلدين (27) زيارة في السبيعينات، و(40) زيارة في الثمانينيات و(37) زيارة في التسعينيات، وبذلك فإن الزيارات تعتبر مؤشر يستدل من خلاله على حسن أو سوء العلاقات بين البلدين، وعند رصد عدد الزيارات المتبادلة خلال الفترة 1971-1999، يتبين بأن العلاقات الأردنية القطرية علاقات جيدة، على الرغم من الفتور الذي أصابها أبان أزمة الخليج الثانية عام 1990، إذ نشطت قطر في التسعينيات لتحقيق طموحها في زيادة ثقلها والقيام بدور مكوكي متميز في المنطقة، لتولي زمام المبادرة والوساطة لتسوية النزاعات التي تتصاعد في المنطقة، الأمر الذي ساهم بعودة العلاقات الأردنية القطرية إلى سابق عهدها.

وبذلك فإن العلاقات الأردنية القطرية بقدر ما تتأثر بالإرادة السياسية للقادة، تتأثر أيضاً بالظروف الإقليمية والدولية، كما أن حالة النظام العربي تؤثر في طبيعة العلاقات، فمثلاً وجود أجواء عربية مشحونة إزاء قضية يكون الأردن طرفاً فيها، وموقفه مغاير لمواقف بعض دول المنطقة، فإنه لا بد وأن تنعكس غالباً وبشكل سلبي على علاقاته السياسية مع تلك الدول، وهذا ما حدث أبان أزمة الخليج الثانية والذي صاحبه توتر العلاقات الأردنية القطرية.

المصـــــادر والمراجـــــع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الوثائق غير المنشورة

1- سفارة قطر، المساعدات المالية التي قدمتها قطر للأردن خلال الفترة 1974-1999، عمان، حسب إفادة إدارة الحسابات العامة بوزارة الاقتصاد والمالية القطرية في 29 تشرين الأول 2008

2- وزارة الخارجية القطرية، قائمة بأسماء السفراء القطريين المعتمدين في الأردن، السفارة القطرية في الأردن، الدوحة، 21 شباط 2010

3- القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، التعاون التدريبي العسكري بين الأردن وقطر، مديرية التوجيه المعنوي، عمان، 7 تشرين الثاني 2010

4- القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، الدورات العسكرية، مديرية التوجية المعنوي، عمان 7 تشرين الثاني 2010

5- مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية، حجم الاستثمارات لدولة قطر في الأردن، قسم المعلومات والاحصاء، عمان، 30 آذار 2010

6- مؤسسة تشجيع الاستثمار، معلومات عامة حول الاستثمارات الأردنية القطرية، ، قسم المعلومات والاحصاء، عمان، 30 آذار 2010

7- وزارة التجارة والصناعة، اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري عام 1980، مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية، عمان، 18 نيسان 2010

8- وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردني، العلاقات التجارية والاستثماري بين الأردن ودولة قطر، مديرية الشؤون العربية والاسلامية، عمان، 27 كانون الثاني 2010

9- وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردني، العلاقات الثنائية الأردنية القطرية، مديرية الشؤون العربية والاسلامية، عمان، 27 كانون الثاني 2010

10- وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردني، لمحة عامة عن الاقتصاد القطري، مديرية الشؤون العربية والاسلامية، عمان، 27 كانون الثاني 2010

11- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لقطر، قسم العلاقات العربية والآسيوية، عمان، 27 كانون الثاني 2010

12- وزارة التربية والتعليم، حجم العلاقات الأردنية القطرية في المجالات التربوية والتعليمية والثقافية، عمان، أيار 1998

13- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البرنامج التنفيذي الثاني للتعاون التربوي والثقافي 1983-1985، مديرية العلاقات الخارجية والاتفاقيات الثقافية، عمان، 23 كانون الأول 1982

14- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التبادل الثقافي الأردني القطري، قسم البعثات الطلابية، عمان، 4 شباط 2010

15- وزارة الخارجية الأردنية، العلاقات الأردنية القطرية، دائرة الشؤون العربية والشرق أوسطية، عمان، 29 كانون الأول 2003

16- وزارة الخارجية الأردنية، العلاقات الأردنية القطرية، دائرة الشؤون العربية والشرق أوسطية، عمان، 21 كانون الأول 2005

17- وزارة الخارجية الأردنية، الحوار الذي أجرته قناة الجزيرة مع وزير الخارجية القطري في 29 حزيران عام 2006، دائرة الشؤون العربية والشرق أوسطية، عمان، 5 تموز 2007

18- وزارة الخارجية الأردنية، العلاقات الأردنية القطرية، دائرة الشؤون العربية والشرق أوسطية، عمان، 29 آذار 2009

19- وزارة الخارجية القطرية، العلاقات الثنائية بين دولة قطر والمملكة الأردنية الهاشمية، السفارة القطرية في الأردن، الدوحة، 15 شباط 2010

20- وزارة الصناعة والتجارة، محضر اجتماع اللجنة العليا الأردنية القطرية المشتركة في دورتها الأولى عمان للفترة 6-7 تموز 1996، مديرية السياسات والعلاقات التجارية والخارجية، عمان، 18 نيسان 2010

21- وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، محضر اللجنة القطرية الأردنية المشتركة في الدوحة 14 تموز 1997، مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية، عمان 18 نيسان 2010

ثانياً: الوثائق المنشورة

1- اتفاق تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت والنقل بين حكومة قطر و المملكة الأردنية الهاشمية، الجريدة الرسمية، عمان، 16 أيار 1968، العدد 2099

2- اتفاق ثقافي بين الأردن وقطر لسنة 1972، الجريدة الرسمية، عمان، 1 شباط 1973، العدد 2402

3- اتفاقية النقل البحري التجاري والموانيء بين الأردن وقطر لسنة 1997، الجريدة الرسمية، عمان، 16 أيلول 1997، العدد 4228

4- اتفاقية النقل الدولي على الطرق بين حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر، لسنة 1997، الجريدة الرسمية، عمان، 16 أيلول 1997، العدد 4228

5- اتفاقية تنظيم استخدام العمال الأردنيين في دولة قطر الجريدة الرسمية، عمان،1 حزيران 1997، العدد 4208

6- بروتوكول تعاون بين الأردن وقطر في مجال الشباب والرياضة لسنة 1996، منشورات مركز عدالة، عمان، وسيرمز له في الأطروحة بالرمز، م.م.ع.ع

7- تعيين سفير لدى دولة قطر، الجريدة الرسمية، عمان، 25 تشرين الأول 1989، العدد 3660

8- تعيين سفير فوق العادة لدولة قطر، الجريدة الرسمية، عمان، 25 آب 1978، العدد 2805

9- تعيين سفير فوق العادة لدى دولة قطر، الجريدة الرسمية، عمان، 10 تشرين الثاني 1997، العدد 4240

10- تعيين سفير في دولة قطر، الجريدة الرسمية، عمان، 10 آذار 1973، العدد 2477

11- تعيين سفير لدى دولة قطر الجريدة الرسمية،عمان، 25 آب 1986، العدد 3419

12- تعيين سفير لدى دولة قطر، الجريدة الرسمية، عمان، 11 كانون الأول 1993، العدد 3937

13- تعيين سفير لدى دولة قطر، الجريدة الرسمية، عمان، 25 تشرين الأول 1981، العدد 3030

14- كتاب من رئيس الديوان الملكي الهاشمي إلى رئيس الوزراء، رئاسة الوزراء، الموضوع، الأوسمة، 12 تشرين الثاني 1971، رقم العدد 51/27/20، رقم الوثيقة 17/12/1/3، مرجع 78902

ثالثاً: مطبوعات حكومية (التقارير)

1- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، احصائيات أعداد الطلبة للأعوام 1995- 2000، قسم دائرة الاحصاءات العامة- الأرشيف الإلكتروني، عمان

2- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قسم الاحصاء، التقرير الاحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن لعام 2000/1999، عمان، 2000

3- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التقرير الاحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن لعام 2005/2004، قسم الاحصاء والمعلوماتية، عمان، 2006

4- جامعة قطر، طلاب جامعة قطر، تقرير 29 حزيران 2010

5- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، عمان، 1974

6- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، مطبعة دائرة لاحصاءات العامة، عمان، 1978

7- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، عمان، 1979

8- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، عمان، 1980

9- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، مطبعة دائرة لاحصاءات العامة، عمان، 1986

10- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، مطبعة دائرة لاحصاءات العامة، عمان، 1989

11- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، مطبعة دائرة لاحصاءات العامة، عمان، 1993

12- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، مطبعة دائرة لاحصاءات العامة، عمان، 1998

13- دائرة الاحصاءات العامة، قسم التجارة الخارجية، احصائيات خلال الفترة من 1994-1999، عمان

14- دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، مطبعة دائرة لاحصاءات العامة، عمان، 2003،ج1

15- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خلاصات احصائية عن أعداد الطلبة الأردنيين في مؤسسات التعليم العالي خارج الأردن للعام الدراسي 1988-1989، عمان، قسم المعلومات والاحصاء، 1989

16- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، احصاءات الطلبة الأردنيين في مؤسسات التعليم العالي خارج الأردن للعام 1989- 1990، عمان، قسم المعلومات والاحصاء، 1991

17- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، احصاءات الطلبة الأردنيين في مؤسسات التعليم العالي خارج الأردن للعام 1992- 1993، عمان، قسم المعلومات والاحصاء، 1994

18- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، احصاءات الطلبة الأردنيين في مؤسسات التعليم العالي خارج الأردن للعام 1993-1994، عمان، قسم المعلومات والاحصاء، 1995

19- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، احصاءات الطلبة الأردنيين في مؤسسات التعليم العالي خارج الأردن للعام 1994- 1995، عمان، قسم المعلومات والاحصاء، 1996

20- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، احصاءات الطلبة الأردنيين في مؤسسات التعليم العالي خارج الأردن للعام 1996- 1997، عمان، قسم المعلومات والاحصاء، 1998

21- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أعداد الطلبة الأردنيين الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في دولة قطر الأعداد من عام 1996- 2000، عمان، قسم دائرة الاحصاءات العامة، الأرشيف الإلكتروني

22- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أعداد الطلبة القطريين الملتحقيين في مؤسسات التعليم العالي في الأردن 1995- 2000، عمان، قسم دائرة الاحصاءات العامة، الأرشيف الإلكتروني

رابعاً: الرسائل الجامعية

1- الخزام، خزيم، **العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية لدول الخليج العربي تجاه العراق (1990-2000)**، رسالة ماجستير، عدد الصفحات 177 ، جامعة آل البيت- المفرق، الأردن

2- الصرايرة، أروى محمد، **موقف الأردن من الحرب العراقية الايرانية 1980-1988**، رسالة ماجستير، 2004، عدد الصفحات 138، جامعة مؤتة-الكرك

3- العنزي، ناصر، **مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية 1990- 2006**، رسالة ماجستير، 2008، عدد الصفحات 148، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

4- الفلاحات، سامي، **العلاقات السياسية الأردنية الخليجية من عام 1990-2004**، رسالة ماجستير، 2006، عدد الصفحات 105، الجامعة الأردنية – عمان، الأردن

5- الكسواني، محمد، **القناصل الفخريون في المملكة الأردنية الهاشمية ودورهم في تطوير العلاقات الثنائية مع الدول**، رسالة ماجستير، 2003، عدد الصفحات192، الجامعة الأردنية- عمان، الأردن

6-مكي ناس، ماجدة، **الأطماع الدولية والاقليمية في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1971-2003**، رسالة ماجستير، عدد الصفحات (د ع)، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، 2007

خامساً: الصحـــف

الدستـــور الأردنية

1- الدستور، عمان، 2 نقلاً عن الدوحة- رويترز، أيلول 1971، العدد 1478

2- الدستور، عمان، 3 أيلول 1971، العدد 1479

3- الدستور، عمان، 5 أيلول1971، العدد 1481

4- الدستور، عمان، 10 أيلول 1971، العدد 1486

5- الدستور، عمان، نقلاً عن الدوحة- رويتر، 5 تشرين الثاني 1971، العدد 1542

6- الدستور، عمان، 27 شباط 1972، العدد 1649

7- الدستور، عمان، 16 آذار1972، العدد 1667

8- الدستور، عمان، 18 آذار1972، العدد 1669

9- الدستور، عمان، 22 تموز 1972 ، العدد 1794

10- الدستور، عمان، 23 تموز 1972، العدد 1795

11- الدستور، عمان، 24 تموز 1972، العدد 1796

12- الدستور، عمان، 26 تموز 1972، العدد 1798

13- الدستور، عمان، 18 تشرين الثاني 1972، العدد 1910

14- الدستور، عمان، 19 تشرين الثاني 1972، العدد 1911

15- الدستور، عمان، 21 تشرين الثاني 1972، العدد 1913

16- الدستور، عمان، 22 تشرين الثاني 1972، العدد 1914

17- الدستور، عمان، 31 كانون الأول 1972، العدد 1952

18- الدستور، عمان، 22 تموز 1973، العدد 2151

19- الدستور،عمان، 12 تشرين الثاني 1973، العدد 2263

20- الدستور، عمان، 14 آذار 1974، العدد 2381

21-الدستور، عمان، 22 نيسان 1974، العدد 2420

22- الدستور،عمان، 23 نيسان 1974، العدد 2421

23- الدستور، عمان، 9 تموز 1974 العدد 2498

24- الدستور، عمان، نقلاً عن أبو ظبي – رويتر، 12 تشرين الثاني 1974، العدد 2622

25- الدستور، عمان، نقلاً عن الدوحة- و أ ف، 19 تشرين الثاني 1974، العدد 2628

26- الدستور، عمان، نقلاً عن الدوحة- و أ ف، 13 كانون الثاني 1975، العدد 2680

27- الدستور، عمان، 11 شباط 1975، العدد 2706

28- الدستور، عمان، 3 أيلول 1975، العدد 2912

29- الدستور، عمان، نقلاً عن طهران- وأ ف، 17 تشرين الثاني 1975، العدد 2984

30- الدستور، عمان، 17 نقلا عن الدوحة- و أ ف ،17 كانون الأول 1975، العدد 2011

31- الدستور، عمان، 19 كانون الثاني 1976، العدد 3372

32- الدستور، عمان، 21 كانون الثاني 1976، العدد 3374

33- الدستور، عمان، 9 أيار 1976، العدد 3154

34- الدستور، عمان، 16 تموز 1976، العدد 3222

35- الدستور، عمان، 1 حزيران 1977، العدد 3535

36- الدستور، عمان، 1 تموز 1977، العدد 3565

37- الدستور، عمان، 20 تموز 1977، العدد 3584

38- الدستور، عمان، 30 أيار1979، العدد 4243

39- الدستور، عمان، 15 كانون الثاني 1980، العدد 4466

40- الدستور، عمان، 16 نيسان1981، العدد 4914

41- الدستور، عمان، 19 نيسان1981، العدد 4917

42- الدستور، عمان، 11 أيلول 1981، العدد 5059

43- الدستور، عمان، 25 كانون الثاني 1984، العدد 5906

44- الدستور، عمان، 19 شباط 1982، العدد 5216

45- الدستور، عمان، 14 حزيران 1984، العدد 6046

46- الدستور، عمان، 9 آذار 1985، العدد 6308

47- الدستور، عمان، 26 حزيران 1987، العدد 7131

48- الدستور، عمان، 18 شباط 1988، العدد 7364

49- الدستور، عمان، 28 شباط 1990، العدد 8093

50- الدستور، عمان، 29 حزيران 1990، العدد 8211

51- الدستور، عمان، 19 شباط 1992، العدد 8801

52- الدستور، عمان، 29 تموز 1992، العدد 8955

53- الدستور، عمان، 11 نيسان 1993، العدد 9209

54- الدستور، عمان، 10 آب 1993، العدد 9326

55- الدستور، عمان، ، 3 كانون الثاني 1994، العدد 9473

56- الدستور، عمان، نقلا عن الدوحة – أ ف ب، 19 تموز 1994، العدد 4027

57- الدستور، عمان، نقلاً عن الدوحة، 31 تشرين الأول 1994، العدد 9767

58- الدستور، عمان، نقلاً عن الدوحة- عواصم/ وكالات الأنباء القطرية 28 حزيران 1995، العدد 1000

الـــرأي الأردنية

1- الرأي، عمان، 11 حزيران 1979، العدد 3352

2- الرأي، عمان، 19 أيار 1981، العدد 4028

3- الرأي، عمان، 21 آب 1981، العدد 4107

4- الرأي، عمان، 10 أيلول 1981، العدد 4127

5- الرأي، عمان، 12 أيلول 1981، العدد 4129

6- الرأي، عمان، 23 تشرين الثاني 1981، العدد 4198

7- الرأي، عمان، 22 شباط 1982، العدد 4289

8- الرأي، عمان، 2 آذار1982، العدد 4297

9- الرأي، عمان، 4 آذار 1982، العدد 4299

10- الرأي، عمان، 19 أيار 1982، العدد 4374

11- الرأي، عمان، 20 أيار 1982، العدد 4375

12- الرأي، عمان، 24 آب 1982، العدد 4467

13- الرأي، عمان، 26 آب 1982، العدد 4469

14- الرأي، عمان، 21 كانون الأول 1982، العدد 4582

15- الرأي، عمان، 22 كانون الثاني 1983، العدد 4614

16- الرأي، عمان، 6 آذار 1983، 4657

17- الرأي، عمان، 12 تشرين الثاني 1984، العدد 5260

18- الرأي، عمان، 29 كانون الثاني 1985، العدد 5338

19- الرأي، عمان، 23 أيلول 1986، العدد 5925

20- الرأي، عمان، 18 آب 1989 ، العدد 6968

21- الرأي، عمان، 11 أيلول 1990، العدد 7350

22- الرأي، عمان، نقلاً عن الدوحة- أ ف ب، 3 كانون الثاني 1994، العدد 8472

23- الرأي، عمان، 24 أب 1994، العدد 8768

24- الرأي، عمان، نقلاً عن الدوحة- وكالة الأنباء القطرية، 28 حزيران 1995، العدد9096

<u>صوت الشعب الأردنية</u>

1- صوت الشعب، عمان، 11 تشرين الثاني 1988

2- صوت الشعب، عمان، 1 آذار1990، العدد 2508

3- صوت الشعب، عمان، 21 تشرين الأول 1993، العدد 3774

4- صوت الشعب، عمان، 21 كانون الأول 1993، العدد 2835

5- صوت الشعب، عمان، 3 كانون الثاني 1994، العدد 2848

6- صوت الشعب، عمان، 19 أيار 1994، العدد3981

<u>وكالة الأنباء الأردنية/ بترا</u>

1- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 28 تموز 1993

2- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 21 تشرين الأول 1993

3- وكالة الأنباء الأردنية بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 22 تشرين الأول 1993

4- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 1 كانون الثاني 1994

5- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 2 كانون الثاني 1994

6- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 20 آذار 1994

7- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 16 تشرين الثاني 1994

8- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 17 تشرين الثاني 1994

9- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 20 تشرين الثاني 1994

10- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 21 تشرين الثاني 1994

11- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 22 تشرين الثاني 1994

12- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 26 تشرين الثاني 1994

13- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 27 تشرين الثاني 1994

14- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 28 تشرين الثاني 1994

15- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 29 تشرين الثاني 1994

16- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 8 كانون الثاني1995

17- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 20 نيسان 1995

18- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 5 تموز 1995

19- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 3 آب 1995

20- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الاكتروني، 13 أيلول 1995

21- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 19 أيلول 1995

22- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 10 كانون الأول 1995

23- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 17 كانون الأول 1995

24- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 19 آذار 1996

25- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 5 تموز 1996

26- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 7 تموز 1996

27- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 26 أيلول 1996

28- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 20 كانون الأول 1996

29- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 4 آذار 1997

30- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان ، قسم الأرشيف الإلكتروني، 4 أيار 1997

31- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان ، قسم الأرشيف الإلكتروني، 5 أيار 1997

32- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 15 تموز 1997

33- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 4 كانون الأول 1997

34- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 12 كانون الأول 1997

35- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 14 كانون الأول 1997

36- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 15 كانون الأول 1997

37- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 5 أيار 1998

38- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 5 تشرين الثاني 1998

39- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 8 تشرين الثاني 1998

40- وكالة الأنباء الأردنية/ بترا، عمان، قسم الأرشيف الإلكتروني، 23 تشرين الأول 1999

سادساً: تقارير صحفية

الأردن وثائق، علاقات الأردن مع الوطن العربي، مكتبة الجامعة الأردنية، ميكروفيلم شريط رقم 2578، وتضمن الوثائق التالية،

- الروابدة، ذيب، تقرير صحفي من السعودية، 11 أيلول 1981
- جرار، فوا ز، تقرير صحفي من بغداد، 19 أيلول 1981
- تقرير صحفى لاذاعة السعودية، 18 تشرين الأول 1981
- العمرو، محمد، تقرير صحفي لاذاعة السعودية، 6 نيسان 1982
- المجالي، راكان، " أوراق الحسين الخليجية"، صحيفة الوطن العربي، الدوحة، 1985، العدد 415
- مفضي، نبأ من لندن، 1 تشرين الأول 1987
- صحيفة الهدى الأسبوعية، البحرين، تشرين الثاني 1987
- أخبار الأسبوع، الخميس 17 كانون الأول 1987
- صحيفة الأنباء، الكويت، 11 آب 1989
- التميمي، جمال، الرحاحله وماجد، تقرير صحفي لوكالة الأنباء الأمريكية رويتر، 13 آذار 1990
- جريدة اللواء، 17 تشرين الأول 1990
- دول الخليج تستغني عن الأردنيين العاملين بجيوشها، صحيفة الأهرام المصرية، القاهرة، 21 تشرين الأول 1990

- رويتر، تقرير صحفي، عمان، 20 تشرين الأول 1990
- صحيفة النهار الضفة الغربية،" أبناء الأردن شاركوا في بناء البنية التحتية لدول الخليج"، الضفة الغربية، 4 نيسان 1991
- غنيم، محمد، وسالم، تقرير صحفي من صوت أمريكا، 27 كانون الأول 1992
- نبأ من إذاعة إسرائيل، 21 كانون الأول 1993
- الصباغ، رنا، "عاهل الأردن يغادر سلطنة عمان وقطر"، تقرير صحفي من رويتر، 21 آذار1994

سابعاً: المجلات

1- "ندوة لتطوير التعليم العام بدولة قطر"، **مجلة التربية- قطر**، العدد 124، 1998، ص26

2- حسين ، رمزون ، "الهجرة العمالية الأردنية إلى دول الخليج وأثرها على العمال المغتربين"، **مجلة البلقاء**، المجلد الرابع، العدد الثاني 1996

3- حليمة، عزيز، "الإحصاءات العسكرية للأقطار العربية ولإيران وإسرائيل"، **المستقبل العربي**، العدد 209

4- غرايبة، مازن، " تخفيض الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط"، **أبحاث اليرموك**، المجلد 11، العدد 1، 1995

5- كسروان، ربيع، "الإحصاءات العسكرية للأقطار العربية"، **المستقبل العربي**، العدد 28، 1998

6- مسلم، طلعت، "الإمكانات العسكرية"، **المستقبل العربي**، العدد 252، 2000

7- الهزايمة، محمد عوض، "سياسات الأردن الخارجية"، **جريدة الشرق الأوسط الدولية**، 12 آب 2000 ، العدد 7928

ثامناً: المصادر والمراجع

1- **22 فبراير عقدان من مسيرة القائد والدولة**، 1992، الدوحة، وزارة الاعلام والثقافة

2- أبو جابر، غالب، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية 1923- 1973**، ط1، مجلد3، عمان، وزارة الاعلام والثقافة، 1975

3- أبو دية، سعد وصالح، قاسم، **الجيش العربي، نشأة وتطور ودور القوات المسلحة الأردنية 1921- 1997**، ط1، عمان، القوات المسلحة، 1997

4- **الأحاديث الصحفية لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر**، الدوحة، مطابع قطر الوطنية - وزارة الاعلام ، 1976

5- آل نهيان، الشيخه شمة بنت محمد بن خالد، **تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي**، ط1، العين- دولة الامارات العربية المتحدة، مطبعة الفجيرة الوطنية ومكتبتها، 1999

6- الأمم المتحدة، **قرارات ومقررات مجلس الأمن**، الوثائق الرسمية، 1990،

7- البحيري، صلاح الدين ومولفون آخرون، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ط1، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997

6- الأمم المتحدة، **قرارات ومقررات مجلس الأمن**، الوثائق الرسمية، 1990،

7- البحيري، صلاح الدين ومولفون آخرون، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ط1، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997

8- بركات، نظام، وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، ط3، الرياض، دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1989

9- البكوش، الطيب، **الخليج بين الهيمنة والارتزاق**، تونس، مؤسسة ع. الكريم بن عبد الله، 1992

10- تحرير ومراجعة الرقاد، محمد خلف، إعداد مجموعة من الباحثين، **التاريخ العسكري للقوات المسلحة الأردنية/ الجيش العربي 1921-2008**، عمان، مديرية التوجيه المعنوي، 2009

11- **التعليم في دولة قطر في القرن العشرين**، الدوحة، وزارة التربية والتعليم، 1991

12- **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن** عن أعمال المنظمة حول الوضع في منطقة الشرق الأوسط من حزيران 1967 في 18 أيار 1973، سلسلة الوثائق الأساسية رقم 11، ط1، بيروت، موسسة الدراسات الفلسطينية، 1973

13- التل، سعيد، **الميثاق الوطني الأردني فلسفة ومسيرة**، عمان، دن، 1999

14- تليلان، أسامة، **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**، ط1، المفرق، وزارة الثقافة، 2000

15- الثبيتات، قاسم، **أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة 1989-1999**، ط1، عمان، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009

16- الجاسور، ناظم، **أسس وقاعدة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001،

17- جامعة الحسين بن طلال، **الحسين بن طلال والنظام الاقليمي العربي**، المجموعة الثالثة، عمان، سلسلة بحث وحوار الثقافة الوطنية، 2004

18- **جولة الخير ورسالة السلام**، الدوحة، وزارة الاعلام القطرية، 1984

19- حداد، تريز، **القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947-1994**، عمان، دن، 1988

20- خريسات، محمد، **محاضرات في تاريخ الأردن وحضارته**، ط1، اربد، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية، 2000

21- **خطابات جلالة الملك الحسين المعظم القائد الأعلى في القوات المسلحة**، ج3، عمان، وزارة الاعلام دائرة المطبوعات والنشر، 1997

22- **خطب العرش السامية في افتتاح دورات مجالس الأمة**، ج1، عمان، وزارة الإعلام – دائرة المطبوعات والنشر، 1997

23- الخلايلة، أحمد، **الاستراتيجية الأردنية وإرتباطها بالقضية الفلسطينية**، ط1، عمان، المطابع العسكرية، 1998

24- الخليفي، يوسف عبد الرحمن، **التحف البهية في الآداب والعادات القطرية**، ط2، د م، د ن، 1986

25- الدباغ، مصطفى مراد، **قطر ماضيها وحاضرها**، ط1 بيروت، دار الطليعة، 1961

26- الدروع، قاسم والعرقان، عبد الله، **الأردن في حرب رمضان**، ط1، اربد، مؤسسة حماده للدراسات الجامعية والنشر، 2001

27- درويش، سائد، **الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج**، عمان، دائرة العلاقات العامة والنشر والترجمة، 1992

28- درويش، ماجدة، **سؤال وجواب من قطر**، الدوحة، مطابع الدوحة الحديثة، 1985

29- **الدستور الأردني: مع جميع التعديلات التي طرأت عليه**، عمان، مطبوعات مجلس الأمة، 1986

30- **دستور المملكة الأردنية الهاشمية**، اربد،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2005

31- **دستور دولة قطر**

32- الدسوقي، عاصم وآخرون، **الصحافة القطرية والقضايا العربية 1971- 1981**، الدوحة، مطابع الدوحة الحديثة، 1984

33- راشد، سامح، **العلاقات الخليجية- العربية 1970- 2000 (الأطر والاتجاهات)**، ط1، الامارات العربية، مركز الخليج للأبحاث، 2005

34- رجب، يحيى حلمي، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية**، ط1، ج1، القاهرة، مراكز المحروسه للبحوث والتدريب والنشر، 1997

35- رجب، يحيى حلمي، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية**، ج2، دم، العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2006

36- رجب، يحيى حلمي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، الكويت، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1983

37- الرفوع، فيصل، **ملامح في السياسة الخارجية الأردنية**، عمان، وزارة الشباب، 1995

38- الرمضاني، مازن، **السياسة الخارجية : دراسة نظرية**، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991

39- الرواشدة، شاهر، **دول مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، عمان، دار الابداع للنشر والتوزيع، 1990

40- رونر، ادموند، ترجمة، خليفة، محمد، **من يهدد منطقة الخليج العربي**، ط1، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1983

41- الزغل، علي، **القضية الفلسطينية في مسيرة الحسين، ورقة عمل الدكتور أمين المشاقبة بعنوان المغفور له الملك الحسين والقضية الفلسطينية**، اربد، مركز دراسات اللاجئين والنازحين، 2000

42- السويدي، جمال سند، **مجلس التعاون العربي لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين**، ط2، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 1999

43- الطرزي، عبد الله وآخرون، **الموسوعة الأردنية – الأرض والانسان**، ط1، ج1، عمان، دار الكرمل،1989

44- عبد المنعم، محمود، **أسرار ومواقف الملك حسين ما بين مؤيد ومعارض**، القاهرة، مطبعة نيوسافوي، 1999

45- العدوان، مصطفى والقطاطشة، محمد، **السياسة الخارجية الأردنية ودول المغرب العربي**، عمان، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، 2004

46- العزام، عبد المجيد، **عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية**، عمان، وزارة الثقافة، 1998، ص9، 11

47- العزام، عبد المجيد، **مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية**، في: مشاقبة، أمين، محرر، **السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار**، ط1، عمان، الحامد للنشر والتوزيع، 2000

48- عصاصه، سامي، **هل انتهت حرب الخليج: دراسة جدلية في تناقضات الأزمة**، ط1، بيروت، مكتبة بيسان، 1994،

49- عصفور، الفرد، **الصيحة الهاشمية، خطب ومقالات وأحاديث جلالة الملك حسين وسمو الأمير الحسن خلال أزمة الخليج 1990-1991**، ط1، عمان، د.ن، 1992

50- العمايرة، محمد، **التربية والتعليم في الأردن، منذ أواخر العهد العثماني وحتى عام 1997**، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999

51- العنابي، زهر، **صاحب حضرة السمو الشيخ حمد آل ثاني في بنية القرار القطري**، ط1، اربد، الرومانتيك للأبحاث والدراسات، 2004

52- غازي، ربابعة، **الأردن وقضية فلسطين**، ط1، عمان، مكتبة الرسالة الحديثة، 1989

53- القرني، علي، **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات**، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 1997

54- القريوتي، محمد، **التعليم العالي في الأردن**، ط1، عمان، دار البشير، 1996

55- **قطر الكتاب السنوي 1992-1993**، الدوحة، وزارة الاعلام والثقافة، 1993

56- **قطر اليوم**، الدوحة، وزارة الاعلام القطرية، 1979

57- **قطر ومسيرة التعاون الخليجي**، الدوحة، وزارة الاعلام، 1984

58- قطيشات، ياسر، **السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية 1990-1991**، اربد، دار الكندي، 2002

59- قطيشات، ياسر، **العلاقات السياسية الأردنية العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي من أيدولوجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952-1994**، ط1، عمان، دار يافا العلمية، 2009

60- الكبيسي، عامر، **التدريب الأمني العربي: وآقعه وآفاق تطويره**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007

61- الكفارنه، محمود، **الحسين وصناعة السلام**، عمان، دائرة المكتبة الوطنية، 1997

62- **مجموعة الأحاديث الصحفية لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر**، الدوحة، وزارة الاعلام والثقافة، 1989

63- **مجموعة خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر 1971-1981**، الدوحة، وزارة الاعلام، 1982

64- محافظة، علي، **تاريخ الأردن المعاصر، عهد الامارة 1921- 1946**، ط2، عمان، مركز الكتب الأردني، 1989

65- محمدية، أحميد وآخرون، **رحلات إلى الوطن العربي وإلى قطر**، 1979، بيروت، دار العودة،

66- محمود، فايز، **الأردن آفاق وطنية وقومية**، عمان، مطبعة الايمان، 1999

67- مشاقبة، أمين، **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، عمان، الحامد للنشر والتوزيع، 2001

68- الملك حسين، **النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون القضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي**، اعداد وتحرير أبو عبلة، محمد ، زهران، إبراهيم ، عمان، دن، 1999

69- الملك حسين، **النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون دبلوماسية الحسين ومشاكل الشرق الأوسط**، اعداد وتحرير زهران، ابراهيم ، عمان، دن، 2002

70- الملك حسين، **النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم حول شؤون القدس الشريف والمقدسات**، تحرير: أبو علبه، محمد، و الخماش، نبال،عمان، دن، 1998

71- مهنا، محمد نصر، **قطر: التاريخ، السياسة، التحديث**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2001

72- مهنا، محمد، **الخليج العربي: التطور الحديث والمعاصر**، الاسكندرية، مؤسسات شباب الجامعة، 1996

73- مهنا، محمد، **قضايا سياسية معاصرة**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1997

74- مهنا، محمد، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1996

75- موسى، سليمان، **إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946**، ط1، عمان المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية، 1990

76- موسى، سليمان، **تاريخ الأردن السياسي والمعاصر1967- 1995**، عمان، منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1998

77- **الميثاق الوطني الأردني**، كانون الأول عام 1991

78- نهار، غازي صالح، **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج العربي:** "آب 1990- آذار 1991"، عمان، غازي النهار، 1992

79- الهزايمة، محمد، **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، ط2، عمان، دن، 2004

80- هياجنة، عدنان، **العلاقات الخليجية- الأردنية: الواقع والمستقبل 1980-1994**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2006

81- هيلر، مارك محرر وأخرون، ترجمة، الجزائري، نبيه، **التوازن العسكري في الشرق الأوسط**، ط1، عمان، دار الجليل للنشر، 1984

82- الوخيان، نهار، **مواقف جلالة الملك الحسين بن طلال**، ط3، عمان: د ن، 1994

83- وزارة الثقافة والإعلام العراقية، **العداء الإيراني للعراق: متابعة أقوال خميني وأعوانه**، ط1، بغداد، دائرة الاعلام الخارجي، 1983

84- وزارة الخارجية العراقية، **قرار مجلس الأمن 598 (1987) 20 تموز 1987: موقف الجمهورية العراقية، سلام شامل ودائم**، بغداد، وزارة الخارجية العراقية، 1987

تاسعاً: الروابط الإلكترونية

1- الاتحاد البرلماني العربي، دولة قطر، المساحة، الرابط الإلكتروني:
http://www.arab-ipu.org/members/index.asp?cc=15

2- اتفاق إنشاء مجلس الفعاليات الاقتصادية القطري- الأردني، الاتفاقيات الأردنية، الاتفاقيات الثنائية بين الأردن وقطر، الرابط الإلكتروني:
//www.agreements.jedco.gov.jo،http

3- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، قاعدة النصوص القانونية المتعلقة بالهيئات التشريعية العربية، دستور دولة قطر 5 تشرين الأول 2003، المادة (1)، الرابط الإلكتروني: -http://www.arab
ipu.org/pdb/RelatedArticlesGvnSPName.asp?SPName=CHRN&StructuredIndexCode=&LawBookID=141120038947661&Year1=&Ye=ar2=&YearGorH

4- تاريخ نشأة وتأسيس الجيش العربي الأردني وتشكيلاته القتالية، المنتدى العربي للدفاع والتسلح، الرابط الإلكتروني: defense-،http//
arab.com/vb/showthread.php?t=5814

5- جداول أخرى، دولة الإمارات العربية، الرابط الإلكتروني:
ww.amf.org.ae/ar/econ_indar

6- دائرة الإحصاءات العامة- عمان، إحصائية عدد السكان لعام 2009، عدد السكان، الرابط الإلكتروني: www.dos.gov.jo.

7- صندوق النقد العربي، الإحصاءات،المؤشرات الاقتصادية، الدين العام الخارجي، دولة الإمارات العربية، الرابط الإلكتروني: www.amf.org.ae/ar/econ_indar

8- عبيدان، يوسف، دولة قطر في ظل حكم أسرة آل ثاني، الرابط الإلكتروني:

http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad44partie2.htm#_ftn1

9- القانون الأساسي المؤقت لدولة قطر 19 نيسان1972، المادة (5)، الرابط الإلكتروني: http://www.arab-ipu.org/pdb/LoadLawBook.asp?SC=021020011648619،

10- قطر لتبادل المعلومات، السكان، عدد السكان حتى نهاية شهر نيسان 2010، الرابط الإلكتروني: www.qix.gov.qa

11- المركز الجغرافي الملكي الأردني، المركز الجغرافي الملكي الأردني، معلومات عن الأردن، مساحة الأردن، الرابط الإلكتروني: http//www.rjgc.gov.jo/ar/jordan.html

12- المعلومات حول قطر، الرابط الإلكتروني:

www1.american.edu/carmel/SR3362A/BUGOVMIL.HTML

13- نايف سعود القاضي، " الأردن وقطر علاقة بين شقيقين"، صحيفة عرب اليوم، عمان، 24 تشرين الثاني 2008، الرابط الإلكتروني: www.alarabalyawm.net

14- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، بيان مجلس الوزراء القطري حول اتفاقية كامب ديفيد، ط1، م14، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1978، ص 436، 437، و صحيفة العروبة، قطر، 28 أيلول 1978، العدد 443، ص 8، الرابط الإلكتروني: http://alfikralarabi.net/vb/showthread.php?p=31291

15- وزارة الخارجية القطرية: http//www.mofa.gov.qa

<u>المراجع باللغة الانجليزية</u>

<u>أولاً: الصحف</u>

Jordan Times

1. **Jordan Times**,1 Jun 1977, Page 3, Archive Section
2. **Jordan Times**, 20 July1977, Page1, Archive Section
3. **Jordan Times**, 30 May 1979, Page3 , Archive Section
4. **Jordan Time**, 11 Jun 1979, page 1, Archive Section
5. **Jordan Time**, 13-14 Jan 1980, page 1, Archive Section
6. **Jordan Time**, 19 May 1981, page 1, Archive Section
7. **Jordan Times**, 20-21Aug 1981 , page3, Archive Section
8. **Jordan Time**, 10-11 Sep 1981, page 1, Archive Section
9. **Jordan Time**, 6 April 1982, page 1, Archive Section
10. **Jordan Times**, 24 Jan 1982, Page 3, archive Section
11. **Jordan Time**, 24 Feb 1982, page 1, Archive Section
12. **Jordan Time**, 22 Jan 1983, page 1, Archive Section
13. **Jordan Times**, 24 Feb 1982, page 1, Archive Section
14. **Jordan Times**,14-15 -16 Jun 1984, page 1,1,1 Archive Section
15. **Jordan Times**,14-15 Jan 1985, page 1, Archive Section
16. **Jordan Times**,16 Jan 1985, page 1, Archive Section
17. **Jordan Times**, 9- 10-12 Nov 1988, page 1, Archive Section
18. **Jordan Times**, 8-10-11 Aug 1989, page 1, Archive Section
19. **Jordan Times**, 3 Aug 1990, page 1, Archive Section
20. **Jordan Times**, Amman,20 Nov 1994, Archive Section
21. **Jordan times**, Amman,21 Nov 1994, page 3. Archive Section

22.**Jordan Times**, Amman,22 Nov 1994, Archive Section
23.**Jordan Times**, Amman,23 Nov 1994, Archive Section
24.**Jordan Times**, Amman,24 Nov 1994, Archive Section
25.**Jordan Times**, Amman,29 Nov 1994, Archive Section
26.**Jordan Times**, Amman, 9 Jan 1995, Archive Section
27.**Jordan Times**, Amman,10 Jan 1995, page 3, Archive Section
28.**Jordan Times**, 28 Jun 1995, page 1, Archive Section
29.**Jordan times**, Amman.12 Jul 1995. Archive Section
30.**Jordan times**, Amman.28 Jun 1995, page 1,7, Archive Section
31.**Jordan times**, Amman.12 Jul 1995. Archive Section
32.**Jordan Times**, Amman, 3 Aug 1995, Archive Section
33.**Jordan Times**, Amman, 5 May 1996, Archive Section
34.**Jordan Times**, Amman, 8 Mar 1997, Archive Section
35. **Jordan times**, Amman .9 Nov 1998. Archive Section

ثانياً: الكتب

1- Ali, Omae, **Crisis in the Arabian Gulf: an independent Iraqi view**, Firs Published , U.S.A, Library of Congress, 1993
2- Ghubin, Shahram & Tripp, Charles, **Iran And Iraq At War**, London, I.B.Tauris & Co Ltd, 1988
3- Khadduri, Majid, **The Gulf war: the origins and Implications of the Iraq Iran Conflict**, New York: Oxford .U.P
4- Naff, Thomas, **Gulf Security & The Iran- Iraq War**, The National Defense University Press & The Middle East Research Institute, 1985, P157-183, and

5- Wilson, Rodney, **politics and the Economy in Jordan** , London, First Published, 1991, Center for Near & Middle Eastern Studies School of Oriental And African Studies, P 169-182

6- **World Military Expenditures & Arms Transfers 1999-2000**, U.S Department Of State Bureau Of Verification & Compliance, Library Of Congress, Number JX 1974.AIU52,2002.

ملحـــــق الاتفاقيـــات

اتفاق ثقافي بين الاردن وقطر لسنة ١٩٧٢
المنشور على الجريدة الرسمية رقم٢٤٠٢ بتاريخ١/٢/١٩٧٣

المـــقـــدمــــة

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر تقديرا منهما ان التراث الثقافي العربي المشترك يؤلـــف جزءا هاما من تاريخ شعبيهما ، وحرصا منهما على ان يسهم شعباهما في اقامة صرح حضارة عربيـــة حديثـــة جديرة بماضيها محققة للاهداف والمثل الواحدة التي يعمل لها ابناء العروبة في مختلف ميادين الثقافة والمعرفـــة والابداع ، قد قررتا عقد هذا الاتفاق تنظيما لاوجه التعاون بينهما في المجـــالات التربويـــة والثقاف ية والعلميـــة والفنية .

المادة ١
يعمل الطرفان المتعاقدان على انماء التعاون بين بلديهما وتعزيزه في مختلف ميادين الثقا فة والتربيـــة والعلـــوم والفنون كما يعملان على تبادل المعلومات ونتائج الخبرة والتقدم في الميادين المذكورة ، ويتعهد كل منهما بتشجيع الجهود التي تستهدف التعريف بثقافية البلد الاخر .

المادة ٢
يعمل الطرفان المتعاقدان على تقريب المناهج التعليمية في بلديهما وعلى التوسع خاصة بتدريس تـــاريخ البـــلاد العربية وجغرافيتها وانظمتها ، والتعريف برجال العرب في الميادين القومية والثقافية والعلمية والفنية والادبية .

المادة ٣
أ . يضع كل من الطرفين تحت تصرف الاخر منحا دراسية للاستفادة منها حسب القوانين المرعية في بلديهما في الجامعات
ومؤسسات التعليم المختلفة من علمية وفنية ورياضية وصحية واجتماعية وغيرها ، ويجري ذ لك عـــن طريـــق الجهات
الرسمية في البلدين .
ب. يخضع مبعوثو كل من البلدين الى البلد الاخر لنظام البعثات المعمول به في بلده .

المادة ٤
يحدد الطرفان المتعاقدان المبادئ والشروط الواجب توافرها بغية عقد اتفاق خاص بمعادلة الشهـــادات الدراســـية الرسمية بينهما .

المادة ٥
يتبادل الطرفان المتعاقدان ، ضمن شروط يتفقان عليها ، الاساتذة والمعلمين من مختلف مراحل التعليم للتدريـــس

والقاء المحاضرات والقيام بالدراسات ، كما يتبادلان دعوة العلماء والباحثين والمفكرين .

المادة ٦

يشجع الطرفان المتعاقدان على قيام انتاج مشترك في الميادين الثقافية والعلمية على ان تحدد شروط هذا الانتاج المشترك ومجالاته في اتفاق خاص .

المادة ٧

تتعاون الحكومتان في ميدان التعليم المهني بغية تثبيت دعائم النهضة الاقتصادية في كل منهما .

المادة ٨

يعمل الطرفان المتعاقدان على :

١. توثيق التعاون بين مؤسسات بلديهما الثقافية والعلمية والفنية وتبادل المؤلفات والمجلات والدوريات والوثائق التاريخية
والفهارس وصور المخطوطات والاثار ذات النسخ المتعددة .

٢. تبادل المعلومات في مجال التاليف والنشر وتنسيق العمل في ميدان الترجمة وتيسير دخول الكتب المطبوعة في احد
البلدين الى الاخر .

٣. عقد دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات للاساتذة والمعلمين ليقفوا فيها على تطور بلديهم وليتدارسوا القضايا التربوية
والتعليمية .

٤. تنظيم رحلات جماعية متبادلة للاساتذة والمعلمين والطلاب وتيسير تبادل الزيارات بين المؤسسات العاملة في المجالين
الثقافي والفني .

المادة ٩

يعمل الطرفان على تسهيل وتشجيع اقامة المعارض التربوية والفنية والثقافية في بلديهما .

المادة ١٠

يتبادل الطرفان المتعاقدان الافلام الثقافية والعلمية التربوية والتوجيهية وكذلك المطبوعات والنشرات والشرائح الملونة التي تصور معالم البلد الاخر وتقدمه وحضارته .

المادة ١١

١. يتعاون الطرفان المتعاقدان في مجالات الاذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي ويتبادلان البرامج والخبرات الفنية
والاشرطة الخاصة بكل منهما .

٢. ويعتبر كل طرف مسؤولا عن حقوق الملكية الادبية والفنية بالنسبة للمواد التي يزود بها الطرف الاخر .

المادة ١٢

يتعاون الطرفان المتعاقدان في مجالات رعاية الشباب ويشجعان بشكل خاص اقامة مباريات بين الفرق الرياضية في بلديهما وتبادل الزيارات بين المؤسسات الاجتماعية والرياضية ، ونوادي الشباب بمختلف انواعها .

المادة ١٣

بغية تنفيذ هاذ الاتفاق يعين كل من الطرفين المتعاقدين ممثلين له ، يضعون بتفويض من حكومتهم مشروعات برامج تنفيذية سنوية او دورية .

المادة ١٤

يقدم هذا الاتفاق للمصادقة عليه حسب القوانين المرعية في كل من البلدين ويدخل حيز التنفيذ اعتبارا من يوم تبادل التصديق عليه .

ويظل قائما ما لم يبلغ احد الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر خطيا برغبته في انهائه او تعديله ولا يكون الانهاء ساري المفعول الا بعد مرور سنة واحدة من تاريخ التبليغ .

وقع هذا الاتفاق في اليوم الخامس عشر من شوال عام ١٣٩٢ هـ الموافق الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٢م من نسختين باللغة العربية احتفظ كل طرف باحداهما ولك منهما حجية كاملة .

عن /حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عن/ دولة قطر

بروتوكول تعاون بين الاردن وقطر في مجال الشباب والرياضة لسنة ١٩٩٦
منشورات مركز عدالة

المـــــقـــــدمـــــة

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر والمشار اليهما فيما بعد بـ (الجانبان) انطلاقا من رغبتهما في تعزيز علاقات الاخاء والتضامن بينهما ، وادراكا منهما ان توثيق العلاقات القائمة بينهما من شأنه الاسهام في دعم اواصر الاخوة بين شباب البلدين ، ورغبة منهما في توثيق علاقات التعاون في مجال الشباب والرياضة ، ومع مراعاة القوانين والانظمة المتبعة في كلا البلدين ، قد اتفقتا على ما يلي :

المادة ١

يعمل الجانبان على دعم التعاون بينهما في مجال الشباب والرياضة وتشجيع هذا التعاون بين الهيئات والاجهزة المعنية في كلا البلدين .

المادة ٢

يعمل الجانبين على تعزيز التعاون بينهما في مجال الشباب بالوسائل التالية :
١. تبادل زيارات المسؤلين عن العمل الشبابي في كلا البلدين .
٢. تبادل زيارات الوفود الشبابية لتحقيق المزيد من التفاهم وتعميق اواصر الاخاء بين شباب البلدين .
٣. اقامة اسابيع الاخاء الشبابية المشتركة في كلا البلدين بالتناوب .
٤. تبادل المحاضرين والفعاليات الثقافية بين الاندية والمراكز الشبابية في كلا البلدين .
٥. تبادل الابحاث والدراسات والنشرات المتعلقة بالعمل الشبابي .
٦. تبادل المشاركة في المعسكرات والمؤتمرات والندوات الشبابية التي تقام في كلا البلدين .
٧. دعم وتشجيع التعاون في شتى المجالات التي تخدم الحركة الشبابية في كلا البلدين والتي تشتمل على :
جمعية بيوت الشباب .
مراكز الشباب .
معسكرات العمل والخدمة العامة .
اندية العلوم
٨. اية اوجه تعاون اخرى يتم الاتفاق عليها .

المادة ٣

يعمل الجانبان على تعزيز التعاون في المجال الرياضي بالوسائل التالية :
١. تبادل زيارات الفرق الرياضية للمنتخبات والاندية في كلا البلدين واقامة لقاءات ودية بينهما .
٢. المشاركة في الدورات والبطولات العربية والقارية التي تنظم في كلا البلدين واقامة المعسكرات التدريبية المشتركة .
٣. تبادل زيارات القادة الرياضيين والخبرات الرياضية في كلا البلدين.
٤. تبادل المعلومات في مجال ادارة وصيانة المنشآت والمرافق الرياضية .

٥. التعاون في مجال الطب الرياضي .
٦. الاستفادة من الخبرات الرياضية في مجالى التدريب والتحكيم في كلا البلدين .
٧. تبادل المعلومات والدراسات والابحاث والنشرات الرياضية .
٨. التعاون وتبادل المعلومات الخاصة ببرامج الرياضة للجميع .
٩. اية اوجه تعاون اخرى يتم الاتفاق عليها .

المادة ٤
يعمل الجانبان على دعم علاقات التعاون الشبابي بينهما بالوسائل التالية :
١. تنسيق المواقف في المؤتمرات والاجتماعات والدورات العربية والقارية والدولية .
٢. تبادل الوثائق والمعلومات الي تصدر عن المؤتمرات والاجتماعات الشبابية والرياضية التي تقام في كلا البلدين .
٣. الافادة من الدورات التدريبية والتأهيلية التي تنظمها اجهزة ومراكز اعداد القادة في كلا البلدين .

المادة ٥
يتم تبادل زيارات الوفود الشبابية على النحو التالي :
١. يتحمل الجانب الزائر تكاليف السفر ذهابا وايابا .
٢. يتحمل الجانب المضيف تكاليف الاقامة والاعاشة والرعاية الطبية والمواصلات الداخلية .
وفيما يتعلق بالفرق الرياضية فيتم تبادل زياراتها وفقا للشروط المالية التي يتم الاتفاق عليها بين الاتحادات والاندية
المعنية .

المادة ٦
لتنفيذ مواد هذا البروتوكول يتم تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين تجتمع في كلا البلدين بالتناوب كل عامين ، ويعهد للجنة المشتركة ما يلي :
١. وضع البرامج التنفيذية لمواد هذا البروتوكول .
٢. دراسة اية اوجه تعاون اخرى في مجال الشباب والرياضة ويتم ادراجها في ملحق يوقع عليه رئيسا الجانبين في اللجنة
المشتركة .

المادة ٧
يتولى تنفيذ هذا البروتوكول كل من وزارة الشباب بالمملكة الاردنية الهاشمية والهيئة العامة للشباب والرياضة بدولة قطر .

المادة ٨

يعمل بهذا البروتوكول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ويبقى ساريا لمدة خمس سنوات ويجدد تلقائيا لفترات اخرى مماثلة ، ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر كتابة بالرغبة في انهائه باخطار مدته

ستة اشهر .
ويراعى ان انهاء العمل بهذا البروتوكول لا يوثر على البرامج والمشروعات التي يكون قد تم الاتفــاق علــى تنفيذها قبل الاخطار بالرغبة في انهاء العمل به .

حرر هذا البروتوكول من نسختين اصليتين باللغة العربية ، وتم التوقيع عليه بمدينة الدوحة بدولة قطر بتاريــخ ١٩ مارس ١٩٩٦م .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عن حكومة دولة قطر
محمد داودية محمد بن عيد آل ثاني
وزير الشباب رئيس الهيئة العامة للشباب والرياضة

اتفاقية تنظيم استخدام العمال الاردنيين في دولة قطر بين الاردن وقطر لسنة ١٩٩٧
المنشور على الجريدة الرسمية رقم٤٢٠٨ بتاريخ١/٦/١٩٩٧

المقدمة

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر توثيقا لاواصر الاخوة والتعاون بينهما وانطلاقا من روح التضامن العربي بين الشعبين الشقيقين ورغبة منهما في تنمية وتطوير اقتصاديات كل من البلدين وعملا على تنظيم استخدام اليد العاملة الاردنية في دولة قطر قد اتفقتا على ما يلي :

المادة ١

تقوم وزارة العمل بالمملكة الاردنية الهاشمية ووزارة شؤون الخدمة المدنية والاسكان بدولة قطر بالتعاون المباشر فيما بينهما بتسهيل وتبسيط اجراءات استخدام العمال الاردنيين بدولة قطر ووضع القواعد والنظم التي تكفل وضع احكام الاتفاق موضع التنفيذ .

المادة ٢

١. في حالة رغبة دولة قطر في استخدام عمال اردنيين للعمل بها تقوم الوزارتان بتبادل المعلومات حول احتياجات الجانب
القطري وامكانيات الجانب الاردني .
٢. تزود وزارة شؤون الخدمة المدنية والاسكان بدولة قطر وزارة العمل بالمملكة الاردنية الهاشمية بالمعلومات المتوفرة
لديها سنويا عن ظروف الحياة والعمل في دولة قطر ليسترشد بها العمال الاردنيون الذين يقع عليهم الاختيار .

المادة ٣

١. توافي وزارة شؤون الخدمة المدنية والاسكان في دولة قطر وزارة العمل بالمملكة الاردنية الهاشمية بطلبات الاستخدام
المقدمة اليها من اصحاب الاعمال للعمل في دولة قطر وتعمل وزارة العمل بالمملكة الاردنية الهاشمية على الاستجابة لهذه
الطلبات في حدود الامكانيات المتوفرة لديها .
٢. في حالة طلب صاحب العمل عمالا معينين فعليه ان يحدد ذلك في طلبه المقدم لوزارة شؤون الخدمة المدنية والاسكان بدولة قطر .
٣. يجوز لصاحب العمل ان يفوض ممثلا عنه لمتابعة اجراءات اختيار العمال وسفرهم من المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ٤

تشتمل عروض الاستخدام على نوع المؤهلات والخبرات والتخصصات المطلوبة وعلى مدة الاستخدام المحتملة

كما تشتمل على بيان تفصيلي بشروط العمل وخاصة الاجر ومكافاة نهاية الخدمة وظروف العمل والتسهيلات الخاصة بالانتقال والمسكن وجميع البيانات التي تعتبر اساسية بالنسبة لتحديد العمال لموقفهم في ابرام عقد العمل .

المادة ٥

يتحمل صاحب العمل جميع نفقات سفر العمال من المملكة الاردنية الهاشمية الى مكان العمل في دولة قطر ونفقات عودتهم منه ويعفى صاحب العمل من نفقات عودة العامل في الحالتين التاليتين :

١. في حالة استقالته قبل انتهاء مدة العقد .

٢. حالة صدور حكم نهائي ضد العامل في جناية ما لم يكن العامل معسرا فيتحمل صاحب العمل نفقات عودة العامل .

المادة ٦

تحدد ظروف وشروط استخدام العامل الارذني في دولة قطر بعقد عمل فردي يحرر بينه وبين صاحب العمل طبقا لنموذج العقد الملحق بهذه الاتفاقية ويضمن هذا العقد شروط العمل الاساسية من واجبات وحقوق بما لا يتعارض مع احكام هذه الاتفاقية وقانون العمل القطري .

المادة ٧

ينظم عقد العمل الفردي تفاصيل التزامات العمل بالنسبة لتدبير سكن العامل ونوع هذا السكن او دفع بدل سكن للعامل .

المادة ٨

١. تتولى الجهة المختصة بوزارة شؤون الخدمة والاسكان بدولة قطر مراقبة تنفيذ احكام هذا الاتفاق .

٢. في حالة حدوث نزاع بين صاحب العمل والعامل تقدم الشكوى الى الجهة المختصة بدولة قطر طبقا للاجراءات القانونية

المتبعة لتيسير الوصول الى تسوية النزاع وديا واذا تعذر الوصول الى حل ودي يحال النزاع الى الجهات القضائية

المختصة بدولة قطر .

المادة ٩

ينتهي عقد العمل بانتهاء مدته دون حاجة الى اخطار سابق واذا رغب صاحب العمل في استمرار التعاقد وجب عليه اخطار العامل كتابة برغبته في التجديد قبل موعد انتهاء العقد بثلاثين يوما على الاقل .

المادة ١٠

في حالة انتهاء العقد او فسخه باتفاق الطرفين يحق للعامل بموافقة صاحب العمل خلال الثلاثين يوما التالية الحصول على عمل اخر في مجال اختصاصه وذلك في حدود القوانين والانظمة المعمول بها في دولة قطر والا

تم اعادته الى بلده الاصلي على نفقة صاحب العمل بعد تسليمه جميع استحقاقاته القانونية .

المادة ١١

يحق للعامل ان يحول الى المملكة الاردنية الهاشمية ما يدخره من اجر وذلك وفقا للنظم المالية المتبعة في دولة قطر .

المادة ١٢

تشكل لجنة مشتركة تضم ثلاثة اعضاء على الاكثر من كل جانب تكون مهمتها :

١. التنسيق بين الحكومتين في تنفيذ هذه الاتفاقية واتخاذ التدابير الضرورية في هذا الشأن .

٢. تاويل احكام هذه الاتفاقية عند حدوث أي خلاف بشانها وتسوية ما قد ينشا من صعوبات عند التطبيق .

٣. اقتراح مراجعة او تعديل كل او بعض مواد الاتفاقية عند الضرورة وتجتمع اللجنة كل سنتين او كلما دعــت الضرورة الى
ذلك في الموعد والمكان اللذين يتم الاتفاق عليهما من الطرفين .

المادة ١٣

يعمل بهذه الاتفاقية من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها وتبقى سارية المفعول لمدة اربع سنوات وتتجدد تلقائيا لمدد مماثلة ما لم يطلب احد الطرفين المتعاقدين انهاءها باشعار كتابي قبل تاريخ انتهاء اجلها بستة اشهر .

حررت هذه الاتفاقية وتم التوقيع عليها بمدينة الدوحة بتاريخ ٢٧ – ذو الحجة – ١٤١٧ هـ الموافق ١٩٩٧/٥/ ٥ من نسختين اصليتين باللغة العربية واحتفظ كل منهما بنسخة .

اتفاقية النقل البحري التجاري والموانئ بين الاردن و قطر لسنة ١٩٩٧
المنشور على الجريدة الرسمية رقم٤٢٢٨ بتاريخ١٩٩٧/٩/١٦

المــــقــــدمــــة

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر المشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين انطلاقا من الروابط الاخوية والتاريخية القائمة بينهما ورغبة منهما في تعزيز علاقتهما الاقتصادية والتجارية وارساء اسس التعاون المشترك في المجال البحري بغية تنمية وتسهل وتنظيم النقل البحري بينهما واستخدام موانيهما واساطيلهما البحرية الوطنية بهدف تحقيق التنمية المشتركة لما فيه مصلحة البلدين الشقيقين .

المادة ١

اهداف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية الى :
- تكثيف مساهمة البلدين في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية.
- تنظيم العلاقات والانشطة البحرية بين البلدين وتحقيق تنسيق افضل.
- سن سياسة موحدة ومركزة على مبدا المشاركة والتكامل بين اساطيل البلدين في نقل المبادلات التجارية البحرية.
- تلافي جميع العوائق التي من شانها ان تضر بتنمية النقل البحري بين البلدين.
- التنسيق في مجال التفتيش والارشاد والانقاذ البحري وتبادل المعلومات فيما بين البلدين قصد توفير انجع اسباب السلامة لسفن كلا البلدين.
- تنسيق التشريعات البحرية في البلدين المتعاقدين .
- توحيد المواقف في المحافل والمنظمات البحرية الاقليمية والدولية.
- التنسيق والتعاون في مجال التاهيل البحري.
- التعاون في مجال استغلال الموانئ البحرية.
- التعاون في مجال ادارة وتشغيل وصيانة واصلاح السفن.

المادة ٢

التعاريف

لاغراض تطبيق هذه الاتفاقية يقصد بالكلمات والعبارات الواردة ادناه المعاني المبينة ازاءها:
١. السلطة البحرية المختصة: الوزير المكلف بالشوون البحرية والموانئ او من ينيبه.
٢. الشركات البحرية: كل شركة تتوفر فيها الشروط التالية:
أ. تكون تابعة فعلا للقطاع العام و/او الخاص لاحد البلدين او كليهما.
ب. يكون سجلها القانوني باقليم احد البلدين.
ج. يكون معترف بها من السلطة البحرية المختصة التي تتولى التعريف بنشاطها.
٣. سفينة الطرف المتعاقد: كل سفينة تجارية مسجلة باقليم ذلك الطرف ورافعة لعلمه طبقا لتشريعاته .

٤. السفينة المستغلة من قبل الشركات البحرية لاحد الطرفين المتعاقدين: كل سفينة تابعة للطرف المتعاقد وكذلك كل سفينة مستاجرة من قبل شركاته البحرية،
الا ان هذه العبارة لا تشمل الاتي :
- السفن الخاصة بالقوات المسلحة.
- سفن البحوث.
- سفن الصيد البحري.
- السفن والوحدات البحرية التي لا تمارس نشاطات بحرية تجارية.
٥. عضو طاقم السفينة: الربان وكل شخص يعمل اثناء الرحلة على متن السفينة لارادتها او قيادتها او صيانتها ومدرج بسجل الطاقم.
٦. اللجنة البحرية المشتركة: اللجنة المشكلة لاغراض هذه الاتفاقية وتضم في عضويتها ممثلين عن الجهات ذات العلاقة بالنشاط البحري والموانئ في البلدين.
٧. التشريعات : القوانين والانظمة والقواعد والتعليمات التي تصدرها السلطات المختصة لاي من الطرفين المتعاقدين كل على حده .

المادة ٣
تطبيق التشريعات

تخضع سفن كل من الطرفين المتعاقدين وطواقمها وركابها وحمولتها خلال تواجدها في حدود المياه الاقليمية والداخلية وموانئ الطرف المتعاقد الاخر للتشريع الداخلي لهذا الطرف الاخير.

المادة ٤
جنسية السفن ووثائقها

- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بجنسية سفينة الطرف المتعاقد الاخر طبقا للمستندات الموجودة على ظهر السفينة والصادرة عن السلطة البحرية المختصة طبقا للتشريعات المعمول بها في بلد الطرف المتعا قد الاخر الذي ترفع السفينة علمه.
- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بكافة المستندات القانونية الدولية الموجودة على سفينة الطرف المتعاقد الاخر والخاصة ببناء السفينة وتجهيزاتها وطاقتها وشهادة الحمولة واية شهادات ومستندات اخرى صادرة عن السلطة البحرية المختصة طبقا للتشريعات المعمول بها في بلد الطرف المتعاقد الاخر الذي ترفع السفينة علمه.

المادة ٥
معاملة السفن بالموانئ

يضمن كل من الطرفين المتعاقدين بموانيه لسفن الطرف المتعاقد الاخر نفس المعاملة التي يعامل بها سفنه فيما يتعلق بحرية الدخول والخروج والاقامة بها واستعمال جميع التسهيلات التي يمنحها للملاحة والعمليات التجارية سواء بالنسبة للسفن وطواقمها او للمسافرين وللبضائع ويتعلق هذا الاجراء خاصة باسناد اماكن الارساء وتسهيلات الشحن والتفريغ.

المادة ٦

رسوم وبدلات خدمات الموانئ

تسدد كافة الرسوم وبدلات الخدمات والمصروفات التي تستحق على سفن احد الطرفين المتعاقدين في موانئ او مياه الطرف المتعاقد الاخر وفقا للتشريعات المعمول بها لدى هذا الطرف المتعاقد او ما يتم عليه الاتفاق فيما بين الطرفين المتعاقدين بشان ذلك .

المادة ٧

وثائق تعريف البحارة

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بوثائق تعريف البحارة الصادرة من قبل السلطة البحرية المختصة للطرف المتعاقد الاخر ويمنح حاملي تلك الوثائق الحقوق المنصوص عليها بالمادة الثامنة من هذه الاتفاقية حسب ما تتضمنه من شروط:

ان وثائق التعريف المذكورة انفا هي:

بالنسبة للمملكة الاردنية الهاشمية - سجل البحار - .

وبالنسبة لدولة قطر - الجواز البحري - .

المادة ٨

الحقوق المعترف بها للبحارة حاملي وثائق التعريف

يسمح لحاملي وثائق التعريف المذكورة بالمادة السابعة من هذه الاتفاقية بالنزول الى البر خلال تواجد السفينة بالميناء شريطة ان تكون مدرجة ضمن قائمة افراد الطاقم بسجل طاقم السفينة كما يرخص للاشخاص الحاملين لتلك الوثائق الالتحاق بسفنهم في موانئ الطرف الاخر او الاقامة لاسباب صحية او العودة الى بلادهم ويحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في منع الدخول للاشخاص غير المرغوب فيهم .

المادة ٩

حقوق ممارسة النقل البحري

يعمل الطرفان المتعاقدان على :

- انشاء خط ملاحي مشترك ومنتظم بين موانيهما لنقل المسافرين والبضائع المتبادلة بينهما.
- تنظيم عمليات النقل البحري بينهما وحسن الاستغلال الامثل لاسطولهما التجاري.
- الاستغلال المشترك لبعض الخطوط البحرية من طرف شركاتهما البحرية.

كما يعمل (في اطار الخطوط المنتظمة) كل طرف متعاقد على توزيع حقوق النقل من حيث الحجم واجور النقل وفق مقتضيات مدونة قواعد سلوك المؤتمرات البحرية.

وفي حالة عدم استجابة اسطول احد الطرفين المتعاقدين لطلبات النقل يخول للشركات البحرية التابعة للطرف المتعاقد الاخر العمل المؤقت على الخطوط البحرية المستقلة بين هذا الطرف واي طرف اخر شريطة عدم الاخلال بالتزاماته.

كما يعمل كل طرف متعاقد عند الاقتضاء الى الالتجاء التفضيلي لايجار سفن الطرف المتعاقد الاخر وذلك حسب مقتضيات السوق والمنافسة.

المادة ١٠

الاستثمار المشترك

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع قيام مشاريع وشركات الاستثمار البحرية المشتركة بينهما ودعم وتنمية اساطيلهما البحرية الوطنية وانشطة موانيهما وعقد الاتفاقيات الخاصة لهذا الغرض بين الجهات ذات العلاقة في البلدين.

المادة ١١

تسوية المدفوعات

تتم تسوية المدفوعات ذات العلاقة بالنقل البحري للاشخاص والبضائع بين الطرفين المتعاقدين بعملة قابلة للتحويل ومقبولة لديهما وطبقا لتشريعات التحويل الخارجي نافذة المفعول لدى البلدين.

المادة ١٢

الحوادث البحرية

اذا تعرضت سفينة تابعة لاحد الطرفين المتعاقدين لعطب او جنحت قرب سواحل الطرف المتعاقد الاخر او باحد موانيه فان السلطة المختصة لهذا الطرف الاخير تمنح لاعضاء الطاقم والمسافرين وكذلك السفينة وحمولتها نفس الحماية والمساعدة التي تمنحها لسفنها. هذا ولا تخضع البضائع المنتشلة من السفينة لاية رسوم جمركية شريطة عدم تسليمها للاستهلاك الداخلي.

المادة ١٣

تسوية النزاعات على السفن

في حالة نشوء نزاع يتعلق بالنشاط البحري بوجه عام على ظهر سفينة تابعة لاي من الطرفين المتعاقدين اثناء تواجدها في موانئ او مياه الطرف المتعاقد الاخر يجوز للسلطة البحرية المختصة فيه التدخل لفض النزاع وديا، واذا تعذر ذلك يخطر الممثل الرسمي لدولة علم السفينة وفي حالة عدم الوصول الى تسوية تطبق التشريعات المعمول بها في بلد الميناء.

المادة ١٤

التاهيل في الميدان البحري

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق اعمال مراكز ومدارس التاهيل البحري التابعة لهما مما يسمح بالاستغلال

الامثل للقدرات المتاحة من تبادل المعلومات والخبرات ويسهل كل طرف متعاقد قبول رعايا الطرف المتعاقد الاخر قصد التدريب والتاهيل وتبادل التجارب وبكلف تشجيعية.

المادة ١٥
الاعتراف بالشهادات والمؤهلات

يعترف كل طرف متعاقد بالشهادات المهنية البحرية ومؤهلات الملاحة البحرية الممنوحة والمعتمدة من قبل الطرف المتعاقد الاخر بشرط توفر الحد الادنى التاهيلي والتشغيلي الوارد بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها ويعمل كلا الطرفين المتعاقدين على تنسيق وضبط صلاحيتها المهنية لممارسة مختلف الوظائف على متن سفن البلدين.
ويشجع كل طرف متعاقد في حالة تواجد نقص وظيفي على متن سفنه الالتجاء التفضيلي لسد تلك الشواغر وذلك بانتداب الكفاءات التابعة للطرف المتعاقد الاخر.

المادة ١٦
التشريعات الوطنية البحرية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق وتوحيد التشريعات المتعلقة بالانشطة البحرية والمطبقة في بلديهما كلما كان ذلك ممكنا.

المادة ١٧
العلاقات الاقليمية والدولية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق وتوحيد مواقفهما في المنظمات والهيئات والاتحادات والمؤتمرات والمحافل الاقليمية والدولية ذات العلاقة بالنشاط البحري والموانئ والتنسيق بينهم عند الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بهذا الشان بما يدعم اهداف هذه الاتفاقية كلما كان ذلك ممكنا.

المادة ١٨
اللجنة البحرية المشتركة

بهدف تطبيق هذه الاتفاقية وفي اطار دعم العلاقات البحرية بين البلدين وتكريس مبدا التشاور والتحاور وتركيز اسس التعاون الفني الشامل وكذلك وضع ومتابعة برامج العمل المشترك وتبادل المعلومات والوثائق والاحصائيات الدورية وغير ذلك بصفة منتظمة يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة بحرية مشتركة تضم ممثلين عنهما. وتجتمع هذه اللجنة مرة كل سنة بالتناوب باحد البلدين في جلسة عادية ويمكن استدعاؤها في جلسة استثنائية بالبلد الذي تقدم بطلب ذلك في موعد لا يتجاوز ٦٠ ستين يوما ابتداء من يوم تسلم هذا الطلب. ويوافق على النظام الداخلي لهذه اللجنة طبقا لمحضر اتفاق يبرم بين ممثلي السلطات البحرية المختصة لكلا البلدين.

المادة ١٩
الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية

تكون الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية كما يلي:
في المملكة الاردنية الهاشمية وزارة النقل.
في دولة قطر وزارة النقل.

المادة ٢٠
دخول الاتفاقية حيز التطبيق وتعديلها وانهاء العمل بموجبها وتسوية الخلافات

أ. تخضع هذه الاتفاقية للموافقة عليها طبقا للاجراءات القانونية المتبعة في بلد كل من الطرفين المتعاقدين وتصبح سارية المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بالطرق الدبلوماسية من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين.
ب. تسري هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات بعد دخولها حيز التنفيذ وتتجدد تلقائيا بعد هذه الفترة من سنة لاخرى وذلك ما لم يخطر احد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الاخر كتابيا بالطرق الدبلوماسية برغبته في انهاء العمل بها قبل ستة اشهر على الاقل من موعد انتهاء مدة سريانها.
ج. اية تعديلات او اضافات الى هذه الاتفاقية يجب ان تتم كتابة بالطرق الدبلوماسية وان تكون بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين وتصبح التعديلات او الاضافات نافذة المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين.
د. كل خلاف يتعلق بتفسير او تطبيق هذه الاتفاقية يتم تسويته وديا على مستوى اللجنة البحرية المشتركة وان تعذر ذلك فمن خلال الطرق الدبلوماسية.

حررت هذه الاتفاقية في مدينة الدوحة في ١٠ ربيع الاول ١٤١٨ هـ الموافق ١٥/٧/١٩٩٧ .
من نسختين اصليتين باللغة العربية ووقع عليها ممثلا حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر .

اتفاقية النقل الدولي على الطرق بين الاردن وحكومة دولة قطر لسنة ١٩٩٧
المنشور على الجريدة الرسمية رقم ٤٢٢٨ بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٦

المقدمة

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر ويشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين رغبة منهما في تسهيل نقل الركاب والبضائع على الطرق بين بلديهما وعبر اراضيهما بطريق الترانزيت . ومع مراعاة القوانين والانظمة المعمول بها لدى كل من الطرفين المتعاقدين فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة ١

تسري احكام هذه الاتفاقية على النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق سن والى اراضي احد الطرفين المتعاقدين وعبر اراضي الطرف المتعاقد الاخر بطريق الترانزيت باستعمال وسائط النقل المسجلة في بلد احد الطرفين المتعاقدين .

المادة ٢

تعاريف

لاغراض هذه الاتفاقية تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقض السياق معنى اخر :

أ. ناقل : أي شخص طبيعي او معنوي مرخص لنقل الركاب والبضائع بموجب القوانين والانظمة والتعليمات المرعية للطرفين المتعاقدين .

ب.١. واسطة نقل : أي واسطة نقل على الطرق تدار بواسطة محرك ومخصصة لنقل اكثر نسم ثمانية ركاب باستثناء السائق او لنقل البضائع او تقوم بجر مثل هذه الواسطة .

٢. او أي مجموعة تتالف من واسطة جر كما هو مبين في الفقرة اعلاه ومقطورة او نصف مقطورة مرتبطة بها مخصصة لنقل الركاب او البضائع .

ج. تصريح : التصاريح الممنوحة لواسطة نقل الركاب المسجلة في بلد احد الطرفين المتعاقدين من قبل الطرف المتعاقد الاخر للسماح لواسطة النقل بالدخول والخروج لاراضي الطرف المتعاقد الاخر .

د. خط باص منتظم : نقل الركاب بين اراضي الطرفين المتعاقدين .

بموجب مسار محدد ومتمشياً مع المسارات والاجور الوطنية .

هـ. خط باص ترانزيت منتظم : خط الباص المنتظم الذي ينطلق من اراضي احد الطرفين المتعاقدين ويمر باراضي الطرف المتعاقد الاخر بدون تحميل او تنزيل للركاب وينتهي في اراضي بلد ثالث .

و. خدمة خط مكوكي : نقل الركاب الدولي المنظم على شكل مجموعات محددة في مدة الرحلة ومن نقطة انطلاق ثابتة الى نقطة وصول ثابتة وعودة هذه المجموعات الى نقطة الانطلاق الاولى في نهاية الرحلة المنتظمة (الركاب في المجموعة يعودون في نفس المجموعة واول رحلة عودة من نقطة الوصول واخر رحلة الى نقطة الوصول ستكون بدون ركاب) .

ز. خدمة النقل السياحي المغلق : النقل الدولي لمجموعة محددة من الركاب في واسطة نقل محددة في رحلة سياحية تبدأ من نقطة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين وتنتهي في اراضي الطرف المتعاقد نفسه دون تحميل او تنزيل للركاب .

ح. نقل عبور ترنزيت : نقل الركاب والبضائع عبر اراضي احد الطرفين المتعاقدين وبين نقاط انطلاق ووصول تقع خارج اراضي هذا الطرف المتعاقد .

المادة ٣
يعترف كل طرف متعاقد بموجب احكام هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد الاخر بحق عبور الركاب وامتعتهم والبضائع التجارية ووسائط النقل العائدة للطرف المتعاقد الاخر فوق المسارات المحددة من قبل السلطات المختصة لكل طرف متعاقد والمبينة في جدول الطرق الملحق بهذه الاتفاقية .

المادة ٤
بموجب التشريعات الوطنية العائدة لكل من الطرفين المتعاقدين وبموجب تصريح مسبق يستطيع الناقل في احد الطرفين المتعاقدين ان ينشيء المكاتب او يعين ممثلين او وكلاء في اراضي الطرف المتعاقد الاخر وعلى الناقل الا يمارس عمل سفر وسياحة في اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

المادة ٥
لا يفرض أي من الطرفين المتعاقدين اية رسوم او ضرائب استيراد او تصدير (بما في ذلك الرسوم الجمركية) على وسائط النقل العائدة للطرف المتعاقد الاخر المارة بالترانزيت عبر اراضيه باستثناء ما يلي :

أ. رسوم استعمال الطرق (رسوم الطرق والجسور الخاصة) .

ب. بدل خدمات صيانة وحماية وادارة الطرق والنقل عليها .

ج. الغرامات المفروضة على مخالفة الاوزان الاجمالية والصافية والابعاد القصوى لوسائط النقل والمبينة في التشريعات الوطنية المحلية للطرفين المتعاقدين .

ويجوز اعفاء النقل بالعبور (الترانزيت) اثناء مروره باراضي الطرفين المتعاقدين وعلى اساس تبادلي من بدل الخدمات الواردة في الفقرة ب اعلاه .

المادة ٦
في حالة مخالفة الناقلين والسواقين التابعين لاحد الطرفين المتعاقدين الانظمة والتعليمات التي تحكم المرور والنقل في اراضي الطرف المتعاقد الاخر فعلى السلطة المختصة في ذلك الطرف الاخير ان تعلم السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الاول والسلطة المختصة في الطرف الاخير ستشعر السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الاول عن الاجراءات المتخذة بحق المخالفات المبينة في الفقرة الاولى من هذه المادة .

المادة ٧
لا يسمح لوسائط النقل المسجلة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين بنقل الركاب والبضائع بين اية نقطتين داخل اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

وما لم يحصل الناقل من الطرف المتعاقد الاول على تصريح خاص من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الاخر لا يستطيع القيام بنقل الركاب والبضائع من اراضي الطرف المتعاقد الاخر الى اراضي بلد ثالث .

المادة ٨
لا يسمح لواسطة النقل الفارغة والمسجلة في احد الطرفين المتعاقدين بالدخول الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر لاخذ الركاب والبضائع ما لم تحصل على تصريح خاص لهذا الغرض من السلطة المختصة لذلك الطرف المتعاقد الاخر .

المادة ٩
لا تستطيع واسطة النقل المسجلة في احد الطرفين المتعاقدين تحميل البضائع في رحلة العودة الى بلدها او الى بلد ثالث بعد تفريغ حمولتها في اراضي الطرف المتعاقد الاخر ما لم تحصل على تصريح خاص وبموجب التشريعات الوطنية لذلك الطرف المتعاقد الاخر .

المادة ١٠
يستطيع الناقل في احد الطرفين المتعاقدين ان يشغل باص منتظم الى / او خط باص ترانزيت منتظم عبر اراضي الطرف المتعاقد الاخر بشرط الحصول على تصريح سنوي مسبق من السلطة المختصة في ذلك الطرف المتعاقد الاخر ويجب مراعاة تحرير تصاريح متكافئة من قبل الطرفين المتعاقدين .

المادة ١١
لا يحتاج نقل البضائع بالترانزيت عبر اراضي الطرفين المتعاقدين الى تصريح مسبق .

المادة ١٢
يحتاج نقل الاسلحة والمفرقعات والمعدات الحربية والمتفجرات بين الطرفين المتعاقدين او بالمرور عبر اراضيهما الى تصريح خاص يتم الحصول عليه مسبقا من الطرف المتعاقد الاخر .
ويمنع النقل بالترانزيت لاي بضائع محظور دخولها الى اقليم أي من الطرفين المتعاقدين لاسباب الحماية لصحة الانسان او الحيوان او النبات .

المادة ١٣
يتخذ الطرفان المتعاقدان كافة الاجراءات اللازمة لتبسيط وتسهيل والاسراع في الاجراءات الجمركية والاعمال الرسمية الاخرى فيما يتعلق بنقل الركاب والبضائع .

المادة ١٤

١. على كافة وسائط النقل التي تقوم بالنقل الدولي ان تكون مصحوبة بوثائق ادخال جمركي مؤقت (CARNET DE PASSAGE EN DOUANE) او تريب تيكت (TRIPTIQUE) بموجب احكام الاتفاقية الجمركية الدولية ذات العلاقة صادرة من السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين وفي حالة عدم وجود مثل هذه الوثائق الجمركية الدولية فتطبق احكام التشريعات الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعنى .
٢. اما اذا كان النقل الدولي للبضائع غير مغطى بوثيقة تير (TIR) فتطبق الانظمة المنصوص عليها في ميثاق تير للبضائع او المركبات واذا كان النقل الدولي للبضائع غير مغطى بوثيقة تير (TIR) فتطبق احكام التشريعات

الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعني .

٣. على سائقي المركبات الذين يقومون بالنقل الدولي بموجب نصوص هذه الاتفاقية ان يكون بحوزتهم الوثائق التالية :

أ. رخصة قيادة سارية المفعول مطابقة لفئة المركبة التي يقودها ويجب ان تكون تلك الرخصة مطابقة لاحكام القوانين والانظمة المرعية في البلد المسجلة فيه الواسطة او ان تكون رخصة قيادة دولية .

ب. رخصة لواسطة النقل سارية المفعول .

ج. جواز سفر ساري المفعول يحتوي على كافة تاشيرات الدخول اللازمة .

المادة ١٥

تصدر السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين تاشيرات دخول سارية المفعول لمدة ستة اشهر ولعدة سفرات لكل سائق ومساعده من الذين يقومون بالنقل الدولي للركاب او البضائع بموجب احكام هذه الاتفاقية والقوانين والانظمة والتعليمات الوطنية ذات العلاقة .

المادة ١٦

يعفى الوقود الموجود في الخزان القياسي لواسطة النقل من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى والخزان القياسي هو الخزان المجهزة به الواسطة من قبل الشركة الصانعة .

المادة ١٧

قطع الغيار المستعملة التي تم استبدالها يجب ان يعاد تصديرها او يتم اتلافها تحت اشراف السلطة الجمركية وتسليمها اليهم ويتم استيراد قطع الغيار بموجب القوانين والانظمة الوطنية .

المادة ١٨

يجب ان تحمل وسائط النقل المستعملة في النقل الدولي للركاب وامتعتهم والبضائع بين البلدين المتعاقدين او عبرهما ما يلي :

أ. بوليصة تامين لصالح الشخص الثالث بموجب القوانين والانظمة السارية في كل من الطرفين المتعاقدين .

ب. بوليصة تامين اخرى تغطي الاضرار التي قد تنشا اثناء النقل على الركاب والامتعة والبضائع وان تكون هذه البوليصة بموجب القوانين والانظمة السارية في البلد المسجلة فيه الواسطة .

المادة ١٩

التسويات المالية بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بعمليات النقل والعبور تتم بموجب عملات قابلة للتحويل مقبولة من قبل البنوك المرخصة في الطرفين المتعاقدين وبموجب القوانين والانظمة والتعليمات السارية لديهما .

المادة ٢٠

في حالة الحوادث والاعطال او اية صعوبات اخرى يجب على السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الذي حصلت فيه الحادثة ان تقوم بتزويد الطرف المتعاقد الاخر بتقارير التحقيق واية معلومات اخرى ضرورية .

المادة ٢١

يجب ان يتقيد الناقلون والطاقم لواسطة النقل المسجلة في احد الطرفين المتعاقدين بالقوانين والانظمة التي تحكم المرور على الطرق السارية في الطرف المتعاقد الاخر واية امور اخرى تخص عمليات النقل والتي لم يرد ذكرها في هذا الاتفاق تخضع الى القوانين والانظمة والتعليمات السارية في كلا الطرفين المتعاقدين .

المادة ٢٢

تشكل لجنة مشتركة من ممثلين للطرفين المتعاقدين :

أ. مهام اللجنة :

١. الاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية .

٢. دراسة المشاكل التي لم يتم التغلب عليها من قبل السلطات المختصة وايجاد الحلول المناسبة لها .

٣. مراجعة كل المواضيع التي تقع ضمن هذه الاتفاقية وتقديم التوصيات بشانها .

٤. التوصية باجراء اية تعديلات على احكام هذه الاتفاقية ورفعها الى الجهات المختصة للمصادقة .

٥. اية امور اخرى يتم الاتفاق بين الطرفين على بحثها .

ب. تجتمع اللجنة المشتركة مرة كل سنة في احد البلدين بالتناوب والاجتماعات يتم ترتيبها بين الطرفين المتعاقدين بواسطة القنوات الدبلوماسية .

ج. يتضمن جدول اعمال اللجنة المشتركة ايجاد الحلول للمشاكل المعلقة فيما يختص بتنفيذ الاتفاقية واستكشاف امكانيات تطوير وتحسين عمليات النقل بين وعبر البلدين المتعاقدين .

المادة ٢٣

السلطات المختصة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية هي :

أ. في المملكة الاردنية الهاشمية .

وزارة النقل

عمان

ب. في دولة قطر

وزارة المواصلات والنقل الدوحة

المادة ٢٤

١. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بالطرق الدبلوماسية .

٢. تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة بعد دخولها حيز التنفيذ وتجدد تلقائيا من سنة الى اخرى ما لم يتم انهاء العمل بها من قبل أي من الطرفين المتعاقدين باشعار خطي قبل ثلاثة اشهر من موعد انتهاء مدة صلاحيتها الى الطرف المتعاقد الاخر .

وشهادة على ذلك وقعت هذه الاتفاقية من قبل الموقعين ادناه والمفوضين رسمياً وحسب الاصول من حكومتيهما .

حررت هذه الاتفاقية في مدينة الدوحة في ١٠ ربيع الاول ١٤١٨ هـ الموافق ١٥/٧/١٩٩٧ من نسختين

اصليتين باللغة العربية ووقع عليها ممثلا حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر .

Abstract

Abstract

This study deals with the history of relations between the Hashemite Kingdom of Jordan and Qatar since the sixties of the last century. The period covered by this study is between 1971 and 1999. It explores a number of issues related to foreign policies and decision making in both countries.

The study focuses on the external and internal factors that contributed to the reinforcement of relations in different fields including political, military, economic, educational and cultural aspects. Labor Agreements, joint executive programs and mutual visits between two countries are studied thoroughly in regard to their aims and roles in supporting both nations. These joint activities are significant indicators of rapprochement at most times or contrast at certain times.

The political part of the study dealt with the development of both internal and external factors that had led to good relations between the two countries at some times and the bad relations at other times.

The military part of the study discussed the military capabilities and financial expenditure on army in both countries. It explains the role Jordan played in training craft from Qatar and sending experts from there to different military institutions.

The economic part of the study emphasized the significance of cooperation in trade including exports and imports from both countries. It focused also on Qatar investing projects in Jordan and the privilege the business community from Qatar achieved there. It also tackles the establishment of

airline, sea and land services to facilitate communication between two countries. In addition to that the study talks about tourism marketing between both counties and it highlights the role of qualified Jordanian experts in developing some of governmental Qatar institutions. It also emphasizes the significance of Qatar grants to Jordan to help the country solve some of its financial problems.

The study addresses the cultural and educational areas of cooperation in the different institutions of both countries and how we can benefit from the exchange of information and experiences in mass media and different organizations related to sport and youth.

The study eventually aimed at interpreting the national role each country played both on local, regional and global level towards a number of issues like the Palestinian case, the Arab-Israeli peace negotiations, Iraqi –Iranian War, and the second Golf crisis (Iraqi-Kuwaiti War).

To conclude, the relations between Qatar and the Hashemite Kingdom of Jordan were favorable at most times and less favorable at certain times. The leaders of both countries have always tried to be in good terms with each other for the benefit of their peoples.